

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات والمواقيت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : ينبغى ان يسفر<sup>١</sup> بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار ولأن<sup>٢</sup> صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغى ان يسفر بها لأن يشهدها من كان نائماً ومن كان غير نائم .  
وقال أهل المدينة ومالك : ينبغى ان يغلس بها لما جاء في ذلك من الأخبار .  
وقال محمد بن الحسن : قد جاء<sup>٣</sup> في ذلك آثار مختلفة من التغليس والاسفار بالفجر ، والاسفار بالفجر احب الينا لأن القوم كانوا يغلسون فيطيلون القراءة فيصرفون كما ينصرف اصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .  
وقد بلغنا<sup>٤</sup> عن ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه انه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فانما كانوا يغلسون لذلك ؛ فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للفقول وهو التنوير .

(٢) قوله « ولأن » الواو ساقط من نسخة الآستانة .

(٣) كذا في الأصل المبنى وكذا في الهندية بالتذكير ، وفي نسخة الآستانة : قد جاءت .

(٤) أى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

(٥) قال الطحاوى : حدثنا ابن ابى داود قال ثنا سعيد بن ابى مریم قال انا ابن لهيعة =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

بسورة<sup>١</sup> المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .

وقد بلغنا<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر<sup>٣</sup>؛

= قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضى الله تعالى عنه قال : صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرا بسورة البقرة في الركعتين جميعا، فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه : كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين اه؛ و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرا بسورة آل عمران ، فقالوا : قد كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين - اه .

(١) هكذا في الأصل و هكذا في الهندية ، و في نسخة الآستانة : بسور المفصل .

(٢) قلت : و قد اسنده الامام محمد فيما بعد .

(٣) قلت : اخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رافع ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر - اه ، و قال : حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المنذرى و المزى . و أخرجه الطحاوى في معانى الآثار حدثنا على بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان الثورى عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و في آخره : فكلمنا اسفرتم فهو أعظم للأجر ، او قال : لأجوركم - اه . و أخرجه البيهقى في ( ج ١ ص ٤٥٧ ) من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بمثله ، و رواه ايضا عن عاصم بن محمد بن عجلان من طريقه الطحاوى في معانى الآثار و ابن حبان في صحيحه و لفظه : اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لأجوركم . و أخرجه ايضا ابو داود و ابن ماجه ، و لفظ الطحاوى : اسفروا بالفجر فكلمنا اسفرتم فهو أعظم للأجر : او قال : لأجوركم ، و له طريق آخر . اخرجه النسائى عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثنى زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

كتاب الحجة ( اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

حديث مستفيض معروف .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن هري<sup>ر</sup> بن عبد الرحمن قال سمعت جدي رافع بن خديج قال: نثر<sup>ر</sup> بلال يؤذن للفجر<sup>ر</sup>، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اسفروا بلال! قال: فجلس؛ ثم نثر الثانية ليؤذن،

= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما اسفرت<sup>م</sup> بالصبح فهو أعظم للأجر؛ ورجال هذا السند ثقات. وفي الخلافات لليهقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اسفروا بالفجر؛ وهو مرسل. وروى من وجه آخر ايضا مرسلا بسند صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام قال: اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر النقي.

(1) اى منتشر شائع بين الأنام.

(2) اى مشهور. قلت: روى من حديث رافع بن خديج و من حديث بلال و من حديث انس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث ابي هريرة و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية.

(3) بالهاء و الراءين المهملتين بينهما ياء مئنة من تحت مصفرا.

(4) بالنون والشين و الزاى المعجمتين من النثر و هو القيام و الارتفاع و التباعد و النفور، و منه امرأة ناشزة و النشوز العصيان ايضا و يمكن النثر بالراء المهملة و هو فى الأصول: نشر بالراء المهملة و هو الشروع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن مكان الى مكان.

(5) و كان فى الأصل « الفجر »، و الصواب « للفجر » كما هو فى الهندية.

(6) كذا فى الأصل، و سقط لفظ « له » من المصورة.

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قال : اسفراى بلال ! جالس ؛ ثم نثر [ الثالثة - ١ ] ؛ قال : فتركه ؛ فأذن ٢ .

اخبرنا ٢ محمد بن يزيد قال اخبرنا محمد بن عجلان ٤ عن عاصم بن عمر بن قتادة ٥

(١) ما بين المربعين زيادة من المصحح لأن السياق يقتضيه ، وكان ساقطاً من الأصول .

(٢) قلت و هذه الطريق ترد تأويل الامام الشافعي و عنه الترمذى و الديهقي من معنى

الاسفار بتحقيق الفجر و يشهد له رواية ابن ابى شيبة و اسحاق و غيرهما كما فى التلخيص

بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع نبلهم من الاسفار اه و حديث

هرير بن عبد الرحمن صرح فى ذلك لا يجرى فيه ما زعموا من معنى الاسفار .

(٣) و فى الهندية « و أخبرنا » .

(٤) من قوله « ابن عجلان » الى « عمر بن قتادة » ساقط من نسخة الآستانة .

(٥) و فى الأصل « عاصم بن عمرو عن قتادة » و هو تصحيف ، و الصواب « عاصم

ابن عمر بن قتادة » ، قلت : و من هذه الطريق رواه اصحاب السنن الأربعة فالترمذى عن

محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر و الباقون عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذى :

حديث حسن صحيح . و لفظ ابى داود فيه : اصبحوا بالفجر ، قال ابن القطان فى كتابه :

طريقه طريق صحيح ، و عاصم بن عمر وثقه النسائى و ابن معين و أبو زرعة و غيرهم

و لا اعرف احدا ضعفه و لا ذكره فى جملة الضعفاء . و رواه ابن حبان فى صحيحه فى

النوع الخامس و الأربعين من القسم الأول ، و فى لفظ له : اسفروا بصلاة الصبح

فانه اعظم للأجر ، و فى لفظ له : و كلما اصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم . و فى لفظ

للطبرانى : و كلما اسفرتتم بالفجر فانه اعظم للأجر - اه نصب الراية . و هو عند

الديهقى فى ج ١ ص ٥٧ من السنن من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم به و الصلاة

قبل تين الفجر و يقته لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا يؤجر عليها و يبقى الفرض فى

ذمته ، و قوله « اعظم للأجر » افضل التفضيل ، فيقتضى اجرين احدهما اكل من الآخر

فان صيغة افضل تقتضى المشاركة فى الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمشى =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

عن محمود<sup>١</sup> بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم<sup>٣</sup> قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا<sup>٤</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكلما اصبحتم فهو أعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما نقله عنه الديهقي في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض الفاظ هذا الحديث ما يعد التأويل بل يفيه رأسا الجوهر النقي بتغير ما .  
(١) وفي نسخة الآستانة « محمد » و الصواب « محمود » كما هو في الأصل .

(٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » و إلا فالصواب ما كتبه فان الامام محمدا اكثر الرواية في كتبه عن سلام ابن سليم الحنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه .

(٣) وكان في الأصل « عن رافع » و الصواب « ابن رافع » .

(٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، و اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم به بلفظ « ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرجه من طرق .

(٥) وفي الأصل « قال قال » و السياق يقتضى الجمع لانه يروى عن رجال من قومه و هو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد<sup>١</sup> بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح<sup>٢</sup> ! اسفر<sup>٣</sup> بالفجر<sup>٤</sup> .  
و قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس يضاء نقيه لم تتغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادركت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .  
و قال اهل المدينة و مالک : التجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول « سعيد بن عامر بن عباس الطائي ، و هو غلط ، و الصواب « سعيد بن عبيد الطائي ، على ما كتبه كما في الطحاوي و الجوهري النقي و غيرها .  
(٢) بالنون و الباء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب ، ابن النباح مؤذن على رضي الله عنه فعال من نباح الكلب اه ، و ما وقع بالتاء و الياء كما في البيهقي و الجوهري النقي و غيرها ، و نسخة « ابن ينامي » له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابى شيبة ايضا في مصنفه ، قال في الجوهري النقي بسند جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السند على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحح الحاكم روايته كما مر ، و قد تابع شريكا في هذا الاثر الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت عليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر يعني بصلاة الصبح - انتهى ؛ وكذا تابعه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره بين اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثلين - ف .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [ مختلفة - ١ ] و اما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

و الذي رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كتب الى ابي موسى الأشعري ان صلّ الظهر اذا زاغت الشمس و العصر و الشمس بيضاء نقية<sup>٢</sup> قبل ان تدخلها صفرة، وكذلك<sup>٣</sup> نقول . و هذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابي سهيل<sup>٤</sup> بن مالك بن ابي عامر عن ابيه<sup>٥</sup> ان عمر كتب بذلك الى ابي موسى الأشعري رضى الله عنه .

و قال محمد بن الحسن : و الشفق عندنا الحرة التي تكون في المغرب فاذا ذهبت تلك الحرة فقد غاب الشفق؛ و كذلك قال اهل المدينة و مالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي<sup>٦</sup> عن مكحول قال كان

(١) زدته على اقتضاء السياق .

(٢) في الهندية « صلي » بالالف المقصورة و هو تصحيف ، بل هو أمر في الكتاب .

(٣-٣) في المصورة مواضع « بيض نقيه » هو خطأ .

(٤) في الهندية « فكذلك » .

(٥) في الأصل « ابي اسمعيل » و هو غلط .

(٦) و في الأصل « عن ابيه كتب الى ابي موسى » و هو موهم الى ان الكاتب مالك ابن ابي عامر و هو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني ( ص ٢٣ ) و التهذيب .

(٧) عند البيهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عبادة بن الصامت و شداد بن اوس قالوا : الشفق شفقان : الحرة و الياض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ و القجر =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

عبادة بن الصامت و شداد بن اوس يصليان العشاء اذا غابت الحمرة و يريان انها الشفق .

وكان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول : الشفق الياض ، وكان ابو حنيفة يقول : لا يفوت المغرب حتى يغيب الشفق [ الأيض - ١ ] ولكنه كان يكره تأخيرها اذا غاب الشفق [ الأحمر - ٢ ] ، و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق [ الأيض - ٢ ] .

= لجران : المستطيل و المعترض ، فاذا اصدع المعترض حلت الصلاة . و روى عن سفيان عن ثور عن مكحول انه قال : اذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان : و هو أحب الينا و ذلك الشفق عندنا لأن الياض لا يذهب حتى يمضى الليل انتهى و به يظهر ما في الأصل من الخلل في المتن .

(١) و في الأصل « يرى انها » اى كل واحد منها يعتقد - الخ .

(٢) زدته انا و كذا لفظ الأحمر فيما بعد و الأيض فيما بعد ذلك و لعدم وجوده فهم المحشى من العبارة ما فهم - سألنا الله و إياه ، و المراد من الجملة الأخيرة ان بقاء وقت المغرب عند ابى حنيفة الى غيوبة الشفق الأيض .

(٣) انظر كيف راعى ابو حنيفة الطرفين من الأحاديث و اختار الاحتياط حيث قال بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق الأيض و اداء الصلاة قبل الأحمر و الكراهة بعده فهو كوقت العصر فقد ادى حق الاجتهاد و حق الاتباع بالاثار كيف و هو قبه النفس قبه الأمة .

(٤) هكذا في الأصل « و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق » ، وكذلك يقول محمد بن الحسن الخ ، و أنت تعلم ان محمدا لا يقول بالياض بل بالحمرة فلا يناسب قوله و كذلك يقول محمد و لذا غيرت العبارة اللهم الا ان يقال مراده بقوله نفس الشفق من غير قيد يعنى و كذلك تقول ابو حنيفة به - تدبر .



كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن اخبرنا شعبة بن الحجاج ' عن قتادة [ عن ابي ايوب ]  
عن عبد الله ' [ بن عمرو بن العاص رضى الله عنه ] قال ' : حدثني مرة عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم و مرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه  
ذكر الوقت فقال ' : الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصفر الشمس ،  
و المغرب ما لم يسقط ثور ' الشفق ، و العشاء الى نصف الليل ° ، و الفجر الى

(1-1) و في الأصول « عن قتادة عن عبدالله » و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل  
« عن قتادة عن ابي ايوب » - اى العتكي و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المراغى  
و المراغ حتى من الأزدي - عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم كما هو عند مسلم و البيهقي و غيرهما . و لفظ « عبد الله » اذا كان مجردا عن  
القيود يراد به عندهم ابن مسعود رضى الله عنه ، و ههنا عبدالله بن عمرو بن العاص لا  
ابن مسعود رضى الله عنه كما يوم عبارة الأصول . ففيها سقوط و تصحيف فلذا  
زدت اسم ابيه و اسم ابي ايوب بين المربعين .

(2) اى قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع ، و عند مسلم في  
حديثي ابي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة : رفعه مرة و لم يرفعه مرتين ، و عند  
الطحاوى قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفعه مرة و لم يرفعه مرتين .

(3) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت في كلها .

(4) و في الأصول « نور الشمس » و هو تصحيف و غلط ، و هو بالتاء المثلثة كما هو  
عند مسلم و البيهقي و الطحاوى و غيرهم ، او فور بالفاء كما هو عند ابي داود و غيره ،  
و بالنون معناه ايضا صحيح لكن « الشمس » تصحيف ، و الصواب « الشفق » .

(5) فيه رد على ابن ابي شيبة حيث الزم ابا حنيفة بكونه قاتلا بأن وقت العشاء الى نصف  
الليل في مسألة الثاني و المائة من وقت العشاء في كتاب الرد و لم يدر انه قاتل بأن =

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

ان تطلع الشمس . فقد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط  
ثور الشفق .

و أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي ان رجلا أتى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات  
كلهن و أمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : ان السائل عن  
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن ابي سليم عن طائوس عن  
ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى

= وقت العشاء الى طلوع الفجر ، الأحاديث في ذلك مختلفة وردت على حسب السائلين  
عنه ارسلت ارسالا و اجملت اجمالا و تعين تلك الليل في الأحاديث التي سردها ابن  
ابي شية على غالب احوال المصايين و أكثرهم و إليه يشير حديث « لو لا ان اشق على  
امتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى تلك الليل » او كما قال . انظر في هذا الحديث الى نصف  
الليل و لو قال ابو حنيفة به فقد عمل بالحديث على رغم ابن ابي شية فكيف صار محل  
الطنن بل ابن ابي شية خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على تلك الليل فقط  
و قد ورد حديث ابي هريرة و أنس و فيها نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر  
في حديث عائشة فقد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن ابي شية - و العياذ  
بالله هذا اوله موضع آخر .

(١) او لم يعلم ابن ابي شية ان ابن عباس قبل ابي حنيفة قائل بأن وقت العشاء من  
غيبوبة الشفق الى الفجر و حاشاه ان يخالف الأحاديث فانه حبر الأمة ، و العجب منه  
كيف رد على ابي حنيفة و هذه الأحاديث و الآثار بمراى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة فى الصلوات ) للإمام محمد الشيبانى

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت العشاء الى الفجر [ و وقت الفجر الى طلوع الشمس - ٢ ] ٣٠

اخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن ابى اسحاق السيمى عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق فرسخا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ° [ مغيرة ] الضبى عن ابراهيم النخعى ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم ٦ و كان يعجل العصر و كان الأسود يحب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا فى الأذان او لنعزلن مؤذنتنا ٧ .

= بلاء التعصب و العناد . و حديث جابر الذى رواه ابن ابى شية فى تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، فلما ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة بعده فقد ادى فى غير وقت العشاء على رغم ابن ابى شية فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف جازت هذه الصلاة و كيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الفهم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا اخرجه البيهقى فى سننه الكبرى بسنده و منته فى ج ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا فى الأصل و فى النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) فى الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبى و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ « مغيرة » من الأصل .

(٦) فى الأصل « بهم » بالياء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) فى الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له اى عن التأذين .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبدالله عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح قال : بلغني ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فسكت حتى اذا كانت <sup>١</sup> صلاة الأولى اخرها <sup>٢</sup> الى ما بين الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى <sup>٣</sup> كادت الشمس ان تصفر وأخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وأخر العشاء الى ثلث الليل وأخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد<sup>٤</sup> حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء نقيّة والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن ابي بكر<sup>١</sup> بن ابي موسى الأشعري عن ابيه ابي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات<sup>٢</sup> ، فلم يرد<sup>٣</sup> عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول « كان » .

(٢-٢) وفي الأصول « الى بين » .

(٣) وفي الأصل « حين » وهو تصحيف « حتى » .

(٤) زاد في نسخة الآستانة « ثم صلى » .

(٥) وفي الأصول « الغداة » ، والصواب « الغد » .

(٦) وفي الأصل « عن ابي بكر بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري عن ابيه عن ابي موسى » وهو غلط وتصحيف ، وما كتبه في الصلب هو عند مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال .

(٧) عند مسلم « مواقيت الصلاة » بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي « فلم يردّه عليه » ، والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

انشق الفجر<sup>١</sup> و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس<sup>٢</sup> و القائل يقول : [ قد - <sup>٣</sup> ] اتصف النهار او لم ينتصف و [ هو - <sup>٤</sup> ] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس<sup>٥</sup> يضاء نقيه ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس<sup>٦</sup> ، ثم امره<sup>٧</sup> فأقام العشاء حين غاب الشفق<sup>٨</sup> ، ثم اخر الفجر<sup>٩</sup> من الغد حتى<sup>١٠</sup> انصرف عنها - القائل يقول :

(١) زاد اليهقي و مسلم « فصي » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و اليهقي و غيرها ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم تزل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الآتية « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الآتية .

(٨) اي عند سقوط الشفق .

(٩) و في اليهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » و هو تصحيف ، و المحشى اقره و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذي بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خبط في المعنى و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على النوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعي و غيره حديث الاسفار من تدين الفجر و تيقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله « و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل المذكور قطعا .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس او كادت<sup>١</sup> ، ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم اخر العصر حتى<sup>٢</sup> انصرف منها و القائل يقول : قد<sup>٣</sup> احمرت الشمس ، ثم اخر المغرب حتى<sup>٤</sup> كان عند سقوط الشفق ، ثم اخر الشاء حتى

(١) و عند البيهقي في سننه « او لم تطلع » .

(٢) و في الأصل « حين انصرف » و ما كتبه عند مسلم وغيره و هو الراجح الصحيح .

(٣) و في الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من ههنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الآستانة و لا بد منها ، ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و ابي موسى و ابي سعيد ، و بلاغ عطاء بن ابي رباح و نصف الليل ، في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و ابي هريرة و انس و غيرهم و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرهما من الأصحاب و هذه الروايات كلها في الكتاب و اكثرها في الصحيحين ، و أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال : ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة فالى الثلث افضل و الى النصف ففي الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى و صل العشاء اى الليل شئت و لا تغفلها ثم قال : و جميع ما بينا من هذه الآقاويل في الباب قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد و رحمهم الله الا أنهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء بمرأى من أمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجّة و كتاب الآثار و الموطأ و عندهم وقت العشاء الى طلوع الفجر ، فما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و ابي موسى و جابر بن عبد الله : اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح؛ فدعا السائل فقال: 'الوقت فيما بين هذين'  
- والله اعلم بالصواب .

## باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس بالمسح على الخفين و لا ينبغي للمرأة ان

= قال: وقت العشاء الى نصف الليل اه، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال: وقت العشاء الى ربع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شيبة لأحاديث ثلث الليل و كيف يفعل ابن ابي شيبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس اخر الذي رواه الامام محمد في الحجّة و فيه الى طلوع الفجر و هل ينسب اليه انه خالف الأحاديث المروية في كتاب الرد حاشاه عن ذلك و ما ذا يفعل بحديث عائشة و فيه عامة الليل و ما يصنع بحديث ابي هريرة و بحديث انس الى نصف الليل و هذا كله مخالف لما ساقه من احاديث ثلث الليل، وبالجملة ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل فقد خالف احاديث النصف و أحاديث عامة الليل، و أخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه و سلم ليس في النوم تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت الأولى الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نصب الراية و ليس في الأوقات باعتبار النصوص القرآنية و الحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر لا الى الثلث و لا الى النصف، و في حديث ابي هريرة عند الترمذى « لو لا ان اشق على امتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه » و قال: هذا حديث حسن صحيح، فثبت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال به و غلط ابن ابي شيبة فيما عزاه اليه و خالف نفسه احاديث النصف و أحاديث عامة الليل هذا و الله اعلم  
(١-١) عند مسلم « الوقت بين هذين » .

تمسح على الخمار ولا الرجل على التمامة ولكن يمسحان على رؤسهما .

(١) قوله « على رؤسهما » كلمة « على » ساقطة من الهندية ، واعلم ان قوله « قال ابو حنيفة » الى قوله « رؤسهما » لا يناسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت :  
 وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحماد بن ابى سليمان وكلهم مقدم على ابى حنيفة ، فالعجب من ابن ابى شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد نسب خلاف الحديث الى ابى حنيفة وتركهم فما عذره فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال و المغيرة بن شعبة و سليمان كلها معلولة لا يتنهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخارى فمنهم من رواه عن ابن ابى لى عن بلال بلا واسطة و منهم من رواه بواسطة و اختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن ابى شيبة و منهم من ادخل بينهما البراء بن عازب كما هو عند النسائى راجع لذلك الجوهر النقي و قال ابن عبد البر كما في الزرقانى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن امية و بلال و المغيرة و انس و كلها معلولة و خرج البخارى حديث عمرو و قد بينا فساد اسناده في كتاب الاجوبة عن المسائل المستغربة عن البخارى اه و به قال مالك و الشافعى و أصحابهما وهم مقدمون على المراد و لم ينكر عليهم و لو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغنى عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمس الشعر الماء قال محمد و بهذا نأخذ و هو قول ابى حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفة ابنة عبيد تتوضأ و تزرع خمارها ثم تمسح برأسها قال نافع و انا يومئذ صغير قال محمد و بهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنى ان المسح على العمامة كان فترك و هو قول ابى حنيفة و العمامة من قهاتنا انتهى و لو سلم فليس في الأحاديث التى رواها الا كفاء بالمسح على العمامة بل فيها امسح =



وقال اهل المدينة في رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او غسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه<sup>٢</sup>، ان ذلك كله يجزيه وليس عليه ان  
 = بناصيتك وانه مسح مقدم رأسه كما في حديث سلمان و المغيرة و الإفهر اجترأ  
 على النص القاطع و امسحوا برؤوسكم بمثل الاخبار المحتملة الظنية المعلولة هذا، قلت:  
 و بعدم الاقتصار على المسح على العمامة قال الجمهور: قال الزرقاني: لأن الله تعالى قال  
 « و امسحوا برؤوسكم، و الماسح على العمامة لم يمسح برأسه، و قال الخطابي: فرض الله  
 مسح الرأس و حديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن و قياسه على الخف  
 بعيد لمشقة بنزعه بخلافها و النصوص و ردت عن النبي صلى الله عليه و سلم فعلا و أمرا  
 بمسح الرأس فتحمل رواية مسح العمامة على انه كان لعذر بدليل المسح على الناصية كما  
 في مسلم - انتهى مختصراً، قال القارى: قال بعض الشراح من علمائنا محتمل انه حيث  
 مسح بناصيته سوى عمامته يديه فحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً و يحتمل  
 ان يكون ذلك قبل نزول الآية فقد ذكر العلماء ان المائدة آخر ما نزل من سور القرآن  
 فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة أولى - انتهى، ثبت بذلك ان ابا حنيفة في هذه المسألة  
 مصيب جدا، و ما ذكره ابن ابي شيبة لا يلتفت اليه لكونه معارضاً للنص القاطع.  
 (١) و في الأصل بالواو، و في الموطأ بالقاف و هو أولى .  
 (٢) بعده في موطأ مالك: و أما الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض  
 و لا يعد غسل وجهه و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعد غسل  
 ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او بحضرة ذلك، و سئل  
 مالك عن رجل نسي ان يتمضمض و يستنثر حتى صلى، قال: ليس عليه ان يعيد صلاته  
 و ليتمضمض و يستنثر ما يستقبل ان كان يريد ان يصلي، سئل مالك عن رجل توضأ  
 فغسل رأسه حتى جف وضوؤه، قال: ارى ان يمسح برأسه و إن كان  
 قد صلى ان يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ و ذكر بعد ما فرغ من وضوئه و جف وضوؤه انه ترك عضواً من اعضائه و لم يغسله ذراعاً او رجلاً او رأساً فليغسل ما ترك و ليمسح برأسه و ليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا و تأخيره ناسياً لا بأس به .

و قال ابو حنيفة رحمه الله : من توضأ فغسل المضمضة و الاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة و لا إعادة عليه ، فان نسي ان يمسح برأسه حتى صلى فعليه ان يمسح برأسه و يعيد الصلاة لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى و لم يذكر في ذلك مضمضة و لا استنشاقاً .

و قال اهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل<sup>١</sup> وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه ان الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض و لا يعيد غسل وجهه ، و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او بحضرة ذلك ، و ان فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه انه ترك عضواً من اعضائه او ترك مسح رأسه فانه يعيد الوضوء من اوله في<sup>٢</sup> قول اهل المدينة فان لم يفعل لم يجزئه الا مسح الرأس خاصة فانه يمسح برأسه و لا يعيد وضوؤه .

(١) الواو ساقط من الأصول .

(٢) و في الأصل « فيغتسل » .

(٣) و في الأصل « و في » بالواو .

(٤) عندي في مذهب اهل المدينة تفصيل ، و البيان المذكور لا ينبغي لكون الخلل =

وقال محمد بن الحسن : هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين ، فينبغي اذا قدم غسل الرجلين قبله ان لا يجزئى و ان جف الوضوء و ان يعيد الوضوء من اوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء انه ان ترك وجهها او ذراعاً حتى فرغ من وضوئه و جف انه يعيد الوضوء من اوله فينبغي ان يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا : ان الحديث جاء ان من نسي رأسه حتى فرغ من وضوئه فانه يمسح رأسه ولا يعيد وضوءه و ان جف وضوؤه . قيل لهم : فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث انه لا يجزئى ان يغسل ذلك خاصة ؟ قالوا : لم نسمع في ذلك بحديث ، انما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم <sup>٢</sup> : انما ينبغي ان يقاس ما لم يأت فيه اثر بما يشبهه بما جاء فيه الاثر فالرأس عضو قد امر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما امر بغسل الوجه والذراع والرجل و كما ان الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزئى فكذلك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فان ذلك العضو خاصة يغسل و يجزئى

= في العبارة من الكتابة - راجع ( ص ١٥ ) و ( ص ١٦ ) و ( ص ١٧ ) من المدونة الكبرى ، و النقل من موطأ مالك قد مضى ، و راجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل ، و لفظ « ان » سقط من الهندية و لا بد منه .

(٢) و في الأصل « و قيل انما » ، و الصواب « قيل لهم » بحذف الواو و زيادة لفظ « لهم » .

ذلك من إعادة الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما<sup>٢</sup> قلتم [ انه -<sup>٢</sup> ]  
لم يأت فيه اثر فالأمر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر  
انه لم يتمضمض ولم يستنشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستنثر<sup>٤</sup> لما يستقبل<sup>٥</sup>  
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توطأ فنى  
ان يمسح برأسه فصلى فعليه ان يمسح برأسه وان يعيد الصلاة .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله<sup>٦</sup> المسعودى عن ابى بجر الهلالى<sup>٧</sup> قال :  
حدثنا اشياخنا<sup>٨</sup> الهلاليون انهم بعثوا<sup>٩</sup> الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « عادة » و لا معنى لها .

(٢) وفى الأصول « فأما اذا قلتم » ، و الصواب « فأما ما قلتم » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فزدناه .

(٤) و كان فى الأصل « و يستنثر » ، و يمكن ان يكون « و ليتنثر » ، فصحف ، و الأولى  
« و ليستنشق » ، كما مر فى ما قبل .

(٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .

(٦) اى لا يعيد الوضوء .

(٧) و هو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .

(٨) اسمه اخنف كوفى ادرك الجاهلية ثقة - ذكره ابن حبان فى الثقات و ترجمته فى

(ص ٢٥) من التعجيل و هو مذكور فى (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى للحافظ

الذولابى و هو حنفى .

(٩) و هم عبد الله بن بشر الهلالى و غيره فلا يضر الجهالة .

(١٠) يعنى رجلا .

اليؤسس لهم<sup>١</sup> مسجدهم فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا ابا عبد الرحمن! قال<sup>٢</sup>:  
يتقدم امامكم، قالوا: ليس [ههنا - ٣] ولو كان ههنا لكنت<sup>٤</sup> احق [منه - ٢]  
قال: ليتقدم رجل منكم، فتقدم رجل منهم. قال<sup>٥</sup>: فلما قضى<sup>٦</sup> الصلاة قال  
رجل: يا ابا عبد الرحمن! رجل<sup>٧</sup> وضأ يساره قبل يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا ابا عبد الرحمن! رجل<sup>٨</sup> انصرف عن يساره وترك يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا ابا عبد الرحمن! الرجل يصلي<sup>٩</sup> في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة تطوعاً، قال:

(١-١) وفي الأصول «ليؤسسهم» وهو تصحيف و غلط، و يؤسس من التأسيس  
مبنى للفاعل .

(٢) اي ابن مسعود، قال في الدر المختار: و اعلم ان صاحب البيت و مثله امام المسجد  
الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقاً اه، اي و ان كان في غيره من الحاضرين من هو  
اعلم و اقرأ منه . و في التارخانية: جماعة اضياف في دار يريد ان يتقدم احدهم ينبغي  
ان يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعله و كبره فهو أفضل و إذا تقدم احدهم جاز  
لأن الظاهر ان المالك يأذن لضيفه اكراما له اه - قاله في رد المحتار .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) و كان في الأصول «كنت» و الصواب «لكنت» .

(٥) اي ابو بحر .

(٦) اي فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل او قضى مبنى للفعول .

(٧) اي غسل يساره قبل يمينه .

(٨) و كان في الأصل «رجل تصرف» و هو خطأ .

(٩) و في الهندية «يهل» و هو غلط .

لا بأس. قتلت لأبي بجر - يعني الإمام: أو من خلفه؟ قال: لا، بل من خلفه.  
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل في الوضوء أن يبدأ بيساره  
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس.

أخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> الحنفي عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي قال  
ذكر لعل بن أبي طالب الميامن في الوضوء فدعا بماء فبدأ بما سيره<sup>٣</sup>.  
أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرني هشام<sup>٤</sup> بن حسان عن الحسن  
البصري.....°.

أخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال<sup>٦</sup> في الرجل ينسى بعض أعضائه  
في الوضوء حتى يصلي، قال يغسل ذلك العضو وليستقبل الصلاة ويصلي.

(١) مراد السائل عن أبي البحر ليس بظاهر و أرى في العبارة خلافاً وسقطاً يدل عليه  
سياقها والمقصود أن هذا الحكم للإمام أو لمن خلفه، وأبو بجر اسمه أخنف كوفي  
أدرك الجاهلية وهو في ص ٢٥ من التعجيل و (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى  
للدولابي وهو محدث حنفي.

(٢) وفي الأصل « سليمان الحنفي » وهو غلط، والصواب « سليم ».

(٣) وفي الأصل « بما سيره »، أعلم أن بعد هذا آثاراً في المسح على الخفين وهي  
لا تناسب المقام ولذا أسقطتها من ههنا وأدخلتها في باب المسح على الخفين وألحقت به  
بابه - فتنبه له وادع لي بالخير.

(٤) الأزدي القردوسي.

(٥) هنا يابض في الأصل.

(٦) وكان في الأصل « قال كانوا في الرجل » وليس بشيء، وأخرجنا « كانوا »  
من الأصل.

اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصرى فى الرجل ينسى  
عضوا من اعضائه، قال: ينصرف فيغسل ذلك العضو الذى نسى و لا يعتد  
بما صلى .

### باب ' المسح على الخفين

قال ابو حنيفة: لا بأس بالمسح على الخفين للقيم يوماً و ليلة من الحدث  
الى تلك الساعة من الغد، و للمسافر ثلاثة ايام و لياليها لا يمسخ اكثر من ذلك .  
و قال اهل المدينة: المسح على الخفين للمسافر ابدا ليس فى ذلك عندنا  
وقت يمسخ على خفيه ما دام مسافراً ما لم يحدث .

و أما المقيم فان اهل المدينة اختلفوا فى ذلك، فقال بعضهم: لا يمسخ  
مقيم على الخفين منهم مالك بن انس و من اخذ بقوله .

و قال غيره من اهل المدينة: المسافر و المقيم فى ذلك سواء يمسخان  
على الخفين ابدا و ليس فى ذلك وقت، و من قال هذا القول عبد العزيز بن  
ابى حازم سلمة و من اخذ بقوله من اهل المدينة .

(١) هذا الباب فى الاصول بعد باب الخطأ و السهو و النسيان فأخرجته من هناك و ألحقته  
باب الوضوء فانه مناسب لأبواب الطهارة لا بأبواب الصلاة، و قد خطب الناسخ فى النقل  
فقد نقل بعض الباب فى باب الوضوء و بعضه فى موضع آخر من الكتاب و أعاده  
فى باب المسح و لا ادرى وجه التكرار فتنبه له .

(٢) فى الاصل « عبد العزيز و ابى سلمة . و هو عندى غلط، و فى ج ٦ ص ٣٣٩  
من التهذيب « عبد العزيز بن ابى سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
ابو عبد الرحمن المدنى نزيل بغداد » و قوله « و من اخذ بقوله » بافراد الضمير المجرور  
يشير الى انه رجل واحد لا اثنان و لم اجنده فى بيان المذاهب من كتب القوم الا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع فقال: لا يمسخ المغميم على الخفين .

فأى [ القولين - ١ ] السنة في هذا؟ أقول مالك الأول او قوله الآخر؟ فقد زعموا<sup>١</sup> انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للمقيم يوما وليلة وللأسافر ثلاثة ايام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت<sup>٢</sup> اظن ان احدا من

= ان عدم التوقيت في المسح مروى عن ابن عمر وعبيد الله بن عمر كما رواه عنهما البيهقي في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه : ويمكن ان يكون في الأصل عمر بن عبد العزيز خليفة الحقي ، و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في علي ان عدم التوقيت مذهبهما ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز التوقيت فهذه الوجوه ، قلت : ان في الأصل خطأ و تصحيحا وهو عبد العزيز بن ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فتأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار المحاربي المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيح و ادخل الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - و راجع ( ج ٦ ص ٣٣٣ ) من التهذيب ؛ فالحمد لله على ذلك وله المنّة على ما اطلعني عليه ! والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون مراده قطعاً - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الأصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضى الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر هذا التعريض من الامام محمد علي من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للفقهاء من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =



نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حنظلة بن نباتة الجمعي

= لا يكون قهها ومن ههنا يندفع ما يقال في حق الأحناف انهم يعملون بالرأى والقياس ويتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم : فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد و شاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم قهه في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا قههوا في الدين اللهم احشرنا في زمرة الفقهاء والعابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجّة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابي يوسف ، ولم اجد « حنظلة بن نباتة » في التهذيب والميزان واللسان والتجديد وفيها حناظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جمعيا ، و أما ابوه نباتة الوالي الجمعي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضي الله عنه روى عنه ابراهيم والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وغيرهم - و نباتة بالنون والباء الموحدة ؛ وفي الأصول « لبابة » باللام والباين وهو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تعليق آثار ابي يوسف : قال الأستاذ الكوثري حفظه الله اقول وكفى ان يكون حنظلة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بجرح . قال ابن حجر في الايثار : حنظلة بن نباتة الجمعي عن عمر في المسح على الخفين وعنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين : نباتة الجمعي و كان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحمر امره - انتهى . اقول لعله هو الذي يقول عنه العجلي : حنظلة كوفي لا بأس به . وقال البدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجمعي - ويقال : الوالي - كوفي . قال الدارقطني : جمعي روى عن سويد بن غفلة وعمر بن الخطاب وكان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة و هما من اقاربه وعاصم بن =

= كليب . قال أبو حاتم : وكان معلما على عهد عمر . و ذكره ابن حبان في الثقات :  
 و روى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء و روى له  
 الطحاوى - انتهى . قلت : اظن ان الغلط في الاسناد وقع من الناسخين و لعل السند  
 ان شاء الله هكذا : ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نبأة الجعفي ان عمر - الحديث ،  
 كيف و قد رواه النهقي بهذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود  
 عن نبأة عن عمر قال : المسح للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن - انتهى ( ج ١ ص ٢٧٦ )  
 من باب التوقيت في المسح على الخفين . و رواه الطحاوى ايضا ( ج ١ ص ٥٠ ) بهذا  
 حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله ، حدثنا ابوبكرة قال ثنا  
 ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر باسناده مثله ، حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم  
 قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه ؛ فشعبة و هشام  
 كلاهما يرويانه عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نبأة عن عمر - الحديث ، و به  
 يظهر ان ما في كتاب الحجّة مصحف من الناسخ ، و كان في الأصل « الأسود عن نبأة »  
 و قد قال الطحاوى حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الأحوص عن  
 عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنبأة الجعفي - و كان اجرأنا على عمر : سله  
 عن المسح على الخفين فسأله ، فقال : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة -  
 انتهى ؛ حدثنا ابوبكرة قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم  
 عن سويد بن غفلة ان نبأة سألت عمر رضى الله عنه عن ذلك ، فقال : امسح عليهما يوما  
 و ليلة ؛ حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن مغول عن عمران بن  
 مسلم عن سويد بن غفلة قال : اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نبأة عن المسح على الخفين ،  
 فقال عمر : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة - انتهى . و بهذا تبين ان مدار  
 الحديث على نبأة الجعفي و هو السائل عن عمر رضى الله عنه ، و عن نبأة رواه الأسود  
 و سويد بن غفلة ، و عن الأسود و سويد رواه ابراهيم النخعي و لا استبعاد في ان =

ان عمر بن الخطاب قال : المسح على الخفين للمقيم يوم<sup>١</sup> و ليلة و للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن اذا لبسهما<sup>٢</sup> و أنت طاهر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٣</sup> عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم انه قال : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال و أيامهن و للمقيم يوما<sup>٤</sup> و ليلة اذا لبسهما و هو طاهر .

= ابراهيم نفسه رواه عن نبأته بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم و كلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه . و الأصل حديث نبأته فزيادة حظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حظلة بن نعيم الغنوى او العنزى فانه ايضا روى عن عمر و سمع منه كما في ص ١٠٨ من التعجيل ، او حظلة ابن قيس الزرقى المدنى روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٣ - من التهذيب ، لكن في النسب بونا بعيدا فان حظلة جمعى و ابن نعيم غنوى او عنزى و ابن قيس زرقى مدنى فأين هذا من ذلك مع ان السائل نبأته و هو اجراً على عمر و قد بعثه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم . و الحاصل ان في الكتاب عندى تصحيحاً و هو حسب ظنى عن الأسود عن نبأته او عن ابراهيم عن نبأته او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نبأته - هذا و العلم عند الله تعالى .

(١) و فى الأصول « يوما و ليلة » و هو ايضا صحيح و كونه اولى امر آخر .

(٢) و فى الهندية « لبسها » و الصحيح ما كتبه بضمير التثنية .

(٣) قال ابو داود : لم يسمع ابراهيم منه كما فى التهذيب و المعاصرة تكنى للاتصال كما فى مقدمة صحيح مسلم ، و ابو عبد الله الجدلى من رجال ابي داود و الترمذى كما فى كنى التهذيب ، و الجدلى بفتح الجيم و الدال بعدها لام - راجع ترجمته .

(٤) هكذا فى الأصول ، و الأولى « يوم و ليلة » ، و الحديث رواه ابو داود و الترمذى =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هاني<sup>١</sup> قال: اتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك<sup>١</sup> بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه فانه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فأتيت<sup>٢</sup>ته فسألته عن المسح على الخفين، فقال علي كرم الله وجهه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: المسح على الخفين للسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما<sup>٣</sup> وليلة يمسخ على خفيه اذا لبسهما ورجلاه طاهرتان.

اخبرنا يعقوب<sup>٢</sup> بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد<sup>٤</sup> بن ابي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال: كتب النبا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين ان<sup>٥</sup> للسافر ثلاثة ايام [ و ليالهن -<sup>٦</sup> ] وللقيم يوما<sup>٣</sup> وليلة.

= و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقي و غيرهم عن خزيمه بن ثابت رضي الله عنه .  
(١) و في رواية عنها: اتت عليا فانه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث، رواه مسلم و النسائي و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطني و البيهقي من حديث شريح بن هاني عنها .

(٢) الأولى «يوم و ليلة» بالرفع، و في طرق اخرى لحديث علي و عائشة «يوم و ليلة» و في بعضها «يوما و ليلة» هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .

(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولاهم الكوفي - من رجال مسلم و الأربعة .

(٥) كلمة «ان» ليست في شرح الآثار للطحاوى .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول، فزدته من شرح معاني الآثار .

(٧) اخرجه الطحاوى حدثنا ابن خزيمه قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

اخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن عبد الأعلى بن عامر<sup>١</sup> عن ابي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن امه<sup>٢</sup> قالت : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يلبس خفيه صلاة الفجر فلا يزعهما<sup>٣</sup> حتى يأوى الى فراشه .

اخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن ابي اسحاق<sup>٤</sup> الهمداني عن القاسم بن مخيمرة عن شرح بن هاني<sup>٥</sup> قال : اتيت عائشة رضى الله عنها فقلت لها : يا ام المؤمنين! هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين؟ فقالت لي : اذهب الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فانه كان يصحبه في اسفاره ، قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر وللقيم يوم<sup>٥</sup> و ليلة .

= ابن ابي زياد به مثله .

- (١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الأربعة ، كما في التهذيب .  
 (٢) وهى زينب بنت معاوية الثقفي وهى امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
 ام ابي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .  
 (٣) كذا في الاصل ، وفي الهندية « فلا يزعها » .  
 (٤) وهو ابو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .

(٥) وفي الاصول « يوما و ليلة » والحديث اخرجه مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي في كتبهم مطولا ومختصرا وقد تقدم ايضا ، واما رواية انكار المسح عن عائشة رضى الله عنها التى اخرجها ابن عبد البر عن محمد ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك باسناده عنها انها قالت : لان اقطع رجلى بالموسى احب الى من ان امسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١ ص ١٧٤ من نصب الراية ؛ هذا باطل لا اصل له . قال ابن جان « محمد بن مهاجر =

اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للمسافر ان يمسخ على خفيه ثلاثة ايام و لياليهن وللقيم يوما و ليلة .  
 اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا عمر بن شقيق عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود قال : للمسافر ثلاثة ايام يمسخ على الخفين وللقيم يوم<sup>٢</sup> و ليلة ؛ وسافر عبدالله فمكث ثلاثا لا يخلع خفيه يمسخ عليهما .

= البغدادى كان يضع الحديث ، و في العلال المتناهية لابن الجوزى « موضوع وضعه محمد بن مهاجر على عائشة رضى الله عنها - انتهى » .

(١) لعله عمر بن شقيق بن اسماء الجرمي - بفتح الجيم - البصرى كان يتجر الى الرى .

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدى ابو وائل الكوفى من رجال الستة مشهور .

(٣) و في الاصول « يوما و ليلة يوم و سافر ، وهو غلط ، و في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى

« و من طريق سفيان الثورى عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمى عن الحارث بن سويد

عن عبد الله بن مسعود قال : ثلاثة ايام للمسافر و يوم للقيم يعنى فى المسح ، و روينا ايضا

من طريق شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وهذا ايضا اسناد صحيح - انتهى . و الاثر اخرجه

البيهقى فى ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق ابن معاوية عن الأعمش عن شقيق عن

عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : خرجت مع عبد الله بن مسعود الى المدينة فلم ينزع

الخف ثلاثا و يمسخ عليه - انتهى . و فى طريق الحارث بن سويد زيادة عند البيهقى قال

الحارث : فا انزع خفى حتى اتى فراشى - اه . و أخرجه الطحاوى ايضا حدثنا حسين

ابن نصر قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمى عن الحارث

ابن سويد قال : جعل عبد الله المسح على الخفين ثلاثة ايام للمسافر وللقيم يوما . حدثنا

ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم عن عمرو بن الحارث

قال : سافرت مع عبد الله فكان لا ينزع خفيه ثلاثا - انتهى .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى<sup>١</sup> الثعلبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام إلى عُسٍّ<sup>٢</sup> من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقيه<sup>٣</sup> ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا أمير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك إلا [ لان - ]<sup>٤</sup> [ استملك عن هذا الشيء ] رأيت غيرك يفعلُه ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الأمة رأيت أبا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيتني فعلت . فزعم الراكب أنه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا<sup>٥</sup> .

أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس<sup>٦</sup>

(١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .

(٢) في الحديث « أتبع بعس من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عساس - قاله في المغرب .

(٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يلبس فوق الخف ويقال له بالفارسية خر كشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

(٥) معناه عندى « انظروا » في قوله وحققوه ولا تعجلوا وروية هلال شوال لا بد لها من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .

(٦) وفي رواية إنكاره المسح قال البيهقي إنما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجوع إليه وأقوى به للقيم والمسافر جميعا ؛ ثم أسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلمة قال سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوم وليلة . قال : وهذا أسناد صحيح - انتهى نصب الراية .

قال: المسح على الخفين للمقيم يوماً<sup>١</sup> وليلة وللسافر ثلاثة أيام [و لياليهن -<sup>٢</sup>] إذا كان ادخلها وهما طاهرتان .

اخبرنا عريف<sup>٣</sup> بن درهم عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سئل<sup>٤</sup> عن المسح على الخفين، فقال: «للسافر ثلاثة [أيام ولياليهن -<sup>٥</sup>] وللمقيم يوم [وليلة -<sup>٥</sup>]» [قال محمد<sup>٦</sup> بن الحسن] قتلنا: لمن قال ان المقيم لا يمسخ على الخفين إنما جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه اهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: نافع مولى عبد الله ابن عمر وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر ان عبد الله بن عمر قدم على سعد

- (١) هكذا في الأصول، ولعل الأولى «يوم وليلة» .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزده من شرح الآثار للطحاوي وسنن البيهقي .
- (٣) هو عريف بن درهم الحمال يكنى ابا هريرة . والحديث اخرجه الدارقطني في الافراد في الجزء الحادى والثمانين منها من طريق عبد الله بن داود عن عريف بن درهم عن جبلة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة ايام ولياليهن للسافر ويوم وليلة للمقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان . وبهذا ظهر انه بعد قوله «سئل» سقط «رسول الله صلى الله عليه وسلم» من الأصول، والحديث مرفوع .
- (٤) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٥) ما بين المربعين زيادة من افراد الدارقطني على ما في لسان الميزان .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة منى وفي زعمى انه سقط من الأصول ولا بد منه حسب اقتضاء السياق وعلى دأب الامام محمد في الكتاب بعد سرد الآثار و الاخبار كما لا يخفى على ذوى انظار الافكار .
- (٧) وفي الأصول «وانما» بالواو وعندى الأولى سقوطها حتى يتنظم صعودها وهبوطها .



ابن ابى وقاص الكوفة وسعد اميرها فرأه عبد الله يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه، فقال له سعد: سل اباك اذا قدمت عليه فنى شيخى عبد الله ان يسأل عمر رضى الله عنه حتى قدم سعد رضى الله عنه فقال: ' سألت اباك؟ فقال: لا، قال: فاسأله فسأله عبد الله، فقال عمر رضى الله عنه: اذا ادخلت<sup>١</sup> رجلك فى الخفين وهما ظاهرتان فامسح عليهما. قال عبد الله: وإن جاء احدنا من الغائط. قال: وإن جاء احد منكم<sup>٢</sup> من الغائط. اخبرنا بهذا<sup>٣</sup> الحديث مالك بن انس ان نافعا و عبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضى الله عنهما اخبراه ذلك<sup>٤</sup>.

فسعد خبر<sup>٥</sup> به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافرا كان فيها<sup>٦</sup> وهو أميرها او مقيما<sup>٧</sup> انما كان مقيما ولم يكن مسافرا.

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما بال بالسوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى<sup>٨</sup> لجنّازة حين دخل المسجد ليصلى عليها فمسح على الخفين وصلى عليها ايضا<sup>٩</sup> فقد كان عبد الله بن عمر

(١) اى لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٢) وفى الأصول « اذا دخلت » سقطت الألف ولا بد منها.

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهندية « فى الغائط » وليس بصواب، و الأولى « احدكم من الغائط ».

(٤) وكان فى الأصول « اخبرنا هذا » و الأولى « اخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء.

(٥) كذا فى الأصل، و الأولى « بذلك ». (٦) لعله « اخبر به ».

(٧-٧) وفى الأصول: وهو امير او مقيم، والصواب « مقيما » بالنصب.

(٨) وفى الأصول: ثم دعا لجنّازة، والصواب « دعى » بصيغة المجهول.

(٩) لفظ « ايضا » زائد لا حاجة اليه.

رضى الله عنها بالمدينة حين بال بالسوق مقيماً أو مسافراً ويدخل هذا عليهم  
أيضاً مع ما ذكروا من جفوف الوضوء أن ابن عمر رضى الله عنهما لم يمسح  
على الخفين عند حضرة وضوئه حتى أتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل  
على أن المسح يجزئ عن المقيم وأن<sup>١</sup> جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء  
وأن<sup>٢</sup> أخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضى الله عنهما قد أخذ في عمل<sup>٣</sup>  
غير الوضوء حين أقبل إلى المسجد وترك أن يمسح على خفيه.

وأخبرنا مالك بن أنس أيضاً عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش<sup>٤</sup> أنه  
قال: رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه أتى قباء فبال ثم أتى بماء فتوضأ فغسل  
وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى.

فهذا أنس بن مالك رضى الله عنه أكان مسافراً بقاء؛ فهذه آثارهم التي  
رووها وحملوها ثم نقضوها برأيهم<sup>٥</sup>.

(١) وفي الأصول «عليهما» وما كتبه هو الصحيح.

(٢) وفي الأصول «فإن» وهو لا يناسب المقام، والصواب «وإن»، انظر دقة  
النظر في الاستنباط. (٣) وصليّة متصلة لا غير.

(٤) على الوصفية فإن غير لا يقع الا صفة لغيره فعمل موصوف و غير الوضوء  
صفته - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح  
القاف بعدها ياء تخمانية ثم شين معجمة مصفراً كما في موطأ محمد و موطأ مالك وهو  
سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الأسدي المدني من حلفاء بني عبد شمس  
من رجال ابي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب.

(٦) كذا في الأصول «نقضوا برأيهم» و الأولى «بآرائهم» - تأمل.

وقال ابو حنيفة رحمه الله في المسح على الخفين : يمسح على ظهر الخفين وليس على الذى يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلهما فيقبل بالكف التى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتى على الأسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فما نعلم احدا يبصر شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ فقد جاء الحديث المعروف عن عمر<sup>٢</sup> بن الخطاب رضى الله عنه

- (١) وفي الأصول : « فاعلم ، بالغية ، والصواب « نعلم » بصيغة المتكلم .
- (٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن العلاء ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اه . قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « اخرجه ابو داود باسناد حسن - اه ، وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و اسناده صحيح - اه ، و سكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير وهو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اه ، قال في الجوهر النقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة و كأنه يريد بذلك تضعيفهم . وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونهما لم يحتجا بشخص ان يكون ضعيفا و عبد خير ثقة وقد تقدم ذكره - انتهى . و حديث عمر رضى الله عنه روى بلفظ آخر رواه ابن ابي شيبة في مسنده كما في نصب الراية =

[ انه - ١ ] قال : لو كان الدين<sup>٢</sup> بالرأى لكان مسح باطن الخفين اولى من ظاهرهما . وهذا منه<sup>٢</sup> انكار لمسح اسفلهما .

اخبرنا عباد<sup>٤</sup> بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان<sup>٥</sup> عن الحسن البصرى [ انه قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن - ٦ ] الخفين اولى من ظاهرهما .

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابى بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما و هما ظاهرتان - انتهى . ورواه الدارقطنى بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للسافر ثلاثة ايام و ليالين و للقيم يوما و ليلة - انتهى » ، ورواه الديهقى فى سننه ايضا كما فى ج ١ ص ٢٩٢ منها . والحاصل انه عندى مصحف ، و الاصل عن على بن ابى طالب رضى الله عنه و كتب الناسخ عن عمر بن الخطاب و ما اخرجته فى النقل عن الأصول لأن هذا كله بحسب وسعنى و مكنتى - و لعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب .

(١) ما بين المربعين زيادة منى .

(٢) و فى الهندية « الذين بالرأى » ، و هو خطأ .

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى فى معنى الأثر ، قال ابن حزم : و به يقول ابو حنيفة و الثورى و داود و هو قول على بن ابى طالب و قيس بن سعد و الحسن البصرى و ابن جريج و عطاء بن ابى رباح - اه ؛ قلت : بل قال به الجمهور .

(٤) هذا الأثر كان فى باب الوضوء فأخرجته عنه و أدخلته فى باب المسح على الخفين - فتنه .

(٥) هو الأزدي القردوسى .

(٦) هذه العبارة التى ما بين المربعين سقطت من الأصول و لا بد منها ، و كان ههنا =

[و- ١] هذا منه انكار [لمسح- ٢] اسفلهما .

قال اهل المدينة: قد قال هذا ابن شهاب . قيل ٣ لهم: أفيأثره عن غيره  
ام رأى رآه؟ قالوا: لا نعلم [انه- ٤] آثره عن احد .  
قيل لهم: قد اخبرنا فقيهم<sup>٥</sup> مالك بن انس عن هشام بن عروة<sup>٦</sup> انه

= يياض في الأصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق، ووجدانى يحكم ان  
الحسن يروى عن علي رضى الله عنه الحديث المذكور الذى عزاه الى عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه، وقد بخط فيه الناسخون، و الأصل عن الحسن عن علي رضى الله عنه  
انه قال: لو كان الدين - الحديث - ويدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح اسفلهما »  
تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم فى قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم » الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخنثين ولا بد  
منه و هو فى باب الوضوء فأدخلته فى باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب فى باب المسح، و فى باب الوضوء « فقيهم » بالنسبة و هو  
مرجوح عندى .

(٦) فى موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث » و ضمير ابيه  
راجع الى هشام و كذا ضمير انه و أباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى  
فى شرحه و الماسح على الخنثين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الاذهان بزيادة  
عن ابيه فقالوا: المراد به زبير بن العوام و هو ليس بمجد .

رأى اباہ يمسح على الخفين ، قال : وكان يمسح<sup>١</sup> على ظاهرهما ولا يمسح<sup>٢</sup> على باطنهما . قال<sup>٣</sup> : فيززع العمامة فيمسح برأسه<sup>٤</sup> . فهذا قول عروة بن الزبير

(١) كذا ها هنا وفي باب المسح : يمسح على ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما . وفي موطأ مالك : على ان يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما - اهـ . وفي موطأ محمد ( ص ٧٠ ) : انه رأى اباہ يمسح على الخفين على ظهورهما ولا يمسح بطونهما قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه - انتهى . وفي الاصل الهندي « ظهورهما » وهو الأرجح عندي لكونه مطابقا لما في موطأ مالك .

(٢) هكذا في باب المسح ، وفي باب الوضوء « ولا يمس بطونهما » . وفي موطأ محمد « ولا يمسح بطونهما » .

(٣) وفي موطأ محمد : قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه .

(٤) في باب الوضوء « رأسه » بدون الباء الجارة .

(٥-٥) وقع في باب المسح « قول ابن الزبير » وهو موهوم الى عبد الله بن الزبير وليس كذلك ، وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء وما في موطأ مالك . وقد وقع في موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى اباہ يمسح - الحديث » . يوهوم ان الماسح الزبير بن العوام وعليه شرح القارى و إليه مال على القارى رحمه الله وليس بصواب ، وهذا الوهم وقع بزيادة لفظ « عن ابيه » في الاسناد وهو من الناسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الامام محمد قنبله له ؛ وراجع التعليق المجد على موطأ محمد فان الفاضل تعرض لذلك في بحث الاثر المذكور - اهـ . وهل تعرف عروة ابن الزبير فانه فقيه تابعي جليل وهو كان يززع العمامة عند مسح الرأس و يمسح على الرأس ولا يمسح على العمامة وهو مقدم على ابي حنيفة في عدم تجويز المسح على العمامة لكن لم يعرفه ابن ابي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر ابا حنيفة في محل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أقره وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب . فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وعم الذين رووه وعزوا<sup>١</sup> الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؟ اخبرنا<sup>٢</sup> يعقوب<sup>٣</sup> بن ابراهيم قال حدثنا حصين<sup>٤</sup> بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال<sup>٥</sup> : وضع يده على

= المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على العمامة والخمار وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توشأ فخر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ؛ والمرسل حجة عند ابن ابي شيبة ايضا مع ما اعتضد بمجيئه موصولا من وجه آخر . أخرجه ابو داود في سننه من حديث انس فاعتضد كل واحد منهما بالآخر يفيد قوة كما في الأصول فينتهض حجة فلا يضر كون ابي معقل في اسناده ، ثبت ان قول ابي حنيفة ، وجه بالأحاديث واعتراض ابن ابي شيبة باطل فلا يلتفت إليه - والله هو الهادي الى صراط مستقيم .

(١) وفي الأصل الهندي في باب الوضوء « وعزوه » وفي باب المسح « ويروه » وفي الأصل « وزبروه » ولا ادري ما معناه ، ومعنى « عزوه » نسبه الى ابن شهاب وعندى « وعزوا » بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - ان شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثارا غيره تدبر .

(٢) في باب المسح من الأصول « وأخبرنا » بالواو وفي باب الوضوء بدونها .

(٣) هو القاضي الامام ابو يوسف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باب المسح من الأصل الهندي « حصين بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصحيح « حصين بن عبد الرحمن » كما هو ههنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي ابو الهذيل الكوفي .

(٥) لعل عامرا يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب ، و لعل العبارة سقطت من الأصول ان لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن . قلت : روى ابن ابي شيبة =

قدميه<sup>١</sup> من قبل الساق ثم مسحها حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين<sup>٢</sup>.

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد<sup>٣</sup> عن عمر<sup>٤</sup> بن

= عن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين فقال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحها من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن أديس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف.

(١) وكان في الأصول «قدمه» والصواب «قدميه» بدل عليه ضمير مسحها وهو مثنى في الأصول كلها.

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وها هنا عكس ذلك - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «ابو الوليد بن عباد» هو مصحف، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان. وذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروى عن الحسن - كما في اللسان. ووليد بن عباد غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري.

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان. وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم. وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التيجيل: - عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي اسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحوبه والحضرمي ومحمد بن شجاع الحراني وجماعة وثقه ابن حبان - انتهى. وكان في الأصول «جعفر بن مجاشع» وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التيجيل عمر بن مجاشع عن أبي اسحاق هذا والعلم عند الله تعالى.



بجاشع عن أبي اسحاق السبيعي<sup>١</sup> الهمداني [عن عبد خير<sup>٢</sup> -] قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين<sup>٣</sup> أفضل<sup>٤</sup> منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) «السبيعي»، في باب الوضوء و«الهمداني»، في باب المسح من الأصل فجُمعت بينهما في النقل، وههنا عمر بن المثني الأشجعي الرقي عن أبي اسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب وهو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن انس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، والحديث رواه ابو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه؛ وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى. ورواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه بإسناده إلى أبي داود ومن غيره من طريق الأعمش و إبراهيم بن طهمان ويونس بن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به؛ وكذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى بإسناده إلى أبي داود صاحب السنن وبهذا ظهر أن «عن عبد خير»، سقط من الأصل وهو في الطحاوي أيضا - وراجع نصب الرأية والدراية والتلخيص والدارقطني.

(٣) وفي باب المسح من الأصل «على باطن الخف»، وفي باب الوضوء «على بطون الخفين»، وهو أولى.

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه، وفي باب الوضوء منه أفضل منه وهو الأرجح المطابق لقوله الحق كما في رواية أخرى عند أبي داود وغيره؛ وفي هذا الباب «على ظاهرهما»، و الأولى «على ظهورهما».

ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا<sup>١</sup> عمر<sup>٢</sup> بن محمد عن نافع<sup>٣</sup> انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة<sup>٤</sup> رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء<sup>٥</sup> ان ذلك يجزيه فان<sup>٦</sup> احدث بعد ذلك توضأ ومسح على الخفين<sup>٧</sup> لانه حين غسل رجليه ثم لم<sup>٨</sup> يحدث حتى توضأ بقية الوضوء<sup>٩</sup> فقد صار طاهرا .

أرأيت<sup>١٠</sup> لو نزع<sup>١١</sup> الخفين بعد تمام<sup>١٢</sup> الوضوء [ ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الأصل « قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح « اخبرنا » .

(٢) هو العدوي المدني نزيل عسقلان من رجال الستة الا الترمذي كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة و سنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة « بقية وضوئه » .

(٦) في البابين من الأصول « و ان احدث » بالواو ، و الأرجح عندي بالفاء .

(٧) لعل الصواب « خفيه » .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح و هو موجود في باب الوضوء و لا بد منه .

(٩) وفي باب المسح « بقية وضوئه » .

(١٠) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « أرأيتم » .

(١١) لعل هذا خلاف المذهب فان نزع الخفين ناقض للمسح و لا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهرا و الافةادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع و لعل العبارة سقطت من قلم الكاتب و إلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح « بعد ذلك » و ما في الأصل هو من باب الوضوء .

كان متوضّأ تام الوضوء فان اعاد ولبس الخفين - ١ - بعد ذلك ثم احدث متوضّأ ومسح على خفيه فكذلك لو لم ينزعها .

وقال اهل المدينة في رجل غسل قدميه ولبس خفيه ثم استأف بقية الوضوء لينزع<sup>١</sup> خفيه ثم ليتوضّأ ويغسل رجله . وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن : كيف ينزع خفيه وهو لم يحدث حتى اتم<sup>٣</sup> وضوءه ؟ قالوا : لانه بدأ بالرجلين قبل وجهه وذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم : فما تقولون فيمن توضّأ وعليه خفاه فوجب عليه المسح فسها عنه حتى جف وضوءه أيسح على خفيه او يعيد الوضوء ؟ قالوا : بل يسح على خفيه ولا يعيد الوضوء .

قيل لهم : فهذا ترك لقولكم فيمن ترك عضوا او<sup>٤</sup> بدأ بعضو قبل عضو .

(١) العبارة بين المربعين سقطت من باب المسح وهي موجودة في باب الوضوء من الأصول فزدها منه .

(٢) في باب الوضوء « ينزع » وما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من ههنا الى آخر الباب ستمط من هذا الباب من الأصول وهو في باب الوضوء ، فقلته في هذا الباب لانه جواب عن قول اهل المدينة والزام عليهم كما لا يخفى ، وفي باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلي في الصلاة وهي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولى الالباب ، ولا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب وهو كذلك في جميع الأصول - هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده ام الكتاب اللهم اهدنا الى صراط مستقيم واحفظنا من شره اللسن والقلم وزلة اليد والقدم عن الطريق الاقوم .

(٤) وفي الأصول « تم وضوءه » .

(٥) وفي الاصل بالواو ، وعندى لا بد من حرف « او » الترددية كما لا يخفى .

قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضی الله عنهما حين بال بالسوق فتوضأ وأخر المسح على خفيه، ولما دعى ليصلي على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأنف الوضوء.

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [و-'] قيل لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى، قيل لهم: أفليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فهما<sup>2</sup> غسل رجله حتى يجف وضوؤه استقبال الوضوء، وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يجف وضوؤه لم يعد. قالوا: لفعل عبد الله ابن عمر رضی الله عنهما.

قيل لهم: فانما يقاس ما لم يأت فيه اثر على ما جاءت فيه الآثار فقد رويتم اثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلا شيء<sup>3</sup>، اختلف هذا وغيره<sup>4</sup> من مواضع الوضوء.

(1) زيادة الواو منى.

(2) ان لم تعتبر زيادة فعل العبارة قد سقطت من الكاتب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الوم الناشئ عن المقام - تدبير.

(3) وفي الأصول «فا غسل»، وهو وإن كان في معنى «مهما»، لكن في العبارة «فهما» او «فلا»، فان وهم التصحيف قائم على الأول.

(4) وكان في الأصول «به»، والظاهر «فيه» وأيضاً يطابق بما قبله.

(5) وفي الأصول: فلا شيء. هذا اختلف هنا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وإن اتى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء»، وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبير.

(6) وفي الأصل «غيرهما» والظاهر «غيره» بالافراد.

وقد زعمتم انه لا اثر عندكم في غير هذا من الأعضاء فينبغي لمن قاس على السنة والآثار ان [ يقيس على - ١ ] السنة ما لم يأت فيه اثر لما قد جاءت [ فيه - ٢ ] الآثار بما يشبهه<sup>٢</sup>.

(١) ما بين المربعين زيادة منى ، و العبارة في الأصول هكذا على السنة والآثار ان السنة ما لم يأت فيه اثر وهو ما ترى من الركافة مع انه لا معنى لها كما لا يخفى .  
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضا صحيحا لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى هنا ليس في باب المسح على الخفين . (تذييل) :

قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : و أما المسح على الجوربين فان كانا مجلدين او متعلين يجزيه بلا خلاف عند اصحابنا و ان لم يكونا مجلدين و لا متعلين فان كانا رقيقين يشفان الماء لا يجوز المسح عليهما بالاجماع و ان كانا ثخينين لا يجوز عند ابى حنيفة و عند ابى يوسف و محمد يجوز و روى عن ابى حنيفة انه رجح الى قولها في آخر عمره و ذلك انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال : لعوده فعلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه و عند الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب و ان كانت منقلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين احتج ابو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه و سلم توضأ و مسح على الجوربين و لأن الجواز في الخف لدفع الحرج لنا يلحقه من المشقة بالزرع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقافة و المكعب لانه لا مشقة في زرعها و لأبى حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت نصا بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في ادمان المشى و امكان قطع السفر به يلحق به و ما لا فلا و معلوم ان غير المجلد و المتعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فمقدر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يغلب لبسه و لبس الجوارب بما لا يغلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقي اصل =

= الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتمل أنهما كان مجلدين أو منغلين وبه نقول ولا عموم له لأنه حكاية حال الأيرى انه لم يتناول الرقيق من الجوارب وأما الخف المتخذ من اللبد فلم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يطبق السفر جاز المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى . فنحصل من ذلك ان في مسح الجوربين روايتين بل ثلاث روايات : الأولى انه يجوز المسح عليهما مجلدين كانا أو منغلين أو تخنين وهى الرواية التي رجع إليها أبو حنيفة في مرضه ، والرواية الثانية اذا كانا مجلدين أو منغلين يجوز المسح عند أبي حنيفة وإلا لا ، والرواية الثالثة ان كانا تخنين يجوز المسح عليهما بشرط أنهما لا يشنان الماء وهو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ وإنما قلت لها رواية ثالثة فإن أصحاب أبي حنيفة أقسموا على ان ما قالوا به فهو قول له ومروى عنه ، فبعد هذا التفصيل في المذهب لا يقدر احد على ان يعترض على الإمام أبي حنيفة بأنه خالف الأحاديث التي وردت في المسح على الجوربين ، والعجب من الحافظ ابن أبي شيبة انه مع وقوفه على هذا يعترض عليه ويقول : ان قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وأثر على من طرق وأثر انس وحديث أبي اوس مسح على الجوربين والتلين وذكر ان ابا حنيفة كان يكره المسح على الجوربين والتلين الا ان يكون اسفلهما جلودا - انتهى . والجواب عنه اولاً انه لما رجع عن قوله الأول الى جواز المسح على الجوربين التخنين فالأحاديث والآثار كلها موافقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المعترض مخفي غلط ومخالط ، وثانياً انه قائل بالمسح على المجلدين والمنغلين من الجوارب والجورب قد يكون تخنياً منغلاً وقد لا يكون فهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضئ الله عنهم لا يستطيع احد ان يصوغ الأحاديث على ما في خياله من الجوارب الرقيقة الرائجة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الخف وحكمه في قطع المسافة =

= قطعاً وقد ثبت في خارج من خارج أن الجوارب في تلك العصر كانت، من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال أبو بكر بن العربي ولم تكن معهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره وإذا كان الحال على هذا المنوال كيف يعرض على المجتهد الرباني فقيه النفس فقيه الأمة؟ فلم لا يجوز أن ما قال به أبو حنيفة؟ يكون هو المراد في الآثار - من ادعى خلاف ذلك فعليه البيان، وثالثاً على التنازل أن ما قال به أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول أيضاً في المذهب وهو المفتى به عندنا إذا كانا ثخينين لا يشقان الماء فالأحاديث أما محمولة على المجلدين أو المنعلين أو محمولة على الثخينين لا على الرقائق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للتساهلين في مسألة المسح على الجورب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ إلى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح أبي داود للحدث العظيم آبادي فإنه تكلم في المسألة بكلام متين وفصلها تفصيلاً جيداً قال فيه: وأنت خير أن الجورب يتخذ من الأديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا أنه جورب ومن المعلوم أن هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت إلا بعد أن يثبت أن الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف سواء كانا منعلين أو ثخينين فقط ولم يثبت هذا قط فمن أين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال أن المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما لأنهما في معنى الخف والخف لا يكون إلا من الأديم نعم إن كان الحديث قولياً بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم مسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل أنواع الجوارب وإذا ليس فليس - انتهى .

هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور وإلا فالحديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما نقل عنهم البيهقي في سننه وخلافياته كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى: لا نعلم أحداً تابع أبان قيس على هذه الرواية؛ والصحيح عن =

## باب التيمم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل لم يجد الماء فتيّم لصلاة حضرت  
ثم حضرت صلاة اخرى انه يصلى بتيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .  
وقال اهل المدينة : يتيمم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شىء  
قلتم انه يتيمم لكل صلاة ؟ قالوا : لأن عليه ان يتغى الماء لكل صلاة ،  
فلما ابتغى الماء فلم يجده فانه يتيمم . قيل لهم<sup>٢</sup> : وكيف وجب التيمم في ابتغاء  
الماء ولم يوجد الماء .

= المعيرة انه عليه السلام مسح على الخفين . وقال ابو داود في سننه : كان عبد الرحمن بن  
مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المعيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
مسح على الخفين ؛ قال : وروى ابو موسى الأشعري ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه مسح على الجورين وليس بالمتصل ولا بالقوى - له . وراجع ج ١ ص ١٨٤  
الى ج ١ ص ١٨٦ من نصب الراية و سنن البيهقي ج ١ ص ١٨٤ و غاية المقصود  
وبذل المجهود وغيرها من الكتب والآثار عن الصحابة موجودة قوة و ضعفا على كل  
حال ادون صحة من روايات المسح على الخفين ، وعندى الكلام في سند الحديث ليس  
في محله ، وبالجملة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا ولم  
يخالف امرأ ثبت عن الشارع بل حمله على ما هو في معنى الخف فكيف ينسب إليه  
ابن ابى شيبة مخالفة الحديث وأنواع الجورب خمسة لم يتعين بعد ان المراد في الحديث  
اى نوع منها المسح على الخفين ثبت نفا خلاف القياس فلا يمدى الى غيرهما الا بدليل  
وبرهان - هذا والله تعالى اعلم ! وللبسط موضع آخر .

(١) في موطأ مالك « فمن ابتغى الماء ، مكان « فلما ، و لعله هو الراجع .

(٢) سقط الظرف من الاصل و لا بد منه .



أما يتنقى الماء لوجوده فينتقض التيمم إذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء إذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فإن لم تجدوا ماء فتميموا" فرخص لمن لم يجد الماء أن يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فعلى من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء أو يحدث فليس الابتغاء بشيء .

أرأيتم لو كان في موضع لا يطعم في الماء وأنه ابتغاء أ ينقض الابتغاء تيممه ؟

أفلا يرون أن الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينتقض به تيمم ماض إنما ينتقض التيمم يحدث يحدثه الرجل أو يجد الماء ؟

أرأيتم رجلاً أراد أن يصلي تطوعاً ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم<sup>٢</sup> كلما صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية ؟ قالوا: ليست النافلة عندنا بمنزلة الفريضة .

قيل لهم: فما تقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصليهن ؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: أ يتيمم كلما فرغ [ من كل -<sup>٤</sup> ] صلاة وذلك في وقت واحد ؟ قالوا: نعم .

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان ابتغاه» وهو مصحف وليست بوصيلة لأنه خلاف المنقول منه .

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها .

(٣) وكان في الأصل بدون الاستفهام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية .

قيل لهم: فما شأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟  
قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض .

قيل لهم: وانه وان كان غير مفترض فليس ينبغي لكم ان تأمروه ان  
يصلى بغير وضوء ولا تيمم تطوعا ولا غيره .

أ رأيتم رجلا يصلى [ بالتيمم - ١ ] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع  
بتيممه في ٢ المكتوبة أيجزیه ٣ ذلك؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فان وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة . أ يصلى التطوع  
بتيممه؟ قالوا: لا .

قيل لهم: أ فلا ترون انكم نقضتم التيمم اذا وجد الماء في التطوع في  
ابتغاء [ الماء - ٤ ]؟ فكما انتقض التيمم اذا وجد الماء ولا ينقضه ابتغاء الماء  
في التطوع ، فكذلك الأمر في الفريضة وليس بينهما افتراق .

أ رأيتم الوتر بعد صلاة العشاء أ يصلها بتيمم صلاة العشاء ام بتيمم  
مستقبل ٥؟ قالوا: بل يصلها بتيمم [ صلاة - ٦ ] العشاء .

قيل [ لهم - ٧ ]: أ فرأيتم رجلا صلى الظهر بتيمم في سفر و قد مات

(١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول .

(٢) الأولى ان يكون « للمكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها .

(٣) كذا في الأصل ، و سقطت همزة الاستفهام من الهندية .

(٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « مستقبلا » بالنصب .

(٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول ، ولذا زيد بين المربعين .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

بعض اصحابه فتقدم<sup>١</sup> ليصلي على جنازته أيجزيه ان يصلي بتيمم الفريضة التي صلاها ام يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يجزيه فليست<sup>٢</sup> الصلاة على الجنازة مما ينبغي للناس تركه ومما هو واجب على الناس ان يفعلوه .

وما بين هذا وهذا والنافلة والفرائض<sup>٣</sup> فرق .

وما ذلك كله الا شيء واحد وما يجب نقض التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا اعلمكم<sup>٤</sup> رويتم في ذلك حديثا .  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء او يحدث .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المنيرة عن ابراهيم انه قال في رجل تيمم و صلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته، قال : لا يعيد .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه اخبره عن محمد بن المنكدر ان عبد الرحمن بن عوف ابغى ماء فلم يجد فتمسح بالتراب ... - ° دركته المسجد<sup>٥</sup> فصلاها ولم يتوضأ وقال : انا طاهر يوم<sup>٦</sup> صلاة اخرى لم ابال ان اصلي بتيممي من التراب الذي تمسحت به الا ان احدث شيئا فأتوضأ .

(١) وكان في الاصول « تقدم » ، و الاولى « تقدم » .

(٢) وفي الاصول « فليس » ، مذكرا .

(٣) كذا في الاصول ، و الاولى « الفريضة » .

(٤) الاولى « لا نعلمكم » ، بالجمع على دأبه في الكتاب .

(٥) هاهنا يابض في الاصول ، و الظاهر ان الساقط يكون نحو هذا « و صلى صلاة ثم » .

(٦) هكذا هو في الاصل ، و لعل الصواب « فادر كته صلاة في المسجد » .

(٧) هاهنا يابض في الاصول ، قلت : و لا يعيد ان يكون في الاصل قبل السقوط =

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصرى قال: التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .  
وقال ابو حنيفة رحمه الله فى الرجل يتيمم ويؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .

وقال محمد بن الحسن: لا ينبغى للتيمم ان يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا! عن على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه .  
وقال [ بعض - ٢ ] اهل المدينة: ان امهم [ غيره - ٢ ] ممن هو على وضوء احب الىّ فان امهم هو لم ير به بأسا .

= هكذا . وقال ما ازال ان اصلى بتيمى هذا ، الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا و تأمل فى ما فى ص ١٢٣ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه ان ابا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: اذا كنت جنبا فى سفر فتمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنابة ان شئت؛ قال عبد الحميد: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال: ما يدريه اذا وجدت الماء فاعتسل - انتهى .  
(١) اسنده اليهقي فى ج ١ ص ٢٣٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد: ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن ابى اسحاق عن الحارث عن على انه كره ان يؤم التيمم المتوضئين ، قال اليهقي: وهذا الاسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفى ص ١٤٣ من المحلى: وروى المنع فى ذلك عن على بن ابى طالب قال لا: يؤم التيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه ، يدل عليه افراد الضمائر التى تاتى بعد من « الى » و « يره » والمراد به - والله اعلم - الامام مالك كما فى الموطأ سئل مالك عن رجل تيمم يؤم اصحابه وهم على وضوء؟ قال: يؤمهم غيره احب الىّ ولو امهم هو لم ار بذلك بأسا - اهـ؛ وراجع المدونة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدنا من موطأ الامام مالك .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجده<sup>١</sup> ان صلاته منتقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

<sup>٢</sup> وقال اهل المدينة : اذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء [ يعلم انه سيعطيه -<sup>٣</sup> ] فانه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لأن من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم<sup>٤</sup> بما امره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأطهر منه لأنهما امرأ به جميعا . فكل قد عمل بما امر الله تعالى به وانما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد<sup>٥</sup> الماء قبل ان يدخل في الصلاة .

- (١) كذا في الأصول ، وسقط هاهنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجده » او كان معه ماء على غير له فضل ، حيثند يستقيم قوله « وجده » - والله اعلم .
- (٢) كذا في الأصل ، وسقط الواو من الأصل الهندي .
- (٣) سقط قوله « انه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم انه سيعطيه » - اه ليس في الموطأ والمدونة .
- (٤) وكان في الأصل « ففعل » ، وفي الموطأ « ففعل به امره » وهو الانسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

- (٦) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم: انما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فاذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر الى الوضوء.

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يجد ما يكفر من العتق والطعام والكسوة أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام يوما او يومين وبعض الثالث ثم ايسر فوجد ما يكفر أيجزبه ان يتم الصوم ولا يعود الى الكفارة من العتق والطعام والكسوة؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا لم يجد هديا في التمتع أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر اصاب مالا كثيرا أيجزبه ان لا يذبح الهدى؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق أليس يحزبه ان يصوم شهرين متتابعين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام من الشهر يوما واحدا او بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أيجزبه ان يتم صومه؟ [قالوا: لا - ١].

فينبغي لمن زعم انه اذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء ان يمضي على صلاته ان يقول ايضا: [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم<sup>٢</sup> انه يمضي في الصوم وليس الأمر على هذا، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه فزيد.

(٢) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه، ولذا زيد بين المربعين.

(٣) اي قبل ان يتم الصوم على ما هو السياق.

والصلاة ينتقضان اذا وجد فيهما ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجده  
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أفلا ترون انها مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك  
استويا قبل الفراغ وليس بينهما افتراق .

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى، ولعلها زيادة من الكاتب .

(٢) ( مزيدة لزيادة العلم في باب التيمم ) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي  
في التيمم قال : تضع راحتيك في الصعيد فتمسح وجهك ثم تضعها الثانية فتمسح يديك  
و ذراعيك الى المرفقين . قال محمد : و نرى مع ذلك ان ينفذ يديه في كل مرة من  
قبل ان يمسح وجهه و ذراعيه وهو قول ابي حنيفة - انتهى . و قال محمد في الموطأ  
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم و حديث عائشة في التماس عقدها و نزول آية التيمم  
بسنده و بهذا نأخذ ؛ و التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين و هو  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . و قال النووي في شرح مسلم : مذهبنا و مذهب  
الأكثرين انه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين ؛ و ممن  
قال بهذا : علي و عبد الله بن عمر و الحسن البصرى و الشعبي و سالم بن عبد الله بن عمر  
و سفيان الثوري و مالك و أبو حنيفة و أصحاب الرأي و آخرون - انتهى . قلت : و هو  
قول ابي يوسف و ابن سلية و الشافعي و الليث بن سعد و ابراهيم النخعي و حماد بن  
ابي سليمان كما في عمدة القارى و غيرها انظر هؤلاء الصحابة و التابعون و من تبعهم  
و أكثرهم مقدم على الامام ابي حنيفة و جلهم مقدمون على ابن ابي شيبة قائلون  
بالضربتين في التيمم على رغم انف المخالفين لذلك و مع ذلك عقد ابن ابي شيبة بابا في  
كتاب الرد للرد على ابي حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب ! ان كان ابو حنيفة =

= خالف الأحاديث في ذلك فهم أول مخالفين لها وان كان أبو حنيفة مستحقا للطعن عليه بسبب ذلك فهم احقوا بذلك لأنهم أقدم منه؛ وهذه الآثار كلها عنده في مصنفه والضربة والضربان روايتان، وأبو حنيفة ومن معه من الصحابة والتابعين وتبعهم عملوا بالاحوط وأخذوا به وابن أبي شيبة يعمله وقد أجابوا عن حديث عمار الذي رواه ابن أبي شيبة في ذلك الجزء بأجوبة أحدهما ان تعليمه لعمار وقع بالفعل، وقد ورد في الأحاديث القولية المسح الى المرققين والضربان، ومن المعلوم ان القول مقدم على الفعل وثانيها ما ذكره الامام النووي والحافظ العيني وغيرهما من ان مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان سورة الضرب وكيفيته للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه، وثالثها ان المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين، ورابعها ان احاديث الكفين قد عارضتها احاديث المرققين فيجب ان تأخذ بالاحوط ونحكم باقتراض المسح الى المرققين، وخامسها انه لما تعارضت الأحاديث رجعنا الى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم اقتوا بالمسح الى المرققين فأخذنا به، وسادسها ما ذكره الطحاوي وارتضى به العيني في عمدة القاري من ان حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم ضربة وإلى الكوعين او المرققين او المنكبين او الاطمين كما ذهب اليه طائفة لا يضطربه كذا في السعاية شرح شرح الوقاية، وما ورد من ضربة واحدة فن باب الاقتصار في التعليم تعويلا على القرائن ويؤيده ما أخرجه البزار باسناد حسن كما في ص ٣٦ من الدراية للحافظ ابن حجر عن عمار بن ياسر قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة اخرى لليدين الى المرققين - اه؛ لكن أخرجه ابو داود فقال: الى المناكب، وذكر ابو داود عنه والاختلاف فيه - اه؛ قلت: الاختلاف في قوله: الى المرققين او الى المناكب او الى الابطال لا في الضربة والضربتين فالضربان ثابتان من حديث عمار خلاف ابن أبي شيبة والكلام في هذا لا غير والمسكوت عنه لا يكون حجة على المنطوق فلا يتوهم متوهم =



= بأحاديث وردت في الصحاح او في غيرها وكذا الروايات عن عمار التي ليس فيها بيان الضربة والضربتين ، وبالجملة في حديث عمار رضى الله عنه يكفيك - الخ ، اشارة الى المجهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوى من تعدد القصتين امكن في قصة عمر وعمار ان تجعل اشارة الى ما تعلم من صفته من قبل و انما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك الاختصار و الاشارة لانه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجه في مقابلة قوله فتمعكت في التراب فقال : انك تمعكت مع انه تكفيك هكذا فقط فليس ههنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجه فلا حجة فيه لمن يقول انه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، و الامام ابو حنيفة استدل على ما ذهب اليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين هكذا رواه ابن خسرو و ابن المظفر في مسنديهما ، و اعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خسرو في مواضع من تعجيل المنفعة و الايثار لمعرفة رواة الآثار ؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و الدارقطنى في السنن بهذا اللفظ ، قال الحاكم : لا اعلم احدا اسنده عن عبد الله غير علي بن زيان و هو صدوق و صوب و فقه الدارقطنى و ليس في طريق ابي حنيفة علي بن زيان و هو فيما بعده منه ، و له حديث جابر رواه الحاكم في المستدرک ايضا ، و كذا الدارقطنى في السنن من حديث عثمان بن محمد الأنماطى حدثنا حرمى بن عمارة عن عزرة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ؛ قال الحاكم : صحيح الاسناد و لم يخرجاه ، و قال الدارقطنى : رجاله ثقات و لا يلتفت الى قول ابن الجوزى في حق عثمان بن محمد لانه لم يتكلم فيه احد ؛ و ذكره ابن ابي حاتم في كتابه و لم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . و في الباب حديث جابر موقوفا عليه اخرجه الحاكم و قال : اسنده صحيح قال رجل فقال : اصابنى جنابة و انى تمعكت في التراب ، فقال : اضرب هكذا و ضرب =

## باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنیفة رضی الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضی الله عنهما يفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضی الله عنهما في نضح العينين .

= يديه الارض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرققين - انتهى . وفي الباب عن ابي جهيم و ابي هريرة و الاسلع و ابن عباس عن عمار و غيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الراية و ج ١ ص ١١٢ من فتح القدير و سنن البيهقي و الجوهر النقي و الدراية و كنز العمال و غير ذلك من الكتب . قلنا ان ابا حنیفة لم يخالف الاحاديث بل قال بها و بين معنى حديث عمار و أخذ بالاحوط فسقط ما قال ابن ابي شيبة في ذلك الجزء - و الله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا في الاصول و لعله من سهو الكاتب ، و الاقتصار على الجنابة اولى و اثر ابن عمر في موطأ مالك و محمد قال محمد بعد روايته من طريق مالك به و بهذا كله نأخذ الا لنضح في العينين ؛ فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة و هو قول ابي حنیفة و مالك بن انس و العامة - اهـ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقاني قال ابن عبد البر لم يتابع ابن عمر على النضح في العينين احد قال : وله شذائد شذ فيها حمله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطآت سئل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل و حديث ابي هريرة - مرفوعا - اشربوا عينكم من الماء عند الوضوء رواه ابو يعلى و ابن عدی ؛ قال الزين العراقي : سنده ضعيف ، بل قال ابن الصلاح : و تبعه النووي لم نجد له اصلا اي يعتد به - انتهى .

## باب مس الذكر

قال ابو حنيفة رحمه الله: من مس فرجه وهو متوضئ<sup>١</sup> لم ينتقض وضوءه .  
وقال اهل المدينة: من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء ،  
ولا يكون المس الا بطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوء  
وقد كان اهل المدينة يقولون قبل ذلك: اذا مس بشيء من مواضع الوضوء  
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: لا يجب عليه الوضوء  
حتى يمسه بطن الكف .

وقال محمد بن الحسن: وكيف اقترق بطن الكف وظهرها ولئن كان  
الوضوء ينتقض اذا مسها [ بطن الكف -<sup>٢</sup> ] انه ينتقض اذا مسها بظهرها؟  
أرأيتم اذا مس موضع الدبر<sup>٣</sup> السرة أينتقض ذلك الوضوء؟ قالوا: نعم  
وهذا والفرج سواء لأننا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بسرة  
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اذا لمس<sup>٤</sup>  
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لأنه مهموز ، ويمكن ان يكون  
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن ابي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب  
الرد مع انها كانت احدى وأولى بالذكر من التامين وبول الطفل وغيرها .  
(٢) ما بين المربعين يابض في الأصل ، وظنى ان الساقط ما ادرجته بين المربعين بقرينة  
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » يابض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « اتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أينتقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .

قيل لهم: فقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [ هل هو الا بضعة من جسدك -<sup>١</sup> ] فلم ير فيه وضوء .  
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و عمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا في مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ و هل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا: قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم: ان ابن عمر كان رجلا مشددا في الوضوء و الغسل ، و قد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء في عينيه اذا اجنب و لستم تأخذون بذلك من قوله<sup>١</sup> فهذا فيما يرى شيئا<sup>٢</sup> مما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن: في ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة قاضي اليمامة عن قيس بن طلق ان اياه حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أ يتوضأ ؟ قال: هل هو الا بضعة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال في مس الذكر و أنت في الصلاة<sup>٣</sup> ما ابالي مسسته او مسست اني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو ثابت معروف في متن الحديث .

(٢) كان هذا فعله لا القول كما سبق لكن في الأصول هكذا .

(٣) و كان في الأصول « فيما يرى بشيء » و عندى لا بد من حرف الباء و رفع الشيء او يكون « فيما ترى شيئا » .

(٤) « التيمي » كما في موطأ محمد .

(٥) و في موطأ محمد ههنا زيادة « قال » .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المدني<sup>١</sup> قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المدني<sup>١</sup> قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابو العوام<sup>٢</sup> البصرى قال: سألت رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل مس فرجه بعد ما توضأ<sup>٢</sup>، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في مس الذكر: ما ابالي مسسته او طرف انثى .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال: ان كان نجسا فاقطعه .

(١) قوله «المدني»، كذا في الأصول، وهو نسبة الى المدينة، ويقال في النسبة اليها «المديني والمدني»، وفي الباب ج ٣ ص ١١٤ «المديني»، بفتح الميم وكسر الدال وسكون الياء وتحتها قطنان وفي آخرها نون، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها «مدني» وقد ينسب بآثبات الياء فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ . ف

(٢) وكان في الأصول «العوام»، والصواب «ابو العوام»، كما قررناه .

(٣) وكان في الأصل الهندي «توضيا»، متى، والصواب ما في الأصل «توضأ»، بصيغة المفرد .

(٤) وكان في الأصول «قال»، والأحسن ما في الموطأ «فقال»، فقررناه هنا .

أخبرنا محل<sup>١</sup> بن محرز الضبي عن<sup>٢</sup> إبراهيم [النخعي -<sup>٣</sup>] في مس الذكر في الصلاة فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن أبي قيس عن أرقم بن شرحبيل قال: قلت لعبدالله بن مسعود: أتى أحكُّ جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: إنما هو كمنه رأسه .

أخبرنا مسعر بن كدام<sup>٤</sup> عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك لموضعا غيره<sup>٥</sup> .

(١) وكان في الأصل «علي بن محسن» وفي الهندية «علي بن محل» وهو مصحف، والصواب «محل بن محرز الضبي» كما هو في موطأ الإمام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب، ولم أجد «علي بن محل» ولا «علي بن محسن» في كتب الرجال، و«محل» بضم الميم وكسر الحاء وتشديد اللام كما في المعنى والتقريب وغيرهما .

(٢) وكان في الأصول «قال عن إبراهيم»، وهو من سهو الناسخ، وما قرناه نقلناه من الموطأ ويمكن أن يكون «سأل عن» فصحف وصار «قال» والله اعلم .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ وكان ساقطاً من الأصول وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الأصول «سليمان» وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الأصل «مسعر بن كرام»، وفي الهندية «مسعود بن كدام»، والصواب «مسعر بن كدام» كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الأصول، وفي الموطأ «إنما هو بضعة منك» .

(٧) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «غيره موضعا»، والصواب ما في الموطأ =

اخبرنا 'مسعر بن كدام' عن ابياد<sup>١</sup> بن لقيط عن البراء بن قيس قال:  
قال حذيفة بن اليمان في مس الذكر: مس انك .

اخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن ابي ظبيان عن ابي ظبيان  
عن علي بن ابي طالب قال<sup>٢</sup>: ما ابالي اياه مسست او انني او اذني .

اخبرنا ابو كدينة<sup>٣</sup> يحيى بن المهلب عن ابي اسحاق الشيباني عن ابي قيس  
عبد الرحمن بن ثروان<sup>٤</sup> عن علقمة<sup>٥</sup> بن قيس قال: جاء رجل الى عبد الله بن  
مسعود فقال: اني مسست ذكرى وانا في الصلاة، فقال عبد الله: أ فلا قطعته ثم  
قال: وهل ذكرك الا<sup>٦</sup> مثل سائر جسديك .

اخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم

= ققررناه هاهنا .

(١-١) وكان في الأصل 'مسعر بن كرام' وفي الهندية 'مسعود بن كدام' ،  
والصواب 'مسعر بن كدام' كما هو معروف في كتب الرجال .

(٢) وكان في الأصول 'ابان' وهو تصحيف، والصواب 'اياد' .

(٣) لفظ 'قال' مكرر في الأصول، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل 'ابو كريب' وفي الأصل الهندي 'ابو كرية' وكلاهما تصحيف،

والصواب 'ابو كدينة' بالكاف والبدال المهملة بعدها ياء تختانية ثم نون كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصول 'مروان' ، والصواب 'ثروان' ، بالثاء المثلثة كما في الموطأ وكما

هو في التهذيب .

(٦) هذا هو الصواب، ووقع في موطأ محمد 'عن علقمة عن قيس' وهو مصحف صحف .

لفظ الابن بين فاشكل على الفاضل اللكنوى في التعليق الموجد فأطال في تشخيصه -

فراجع، و'علقمة بن قيس' من خلص اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه مشهور .

(٧) سقطت كلمة 'الا' من الأصول، وفي الموطأ 'الا كسائر جسديك' - اه .

قال : جاء رجل الى سعد بن ابي وقاص فقال : أيجل لي<sup>١</sup> ان امس ذكرى وأنا في الصلاة؟ فقال : ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها . وحدثنا<sup>٢</sup> اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز<sup>٣</sup> بن عثمان عن حبيب<sup>٤</sup> بن عبيد عن ابي الدرداء انه سئل عن مس الذكر؟ فقال : انما هو بضعة منك .

فكيف ترك<sup>٥</sup> حديث هؤلاء . كلهم واجتمعهم على هذا على<sup>٦</sup> حديث بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن في الرواية وقد<sup>٧</sup> اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب<sup>٨</sup> رضى الله عنه ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة ، فأبى عمر رضى الله عنه : ان يقبل<sup>٩</sup> قولها وقال ما كنا لنجيز في ديننا قول امرأة

(١) كلمة «لى» سقطت من الأصول . (٢) هكذا «بالواو» في الأصول .

(٣) بالحاء والراء المهملتين بعدهما ياء تحتانية ثم زاي معجمة على وزن «كريم» كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية «جرير» بالجيم والرائتين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ .

(٤) تأمل في ان حيبا هل سمع ابا الدرداء وروى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن ابي الدرداء - كما في التهذيب وغيره ، وقد وقع في موطأ محمد ص ٥٨ «عن حبيب عن عبيد» هو خطأ و مصحف :

(٥) السياق يقتضى ان عبارة ما سقطت من ظم الكاتب فان هذا الطريق من البيان خلاف دأب كتاب الحجّة .

(٦) يعنى معتمدين على حديثها وذاهبين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر .

(٧) سقطت «الواو» من الأصل .

(٨) وكان في الأصل «ابن عمر» وهو خطأ ، والصواب «عمر بن الخطاب» .

(٩ - ٩) وكان في الأصل «فاما عمر ان يقبل - الخ» ، والصواب «فأبى» وأما كلمة

«فاما» فتصيف «فأبى» . ف



[ لا ندرى أ حفظت أو نسيت - ١ ] فكذلك بسرة ابنة صفوان لا يجوز<sup>١</sup> قولها مع من خالفها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

### باب الوضوء من القبلة

قال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

وقال اهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقوله ، ولم نعلمه<sup>٢</sup> عن احد الا عن ابن مسعود ، فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف<sup>٣</sup> عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل بعض نسائه

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .
- (٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او الغيبة او المبنية للجهول ، والأول عندي اولى والمكتوب في الأصل الثاني ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .
- (٣) وكان في الأصل « لم يعلمه باحد » ، والصواب عندي « لم نعلم احدا » قال به الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثنا الا ابن مسعود او لم نعلمه حدثنا الا عن ابن مسعود وإلا فالعبارة محتملة .
- (٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ « فيه » من الأصل - والله اعلم .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للامام محمد الشيباني

ثم يمضى الى الصلاة ولا يحدث وضوء . فعائشة اعلم بذلك من غيرها  
ولا نراها كانت تعنى بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني<sup>٢</sup> قال اخبرنا معبد بن ساهه الحسبي<sup>٣</sup> عن  
محمد بن عمرو<sup>٤</sup> بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضی الله عنها قالت : قبلني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش الجصبي قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن  
الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

## باب الوضوء من الرعاف والقلس والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رعف او قاء<sup>٥</sup> او قلس<sup>٥</sup> ملاً فيه او اكثر  
او سال من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلاً او قاطراً فعليه الوضوء .  
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

- (١) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « ولا نراه » وهو من سهو الكاتب .
- (٢) و كذا في الاصول « المديني » ويقال في النسبة الى المدينة « المديني والمدني » وهو  
الاكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه في باب مس الذكر - فراجع . ف
- (٣) قلت : وهو في الاصل « معبد بن ساهه الحسبي » غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه  
وقد قاسيت مشقة وكلفة له فلم اظفر باسمه وصحة لفظه مع تبعي اياه في كتب الرجال  
والحديث تبعاً بليغاً لعل الله يحدث بعد ذلك امراً سعيد سعد ومعبد ومعبد ومعمر ايهم هو .
- (٤) وفي الاصل « محمد بن عمر » بدون الواو ، والصحيح « عمرو » كما في التهذيب وغيره .
- (٥ - ٥) وكان في الاصول « قللس » فجعلتها « او قلس » اتباعاً للوطأ والمدونة  
وهو الأرجح .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

أو ينام مضطجعا فإن قلس طعاما [ أو قاء - ١ ] فليس عليه وضوء وليتمضمض<sup>٢</sup>  
من ذلك وليغسل<sup>٣</sup> فاه .

وقال محمد بن الحسن : و كيف قلمت هذا ؟ فقد<sup>٤</sup> رويتم فيه الوضوء  
وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرعف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فيبني على  
صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رعف انصرف وتوضأ  
ثم رجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

ورويتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب  
رعف وهو يصلي فأتى ججرة ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فأبى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على صلاته .

[ قد - ٥ ] روى هذه<sup>٦</sup> الأحاديث قبيهم مالك بن انس فكيف تركت  
هذه الآثار ولم تترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجعوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو  
يقول : لا وضوء في ذلك و<sup>٧</sup> لكنه يغسل الدم ثم يرجع فيبني .

(١) ما بين المرعين ساقط من الأصول، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ « ليتمضمض » .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب، وفي الأصول « ويغسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضى ان يكون « قد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهدية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

ثم رجع عن ذلك فقال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رووها .

فعجبا لمن زعم ان اهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا الى غير اثر .

قالوا: انما نعد ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبراق والدمعة، ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا .

قيل لهم: ليس الأمر كذلك كما زعمتم ان الدم والقيح والقيء نجس فليس كذلك المخاط والبراق والدمعة والعرق .

أرأيتم رجلا رعف او قاء او خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده و<sup>أ</sup> ثوبه أتأمرونه ان يغسله قبل ان يصلي؟ قالوا: نعم، ولا ينبغي له ان يصلي حتى يغسله .

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبراق والدمعة لا ينبغي له اذا اصاب ذلك جسده او ثوبه ان يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل ان يغسله .

قيل لهم: فهذان مقترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا .  
و أي شيء اعجب من قولكم انكم تقولون: ان رجلا رعف طستا من دم او قاء طستا آخر لم يكن عليه وضوء وان مس ذكره فعليه الوضوء .  
اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يرعف او يحدث في الصلاة قال: يخرج ولا يتكلم الا من يذكر الله تعالى

(١) وفي الأصول «رووا» بغير الضمير والصواب اثباته .

(٢) كذا في الأصل والأرجح ان يكون حرف «او» الترديدية كما هو فيما قبل وبعد اهـ .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يعتد بما صلى فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال :  
اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة  
الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال :  
اذا وسع فليتوضأ .

واخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت  
الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطراً .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري  
قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم و ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رعف فليتنصرف  
فليتوضأ ثم ليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارقاة قال : اخبرني رجل  
عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رعف  
في صلاته انقل فتوضأ ثم رجع فصلى ما بقى واعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قاطراً » بالنصب و ليس بصواب بل هو من  
سهو الكاتب .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للامام محمد الشيباني

و<sup>١</sup> قال ابو حنيفة: اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف وليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يني على صلاته ان احب<sup>٢</sup>. وقال ابو حنيفة رحمه الله: و احب<sup>٣</sup> ان يتكلم ويعيد الصلاة ولا يني وان<sup>٤</sup> بنى اجزأه.

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه قال: حدثنا عبد الملك بن عمير عن<sup>٥</sup> معبد بن صليح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول: "ولم يصرروا على ما فعلوا وهم يعلمون" فاحتسب<sup>٦</sup> بما مضى وصلى ما بقى.

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال: يجزيه، والاستيناف احب الى.

(١) كذا في الاصل، وسقط الواو من الهندية، والصواب اثباته؛ وسقط من الاصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه للزرقاني.

(٢) وسقط الألف من «احب» من الاصل الهندى، والصواب اثباته كما هو في الاصل.

(٣) كذا في الاصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افضل التفضيل فاذن سقط صلته اى «الى» من الاصل - والله اعلم.

(٤) حرف «ان» عاطفة وليست بوصلية.

(٥) كذا في الاصل وهو الصواب، وفي الهندية «عمير بن معبد»، و«بن» تصحيف «عن» لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبي عمير.

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك اول الصلاة بما مضى اى يقن بصحة ما ادرك وهو اول الصلاة وقضى ما فاته من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران<sup>١</sup> بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليصرف غير متكلم ولا راع<sup>٢</sup> بصنعه فليتوضأ ثم يعود<sup>٣</sup> الى الآية التي كان يقرأ .  
حدثنا<sup>٤</sup> بكير بن عامر عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليُعيد الصلاة .

## باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .  
وقال اهل المدينة<sup>٥</sup>: ليس من الصلوات<sup>٦</sup> صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وكان في الهندية «عمر» مكان «عمران» وهو سهو الكاتب فصحف «عمران» وصيره «عمر» سهوا منه، و«حكيم» على الاكثر مصغرا .  
(٢) وكان في الأصل «اوعى» وفي الهندية «ولاواعى» والصواب «ولاراع» .  
(٣) كذا في الاصول، ولعل الصواب «ثم ليعد» بصيغة الامر كما هو في قوله «فليتوضأ» لأنه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فافهم - والله اعلم .  
(٤ - ٤) وكان في الاصول «بكر بن عاصم» وهو تصحيف الاسمين والصواب «بكير بن عامر» - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الأصل كان قوله «وقال اهل المدينة» مؤخرا من قوله «أرأيتم» الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتاب ولذا قدمته .  
(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «من الصلاة» بالافراد .

وقال محمد بن الحسن: فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

وقال<sup>١</sup> أرايتم لو أذن لصلاة الفجر عشاءً حين يفرغ من صلاة العشاء أكان ينبغي هذا؟ قالوا: للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم؛ قال: وكان [ ابن ام مكتوم -<sup>٢</sup> ] رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له<sup>٣</sup>: اصبحت اصبحت<sup>٤</sup> .

قيل لهم: انما نضع هذا من بلال انه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى<sup>٥</sup> الناس بأذان ابن<sup>٦</sup> ام مكتوم لصلاة الفجر، لأنه قد جاء حديث آخر يدل على ان بلالا انما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لأنه بلغنا ان بلالا اذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ ان -<sup>٧</sup> ] ينادى: الا ان العبد نام؛ قال: فانطلق بلال وهو

(١) هذا القول كان مقدما في الأصل على قوله « وقال اهل المدينة ، ، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجّة وكان الأنسب عندي ان يوصل بقوله « اخبرنا » الخ ، كما لا يخفى على الفهيم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .

(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل ، وفي الهندية « لهم » مكان « له » ، والصواب اثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « اصبحنا » والصواب « اصبحت اصبحت » مكررا كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب اثباتها .

(٦) كذا في الأصل ، ولفظ « ابن » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .



يقول: ليت بلالا ثكلته امه وابتل من نضح دم جبينه اقيام فنادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت يا بلال ! ولكن الأمر الذي روئتم كان في شهر رمضان، والأمر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه بليل كان في غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمي عن ابي عثمان<sup>٢</sup> عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمنعن احدا منكم من سحوره اذان بلال فانه انما يؤذن [ او ينادى - ] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفي الأصل «قال»، بالفاء، والظاهر انه بالواو .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «اذن» بالنية .

(٣) وفي الأصل «ابن عمير»، وهو غلط مخالف لكتب الحديث، والصواب «ابن عثمان»، وهو النهدي كما في كتب الحديث من البخاري ومسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم . قال الحافظ في ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله «عن ابي عثمان»، في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثنا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق الا من رواية «ابن عثمان»، عنه ولا من رواية «ابن عثمان»، الا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان؛ اهـ - تدبر .

(٤) وفي الأصل «انما يبرح»، والصحيح ما كتبه وهو في البخاري ومسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم في هذا الحديث .

(٥) وكان في الأصل يابض مكان «او ينادى»، ولهذا جعلناه بين المربعين .

نأتمكم او لينه نأتمكم<sup>١</sup> وليس الصبح كما ان تروه هكذا<sup>٢</sup> ضم اصابعه ورفعها الى السماء ولا هكذا<sup>٣</sup> عصر اصابعه وسفلها الى نحو الأرض حتى يقول هكذا<sup>٤</sup> ضم اصبعيه<sup>٥</sup> السبابتين ثم فرجهما .

- (١) وفي الأصل «قأتمكم» بالقاف وهو لا يناسب الايقاظ والتنبيه كما لا يخفى مع ان في كتب الحديث لينه او يبنه او لينته و «قأتمكم» تصحيف «نأتمكم» بالنون .
- (٢) وفي الأصل « كما ان تروه كما ضم » وهو مصحف « هكذا » هكذا في البخارى وغيره « ضم اصابعه » تفسير و توضيح من الراوى .
- (٣) وكان في الأصل « ولا كذا » وقوله عصر بيان و تفسير من الراوى .
- (٤) وفي الأصل « حتى يقول كذا » وفي البخارى عن زهير عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنعن احدكم او احدا منكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قأتمكم و لينه نأتمكم وليس ان يقول : الفجر او الصبح ، وقال : باصابعه ورفعها الى فوق و طأطأ الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسبابتيه احدهما فوق الاخرى ثم يمدهما عن يمينه و شماله - اه . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان اصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اه . وفي موضع آخر من البخارى في هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اه . وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده ورفعها حتى يقول هكذا و فرج بين اصبعيه - اه . و مثل البخارى في سنن البيهقي و في الطحاوى في هذا الحديث و قال : وليس الفجر او الصبح هكذا و هكذا و جمع اصبعيه و فرجهما . وفي حديث زهير خاصة و رفع زهير يده و خفضها حتى يقول هكذا و مد زهير يديه عرضا - اه .
- (٥) و كان في الأصل « اصابعه » و في كتب الحديث « اصبعيه » وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصرى ان منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: اذن بلال لبيل قبل ان يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ناد نام العبد، فصعد بلال وقال: ويل لبلال ثكلته امه وابتل من نضح دم جبينه! فلما صعد قال: نام العبد - ثلاثا، ثم امره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في الأصل، لكن في كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يغرنكم اذان بلال فان في بصره شيئا - اخرجه الطحاوى . و اخرج الدارقطنى عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادى: ان العبد نام، ففعل - الحديث . وذكره البيهقي في الخلافيات كما في الجوهر النقي نعم اخرج الدارقطنى عن محمد بن القاسم الأسدى عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن انس بن مالك قال: اذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد - الحديث، وفي غرب الحديث للقاسم بن ثابت كما في التخرىج عن ابي سفيان السعدى عن الحسن انه سمع مؤذنا اذن لبيل فقال: علوج تبارى الديوك و هل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر ولقد اذن بلال لبيل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى: ان العبد قد نام، فوجد بلال وجدا شديدا - اه .

انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يجعل اصبعيه في اذنيه  
ككتيها<sup>١</sup> عند الأذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن  
المنكدر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

و اخبرنا عباد بن العوام قال: حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ان  
ابا محذورة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر،  
وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: الأذان ان يقول المؤذن: الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر فقوله الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول:  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله  
اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا، ثم يقول:  
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الأذان كله وقالوا: لا نرى  
الرجوع شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة  
وقالوا: انما يقول المؤذن في اول اذانه: الله اكبر الله اكبر فهاتان مرتان  
ولا يعيدها<sup>٢</sup> فيكون اربعا .

وقال محمد بن الحسن: الله اكبر الله اكبر انما يحتسب مرة واحدة .

(١) وكان في الأصل «كتيها»، والصواب «ككتيها» .

(٢) هذا مخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن  
مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي محذورة - فراجعها .

(٣) الضائر كلها بالتأنيث مفردا، والظاهر يمتنع ان تكون مثنى - تدبر .

قالوا: وكيف يحسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟

قيل لهم: بما يدلکم على انها تحسب مرة واحدة آخر الأذان أستم تقولون في آخر الأذان: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فقد قلتم: لا اله الا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛ وقلتم: الله اكبر الله اكبر فجعلتموها مثل لا اله الا الله مرة واحدة فقد صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم اذا جعلتموها في اول الأذان مرتين وجعلتم الشهادة مرتين ان يقول في آخر الأذان: الله اكبر لا اله الا الله، ولا يقول: الله اكبر الله اكبر، لأنكم قلتم في آخر الأذان: لا اله الا الله مرة واحدة فينبغي ان تقولوا: الله اكبر مرة واحدة فان قلتموها منى لا بد ان تنسوها في اول الأذان مرتين لأن الشهادة في اول الأذان مرتين وفي آخر الأذان مرة واحدة .

وبما يدخل عليكم ايضا قولكم في الاقامة مرة واحدة. أرايتم اذا اقام المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فكيف يقول؟ يبغي في قولكم ان يقول: الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله اكبر لا اله الا الله .

فان قلتم هذا فقد نقصتم قولكم؛ وان قلتم: يقول المؤذن: الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

- (١) وكان في الأصل «ويقول» والصواب «ولا يقول»، ولا بد من كلمة «لا» قبل كلمة «يقول»، كما لا يخفى على واقف أسلوب الكلام .
- (٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «أقام» .

الآخر؛ وزعمتم ان يقول الرجل: الله اكبر الله اكبر كما افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول: الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم<sup>٢</sup> غيره .  
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن<sup>٢</sup>

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام او هو « كلما » او سقطت العبارة من البين . قلت : ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف  
(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ ، والصواب « و يقيم غيره »  
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل و يقيم غيره » ، وكان في الأصل « المؤذن » ،  
والصواب « مؤذن » متكررا لأن المقام يقتضى التكثير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراتب الذي هو المؤذن ايضا للمسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥  
من شرح الزرقاني للوطأ ، فعلى هذا تصح المسألة و يرتفع عنها توهم خلاف المقصود ؛  
ويتفق قول اهل المدينة مع قول ابى حنيفة والأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة  
المسونة في المسجد وعلى كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد اورده البخارى تعليقا  
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تيسرت ولا يجمع  
في مسجد محله ولو لم يكره ذلك عنده لجمع فيه ولم يذهب الى مسجد آخر ومكانة  
الأسود بن يزيد في الفقاهة معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة : قال  
سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن المجرى قال : دخلت مع سالم بن عبد الله  
مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا : ألا تسمع الصلاة ؟ فقال سالم : لا تسمع  
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين ؛ قال ابن وهب : وأخبرني رجال من اهل العلم عن  
ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة و الليث مثله - اه ؛ وعن يونس عن الحسن انه كرهه  
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . وفي نيل الاوطار : قال البيهقي : وقد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله و أبي قلابة و ابن عون و أيوب و البتي و الليث بن سعد و الأوزاعي و أصحاب الرأي - ١٥٠ هـ . و قال الترمذى فى جامعه بعد رواية حديث أبى سعيد الخدرى الذى ينهم منه تكرار الجماعة و هو قول غير واحد من اهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه و سلم و غيرهم من التابعين ، قالوا : لا بأس بأن يصلى القوم جماعة فى مسجد قد صلى فيه جماعة ، و به يقول احمد و إسحاق ؛ و قال آخرون من اهل العلم : يصلون فرادى ، و به يقول سفيان و ابن المبارك و مالك و الشافعى يختارون الصلاة فرادى - انتهى . فقد كرهه الحسن و الأسود و سالم بن عبد الله و أبو قلابة و هم مقدمون على أبى حنيفة و مالك و الأوزاعي و سفيان و ابن المبارك و ابن عون و أيوب و البتي فى عهد و زمن واحد فى زمن أبى حنيفة لكنهم مقدمون على أبى بكر بن أبى شيبة كما لا يخفى ، و الليث و الشافعى أيضا و هما مقدمان على ابن أبى شيبة و الآثار عن أكثرهم فى مصنفه ؛ و فى الخير الجارى على ما فى هامش البخارى ج ١ ص ٨٩ : اختلف العلماء فيه أى فى الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضى الله عنهم - ١٥٠ هـ . و إذا وقع الاختلاف فى تكرار الجماعة من زمن الصحابة فمن يقدر على نفيه و على الإلزام فيه لأحد من الفريقين ، و العجب من ابن أبى شيبة مع وجود هذا الاختلاف فى المسألة بين الصحابة و التابعين و الأئمة كيف ذكر فى مسألة الأربعين من كتاب الرد أبى حنيفة رحمه الله فقط و ترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا فى زمنه فإذا يفهم من هذا الصنيع منه و كان اللازم عليه أن يقول : أن الصحابة و التابعين قد خالفوا - حديث أبى سعيد الخدرى الذى رواه فى ذلك الجزء للإلزام على الإمام و هو بمنزلة عنه و ابن أبى شيبة لم يدر ما مذهب الإمام فى تكرار الجماعة فى المسجد و ما تفصيله فيه ، و هل حديث أبى سعيد رضى الله عنه موافق لمسلكه أو مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد و قد أخرج فى مصنفه كما فى فتح البارى بإسناد صحيح عن الأسود بن يزيد : إذا فاتته الجماعة فى مسجد قومه ذهب الى مسجد آخر - انتهى . قال الحلبي فى شرح المنية : و إذا لم يكن للمسجد إمام و مؤذن راتب فلا يكره تكرار =

= الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا بل هو الأفضل، أما إذا كان له إمام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا. وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية أكثر من ثلاثة يكره التكرار وإلا فلا. وعن أبي يوسف: إذا لم يكن على هيأته الأولى لا يكره وإلا يكره وهو الصحيح - انتهى. وفي باب الإمامة من الدر المختار: ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو مسجد ليس له إمام ولا مؤذن اه. قال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٣٨٨ من رد المحتار عبارته في الخزانة اجمع مما هنا ونصه ما يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان وإقامة إلا إذا صلى بهما فيه أولا غير اهله أو أهله لكن بمخافة الأذان ولو كرر اهله بدونهما أو كان مسجد طريق جاز اجماعا كما في مسجد ليس له إمام ولا مؤذن ويصلى الناس فيه فوجا فوجا إن الأفضل أن يصلى كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في أمالي قاضي خان - اه. ونحوه في الدرر. والمراد بمسجد المحلة ما له إمام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها؛ قال في المنبع: والتقيد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير أذان حيث يباح اجماعا - اه.

فصل منها أن في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة ليس له إمام ومؤذن وأتبعين؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة ليست له جماعة مخصوصون به؛ ويجوز أيضا في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير اهله؛ ويجوز فيه أيضا إذا صلى فيه اهله بغير أذان وإقامة؛ أو بمخافة الأذان؛ ويجوز فيه أيضا إذا كانت الجماعة الثانية أقل من أربعة؛ ويجوز فيه تكرار الجماعة إذا كان الإمام مقترضا والمؤتم متفلا؛ ويجوز أيضا إذا كانت الثانية على غير الهيئة الأولى كما روى عن أبي يوسف رحمه الله: يهذب تسع صورا جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف ذكر ابن أبي شيبة في ذيل حديث ابن سعيد الخدري أن أبا حنيفة قال: لا تجمعوا فيه. وحديث أبي سعيد موافق لقوله =



= لأن فيه اقتداء المتفل خلف المقترض والامام قائل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قائل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم اداؤها؛ ومن ادعى فقد افترى بذلك على الله ورسوله - حاشاهما عن ذلك! والترغيبات التي وردت في إقامة الجماعة إنما هي وردت في الجماعة الأولى التي ورد النكير الشديد على تاركها كما في حديث ابن هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخلفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بعبارة النص على ان الجماعة الأولى هي التي نذب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهجم باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الأولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة وهلم جرا ثبت به ان وجوب الايتان الى الجماعة الأولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتما وبتة وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علموا انهم لا تقوتهم الجماعة اصلا وأنت خير بأن تكرر الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يضاف كل واحد فوت الجماعة اصلا وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الأحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحمله على ما قلنا به أولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفى لمنشأ الشارع ومتممه في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث ابن سعيد وأسن وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي نقل مذهب الامام قصور في نصب الراية. ثبت بهذا كله ان ما رواه ابن ابي شيبة ليس بمخالف لقول ابن حنيفة وما فهمه من حديثه فهو زد عليه وفي الاقتصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدليس وتليس لا يليق =

= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الإمام ما يوافق قوله فقد أخرج عن الحسن كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى، وعن ابن قلابة يقول: يصلون فرادى - ٥٠هـ. وقد روى الطبراني برجال ثقات عن ابن بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فقال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم - ٥١هـ؛ وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ إلى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة و ج ٢ ص ٦٨٩ إلى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القاري للحافظ العيني، ولعل أنسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة كان مسجد الطريق أو مسجد المحلة الذي لم يكن له إمام راتب ومؤذن وجماعة معلومة ولذا اذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الأذان والاقامة في مسجد قد اذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخاري معلقا يوافق ما روى عن أبي يوسف في تغيير الهيئة الأولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يتقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، أشار إليه إمام العصر شيخ الحديث في دروس البخاري والترمذي: ولم يجمع في مسجد محلته بل في مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة أو بنى زريق. وفي رد المحتار نقلا عن المنبع ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعي النافي للكرهية ما نصه: ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فعاد إلى المجلس وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فإنهم لا يجتمعون إذا علوا أنها لا تقوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق - ٥٠هـ. ومثله في البدائع وغيرها. ومقتضى هذا الاستدلال كراهية التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذن ويؤيده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وجدانا وهو ظاهر الرواية - ٥١هـ. وهذا مخالف لحكاية الإجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه لتعرف =

أذن لقوم<sup>١</sup> ثم انتظر هل يأتيه احد فلم يأتيه احد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان يفرغ<sup>٢</sup> أ يعيد الصلاة معهم؟ قال<sup>٣</sup>: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة<sup>٤</sup>.  
وقال اهل المدينة: ومن جاء<sup>٥</sup> بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده-<sup>٦</sup>].  
وقال ابو حنيفة: الأذان مثنى مثنى<sup>٧</sup>. وقال اهل المدينة: [الأذان مثنى-<sup>٨</sup>] مثنى والاقامة فرادى فرادى<sup>٩</sup> غير قوله قد قامت الصلاة فإنه يقولها مرتين<sup>١٠</sup>.

= ان مسلك ابي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «يقوم» بالفعل الغائب والصواب «لقوم» باللام الجارة بؤبده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة.

(٢) كذا في الأصل، و الأرجح «ان فرغ» بصيغة المضى كما هو في الموطأ.

(٣) وفي الموطأ «فقال».

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «ابو حنيفة» وهو من سهو الناسخ.

(٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهندية «جاءه».

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السترة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب.

(٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الاقامة» منه اى «الأذان والاقامة مثنى مثنى».

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٩) وكان في الأصل «فردا فردا»، والصواب «فرادى فرادى».

(١٠) لفظ «مرتين» كان في الأصل بعد قوله «الصلاة» وهو من سهو الناسخ، والصواب «يقولها مرتين».

وقال محمد بن الحسن: فقد تركتم قولكم في الاقامة ينبغي لمن افرده  
الاقامة كلها ان يفرده قد قامت الصلاة وما بينها اقتراق فان [ من - ' ]  
يقول: الله اكبر [ الله اكبر - ' ] اشهد ان لا اله الا الله فيكون قد تبي بعضها  
وافرد بعضها. ان اول من افرده الاقامة معاوية فيما بلغنا .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: اول  
من نقص التكبير في الصلاة وخطب قبل الصلاة في العيدين وجلس على  
المنبر ونقص الاقامة والتسليم معاوية بن ابي سفيان .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: الاذان  
والاقامة منى منى .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: كان التثويب<sup>٢</sup> في صلاة الصبح بعد ما فرغ

(١) كلمة « من » ساقطة من الاصل ولا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار وكتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة  
خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصبح . قال الطحاوى: وهو قول ابي حنيفة  
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - اه . قلت: وهذا موافق لما في كتاب الاصل  
قال فيه: كان التثويب الاول بعد الاذان الصلاة خير من النوم مرتين وحدث الناس  
هذا التثويب وهو حسن - اه . فاذا الحقه بآخر الاذان يصير منه وهو ليس من اصل  
الاذان بل الحق به بعد رؤية الاذان في المنام بزمان ولم يكن في اصله ، قال صلى الله  
عليه وسلم: اجعله في اذانك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته ولو كان مراده صلى الله  
عليه وسلم هذا يعين له المقام ولم يعينه وما روى فيه شاذ فعمل انه في آخر الاذان مثل  
التثويب لا من نفس الاذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . وأهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حي على الفلاح .  
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا حكيم بن جبير عن عمران بن

(١) راجع كتب الرجال فان اسرائيل يروى عن زيد بن جبير . وهل حكيم بن جبير هو الذى ذكور في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذى ذكره في التهذيب وذكره البخارى في تاريخه الكبير وابن ابي حاتم ، قال ابن ابي حاتم روى عن سعيد بن جبير و ابراهيم النخعي و محمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفيان وشعبة واسرائيل و على بن صالح وشريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ و رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن اسرائيل عن حكيم بن جبير عن عمران بن ابي الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم ، فقال : لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه - اه . ف

(٢) انظر من عمران بن ابي الجعد ؟ و في كتب الرجال سالم بن ابي الجعد ؛ و في ابناء التهذيب ابن ابي الجعد هو سالم . و في اللسان : عمران بن ابي خلود ، قال ابو داود : ليس بثقة - اه . و لعله يتشخص و لا بعد في ان حكيم بن جبير هو الاسدى الثقفى الكوفى من رجال الأربعة كما في ج ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . و عمران بن الحارث السلى يأتى في باب القنوت في الفجر و هو من رجال مسلم و النسائى و هو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . و عمران بن مسلم الجعفى الكوفى في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . و عمران بن ابي يحيى اثنان في ص ٣٢٠ من التعجيل . و عمران بن ابي الفضل الابلجى في ص ٣١٩ منه و عمران بن مسلم المنقرى في ص ١٣٧ من التهذيب ، و عمران بن ابي عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن ابي الجعد ذكره البخارى في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ ( قال ) و قال وكيع عن اسرائيل عن حكيم بن عمران بن ابي الجعد عن الأسود في الأذان و قال في ترجمة عمران بن الجعد عن الأسود ، روى عنه حكيم بن جبير الكوفى . و عمران هذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ف

ابى الجعد عن الأسود بن يزيد انه سمع مؤذنا أذن، فلما بلغ حى على الصلاة [حى على الفلاح - ١] قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك! لا تزدد في اذان الله<sup>٢</sup>؛ قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين سياقط من الأصل.

(٢) لا ادري ما اذا اراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث. قلت: لم يتفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه - ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في احد قوله الى ان التثويب بدعة. قال في البحر احديثه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي بنينا وعليه السلام حين سمعه: لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه، ثم قال بعد ان ذكر حديث ابى مخزومة وبلال قلنا: لو كان لما انكره علي وابن عمر وطلوس - الخ. وأخذ بقولها امامنا وتمذهب به، وروى عنه ان التثويب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه، قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التثويب فقد ذكر في الأصل كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد ان لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن ابراهيم انه سئل عن التثويب فقال هو ما احديثه الناس وان تثويهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من اذانه الصلاة خير من النوم، قال محمد: وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة رضى الله عنه؛ وروى سمادة (كذا ولعله ابن سماعة) عن ابى حنيفة ان التثويب اذا فرغ المؤذن من الأذان فقال: لا اله الا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التثويب، قال ابو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل ان يكون قوله هذا التثويب يعنى الأول وروى الحسن بن زياد عن ابى حنيفة رضى الله عنه انه قال: وينبغي ان يثوب في الفجر بعد ما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الانسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حى على الصلاة حى على الفلاح مرتين مرتين، وروى ابن سماعة عن ابى يوسف في التثويب بعد ==

= الأذان بساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد : فان صلى ركعتي الفجر فيما بين الأذان والتثويب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة . قال : وثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، قال الحسن في كتاب الصلاة : قال أبو حنيفة : التثويب اذا فرغ من الأذان قال : الله اكبر الله اكبر ثم قال : الصلاة خير من النوم مرتين ، قال الحسن : وفيها قول آخر انه يؤذن ويمك ساعة ثم يقول : حتى على الصلاة مرتين ، قال : وبه تأخذ . وقال أبو يوسف في الجوامع : التثويب بين الأذان والاقامة فلا يجعله في صلب الأذان ، وذكر الطحاوي في التثويب الأول انه يقوله في نفس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التثويب الأول يقوله في نفس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الرواية التي جعلت التثويب الأول بعد الأذان فروى أبو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي مخذرة رضى الله عنه قال : وكان التثويب مع الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، و (من) قوله معه لا يفهم انه كان مفعولا فيه وكذلك خبر بلال رضى الله عنه انه كان يؤذن فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الصلاة خير من النوم ، فلما اقر على فعله بعد الأذان وجب ان يكون هناك موضعه لانه اذا كان بعد الأذان فهو أبلغ في الاعلام ؛ والخبر الذي روى جعل ذلك في اذان الفجر فعناه انه خص به ( وفي نسخة : بالتثويب ) كما روى فأقر ذلك في صلاة الفجر وان لم يفعل ذلك في نفس الصلاة و أما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع : ذكر الحسن في ذلك شيئا لم نسمعه من غيره فقال : وينبغي للتؤذن في صلاة الفجر أن يجلس قدر ما يقرأ القارى عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة واما يحتاج (الى) ان يفصل بين الذكرين ليضع به (في) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان و الأولى ان يقال ان التثويب الأول يفعل في نفس الأذان على ما قاله الطحاوي والتثويب الثاني يقول بينهما لأن ذلك اقرب الى ظواهر الاخبار اه ما قاله ابو الحسين في شرح المختصر ج ١ ص ٧٩ . ف

وقال أبو حنيفة: من لم يجد سترة يصلي إليها فهو في سعة من أن يصلي إلى غير سترة.

وقال محمد بن الحسن: ولا يخط<sup>٢</sup> بين يديه خطا فان الخط وتركه سواء.

(١) هذه العبارة إلى قوله « لا يعرف » كان في وسط مسائل الأذان ولا تعلق لها بها. وإنما هي من مسائل السترة في الصلاة وياب السترة ومسائل الصلاة التي فأخرجتها من البين ووضعتها في آخر باب النداء وكان الأصوب أن تخرج من الباب وتذكر في باب آخر مناسب لها وقد اشرت إلى ذلك فيما تقدم أيضا.

(٢) فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فليصب عصا فإن لم يكن فليخط خطا ثم لا يضره من مر بين يديه رواه أبو داود وابن ماجه. قال الحافظ في بلوغ المرام: أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن - اهـ. وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في رواية عنهما كما في رد المحتار ومراد من نفاه أنه عندا مكان الفرز لا يكفي الوضع وعند مكان الوضع لا يكفي الخط وإلا فهو ثابت صحيح صححه ابن حبان والديهقي وأحمد وابن المديني كما في كتب القوم والسنة أولى بالاتباع. قلت: وما قاله العلامة المفتي قول ابن الهمام بعينه في فتح القدير وإن لم يزه إليه وإماننا وتلاميذ إماننا اعرف بالسنة من ابن الهمام قال النووي في شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥: واستدل القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكفي قال وابن ماجه به الحديث وأخذ به أحمد بن حنبل رحمه الله فهو ضعيف (إلى أن قال) ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط هذا كلام القاضي وحديث الخط رواه أبو داود وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ ذكر حديث أبي هريرة وفي آخره فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما رواه =



وقال اهل المدينة: الأمر عندنا فيمن لم يجد سترة يصلّي اليها انه في سعة من ان يصلّي الى غير سترة ولا يخط بين يديه خطا فان الخط عندنا مستنكر لا يعرف.<sup>٢</sup>

= احمد و ابو داود و ابن ماجه و هو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره و صححه ابن المديني وغيره و قال ابن عينة: لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث و قال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ . و قال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١: قال سفيان و لم نجد شيئا يشد هذا الحديث و لم يجيء الا من هذا الوجه قال سفيان: و كان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشدونه به قال: و احتج الشافعي بهذا الحديث في القديم ثم توقف فيه في الجديد فقال في كتاب اليوطي و لا يخط المصلّي بين يديه خطا الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليتبّع و كأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده و لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى و بالله التوفيق - اهـ . قلت: و بيني على الخط جواز المرور بين يدي المصلّي و عدمه و قد ورد فيه الوعيد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الاحكام و الله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٣ من شرح الزرقاني للوطأ و ج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف البيان . (٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سها الحافظ ابن ابي شيبة في مسألة السادس عشر و المائة من كتاب الرد في الأذان و الاقامة عند قضاء الفاتحة حيث نسب الى الامام ابي حنيفة بأنه لم يقل بهما فقال بعد رواية حديث ابي عبيدة عن عبد الله و حديث عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الخندق - الحديث ، و ذكر ان ابا حنيفة قال: اذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها و لم يقم - اهـ . و هذا كتاب الآثار للامام محمد فقيه: قال محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله عليه =

= عليه وسلم ليلة فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقال رجل من الأنصار شاب : انا يا رسول الله احرسكم ! فخرسهم حتى اذا كان مع الصبح غلبته عيناه فااستيقظوا إلا بحر الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قوضاً وتوضاً أصحابه و أمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين ثم اقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمة الله عليه - انتهى . فعرفت بذلك ان مذهب الامام أبي حنيفة الأذان والاقامة في اداء الفاتحة فما عراه اليه ابن أبي شيبة خطأ فاحش غير صحيح قطعاً ، و حديث ليلة التعريس رواه الامام محمد في باب الرجل يفسى الصلاة او تفوته عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من خيبر اسرى حتى اذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال : اكلاً لنا الصبح - الحديث ، وهو مرسل وصله مسلم و ابو داود و ابن ماجه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ إلا ان يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تطالع الشمس حتى ترتفع و تبيض و نصف النهار حتى تزول و حين تحمر الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فانه يصليها و ان احمرت الشمس قبل ان تغرب و هو قول ابي حنيفة رحمة الله - انتهى . و مرسل النخعي ايضا موصول ، اخرجه الحافظ طلحة ابن محمد في مسنده كما في جامع المسانيد من طريق محمد بن خالد عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بمعناه مع زيادة ، و في ج ١ ص ١٥٤ من البدائع ما يقلع ما بنى عليه ابن أبي شيبة من الأساس و يقطع عرق الازام الكذب ونص عبارتها و يستوى في وجوب مراعاة الأذان وللإقامة الأداء و القضاء و جملة الكلام فيه انه لا يخلو اما ان كانت الفاتحة من الصلوات الخمس ، و اما ان كانت صلاة الجمعة فان كانت من الصلوات الخمس فان فاتة صلاة واحدة قضاها بأذان و إقامة و كذا اذا فاتت الجماعة صلاة واحدة قضاها بالجماعة بأذان و إقامة ؛ و للشافعي قولان في قول يصلي بغير =

= أذان وإقامة وفي قول يصلى بالاقامة لا غير أحتج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن اربع صلوات يوم الأحزاب قضاها بغير اذان ولا اقامة، وروى في قصة ليلة العريس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادى فلما ارتفعت الشمس امر بلالا فأقام وصلوا ولم يأمره بالأذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة هاهنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى ابو قتادة الأنصاري رضى الله عنه في حديث ليلة العريس فقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة او سرية فلما كان في آخر السحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يب دهشا وفرعا ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ارتحلوا من هذا الوادى فانه وادى شيطان ، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر ؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم امر بلالا بأن يؤذن فأذن وصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا صلاة الفجر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة وروى اصحاب الاملاء عن ابي يوسف باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين شغله الكفار يوم الأحزاب عن اربع صلوات قضاها فأمر بلالا ان يؤذن وقيم لكل واحدة منهم حتى قالوا أذن وأقام وصلى الظهر ثم أذن وأقام وصلى العصر ثم أذن وأقام وصلى المغرب ثم أذن وأقام وصلى العشاء، ولأن القضاء على حسب الأداء وقد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة فتقضى كذلك، ولا تعلق له بحديث العريس والأحزاب لأن الصحيح انه أذن هناك وأقام على ما روينا واما اذا فاتته صلوات فان أذن لكل واحدة وأقام فحسن وان أذن وأقام للأولى واقتصر على الاقامة للبواقي فهو جائز؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها انه أذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة لكل صلاة ولا شك ان الأخذ برواية الزيادة اولى خصوصا في باب العبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =

= العلماء الكساني خفاء في المسألة وتوضيح المذهب فيها فالإمام أبو حنيفة قال: بالأذان والاقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفاتية وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصار على الأذان والاقامة للأولى وللوقاي على الاقامة جائز عنده لأن الروايات في ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص في الاقصار على الأذان والاقامة للأولى وعلى الاقامة للوقاي والثاني حديث أبي سعيد ففيه نص ذكر الاقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الخندق ولا ذكر فيه للأذان الا بتكلف من الائمة باسم الاشارة، فحديثان في الأصل يخالفان ما رآه ابن أبي شيبة من التوبيع موافقان لما بناه عليه الإمام أبو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهوراً بيناً ان ما قاله ابن أبي شيبة في هذا الباب اقتراء محض على الإمام أبي حنيفة او تدليس وتليس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان في احاديث الباب ارسالات واطلاقات كيف جاز لأحد من الناس ان يجزم بجانب وترك الآخر، بل يظنه غلطا ولم ينص في حديث صحيح ان الأذان والاقامة لكل صلاة من الفوائت فرض لازم بحيث لو ترك احدهما او كلاهما عند الأداء لا تجوز الصلاة او هي باطل، ومن اختر ذلك فعليه ان يأتي ببرهان واضح على ذلك وهما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما اخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه باسناد صحيح؛ وقد رواه الإمام محمد في كتاب الآثار عن الأسود وعلقمة قالا: اتينا عبد الله في داره فقال: أصلي هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ. ولفظ كتاب الآثار انه ام اصحابه في بيته بغير أذان ولا إقامة وقال: إقامة الامام تجزئ - اهـ. قال محمد: وبهذا نأخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا في جماعة فأحب لنا ان يؤذن ويقم فان اقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ. و أعجب من الذي رد على الإمام من الذي اشاع هذا الجزء آثارة للفتنة في العوام وهو السيف البنارسي كيف اشاع هذا الاقتراء او لم ينظر كتب الاخفاف ولم يرد على ابن أبي شيبة بقوله هذا اقتراء على الإمام وليس هو مذهبه =

= و إن ذلك لهذا المسكين فان اتباع الحق و اختياره مر المذاق و لهم في امثال ذلك ايدى الاختلاق هذا و الله ليس فعال اهل التقوى اللازمة لمن حمل الآثار و الاخبار و ادعى انه من اهل الحديث، و حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذى اخرج ابن ابى شيبة في الباب اخرجه الترمذى و النسائى و ابو داود الطيالسى و الامام احمد في مسنديهما ايضا، قال الترمذى: حديث ليس باسناده بأس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه و مع هذا ليس في الحديث الا الأذان و الاقامة لاولى الفوائت ثم الاقامة لها، و حديث ابى سعيد الخدرى الذى اخرجه ابن ابى شيبة في هذا الباب رواه النسائى و الطحاوى و الدارى و احمد ايضا و ليس فيه الا ذكر الاقامة فقط و رواه ابو يعلى في مسنده و ابن حبان في صحيحه ايضا كما في نصب الراية، و ههنا حديث آخر اخرجه البزار في مسنده عن عبد الكريم ابن ابى المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه و سلم شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء حتى ذهب ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن و أقام فصلى الظهر ثم امره فأذن و أقام فصلى العصر ثم امره فأذن و أقام فصلى المغرب ثم امره فأذن و أقام فصلى العشاء، الحديث و في عبد الكريم كلام - راجع نصب الراية ج ٢ ص ١٦٦، لعله هو الذى اشار اليه صاحب البدائع و لعله هو الذى في املاء ابى يوسف باسناده اليه صلى الله عليه و سلم و راجع سنن النسائى ج ١ ص ٦٨ من الانصارية فانه عقد فيها لهذه المسألة تلك تراجم في السنن الأذان للفائت من الصلوات اخرج فيه حديث ابى سعيد من طريق ابن ابى ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عنه ثم قال الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد و الاقامة لكل واحدة منهما، و اخرج فيه حديث ابن مسعود من طريق هشيم عن ابى الزبير المكي به و فيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر الى آخره ثم قال: الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة، و اخرج حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن ابى عروبة عن هشام ان ابا الزبير المكي حدثهم به الحديث و ليس فيه ذكر الأذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه و سلم مناديا =

## باب افتتاح الصلاة وترك الجهر

ببسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه  
حذو أذنيه فى افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فى شىء من تكبير الصلاة غير  
تكبيرة الافتتاح .

وقال اهل المدينة : يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة وإذا  
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال : سمع الله  
لمن حمده ربنا ولك الحمد فيرفع يديه فى هذا كله حذو منكبيه .

وقالوا : لا يفعل ذلك فى السجود ورووه ذلك عن ابن عمر .

وقال محمد بن الحسن : جاء الثبت عن على بن ابى طالب و عبد الله بن  
مسعود انها كذا لا يرفعان فى شىء من ذلك الا فى تكبيرة الافتتاح فعلى

= فأقام لصلاة الظهر فصلينا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن ابى شيبة  
وما ذهب اليه اهل الحديث فى الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة فى الباب وعمل  
ابو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاقتصار ايضا اتباعا للأحاديث ولم يترك حديثا  
من الباب ولكن صدق القائل : ع

حسدوا الفتى اذا لم ينالوا شأوه

وحديث ابى قتادة الذى ذكره البدائع أخرجه مسلم فى صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود  
الجواهر المنيفة و ص ٧٣ من التلخيص الحبير وحديث ابى سعيد المذكور أخرجه الطحاوى  
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون فى الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا  
والله تعالى اعلم وعله اتم .

(١) كذا فى الأصل وهو الأصح والأرجح ، وفى الهندية « ورواه مالك » .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « انها » وهو من سهو الناسخ .

ابن ابي طالب و عبد الله بن مسعود كانا<sup>١</sup> اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا اقيمت الصلاة فليلبني<sup>٢</sup> منكم اولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا نرى ان احدا كان يتقدم على اهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى .

فقرى ان اصحاب الصف الاول والثاني اهل بدر ومن اشبههم في مسجد المسلمين وان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ودونه من قتيانهم خلف ذلك فقرى ان عليا وابن مسعود رضى الله عنهما ومن اشبههما<sup>٣</sup> من اهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم كانوا اقرب اليه من غيرهم وانهما اعرف<sup>٤</sup> بما يأتي من ذلك وما يدع مع ان فقيهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجرى و ابي جعفر القارى انها اخبراه ان ابا هريرة رضى الله عنه كان يصلى بهم فيكبر كلما خفض ورفع قالوا: وكان يرفع يديه

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ « كانا » من الهندية، والصواب اثباته وان كان المعنى بدونه ايضا صحيح .

(٢) وفي الأصل « فليكبر » وهو تصحيف، والصواب ما كتبه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية « اشبهما » وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « وانما عرف »، والصواب « وانهما اعرف » ففي الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ؛ ويمكن ان يكون « وانهما عرفا » بالثنى في كلا الموضعين، والصواب ما كتبه .

(٥) كذا في الأصل، وفي موطأ محمد ص ٩٠ « قال ابو جعفر و كان يرفع - الخ » وهو الاصح .

حين يكبر و<sup>١</sup> يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعلي و ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما لا حاجة بنا معها الى قول ابى هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم بحديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى شىء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمى عن ابيه قال : رأيت على بن ابى طالب رضى الله عنه رفع يديه فى التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعى قال : لا يرفع<sup>٢</sup> يديه فى شىء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال : دخلت انا وعمرو بن مرة على ابراهيم النخعى قال عمرو حدثنى علقمة بن وائل الحضرمى عن ابيه انه صلى مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> فرأه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع<sup>٤</sup> وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبى صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم فحفظ<sup>٥</sup> هذا منه ولم يحفظه ابن مسعود

(١) وحرف «واو» ساقط من الاصل موجود فى موطأ الامام محمد .

(٢) وفى موطأ محمد « لا ترفع يديك - الخ » بالخطاب .

(٣-٣) كذا فى موطأ الامام محمد وهو الصواب ، وكان فى الاصول « فرأه يرفع اذا كبر وإذا كبر » .

(٤) كذا فى موطأ الامام محمد بصيغة المضى وهو الصواب ، وكان فى الاصول « أيحفظ بفعل المضارع و همز الاستفهام » .

(٥) كذا فى الموطأ وهو الصواب وكان فى الاصول « ولم يحفظ » بدون الضمير المنصوب .



وأصحابه ما حفظته<sup>١</sup> وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر<sup>٢</sup> يرفع يديه بحذاء<sup>٣</sup> أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حسين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [ أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - \* ] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

### باب القنوت في الفجر<sup>٤</sup> والقراءة في الصلوات

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

- (١) قوله « ما حفظته » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيفات الناسخ .
- (٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول ، والصواب إثباته .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء أذنيه » بدون حرف الجر وهو الأولى .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف
- (٦-٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =

صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً واحداً ولم يقنت قبله ولا بعده؛ ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا. وقال الأسود بن يزيد: صحبت عمر بن الخطاب سنتين فلم أراه قنتاً في صلاة الفجر.

وقال أهل المدينة: يقنتون<sup>٢</sup> في صلاة الفجر بعد الركوع. وذكر مالك ابن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان [لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان - °] يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته قال مالك<sup>١</sup>: وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول

= إخراجها عن هذا الموضع وإدخالها في موضع آخر، وسيأتي باب مستقل في الكتاب إلا أثر عمر رضي الله عنه يأتي آخر الباب.

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتاب الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والإمام الحسن بن زياد ومسنود ابن خسر - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩. و«سنتين» وهو الصواب، وكان في الأصل «سنتين» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «قانتا» بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار. (٣) كذا في الأصل، والصواب عندى «القنوت في صلاة الفجر» فقوله «يقنتون» تصحيف «القنوت» - والله تعالى اعلم. قلت: ولعل الصواب «وكان أهل المدينة يقنتون» وقال «تصحيف».

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر: لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك. وفي أكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر: مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في الصبح قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته - اهـ.

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ، وإنما سقطها هنا من الأصل ولا بد منه. (٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال: وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك<sup>١</sup> ادركتهم .

وقال محمد بن الحسن قول اهل المدينة في القنوت ينقض بعضه<sup>٢</sup> بعضاً<sup>٣</sup> فهم يفتون في الفجر بعد الركوع وقهاؤهم يرون غير ذلك .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع ان ابن عمر لم يكن يفت في صلاة الفجر ولا في الوتر . وابن عمر من فقهاء اهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه اوانلهم فيما روى مالك بن انس [ وذهبوا -<sup>٤</sup> ]

= لا يكبر للقنوت، قال: وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع، قال مالك: والذي آخذ به في خاصة نفسى قبل الركوع، قال: وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال: لا سهو عليه، قال مالك: وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - ٥٠هـ. وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباجي: لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل ادخل فعل ابن عمر مخالفاً لمعتقده - ٥٠هـ. والمسألة مختلف فيها بين الصحابة رضى الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجواهر النقي ونصب الراية وفتح القدير والبنية وغيرها من كتب القوم .

(١) وهو موافق لدأب مالك في الموطأ، وكان في الأصل « وكذلك » .

(٢) وفي الأصل « بعضهم بعضها »، والصواب « بعضه بعضاً » .

(٣) وكان في الأصل « هم » والصواب « فهم » .

(٤) وفي موطأ محمد: عن نافع قال: كان ابن عمر لا يفت في الصبح - ٥٠هـ. وفي موطأ

مالك: ان عبد الله بن عمر كان لا يفت في شيء من الصلاة - ٥٠هـ. بل روى عنه انه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ .

(٥) وفي الأصل « ولا وتر » وليس هذا في الموطئين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

الى ان يقتوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبدالله بن مسعود  
لم يقنت هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعنى القنوت في الفجر .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن بهرام [ عن حوط عن  
ابي الشعثاء<sup>٢</sup> ] عن ابن عمر<sup>٢</sup> [ انه -<sup>٤</sup> ] قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه<sup>٥</sup>  
يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١) كذا في الاصل « يعنى القنوت في الفجر » وفي كتاب الآثار « يعنى في صلاة الفجر » .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ وانما زيد من  
آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الاصل « حدثنا الصلت بن بهرام عن رجل عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار  
لل امام محمد « حدثنا الصلت بن بهرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار  
لابي يوسف « حدثنا الصلت بن بهرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ »  
وهو المعتمد ، و ابو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حنظلة المحاربي الكوفي كما يظهر ذلك  
من الطحاوى ويؤيده ما سياتى في ذلك الباب ، و ابو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن  
ابن عمر رضى الله عنهما وفي السند هو الاول .

(٤) لفظ « انه » ساقط من الاصل ، موجود في كتابي الآثار للامام ابي يوسف  
والامام محمد فزدناه .

(٥) وكان في الاصل « ان » وفي آثار محمد « انه يقوم » وهو الصواب ، وفي آثار  
ابن يوسف « انه قال لا ابي الشعثاء اثبت ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر  
لا تالى قرآن ولا ركع » - اهـ - ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ ففسره بقوله في الآثار  
قال محمد : يعنى بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اهـ .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير<sup>١</sup> قاتنا في الفجر حتى فارق الدنيا الا<sup>٢</sup> في شهر واحد قنت فيه يدعو على حي من المشركين لم ير قاتنا قبله<sup>٣</sup> ولا بعده؛ وان ابا بكر الصديق رضى الله عنه لم ير قاتنا<sup>٤</sup> حتى فارق الدنيا.

واخبرنا ابو حنيفة عن حماد<sup>٥</sup> عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -<sup>٦</sup>] رضى الله عنه انه<sup>٧</sup> صحبه سنتين<sup>٨</sup> في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقه. وقال<sup>٩</sup> ابراهيم: ان اهل الكوفة انما اخذوا القنوت عن علي رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وان<sup>١٠</sup>

(١) وفي آثار ابي يوسف انه لم يقنت في الفجر الا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم - اهـ.

(٢) وفي آثار الامامين «الاشهرا واحدا» بدون «في» وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار ابي يوسف «قبلها ولا بعدها».

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار ابي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول، وهو في آثار ابي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار ابي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضى الله عنه سنتين لم اره قاتنا في سفر ولا حضر - اهـ.

(٨) وكان في الأصل «سنتين» بالجمع لفظا، والصواب «سنتين» بالثني كما هو في آثار ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار ابي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما اهل الشام فانما اخذوا القنوت» وفي آثار ابي يوسف =

اهل الشام انما اخذوا القنوت عن معاوية رضى الله عنه قنت يدعو على  
على رضى الله عنه حين حاربه .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عمران بن مسلم الجعفي<sup>١</sup> عن المسيب بن  
رافع الكاهلي عن ابي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن  
القنوت في صلاة الغداة فقال : ما ادرى ما تقول ؟ فقال ابو الشعثاء - انا افهمك :  
الامام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى اذا فرغ منها ركع ثم يقوم  
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : ان هذا شيء  
ما رأيته ولا سمعت به قط .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف  
سعيد بن جبير الفجر فقراً : « حم - المؤمن » حتى بلغ « وسبح<sup>٢</sup> بحمد  
ربك بالعشي والابكار » ركع ثم قام فقرأ بقيتها ولم يقنت .  
اخبرنا ابو اسرائيل اسماعيل بن ابي اسحاق<sup>٣</sup> عن طلحة بن مصرف

= « ان علياً رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية رضى الله عنه حين حاربه فأخذ اهل  
الكوفة عنه وقت معاوية يدعو على علي فأخذ اهل الشام عنه » - اه .  
(١) وكان في الأصول « عمر بن مسلم » وهو مصحف ، والصواب « عمران » وهو  
« عمران بن مسلم الجعفي الأعمى الكوفي » ذكره في التهذيب و ذكره البخارى في تأريخه  
الكبير وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما  
روى عنه الثورى وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف  
(٢) وكان في الأصول « فسبح » بالفاء وهو تصحيف قبيح والصواب « وسبح » بالواو . ف  
(٣) وكان في الأصول « اسماعيل بن اسحاق » وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢  
وج ١ ص ٢٩٣ « اسماعيل بن خليفة العيسى ابو اسرائيل بن ابي اسحاق الملائى الكوفى »  
وهو الصحيح .

الأيامي<sup>١</sup> عن مجاهد بن جبر<sup>٢</sup> أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس انها كانا لا يقنتان. قال فقلت له: ان سويدا قنت، قال فقال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثر ممن صلى خلفه سويد.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح<sup>٣</sup> قال: سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان عمر بن الخطاب يقنت [ في الفجر - ° ]؟ فقال: لا، انما هو شيء احدثه الناس.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال: صحبت ابن عمر الى المدينة فلم اراه يقنت في الفجر.

(١) كذا في الأصول، ويقال «اليامي» ايضا وقيل: الصواب «اليامي»، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث «اليامي» ويقال «الأيامي»، فلم منه ان «الأيامي» ايضا صحيح - والله تعالى اعلم.

(٢) وكان في الأصول «مجاهد بن الحجاج» وهو خطأ، والصواب «مجاهد بن جبر» فان ابا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج.

(٣) كذا في الأصل الهندي «ابن ابي نجيح»، وفي الأصل «عن ابي نجيح»، هنا وفي اللفظ الآتي و سقط لفظ «ابن» من الأصل و لعله زاده بعض اهل العلم و الخبرة من غير تنبيه منه على زيادته و كان ينبغي له ان ينبه عليه، والصواب اثبات لفظ «ابن» لأنه يروى عن سالم و مجاهد و يروى عنه ابن عيينة و اما ابوه ابو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر و ابي هريرة و أمثالهما و لم يدركه ابن عيينة.

(٤) طالع كتب الحديث و الآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر او قنوت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فان سالما لم يدرك عمر و لم يرو عنه.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابيه قال: كان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله و كان لا يراه يعنى في الفجر .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عمران بن الحارث السلمي قال: صليت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم يقنت .  
اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه لم يقنت في الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم عن علقمة و الأسود [ انها - ٢ ] قالوا: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات في صلاة الغداة حتى اذا حارب المشركين فانه كان يقنت في الصلوات كلها يدعو عليهم ولم يقنت ابو بكر و لا عمر و لا عثمان حتى ماتوا و لا على حتى حارب اهل الشام فكان يقنت في الصلوات كلها و كان يدعو عليهم و كان معاوية يدعو عليهم .

اخبرنا بكير<sup>٢</sup> بن عامر<sup>٤</sup> عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله

(١) و كان في الاصل « عمرو بن الحارث » وهو خطأ والصحيح « عمران بن الحارث » كما في الطحاوي و الجوهر النقي و سنن البيهقي و الزياحي و مصنف ابن ابي شيبة و غيرها .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٣) و كان في الاصل « بكر بن عامر » و هو تصحيف ، و الصواب « بكير » مصغرا كما في ج ١ ص ٤٩١ من التهذيب .

(٤) انظر هل روى بكير عن ابراهيم ام لا ، و ظاهر كتب الرجال على خلافه ؛ قلت : قال ابن ابي حاتم في الجرح و التعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ : بكير بن عامر البجلي روى عن ابراهيم و الشعبي و ابي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم روى عنه و كيع و ابو نعيم =



ابن مسعود لم يقنت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى<sup>١</sup> بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يقنت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يقنت في الفجر .  
اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان<sup>٢</sup> بن المغيرة عن عرفة<sup>٣</sup> قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يقنت .

اخبرنا اسراييل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود و عمرو بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفجر فلم يقنت .  
اخبرنا هشام بن ابى عبد الله الدستوائى عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابى حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله الجلى - اه . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه و عمرو بن ميمون و عنه الثورى و مسعر - تعجيل ص ٤٤٦ . قلت : و روى هذا الحديث ابو بكر بن ابى شيبة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يقنت في الفجر ، و روى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود و عمرو بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت - اه . و روى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد و عمرو بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت (ق ١٧٨) - اه . ف

(٢) هو الثقفى مولا هم ابو المغيرة الكوفى و هو عثمان الأعشى و هو عثمان بن ابى زرعة و هو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) و هو ابن عبد الله الثقفى و يقال السلبى روى عن ابن مسعود و غيره - التهذيب .

أخبرنا مالك بن انس قال حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ بهم « النجم » فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى .<sup>٢</sup>

### باب القراءة في الصلاة

وقال ابو حنيفة: ينبغى للإمام والذى يصلى وحده ان يقرأ فى الركعتين الأوليين من كل صلاة بأمر القرآن وسورة معها، وأما [ فى - ] الركعتين الأخيرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فانه يقول: ان شاء قرأ فى ذلك بفتح الكتاب وان شاء سكت ولم يقرأ شيئاً وان شاء سبح وان يقرأ بفتح الكتاب احب الينا .

- (١) كذا فى الأصل « قال حدثنا » ولفظ « قال » ساقط من الهندية .
- (٢) يعنى ولم يقنت وإلا فالأثر المذكور لا يناسب باب القنوت كما لا يخفى وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا أخرجه الامام محمد بهذا السند والتمن فى موطنه فى باب سجود القرآن ولعل الكاتب ادخله فى غير محله او ذكره دليلاً على تطويل القراءة فى الفرض وعلى هذا يناسب بالجزء الثانى من ترجمة الباب ان لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر فى الباب ما يتعلق بالقراءة فى الصلاة بل ترجم بها بعده - فتأمل .
- (٣) ترجم باب القراءة فى الصلاة ولم يذكر فيه اثر يدل على ما ترجم به وما أخرجه فيه من الآثار فانما يناسب باب سجود القرآن ولعله منه اخذ واستنبط مسألة القراءة تدبر .
- (٤) وكان فى الأصل « وأما الركعتين » فسقطت كلمة « فى » من البين ويمكن ان يكون هكذا « وأما الركعتان - الخ » بالرفع لا بالجهر وورد عليك ما فى الباب لكن الآثار التى أخرجه فيها لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل يباب سجود القرآن كما ستقف عليه ومثل هذا فى الكتاب من تصرف الكاتب كثير .
- (٥) وفى الأصول « فلم » بالفاء .

وقال اهل المدينة<sup>١</sup>: العمل<sup>٢</sup> عندنا ان يقرأ في الركعتين الأوليين بأمر التمرآن وسورة [و-<sup>٣</sup>] في الآخرين بأمر القرآن [وسورة-<sup>٤</sup>] وليس العمل عندنا في قراءة سورة مع أم القرآن إلا في الأربع جميعا [و-<sup>٥</sup>] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأمر القرآن فقط .

وقالوا: ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع أم القرآن-<sup>٥</sup>] اجزأه ذلك متعمدا كان او ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد<sup>٦</sup> بن الحسن: وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب انه كان يسبح فيهما وبلغنا عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ »، لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقديما وهو الأولى بل لا بد منه كما عرفت من اول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العبارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته بما علمته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتض ان تزداد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا يخفى .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ »، مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .

بأم القرآن وقرأ بهذه الآية «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب» .

## باب سجود القرآن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال اهل المدينة: [ في سورة الحج سجدتان - ١ ] لما روى ان عمر بن الخطاب سجد فيها بسجدين وان عبد الله بن عمر سجد فيها بسجدين .  
وقال محمد بن الحسن: هكذا روى عن عمر<sup>٢</sup> وليست العامة<sup>٣</sup> عندنا على ذلك وانما روى<sup>٤</sup> هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن أتى بها<sup>٥</sup> من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

(١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد ايضا سقط من الأصل، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ ابى بكر، وسيأتى ان شاء الله تعالى .

(٢) ما بين المرحبين سابق من الأصول وزيد من كتب الموالك .

(٣) زاد في الموطأ «وابن عمر» .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن ان يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

(٥) قال محمد في الموطأ «اخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من اهل مصر ان عمر قرأ سورة الحج، فسجد فيها بسجدين وقال ان هذه السورة فضلك بسجدين - اه» .

(٦) في كان، في الأصول «به»، والضمير للمدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال ابو حنيفة: السجدة في «ص» واجبة .

وقال اهل المدينة: ليس في «ص» سجدة .

وقال ابو حنيفة: في المفصل ثلاث سجّادات: التي في آخر «النجم» ،

والتي في «اذا السماء انشقت» ، والتي في آخر «اقرأ باسم ربك الذي خلق» .

وقال اهل المدينة: ليس في المفصل سجوداً .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: سجدة «ص» سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكراً<sup>١</sup> .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال:

رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في «ص» ، وليست من عزائم السجود<sup>٢</sup> .

(١) كذا في الأصول ، وسقط منها بعض العبارة تقديرها مثل الآتي : «وقال محمد بن

الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود «ص» آثار كثيرة» .

(٢) اخرج النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد «اخبرني ابراهيم بن الحسن

القيسي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله» ، قال الحافظ في ص ١٢٨

من الدراية: رواه ثقات - اهـ ، ولم يذكره في بلوغ المرام ، واخرجه الدارقطني عن

عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر به .

(٣) اخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦ : حدثنا سليمان بن حرب و أبو النعمان

قالا حدثنا حماد بن زيد عن ايوب به نحوه ؛ وهو في نصب الراية و الدراية

و بلوغ المرام .

اخبرنا<sup>١</sup> سفيان الثوري قال حدثنا السدي<sup>٢</sup> عن ابي مالك<sup>٣</sup> قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ص» على المنبر فنزل فسجد .  
 اخبرنا مسعر<sup>٤</sup> بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة عن مجاهد عن ابن عباس قال<sup>٥</sup>: في السجدة التي في «ص» قال: هي توبة من داود<sup>٦</sup> لله؛

(١) هذا الحديث وضعه هنا وهو من باب القراءة في الصلاة لأنه يناسب بهذا الباب وقد اشرت الى ذلك من قبل .

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة السدي ابو محمد القرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الأعور روى عن انس و ابن عباس وغيرهما وعنه الثوري و شيخه ابو مالك ان كان في الكتابة صحيحا فهو غزوان ابو مالك الغفاري الكوفي فان اسماعيل السدي روى عنه كما في ج ٨ ص ٢٤٥ من التهذيب ؛ وعلى هذا ان لم يكن السقوط في السند فالحديث مرسل فان غزوان تابعي روى عن عمار و ابن عباس و البراء وغيرهم و أبو مالك الأشعري صحابي و هل روى عنه السدي ام لا موقوف على الكشف ، و أبو مالك الأشعري سعد بن طارق الكوفي متأخر عن الغفاري الكوفي و آخر ابو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في اسماء التهذيب و كناه .

(٣) يمكن ان يكون عن انس بن مالك فتصحف انس بن بابي كما في مواضع أخرى من الكتاب ، و حديث النزول عن المنبر و السجود رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و الدارقطني و البيهقي وغيرهم من مسند ابي سعيد الخدري رضى الله عنهم اجمعين ففتش عنه ، و الحديث مرفوع متصل عند ابي داود و غيره عن ابي سعيد الخدري و اسمه سعد ابن مالك يمكن تصحيحه . بان مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٤) هذا اثر ثان من باب القراءة في الصلاة فتنبه له .

(٥) كذا في الأصول ، و الصواب عندي «انه سئل عن السجدة فقال» .

(٦) و كان في الأصل «من الله» مكان «من داود» و الصواب «من داود لله» =

أمر الله نبيه ان يقتدى به .

وأخبرنا<sup>١</sup> سفيان بن عيينة عن عبدة<sup>٢</sup> بن ابى لبابة<sup>٣</sup> قال سمعت ابن عمر يقول: في «ص» سجدة .

أخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس [ سئل عن السجدة في «ص» -<sup>٤</sup> ] قال: « اولئك الذين هدى الله فبهدهم اقتده » قال: فكان يسجد في «ص» .

أخبرنا سلام بن سليم<sup>٥</sup> الخنفي عن ليث بن ابى سليم<sup>٦</sup> عن عطاء بن ابى رباح [ عن ابن عباس انه -<sup>٧</sup> ] قال: جاء رجل من الأنصار الى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هذا من باب سجود القرآن .

(٢) وفي الأصل «عبدة» وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهنذية «لباية» بالياء - وهو تصحيف، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول، ولعله سقط بعض الالفاظ من الأصل فوقع فيه الخلل . قلت: ورواه ابن ابي شيبة عن هشيم عن حصين و العوام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان يسجد في «ص» وتلاهذه الآية « اولئك الذين هدى الله فبهدهم اقتده - اه » فصار فيه تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل «سلام بن سليمان» والصواب «سلام بن سليم» .

(٧) وكان في الأصل «ليث بن ابى سليمان» وهو تحريف والصواب «ابن ابى سليم» .

(٨) كذا في الأصل وأظن ان قوله « عن ابن عباس انه » سقط من السند فان =

وآله وسلم فقال: انى رأيت فى المنام كأنى اقرأ سورة «ص» حتى اذا انتهيت الى توبة داود [سجدت وكانت - ١] شجرة بين يديّ فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من اصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت<sup>٢</sup>: اللهم احطط [عنى - ٢] بها وزرا وأعظم [لى - ٢] بها اجرا

= الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجانى هو ابو سعيد الخدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروى عن ابى سعيد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الأنصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى سجودها فى المستدرک فسمعتها وهى ساجدة - اهـ . ولفظ ابن ماجه: عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأنى اصلى الى اصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعتة يقول فى سجوده مثل الذى اخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى . وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وتقبلها منى كما تقبلت من عبدك داود - اهـ . وهو فى المستدرک بلفظ: واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ . مثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتغير يسير . ومن هذا علمت ان الصلوات كلها سقطت من الأصل وشيء من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس و أبى سعيد رضى الله عنهم .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يدي - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى سجودها، وفى الأصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف لأنه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم .

(٢) هى فى سجودها . (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .



واحد [لى بها - ١] شكرا. قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: نحن احق [منها - ١] ان نسجد. [قال: ٢] فقرأها فسجد.

قال محمد<sup>٢</sup> بن الحسن: فالسجود فى «ص» لا ينبغى ان يترك، وأما السجود فى المفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير.

اخبرنا أبو مالك النخعي قال حدثنا خارجة<sup>٥</sup> مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن<sup>١</sup> بن ابى لىلى قال: أمتنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر قرأ سورة «يوسف» حتى اذا انتهى الى قوله «وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم» بكى<sup>٢</sup> حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام فقرأ «النجم» فسجد ثم قام فقرأ «الزلزلة».

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.
- (٢) ما بين المربعين سقط من الأصل وكذا ضمير السجدة وثىء من العبارة.
- (٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة ومتأخر عن الآثار التى بعده.
- (٤) هذه الآثار من باب القراءة متقدمة فى الأصل على قوله «قال محمد - الخ» والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى.
- (٥) لم اجد «خارجة مولى ابن هاشم» فى كتب الرجال، وفى اللسان «حازم مولى بنى هاشم» بالحاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن ابن ابى لىلى أم لا؛ وقد رواه الطحاوى عن ابى الأحوص عن ابى اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابى لىلى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة قرأ فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام فقرأ «اذا زلزلت» - أنه؛ وقد نقله كما هو فى الأصل.
- (٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئين والبيهقى وغيرهم.
- (٧) وفى الأصل «بكى» والصواب «بكى».

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابي سلمة ان ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس<sup>٢</sup> بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال: رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فنزل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال: عزائم سجود القرآن أربع: « آتة تنزيل » السجدة و « حتم تنزيل » السجدة ، و « النجم » ، و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .  
اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابي طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا<sup>٢</sup> عن ابي هريرة قال: انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .

اخبرنا مسعر بن كدام [ قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي - ° ] قال حدثنا

- (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابي هريرة » و الأول هو الأرجح .
- (٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور قال محمد بن الحسن : فالسجود في « ص » - « الخ » فنبه - وهذا كله من اعجاز الكاتب .
- (٣) هكذا في مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم ، وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .
- (٤) سقط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقي « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروى عن ابي هريرة من طرق .

(٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

عبد الرحمن بن الأسود [ عن ابيه - ١ ] ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه سجد في « اذا السماء انشقت » .

اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في « اذا السماء انشقت » ثم سئل . فقال : أو أحدهما<sup>٢</sup> .

اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن ابي اسحاق [ عن الأسود بن يزيد - ٢ ] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة « يوسف » حتى اذا

= ان عمر - الخ ، وهو كما ترى فيه سقوط فان مسعرا يروى عن ابي اسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن ادرك عمر لكن لا يروى عنه بل عن ابيه عن عمر ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد ان عمر بن الخطاب سجد - الخ فالراويان سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فتبه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل اصحابها وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، و أبو اسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب ؛ وقوله « عن ابيه » ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « قال منصور او أحدهما - اهـ » ، ويفهم بل يظهر من آثار الامام ابي يوسف انه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه قال : رأيت عمر بن الخطاب و ابن مسعود رضی الله عنهما يسجدان في « اذا السماء انشقت » فقلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله « عن الأسود بن يزيد » فان ابا اسحاق عن عمر مرسل فانه يروى عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وابنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .

أتى علي « وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم » بكى وركع وسجد ثم قام فقرأ بالنجم فسجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » .

### باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة: لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه و يقرأ خلفه فيما لا يجهر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .

وقال محمد بن الحسن: وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه .

قالوا: لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة . قيل لهم: فهؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق ام عبدالله بن عمر وجابر ابن عبدالله . قالوا: بل عبدالله وجابر .

قيل لهم: فقد اخبرنا فقيهم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال: اذا صلى احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام، زاد يحيى بن يحيى<sup>٢</sup> عن مالك: وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الأصل باب سجود القرآن كما عرفت واني ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن وبعدها في النقل باب القراءة خلف الامام كما هو في الأصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان ابن عمر لا يقرأ مع الامام

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبدالله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الامام.

فهذان افقه ممن اخذتم عنه القراءة و فقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث<sup>١</sup> وترك قولكم<sup>٢</sup>.

= بموطأ يحيى و موطأ مالك و هو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى اللثى الأندلسى المتوفى سنة اربع و ثلاثين و مائتين رحل الى مالك مرتين كما فى الكتب و الزيادة المذكورة موجودة فى موطأ مالك، و الظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره من دونه كما لا يخفى.

(١) و هو عام يشمل الجهرية و السرية و لا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل و هو مفقود و ما رواه عبد الرزاق عنه كما فى شرح الزرقانى فهو ليس بنص فى المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة فى سر الامام و لا فى جهره و لكن مالك قيده بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى و يدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهرى عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه و لا يقرأ معه و هو يدل على انه كان يقرأ معه فيما اسر فيه - انتهى . و أنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا ينتهض حجة على المخالف و ما رواه مالك فى الموطأ و عنه الامام محمد فى الموطأ و فى الحجج عام فى السرية و الجهرية و هو ظاهر فلا تلتفت تقليدا الا ما فى التعليق المجدد و حواشى الحجج من جعل المفهوم مذهبه فافهم و تدبر .

(٢) كذا فى الأصل ، و قوله « من احاديث » ساقط من الهندية ، و لعل بعض العبارة سقطت من الأصل بعد هذا يدل عليه سياق العبارة - و الله اعلم .

(٣) قوله « و ترك قولكم » كذا فى الأصل ، و لعله زائد لا حاجة اليه ، و مع ذلك =

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأمر القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع<sup>١</sup> قبل ان يفرغ الرجل<sup>٢</sup> الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغي له ان يصنع أيقوم<sup>٣</sup> ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [ من القراءة-<sup>٤</sup> ] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [ فى ركوعه-<sup>٤</sup> ] ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدلکم على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله<sup>٥</sup> بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضی الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابى عائشة عن عبد الله<sup>٦</sup>

---

= فانه مخالف لمذهب مالك لانه قائل بقراءة ام القرآن خلفه فى السرية ، اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الاصل « اترك » وفى الهدية « و ترك » .

(١) كذا فى الاصول بالفاء ، و الاولى « و ركع » بالواو .

(٢) كذا فى الاصل و هو الصواب ، وفى الهدية « رجل » بالتكثير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٥) و كان فى الاصول « عبد الله » مكبرا و هو تصحيف والصواب « عبيد الله » مصغرا .

(٦) و كان فى الاصول « عن ابى عبد الرحمن بن شداد » و هو خطأ ، و الصواب =

ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة .

اخبرنا اسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ، [ قال : ] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال : ان تركته<sup>١</sup> فقد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه<sup>٢</sup> ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام . قال : انصت فان في الصلاة شغلا و<sup>٣</sup> سيكفيك الامام ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الأوليين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين

= ما في الموطأ وكتاب الآثار « عبد الله » وكنيته ابو الوليد ، وقد وقع في كتاب القراءة لليهقي ص ١٠٢ « عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر ، وهو غلط والصواب « عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر ، بدون كلمة « عن » وأبو الوليد بدل من عبد الله وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي ومن فهم غيره فقد وقع في الخط .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطأ .
- (٢) وفي الموطأ « تركت » بدون الضمير المنصوب .
- (٣) وكان في الأصل و كذا في الموطأ « قرأ » بدون الضمير ولا بد منه .
- (٤) كذا في الأصل ، وسقطت الواو من الموطأ .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ذاك الامام » .

فاتحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً  
 اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي وائل عن عبد الله بن  
 مسعود قال: انصت [ للقرآن - ٢ ] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام .  
 اخبرنا بكير بن عامر قال: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس  
 قال: لأن أعض على جمره أحبّ الى من ان أقرأ خلف الامام .  
 اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور عن ابراهيم النخعي قال: اول من  
 قرأ خلف الامام كان رجلا اتهم .

- (١) وكان في الأصول «شيء» بالرفع، والصواب «شيئا» بالنصب .  
 (٢) ما بين المربعين، ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ « للقراءة»  
 مكان « للقرآن » .  
 (٣) تأمل في هذا السند، قلت: وكذلك رواه الامام محمد في موطئه ايضا وروى الطحاوي  
 عن حديج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: ليت الذي  
 يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه، وروى  
 ابن ابي شيبة عن ابي علية عن ابوب و ابن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم قال  
 قال الأسود: لأن أعض على جمره أحبّ إلى من أن أقرأ خلف الامام و اعلم انه يقرأ  
 وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن وبرة عن الأسود وعن ابي معاوية  
 عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ  
 فوه ترابا - اهـ . ف  
 (٤) لفظ « قال » سقط من الأصل .  
 (٥) في الأصل «ميمون» وهو غلط، و الاثر في الموطأ وهو منصور بن المعتمر .  
 (٦) وكان في الأصل « اول ما » والصواب ما في موطأ الامام محمد « اول من » .  
 (٧) وكان في الأصل « ان رجلا » وهو تحريف، وفي الأصل الهندي « كان رجلا اتهم »  
 والصواب ما في الموطأ « اول من قرأ خلف الامام رجل اتهم » .



اخبرنا اسرائيل<sup>١</sup> بن يونس قال حدثنا<sup>٢</sup> موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس<sup>٣</sup> في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال<sup>٤</sup>: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٥</sup>: من كان له امام فقراءة الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٦</sup> قال اخبرنا<sup>٧</sup> بعض وُلدِ سعد<sup>٨</sup> بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمره. اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٩</sup> قال اخبرني<sup>١٠</sup> محمد بن مجلان ان<sup>١١</sup> عمر ابن الخطاب رضی الله عنه قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا.

(١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الاول.

(٢) وفي الموطأ «حدثني».

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الأصل، وفي الموطأ «قال».

(٦) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والتهذيب، وزاد في الموطأ «المدني».

(٧) وفي الموطأ «اخبرني».

(٨) وكان في الأصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».

(٩) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» ومر قبل.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الموطأ «اخبرنا».

(١١) وفي السند انقطاع لأن ابن مجلان لم يدرك عمر.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المديني الفراء<sup>١</sup> قال حدثنا عمر<sup>٢</sup> بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [بجده<sup>٣</sup> -<sup>٢</sup>] عن جده<sup>٤</sup> انه قال: من قرأ مع الامام فلا صلاة له .

## باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [مريض -<sup>١</sup>] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .

وقال اهل المدينة: ليس العمل عندنا [على -<sup>٢</sup>] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [بهم -<sup>٣</sup>] قائما فليقدم غيره يصلي

(١) وكان في الاصل «الفرارى» وفي الموطأ «داود بن سعد بن قيس» والصواب ما كتبنا .

(٢) كذا في الاصل وهو الصواب وفي الموطأ «عمرو» وليس بصواب، وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في التهذيب ان موسى يروى عن جده زيد وكذا ذكره البخارى .

(٥) وفي الموطأ «خلف الامام» وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخارى في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق الممجد وامام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتنسيق النظام على مسند الامام وفصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الاصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحدث واراد في ذلك فودناه .

(٧) لفظ «على» ساقط من الاصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد<sup>١</sup> [ هو -<sup>٢</sup> ] فليس<sup>٣</sup> من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضى الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا . وقال محمد بن الحسن : قد رووا<sup>٤</sup> اهل المدينة حديثا هو على قول ابى حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [ عن عائشة -<sup>٥</sup> ] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأتى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ويقعد » .

(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهنذية .

(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول . و الأولى ان يكون بالواو .

(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي بهم إلا قاعدا فليستخلف غيره يصلى بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام مع القوم قال و سألت مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلى جالسا ويصلى بصلاته ناس قال : لا ينبغى لأحد ان يفعل ذلك - انتهى » و راجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » ، وهو صحيح عند اهل الكوفة وله نظائر في كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل بسهو الناسخ وإلا فهو من مسندها كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نعيم عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم لجحش شقه الأيمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » ، والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وابو هريرة وغيرهم ، وبهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الامام =

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للإمام محمد الشيباني

= جالساً لم يصل من خلفه الا قيماً فان صلوا قعوداً لم يجزهم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فالمشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعداً ولا قائماً وتفصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد شيء من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحي الراتب المرجو زوال علته لثلاثي يفضى الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه جلوساً ندباً ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قيماً والأفضل لامام الحي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخاري في ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالناس وهو جالس قال ابو عبد الله قال الحميدي : قوله فاذا صلى جالساً فصلوا جلوساً هو في مرضه القديم (اي في وقت سقوطه عن الفرس) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالساً والناس خلفه قيماً لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ العيني في ج ٢ ص ٧٥٠ من عمدة القاري : ويفهم من هذا الكلام ان ميل البخاري الى ما قاله الحميدي ( شيخه تليذ الشافعي ) وهو الذي ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري و ابو ثور و جمهور السلف ان القادر على القيام لا يصلى وراء القاعد إلا قائماً ؛ وقال المرغيناني : الفرض والنفل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذي يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم صلواته قاعداً والناس وراءه قيام دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قال ابن ابي شيبة في مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث انس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

فوجد ابا بكر وهو قائم يصلى بالناس فاستأخر<sup>٢</sup> ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال و الاطلاق غلط محض و العجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يعزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري و مالك في رواية و ابو ثور و الشافعي و جمهور السلف و به صرح النووي ايضا في شرح مسلم و القادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا و هو مذهبه و لم يدر ابن ابي شيبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه و سلم من القعود و قيام الناس خلفه و هو في الصحيحين عن عائشة و هو الناسخ لما رواه ابن ابي شيبة من حديث انس و جابر و عائشة في سقوطه صلى الله عليه و سلم عن الفرس فأين هذا من ذلك بل ترك ابن ابي شيبة حديث عائشة رضى الله عنها في مرضه صلى الله عليه و سلم كما لا يخفى و قد فصلته في جوابي عن كتاب الرد قال النووي في شرح مسلم قال ابو حنيفة و الشافعي و جمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام ان يصلى خلف القاعد الا قائما و احتجوا بأن النبي صلى الله عليه و سلم صلى في مرض و فاته بعد هذا قاعدا و أبو بكر و الناس خلفه قياما و ان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر رضى الله عنه كان هو الامام و النبي صلى الله عليه و سلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه و سلم كان هو الامام و قد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصرح - انتهى - و من ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الراية و السيوطي في قوت المغتدى و قد شغب به من كان عديم البصيرة و دأب ابن حبان في تهوره في امثال ذلك مكشوف الحال و ليس هذا موضعه و قد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الراية بما يشفي و يكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه و قد نقلته في جوابي عنه .

(١) و في الأصول «فأبى بكر» و الصواب «فوجداه» فآذ، الى ابى بكر فسقط: الى» .

(٢) و كان في الأصول «فاستأذن ابو بكر» و ما كتته في موطأ مالك .

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كُنَّ كما انت فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب<sup>٢</sup> ابي بكر فكان<sup>١</sup> ابو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [وهو جالس - °] <sup>١</sup> ويصلي الناس بصلاة ابي بكر<sup>٣</sup>.

فهذا الحديث يوافق قول ابي حنيفة. وأهل المدينة هم الذين رووه<sup>٤</sup> فكيف تركوه؟ قالوا: لعل هذا نسخ.

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابي بكر فضلى ابو بكر قائماً وصلى الناس بصلاة ابي بكر قياماً.

- (١) وفي موطأ مالك «رسول الله صلى الله عليه وسلم».
- (٢) وفي موطأ مالك «ان كما انت» وليس فيه لفظ «كن».
- (٣) وفي موطأ مالك «الى جنب»؛ وفي ص ٩١ من صحيح البخارى في باب حد المريض ان يشهد الجماعة في مرض الوفاة ثم أتى به حتى جلس الى جنبه فقيل للأعمش فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاة ابي بكر فقال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعمش بعضه وزاد ابو معاوية جالس عن يسار ابي بكر فكان ابو بكر يصلي قائماً - انتهى. وهذا هو الصحيح وزيادة ابي معاوية قاطعة عرق النزاع في كونه صلى الله عليه وسلم اماماً او مأموماً واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر في يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقف الفرد من الامام، وما وقع في ابن ماجه «جلس الى يمينه» وهو غلط وإلا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموماً وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ.
- (٤) وكان في الأصل «وكان» والصواب «فكان».
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زدناه من موطأ مالك.
- (٦) كذا في الأصل، وفي موطأ مالك «وكان الناس يصلون بصلاة ابي بكر».
- (٧) وكان في الأصل «رووا» من غير ضمير النصب.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قيل لهم: فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخه؟

قالوا: ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان: النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لأبي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره صلى الله عليه وآله وسلم.

قيل لهم: انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقربه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان هذا في صلاة الفجر وانما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك اسمع ابا بكر ولم يقدر على ان يسمع الناس وأسمع أبو بكر الناس.

(١) وكان في الأصل «لغير» وفي الهنذية «لغيره» والكل تصحيف، والصواب «لغيره».  
(٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث، لكن يخالفه صريحاً ما أخرجه البخاري في باب «انما جعل الامام ليؤتم» عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس - الحديث، فهذا فيه صلاة الظهر مصرح بها؛ وراجع عمدة القاري وفتح الباري ج ٢ ص ١٤٥ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من الشروح. واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه صلى الله عليه وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث، ولا اقل من ان تفوته بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر.

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت<sup>١</sup> لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر<sup>٢</sup> اهل المدينة بمخرج<sup>٣</sup> منها و لكنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احد<sup>٤</sup> بعدى جالسا، ولم يبلغنا ان احدا من أئمة الهدى ابي بكر<sup>٥</sup> ولا عمر و عثمان ولا علي ولا غيرهم أموا جلوسا؛ فأخذنا بهذا لأنه اوثق

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الأصل الهندي «احججت» وهو تصحيف.  
(٢) كذا في الأصل، و لفظ «تر» بعد «لم» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، ويمكن ان يكون الصواب «المخرج منها» وفي الأصل الهندي هذه العبارة مصحفة.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «احل» وهو غلط؛ وقد اسنده الامام في الموطأ قال محمد: اخبرنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن يزيد الجمعي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احد بعدى جالسا. فأخذ الناس بهذا - اه. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد؛ والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتباه الأمر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس بهذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في نج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اه. وكذا في شرح الزرقاني لحديث جابر الجمعي عن الشعبي مرفوعا: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اه. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخته كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابو بكر» تصحيف، والصواب «ابي بكر» لأنه مجرور.



كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة  
خلف غيره .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان  
فقيها قارنا للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان  
يتخذ اماما يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج إليه لسفر او حضراً  
فلا بأس بذلك<sup>٢</sup> .

وأخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابى هند عن الحسن البصرى  
انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم  
ولد الزنا والأعرابي والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن<sup>٥</sup> .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « ان يتخذ » وفي ج ١ ص ٨٥ من  
المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماماً راتباً - اه . قال ابن وهب عن  
مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلاً كان لا يعرف والده كان يؤم قوماً بالعقيق فنهاه  
عمر بن عبد العزيز - اه . وزاد في الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف  
ابوه - اه . وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقاني .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالأثار لقول الامام  
ابى حنيفة كما لا يخفى وهذان الأثران اللذان وضعتهما ههنا إنما هما من باب التشهد  
والسلام فانهما كانا في غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجتهما ههنا .

(٤) « بن صالح ، على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الأثران كانا في باب التشهد الذى بعد الباب المذكور .

## باب التشهد و السلام و الصلاة

### على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله و أشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد: التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله و أشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال محمد بن الحسن: قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبد الله بن مسعود لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يزيد فيه حرفا [ او ينقص منه حرفا - ٢ ] وكان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن وقد قيل لبعضهم: اقول

(١) وكان في الاصول « والزاكيات » بالواو، وفي موطأ مالك و محمد بدون الواو وهو الأصح .

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد « ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف » بالفعل المجهول في الموضعين وبناء على المعروف يرجع الضمير الى ابن مسعود رضى الله عنه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وهو موجود في الكتب المذكورة فزدناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة

عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول: بسم الله =

بسم الله

كتاب الحجّة ( باب التّشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

بسم الله قال: [ قل - ١ ] التّحيات لله كراهية ان يزيد<sup>٢</sup> فيه حرفا او ينقص حرفا فليس احد جاء من التّشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .  
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا تشهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم

= وبالله و جعل علقمة يقول: التّحيات و جعل يقول في آخرها: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك و جعل علقمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - اه . و في كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله التّحيات لله: قال محمد: و به نأخذ لا نرى ان يزداد في التّشهد و لا ينقص منه حرف قال: و هو قول ابى حنيفة - اه . و به علم انه قول ابراهيم لحما و الأرجح ما في آثار ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه كما هو في الآثار .

(٢) كذا في الأصول، و في موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكره ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف ، و في ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني الآثار للطحاوى عن سفيان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله رجلا يقول في التّشهد: بسم الله التّحيات لله ، فقال له عبد الله: أتاكل و عن الثورى عن منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي علقمة فقال انه بدا لى ان ازيد في التّشهد « و مغفرته » فقال له علقمة: انتهى الى ما علمناه ، و عن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد في خطبة الصلاة « و المباركات » قال: فأته و قل له ان الأسود ينهاك و يقول لك ان علقمة بن قيس تلعهن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدهن عبد الله في يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى . و بهذا ظهر ما أخذ قول ابراهيم لحما فاحفظه .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل، قال: فأقبل الينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فان الله هو السلام وقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله .

اخبرنا<sup>٢</sup> ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا جلسنا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام<sup>٤</sup> على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام<sup>٥</sup> على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٦</sup>: ان الله هو السلام فاذا جلس احدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فاذا قالها اصاب كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اهـ . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن ابي حنيفة عن حماد به « السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل علينا » وعند الطحاوي في هذه الروايات « فالتفت الينا » . (٣) اخرجه مسلم بهذه الطريق .

(٤) وفي البخارى « السلام على جبريل وميكائيل وفلان وفلان » - اهـ، وعند مسلم « السلام على الله السلام على فلان » .

(٥) عند مسلم « السلام على فلان » .

(٦) وفي الأصول « قال، والأنسب « فقال » .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير بعد من الدعاء [ ما شاء - ١ ] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود<sup>٢</sup> قال: كان الناس يصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل من القوم: السلام على الله قال: فلما<sup>٢</sup> قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري «ثم ليتخير من الدعاء اعجبه إليه فيدعو» زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر «فليدع به» ولا يحاق عن عيسى عن الأعمش «ثم ليتخير من الدعاء ما أحب» وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات «ثم ليتخير من الثناء ما شاء» ونحوه لمسلم بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح.

(٢) وبهذا الإسناد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ «قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته ذات يوم ثم أقبل علينا فقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا» - الحديث . وفي الموطأ «عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي» والصواب «شقيق بن سلمة بن وائل» .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله «فالتفت» ظاهره أنه كلهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ «فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا» لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه «فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه» وفي رواية عيسى بن يونس أيضا «فلما انصرف من الصلاة» - اهـ . وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق كما عرفت من المتن .

كتاب الحجّة ( باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال: من القائل السلام على الله؟ فإن الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله و الصلوات و الطيبات السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته السلام علينا و على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله و أشهد ان محمدا عبده و رسوله؛ و بما رواه ابو معاوية و مُجَلُّ نَأْخِذُ فِي قَوْلِهِ<sup>١</sup> و الطيبات و او<sup>٢</sup>.

و يروى ان محمد بن ابان بن صالح أو همهما<sup>٣</sup> في حديثه الأول .

و به أخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن الحسن بن الحرّ عن القاسم بن مخيمرة قال: اخذ علقمة بيدي قال علقمة: اخذ ابن مسعود بيدي قال عبد الله:

(١) و كان في الأصل « ما » و هو تصحيف، و الصواب « بما » ف؛ و في العبارة حلال لا يتضح معناها حق الاتضاح روى ابو معاوية عن الأعمش عن شقيق و محل بن محرز عن شقيق كما عرفت .

(٢) كذا في الأصول، و لعل الصواب « في قولها » او يرجع الضمير الى كل واحد منها او يرجع الى عبد الله بن مسعود او إلى شقيق - و الله اعلم؛ و قوله « و او » مرفوع في الأصول .

(٣) كذا في الأصول « او همهما » بضمير المثني المنصوب، و لعل الصواب « او همها » بتأنيث الضمير و الضمير راجع الى الواو و على كل حال العبارة محتملة للمثني و المعنى كما لا يخفى على الأعلى و الأدنى و لم أفهمه حق التفهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا - و الله اعلم؛ و في شرح معاني الآثار للطحاوي و حجة أخرى انا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى اخذ على اصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا ابو بكره قال ثنا ابو احمد قال ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - هـ .

(٤) و في الأصل « الحسن ابن الحسن » و هو تصحيف .

كتاب الحجّة ( باب التّشهُد و السّلام على النّبي عليه السّلام ) للإمام محمد الشّيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال: إذا جلست في الصلاة فقل: التّحيات لله و الصّلوات و الطّيبات السّلام عليك ايها النّبي و رحمة الله و بركاته السّلام علينا و على عباد الله الصّالحين اشهد ان لا اله الا الله و اشهد ان محمدا عبده و رسوله، فاذا قلت: ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فاذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من اصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن محمد النّفيلي عند ابي داود و أبو عثمان و أحمد بن يونس عند الطحاوي و أبو نعيم عند الطحاوي و الدارمي و موسى بن داود عند الدارقطني و أبي داود الطيالسي في مسنده و يحيى بن آدم عند احمد في مسنده و يحيى بن يحيى عند البيهقي فقد تابع كلهم محمد بن ابان في ذكر هذه الزيادة و جعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم و رواها شبابة بن سوار عن زهير باسناده عند الدارقطني و البيهقي و جعلها من كلام ابن مسعود فقال في آخر الحديث قال عبد الله: فاذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصّلاة فان شئت ان تقوم فقم - الخ . و رواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر باسناده و قال في آخره قال ابن مسعود: فاذا فرغت - من هذا الحديث اخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما و روى الدارقطني في سننه و أحمد في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر باسناده و لم يذكر الزيادة قال الدارقطني و تابعه اي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان و محمد بن ابان عن الحسن بن الحر ثم اسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني؛ قلت: و هذا كتاب الحجّة بمراى منك ففيه ان محمد بن ابان ذكر الزيادة في الحديث و الظاهر من كلام ابن حبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الرّاية ان محمد بن ابان ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم اخرجه (اي ابن حبان) عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر به و في آخره قال الحسن و زادني محمد بن ابان بهذا الاسناد =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
من تلك<sup>١</sup> صلاتك ان شئت ان تقوم فقم ، وبهذا نأخذ الا ان<sup>٢</sup> في اثره  
السلام ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : السلام في الصلاة مرتين<sup>٣</sup> : يسلم الامام عن  
يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره : السلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته<sup>٤</sup> .

= قال : فاذا قلت هذا فان شئت فقم - الخ . فعناية ما يقال ان الرواية عنه مختلفة واما  
ما ذكر من رواية شاذة فهو من قيل اعلال رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة  
وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكرها متصلا به  
فالمصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرفضها مرة وأوقفها أخرى وأفتى بها  
أخرى وأولى من جعله كلام ابن مسعود وتخطئة الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها  
من الحديث هذا وفي هذا كفاية ولللبس موضع آخر - اه .

(١) وكان في الأصل « من ذلك صلاتك » وهو مصحف ، والصواب « تلك » لأن  
الإشارة الى الصلاة .

(٢) ولعله يعنى وان تمت الصلاة به لكن بقی بعد خروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض  
الإمام لشيء آخر في البيان فافهم .

(٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضی الله عنه لتعارض الاخبار  
بالظاهر في ذلك .

(٤) قوله « وبركاته » هذه زيادة جاءت في سنن ابى داود من حديث وائل بن حجر  
باسناد صحيح ، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضی الله عنه وفي  
الحاوى القدسي وهو حسن كما في ج ١ ص ٣٦٩ من رد المختار فما في الدر المختار وغيره  
من المتون وانه لا يقول هنا « وبركاته » - اه يغير تعبيره الى ما يناسب الحديثين وقول  
الإمام وجعله النووي بدعة ورده المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المنية فعليك بها .



كتاب الحجّة ( باب التّشهُد و السّلام على النبي عليه السّلام ) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة: اذا سلم الامام التّسليمه الأولى نوى من عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة فاذا سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال و النساء و الحفظة<sup>٢</sup> و [ يسلم -<sup>٤</sup> ] المأموم كسلام الامام عن يمينه و عن يساره و ينوى في السّلام كما نوى الامام. قال: فان كان الامام في الجانب الأيمن نواه في التّسليمه الأولى و ان كان في الجانب الأيسر نواه في التّسليمه<sup>٦</sup> الثانية .

و قال اهل المدينة: سلام الامام من الصّلاة السّلام عليكم [ ورحمة الله -<sup>٧</sup> ] مرة واحدة .

(١) و في الأصل « على » و الصواب « عن » و قوله هذا يشير الى انه ينوى من معه في صلاته و هو قول الجمهور، و قيل من معه في المسجد و قيل انه يعم كسلام التّشهُد - حلية، و وقع تصرّيح الامام بنية النساء ايضا و به صرح محمد في الأصل و ما في كثير من الكتب من انه لا ينويهن في زماننا مبنى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور و عدمه حتى لو حضر خنأى او صيان نواهم ايضا - حلية و بحر، لكن في النهر انه لا ينوى النساء و ان حضرن لكرهته حضورهن - اه. و عندى لا يعول عليه لأن الامام قائل بذلك مع ان مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، و الأحسن ان يكون « و اذا » بالواو.

(٣) بلانية عدد معين للاخلاف فيه و تمامه في شروح المنية (رد المحتار).

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، و الصواب اثباته يدل عليه سياق العبارة.

(٥) كذا في الأصل، و قوله « فان » سقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.

(٦) و نواه فيها لو كان الامام محاذيا و نوى المنفرد الحفظة فقط و تمامه في كتب الفقه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، زيد لدلالة السياق عليه.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : الآثار في التسليمتين كثيرة معروفة<sup>١</sup> . وقال محمد بن الحسن [ قال ابو حنيفة رضى الله عنه -<sup>٢</sup> ] الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد<sup>٣</sup> وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد .

وقال : بلغنا نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا مالك ابن انس بنحو ذلك . وقال مالك بن انس : العمل عندنا على ذلك الا انه نقص عن ذلك فلم يقل فيه كما<sup>٤</sup> صليت على آل ابراهيم ، ولكنه

(١) ستأى في هذا الباب .

(٢) ما بين المرعين ساقط من الأصول فزيد لدلالة السياق عليه .

(٣) لعل كلمة « اللهم » سقطت قبل الواو من الأصل ، الوجدان يحكم بذلك .

(٤) اى محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الأصل « من نحو ذلك » ، وزيادة « من » ، والصواب « نحو ذلك » ، بلا « من » ، وأحاديث تشهد ابن مسعود رواها الامام ابو حنيفة كما في عقود الجواهر وجامع المسانيد و آثار ابى يوسف و حديث أبى حميد الساعدي و أبى مسعود الأنصارى في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم رواه الامام محمد في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن ابيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن ابى حميد الساعدي مرفوعا وعن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرى عن محمد ابن عبد الله الأنصارى عن ابى مسعود الأنصارى مرفوعا بنحو ما في الحجّة والسائل عنه ابو النعمان بشير بن سعد رضى الله عنهم .

(٦) قلت : وفي حديث ابى حميد الساعدي الذى في الموطأ : قالوا يا رسول الله كيف نصلى عليك؟ قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى ازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم =

كتاب الحجّة ( باب التّشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال ' كما صليت على آل ابراهيم و بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على ابراهيم [ و على آل ابراهيم - ١ ] في العالمين انك حميد مجيد . ٢

اخبرنا يونس بن ابي اسحاق و سلام بن سليم كلاهما عن ابي اسحاق

= و بارك على محمد و على ازواجه و ذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اه .  
و في حديث ابي مسعود الأنصاري فقال بشير بن سعد ابو النعمان : امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله ! فكيف نصلي عليك ؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى تمنينا اننا لم نسأله قال : قولوا اللهم صلى على محمد و على آل محمد كما صليت على ابراهيم و على آل ابراهيم و بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . و السلام كما قد عرفتموه ، قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا و ما في الحجّة تغاير كما لا يخفى .

(١) و هو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ اللهم صلى على محمد و على آل محمد كما صليت على ابراهيم و بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . - اه . قال الزرقاني : و في رواية بدون لفظ ' آل ، في الموضوعين ، و قال نقلا عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم و ذكر آل محمد و آل ابراهيم ثابتة في اصل الحديث و إنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تغيير ما في موطأ الامام محمد تصحيحا له فافهم .

(٢) قوله ' و على آل ابراهيم ' من سهو الناسخ لأن الامام محمد رواه في الموطأ و ليس فيه ' و على آل ابراهيم ' و كذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل و هي تجيء بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروي عن اسرائيل بن يونس كثيرا كما في الموطأ و الحجّة و يونس بن ابي اسحاق ايضا شيخ له و كان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث و عشرين سنة فانه مات ستة ثمان و خمسين و مائة كما في التهذيب .

(٥) و كان في الاصل ' سلام بن سليمان ' و عندي هو تصحيف ' سليم ' فان ' سلام =

كتاب الحجّة ( باب التّشهُد والسّلام على النّبي عليه السّلام ) للإمام محمّد الشّيباني

عن شقيق بن سلمة أبي وائل<sup>١</sup> قال : صليت خلف علي بن أبي طالب فسلم عن يمينه وعن شماله السّلام عليكم ورحمة الله .

أخبرنا سليمان<sup>٢</sup> عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب [ العبدى ] قال : صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه وعن شماله : السّلام عليكم ورحمة الله<sup>٣</sup> .

= ابن سليم ، الحنفى الحافظ الكوفى شيخ محمّد كما فى الحجّة وغيرها وهو الراوى عن أبي إسحاق السّيبى كثيرا كما فى التّهذيب وغيره من كتب الحديث ويمكن أن ما فى الحجّة صحيح غير مصحّف فهو « سلام بن سليمان أبو المنذر الكوفى البصرى القارى » وهو أيضا روى عن أبي إسحاق السّيبى كما فى ميزان الاعتدال وترجمته فى التّهذيب والميزان وهو صدوق من رجال أبي داود والنسائى والترمذى .

(١) وكان فى الأصل « عن أبي وائل » بزيادة كلمة « عن » وشقيق بن سلمة هو أبو وائل ، أو يكون هكذا « عن شقيق بن سلمة بن وائل » باسقاط « عن » و « أبى » - تدبر .

(٢) هكذا فى الأصول من غير نسبة ولعله « سليمان بن بلال التيمى » أو « سلام بن سلمان الكوفى » المقدم أو « سلام بن سليم الحنفى » ؛ والأثر فى المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن حارثة بن مضرب عن عمار به وهو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار أميرا علينا سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه وعن شماله : السّلام عليكم ورحمة الله ، السّلام عليكم ورحمة الله - انتهى . وشعبة أيضا شيخ محمّد بن الحسن - قته .

(٣) لعل « السّلام عليكم ورحمة الله » الثانى سقط من قلم النّاسخ ، وهو موجود عند الطحاوى وغيره كما عرفت فعلى هذا ازدياده أرجح وأحرى .

كتاب الحجّة ( باب التّشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل بن سميع<sup>١</sup> عن أبي رزين<sup>٢</sup> عن علي بن أبي طالب أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى<sup>٣</sup> منهما أرفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي<sup>٤</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كأني أنظر إلى يابض عرض وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التسليمة اليسرى .  
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين<sup>٥</sup> وأبي وائل<sup>٦</sup>

(١) الخنفي أبو محمد الكوفي يباع السابري .

(٢) وهو عند الطحاوي « عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال: صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم عن يمينه وعن يساره؛ وعن حسين بن نصر عن أبي نعيم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه وعن شماله قيل لسفيان: علي؟ قال: نعم؛ وعن ابن مرزوق عن بشر بن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال: صليت خلف علي وعبد الله رضي الله عنهما فسلبا تسليمين » - انتهى .

(٣) وعليه العمل في المذهب، قال: في الدر المختار و سن جعل الثاني أخفض من الأول خصه في المنية بالإمام وأقره المصنف - اهـ . والتفصيل في رد المختار ج ١ ص ٣٦٩ .  
(٤) الحديث رواه أبو الأحوص و الأسود بن يزيد و علقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث وهم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى والطحاوي و سنن البيهقي والنسائي و الترمذي و ابن ماجه و غيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن وهو عند الطحاوي كما عرفت .

(٦) وفي الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل » بزيادة حرف « عن » بينهما، والصواب « عن أبي رزين و أبي وائل » أو « عن أبي رزين و عن أبي وائل » بزيادة الواو قبل =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .  
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن ابي رزين [ عن علي رضى الله  
عنه -<sup>١</sup> ] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره<sup>١</sup> .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن ابي سليم<sup>٢</sup> عن شهر بن حوشب  
عن ابي مالك الأشعري<sup>٣</sup> قال: ألا اعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم [ انه -<sup>٤</sup> ] كان يكبر اذا رفع. وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن  
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق<sup>٥</sup> عن ابي الأحوص<sup>٦</sup> عن

= « عن ابي وائل » وكلاهما من اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول، والصواب اثباته - راجع سنن البيهقي .

(٢) بعد هذا كان اثران في امامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا  
ونقلتهما قبل باب التشهد - فتنه .

(٣) وفي الاصل « حدثنا ابن ابي سليمان » والصواب « سليم بن ابي سليم » فان الحديث  
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال: يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء - من طريق  
مصعب بن ماهان ثنا سفيان الثوري عن ليث بن ابي سليم عن شهر بن حوشب عن  
ابي مالك الأشعري قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان  
ثم النساء - انتهى؛ مختصرا ج ٣ ص ٩٧ . فما في الاصل تصحيف قطعا .

(٤) وكان في الاصل « الأشجعي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه .

(٦) وهو الهمداني كما في ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي؛ والحديث عند الطحاوي ج ١  
ص ١٥٨ والمحل ج ٤ والبيهقي وغيرها من الكتب .

(٧) وكان في الاصل « عن ابن ابي لاحق » وهو مصحف قطعا، والصواب ما كتبه =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى يياض خده الأيمن ويسلم عن يساره حتى يرى يياض خده الأيسر .

اخبرنا مسعر بن كدام عن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال :  
كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلطنا بأيدنا يمينا وشمالا .

قال<sup>١</sup> محمد : انا استنسرته<sup>٢</sup> قال : فقال ما بال اقوام يؤمون<sup>٣</sup> بأيديهم كأنها اذنان خيل شمس<sup>٤</sup> ، اما يكفى<sup>٥</sup> احدكم ان يضع يده على خذه ثم يسلم

= فان الطحاوى والبيهقى وغيرهما رووه فى كتبهم بهذا السند : عن سفيان عن ابى اسحاق عن ابى الأحوص و ابى وائل والأسود بن يزيد و علقمة و عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه و علقمة - راجع الطحاوى وغيره .

(١) هذا مطابق لما فى سنن البيهقى ومن هناك ما كتبه ، وفى الأصل « الأيسر » مكان « الأيمن » و « الأيمن » مكان « الأيسر » ، وان كان يمكن ان يصح معناه ايضا كما لا يخفى على اولى النهى .

(٢) لعل مسعر بن كدام سكت على قوله « يمينا وشمالا » فلذا استفسره الامام محمد وإلا فلا وجه لهذا الكلام فان الحديث التام موجود عند مسعر بن كدام - تأمل فى هذا .

(٣) و كان فى الأصل « أنا فسرته » ، والصواب « استفسرته » ، و كان بهامشه طلبت منه التفسير - اه . والتفسير لا يكون بمعنى الاستفسار تأمل فيه واطلب تحقيقه من مظان العلم .

(٤) هكذا فى رواية الشافعى فى الامم وعند مسلم « يؤمّون » وعند الطحاوى « يسلبون بأيديهم » ، وعند البيهقى « يرمون بأيديهم » فى الصلاة وكل صحيح على الرواية بالمعنى .

(٥) هو باسكان الميم وضمها وهى التى لا تستقر بل تضطرب وتتحرك بأذنانها وأرجلها ، والمراد بالرفع المنهى عنه ههنا رفعهم ايديهم عند السلام مشيرين الى السلام من الجانبين كما صرح به فى الرواية الثانية ؛ اه - نوى .

(٦) وفى شرح معانى الآثار للطحاوى « اما يكفى احدكم اذا جلس فى الصلاة ان يضع =

عن يمينه وعن شماله .

= يده على نخذه ويشير باصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم - انتهى . والحديث رواه الخمسة ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ومسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع وابن ابى زائدة عن مسعر قال حدثنى عيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال : كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله - وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على ما تؤمون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اما يكنى احدكم ان يضع يده على نخذه ثم يسلم على اخيه من على يمينه وشماله - انتهى . وفي رواية فرات القزاز عنده عن عيد الله بن القبطية به : فكنا اذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اذا سلم احدكم فليلتفت الى صاحبه ولا يؤمى يده - انتهى .

وفي ج ٢ ص ١٧٨ من سنن البيهقي من طريق جعفر بن عون ويعلى بن عيسى وابن نعيم عن مسعر به قال : كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعنى الاشارة باصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم فقال لنا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال اقوام يرمون بأيديهم فى الصلاة كأنها اذنان الخيل الشمس ! اما يكنى احدكم او احدكم ان يضع يده على نخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله - انتهى . فهذا الحديث فى التّشهُد والاشارة بالسلام ورفع الايدي به وقت الخروج من الصلاة وههنا حديث آخر عن جابر بن سمرة فى التّهُمى عن رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع عنه والسجود استدلال به الحنفية على منعه غير تكبيرة الاحرام ومن جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لاتصاف المذهب وراجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية ونيل الفرقدين وبسط اليدين للامام شيخ الحديث الحافظ الحجّة الشيخ انور - نور الله مرقدته ! وليس هذا موضع النقل - قنبه .



كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

حدثنا<sup>١</sup> يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن شقيق بن سلبة عن علي ابن ابي طالب رضی الله عنه [ انه كان یسلم عن يمينه وعن شماله -<sup>٢</sup> ] .  
اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم<sup>٣</sup> عن سردي بن عمران صليت خلف عبيدة السلماني فسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .  
اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا يونس<sup>٤</sup> عن سعيد<sup>٥</sup> قال : رأيت

(١) لعل ههنا سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسراييل بن يونس بن ابي اسحاق »  
والعلم عند الله تعالى بقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل بقلم الناسخ فردته من الطحاوي فان الحديث من طريق زهير عن ابي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) هو المرادي الكوفي صاحب القصب روى عنه اسراييل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، او هو ظنا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسراييل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعلم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عندي .

(٤) هكذا هو في الاصل بهذا الشكل غير منقوط . وعندى هو والله اعلم سعيد بن عمران الطائي الكوفي ابو البختری و يقال له سعيد بن ابي عمران و يقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلماني كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الاصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما .

(٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٤٥٢ من التهذيب ر ج ٤ ص ٨٤ منه .

(٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجّة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [ يسلم - ١ ] عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وعن يساره : السلام عليكم [ ورحمة الله وبركاته - ٢ ] .

وقال<sup>٣</sup> ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه وهو يصلى انه لا يرد عليه  
السلام في صلاته وما احب له ان يشير [ يده - ٤ ] فان في الصلاة  
[ شغلا - ٥ ] .

وقال اهل المدينة في الرجل يسلم على الرجل في الصلاة لا يتكلم  
وليشر يده .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ، وزدته لأنه موجود في السلام عن اليمين  
فالساق دليل على الزيادة وفي الباب اخبار وآثار صحاح في التسليمتين - راجع الكتب  
السته والطحاوى وسنن البيهقي ونصب الراية والمحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١  
قال ابن حزم بعد الروايات والآثار ابو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من اكابر  
المهاجرين وفعل ابي عبيدة بن عبد الله وخيشمة والأسود وعلقمة وعبد الرحمن بن  
ابى ليلى ومن ادركوا من الصحابة وبه يقول ابراهيم النخعي وحماد بن سلمة وابو حنيفة  
وسفيان والحسن بن حيي والشافعي وأحمد وداود وجمهور اصحاب الحديث - انتهى .  
نقلت هذا الزاماً للعائدين .

(٣) هذه العبارة كانت في باب التشهد والصلاة قبل الآثار المذكورة فنقلتها بعد وليس  
ههنا آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ في النقل وآثار هذه المسألة في باب الخطأ  
والنسيان والسهو ومن هناك نقلتها هنا فتنبه له .

(٤) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصول وهو لا بد منه فزدته .

(٥) هذا كان ساقطاً من الأصل ، وزيد من الهندية ولعل الأولى والأصوب « لشغلا »  
كما ورد في الحديث .

وقال

كتاب الحجّة ( باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما احب له ان يزيد في صلاته شيئا ليس منها  
من اشارة و لا غيرها و لكن اذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فان من  
الخشوع في الصلاة ترك الاشارة .

اخبرنا محمد<sup>١</sup> بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٢</sup> ان<sup>٣</sup>  
رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أصحابه كانوا<sup>٤</sup> يردون السلام على من  
يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ ذات يوم -<sup>٥</sup> ] و النبي صلى الله عليه و آله  
و سلم في الصلاة فلم يرد عليه [ فوجد الرجل في نفسه -<sup>٦</sup> ] ، فلما  
انصرف [ النبي صلى الله عليه و آله و سلم اتاه -<sup>٥</sup> ] فقال<sup>٧</sup> : اعوذ بالله و رسوله

(١) الحديث اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره : عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم به  
بتغير يسير في بعض المواضع فإني القوسين فزيادة من آثاره .

(٢) و هو موصول ، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧ : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم  
عن ابي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه لما قدم من ارض الحبشة  
سلم على رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو يصلي فلم يرد عليه ، فلما انصرف النبي صلى الله  
عليه و سلم قال ابن مسعود : اعوذ بالله من سخطه يعنى الله ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم :  
و ما ذاك ؟ قال : سلت عليك فلم ترد علي ، قال : ان في الصلاة لشغلا عن رد السلام ،  
فلم يرد السلام منذ يومئذ ؛ رواه حفص بن سلم عنه . و أخرجه الشيخان و أبو داود و النسائي  
من طريق الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عنه - انتهى . قلت ما ذكره في العقود اخرجه  
الحارثي في مسنده ق ٧٨ - ٢ من طريق ابي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي عنه . ف

(٣) و كان في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم » .

(٤) و في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه و سلم انهم كانوا ، و هو غلط .

(٥) ما بين المربعين كانا ساقطا من الأصل و انما زدت من آثار ابي يوسف .

(٦) زيادة من آثار ابي يوسف و معنى : وجد حزن .

(٧) و كان في الأصل « قال ، و الصواب « فقال ، كما هو في آثار الامام ابي يوسف .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من سخطه، [ قال: ما هذا - ١ ]؟ قال كنت ترد على من سلم عليك و أنت في الصلاة و سلمت عليك فلم ترد [ على - ٢ ]، قال [ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٢ ]: ان في الصلاة لشغلا. فترك<sup>٢</sup> [ الرد - ٢ ] من ذلك اليوم. اخبرنا بكير بن عامر<sup>٤</sup> قال حدثنا ابراهيم النخعي<sup>٥</sup> انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما اقبلوا

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وفي رواية « وما ذاك ».

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و انما زدته من آثار ابي يوسف.

(٣) وكان في الاصل « فتركت » وهو تصحيف، والصواب « ما ترك ».

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي ام بينها واسطة - اه. قلت: وقال البخارى في تاريخه الكبير: بكير بن عامر البجلي الكوفي سمع ابا زرعة والشعبي سمع منه وكيع و أبو نعيم - اه ج ١ ق ٢ ص ١١٥. وقال ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم و قيس بن ابي حازم و عبد الرحمن بن الاسود و الوليد بن عبد الله البجلي روى عنه وكيع و أبو نعيم - اه. ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال: ان في الصلاة شغلا؛ لفظ حديث ابن فضيل. وفي حديث ابي بدر شجاع بن الوليد قلنا: يا رسول الله! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا، فقال: ان في الصلاة شغلا - انتهى. قال البيهقي رواه البخارى في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير ورواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل - انتهى، ورواه مختصرا من طريق زائدة وشعبة عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله به مختصرا.

كتاب الحجّة ( باب التّشهد و السلام على انبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من عند النجاشي سلموا [ عليه - ١ ] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة لشغلا . [ قال محمد بن الحسن - ٢ ] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تقوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

اخبرنا ابو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يتقبل<sup>٤</sup> من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة .<sup>٥</sup>

اخبرنا ابو معاوية<sup>٦</sup> المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي<sup>٧</sup> قال :

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، فزيد لما هو في الأحاديث .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول ، فزيد لقرينة دأبه في هذا الكتاب .
- (٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الاصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجته عن ذلك الباب و ادرجته ها هنا - فتنه له .
- (٤) وكان في الاصل « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة و الراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .
- (٥) كذا في الاصل ، وفي الهندية « يستقبل » .
- (٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم و تاخير و تحريف و سقوط كلمات ، فلعل الصواب هكذا « يسبق بركعة ثم يسلم فيتكلم فقال له من يجنبه انك قد سبقت بركعة أيتقبل منه الصلاة ؟ قال : لا بل يستأنف - اهـ . » والله اعلم . في
- (٧) هذا الحديث كان في الاصل في باب الخطأ والنسيان فنقلته من هناك و ادرجته ها هنا لكونه مناسباً بهذا المقام .
- (٨) هذا الحديث منقطع ظاهراً لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

قال عبد الله بن مسعود: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل ان نخرج<sup>١</sup> الى النجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال: ان في الصلاة شغلا<sup>٢</sup>.

وقال<sup>٣</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت «وقوموا

لله قانتين».

(١) وفي الأصل «يخرج».

(٢) وفي احاديث الباب رد على ابن ابي شيبة في مسألة السادس والثلاثين بسجود السهو بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المعنون برد السلام في الصلاة بالاشارة كيف في هذه الاحاديث نفي الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منها وقد نفاه فيها ويشهد له حديث ابي هريرة رواه ابو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأحنس عن ابي غطفان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة، من اشار في صلاته اشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة - اه. قال ابو داود: هذا الحديث وهم - اه. قلت ولم يقبل ذلك منه الا بدليل فانهم رجال ونحن رجال زاحمانهم حسب الأصول وليس في اسناده من يرد ويترك بالكلية علا ان ما ذهب اليه ابو حنيفة هو الاحوط نظرا الى شأن الصلاة فانها تشهد وتمشع وتمسكن ومناجاة بالرب الجليل - تدبر.

(٣) هذه العبارة كانت في باب المسح على الخفين، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا -

قنه له.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
اخبرنا ابو حرة<sup>١</sup> عن الحسن البصرى قال<sup>٢</sup> وحدثنا محمد بن سيرين قال  
قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى  
فأوماً [ برأسه - ٢ ]<sup>٤</sup> .

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء.

(٢) هكذا فى الأصل ولكن الواو زيادة منى والاخسن البصرى وابن سيرين كلاهما  
من شيوخ ابى حرة، فى العبارة خلل وانظر هل البصرى روى عن ابن سيرين ام لا  
وحديث ابن سيرين رواه البيهقى فى ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر عن  
مسعر عن عاصم عن ابن سيرين ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فقال برأسه يعنى الرد، وعن اسماعيل بن ابى كثير عن مكى  
عن هشام عن محمد قال: انبث ان ابن مسعود قال - الحديث، وعن عبد الله بن رجاء عن  
هشام عن محمد عن ابى هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث، والظاهر ان الحسن  
وابن سيرين معاصران من طبقة واحدة ولم ادر هل احدهما روى عن الآخر ام لا .  
(٣) وكان فى الأصل « فادى » فأصلحته من سنن البيهقى وغيره وزدت عليها « برأسه »  
هذا - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٤) قوله « فأوماً برأسه » وفى رواية ابن عمر رضى الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه، قال: كان يشير يده - اهـ . اعلم ان رد السلام  
فى الصلاة بالاشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم  
الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١  
ص ٢٦٢ الى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الاشارة فى الصلاة من شرح معانى الآثار للطحاوى  
روى اولاً فيه حديث ابى هريرة الذى فيه: ومن أشار فى صلاته اشارة تفهم منه فليعدها،  
قال: فذهب قوم الى ذلك وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا: لا تقطع الاشارة الصلاة  
ثم اخرج حديث ابن عمر رضى الله عنها من طرق وفيه: فأشار اليهم يده باسط =

كتاب الحجّة ( باب التّشهُد و السّلام على النّبي عليه السّلام ) للإمام محمد الشّيباني

= كفه و هو يصلي - وفي رواية : يشير بيده ، وفي حديثٍ صهيب : فسلمت عليه فرد الى اشارة باصبعه ، وفي حديث ابن سعيد ان رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه اشارة وقال : كنا نرد السّلام في الصلاة فنهينا عن ذلك ؛ قال الطحاوي في هذه الآثار ما قد دل ان الاشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت مجيئا متواترا غير مجيء الحديث الذي خالفها فهي اولى منه و ليست الاشارة في النظر من الكلام في شيء لانها حركة عضو و قد رأينا حركة سائر الأعضاء غير اليد في الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد ، و أما إباحتها في الصلاة في رد السّلام فليس في هذه الأحاديث دليل على ذلك و إشارته صلى الله عليه وسلم بيده في الصلاة حين السّلام عليه اما كانت ردا للسّلام او كانت نهيا عن السّلام عليه في الصلاة احتملان فلم يكن نصا في المقصود فان الأول يدل على الاباحة و الثاني على النهي و الكراهة ، و يدل عليه حديث ابن مسعود اخرجه من طرق مرفوعا و من قوله موقوفا و حديث جابر موقوفا و مرفوعا و حديث ابن عباس موقوفا ثم قال بعد سردها بأسانيدها ، فلما كان ابن مسعود و جابر قد كانا سلما على النبي صلى الله عليه وسلم و هو يصلي قد كرهما من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السّلام على المصلي ثبت بذلك ان ما كان من اشارة النبي صلى الله عليه وسلم التي قد علمنا منها لم يكن ردا و إنما كانت نهيا لأن الصلاة ليست بموضوع سلام لأن السّلام كلام بجوابه ايضا كذلك فلما كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السّلام ايضا لم يكن بموضوع سلام ، و قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف في الصلاة كما في حديث جابر بن سمرة مرفوعا استكنوا في الصلاة فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون في الصلاة و كان رد السّلام بالاشارة فيه خروج من ذلك لأن فيه رفع اليد و تحريك الأصابع ثبت بذلك انه قد دخلا فيما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين الأطراف في الصلاة و هذا القول الذي بينا في هذا الباب قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد رحمهم الله تعالى - انتهى . ثبت به ان رد السّلام بالاشارة في الصلاة جائز =



كتاب الحجّة ( باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحبه؛  
وفي الدر المختار: ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يده بل يكره على المعتمد - اهـ. قوله  
« لا يده » اي لا يفسدها رد السلام بيده خلافا لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه  
لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف  
بل صرح كلام الطحاوي انه قول أئمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد  
بالاشارة انه مفسد كما في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه  
لم يعرف - الخ. بأنه نقله صاحب المجمع وهو من اهل المذهب (من) المتأخرين ومع هذا  
فالحق ان الفساد ليس بثابت في المذهب وإنما استنطه بعض المشائخ بما في الظهيرية وغيرها  
من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل  
لعدم الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه ابو داود وصححه في الترمذى وصرح  
في المنية بأنه مكروه اي تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله  
بالكراهة كما حققه في الحلية؛ اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار. فلم  
من هذا وثبت به ان رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية،  
ومن قال خلاف ذلك وعزاه الينا فقد افترى علينا، ومن ههنا سقط ما قال ابن ابي شيبة  
في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد  
تخريج حديث ابن عمر رضى الله عنهما وفيه قال كان يشير بيده وذكر ان ابا حنيفة قال  
لا يفعل - اهـ؛ فان الامام لم يقل به بل قال بجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث  
صحيح او ضعيف ان الرد في الصلاة واجب او سنة او مندوب حتى يقال به وما فعله  
صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهي  
تمسك وتخشع وتشهد وان في الصلاة لشغلا. لا يدل على الاستجاب وإنما يدل على  
الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الامام ابو حنيفة من انه يجوز  
ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التي هي مناجاة مع الرب الجليل على الاطلاق فالمصلي =

## باب صلاة المعنى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه أنه إذا كان اغمى عليه يوماً وليلة أو أقل من ذلك قضى من صلواته، وإن اغمى عليه أكثر

= معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوي، والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجابرا وابن عباس رضي الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الإمام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوي عنهم. بأسانيد، والثاني أن الإبهام في المسألة خيانة منه حيث عزاه إلى الإمام الاطلاق في العدم والأصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة، فنحنى ما قال ابن أبي شيبة هنا افتراء على الإمام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به إليه وقد كلفت في هذه المسألة فيما قبل أيضا ومشيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وههنا بطريق آخر وللناس فيما يشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط إنما هو العمل بأقوى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور أن الحاضر يقدم على الميبح وقت التعارض في العمل به هذا.

(١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «يغنى بمرض عليه» وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ «يمرض» كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد «يغنى» ثم جعل الياء باء وأسقط فاء «فيغنى» ليناسب العبارة فسخها.

(٢) وفي الدر المختار: ومن جن أو اغمى عليه ولو بفرع من سبع أو آدمى يوماً وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج - اه. قال الشامي: اعتبر الزيادة بالاوقات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الإمام فإذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بحر؛ والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم دررأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقال اهل المدينة : إذا أفاق المنمى عليه و عليه من النهار ما يصلى فيه الظهر وركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس صلى الظهر و البصر جميعا ، فان لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلى فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العصر .

قالوا : و إذا أفاق ليلا و عليه من الليل ما يصلى فيه المغرب و ركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب و العشاء جميعا ، و إن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلى فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العشاء .

= من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثانی الزيادة بشيء من الزمان و إن قل كما في غرر الأذكار و البرجندی إسماعيل - انتهى . و في الدر المختار : و لو أفاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى و إلا لا - اه . مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيمنى عليه تعتبر هذه الافاقه فيظل ما قبلها من حكم الاغماء إذا كان اقل من يوم و ليلة و إن لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بقتة فيتكلم بكلام الأصحاء ثم يفتق عليه فلا عبرة بهذه الافاقه - ( ح ) عن البحر ، قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المختار : و الجنون آفة تسلب العقل و الاغماء آفة تستره - ( ط ) اه . و لو زال عقله بينج أو خمر أو دواء لزمه القضاء و إن طال لأنه بصنع العباد كالنوم - الدر المختار ؛ و سقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ، و عند محمد ، يسقط القضاء بالبينج و الدواء لأنه مباح فصار كالمرضى كما في البحر و غيره ؛ و لا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم ان سببه ضعف قلبه و هو مرض أى سماوى - رد المختار .

وقال محمد بن الحسن: وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها ان قدر على أن يصلها ولا يصلها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يبالي خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه ان يصلها' وقد خرج وقتها .

قالوا: لأن النهار من حين تزول الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر .

قيل لهم: فان ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يسيء<sup>٢</sup> لأنه بعد في وقت الظهر .

قالوا: لسنا نقول هذا في التعمد .

قيل لهم: أرايتم المغنى عليه يكون وقت الظهر له حين تغرب الشمس؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فما شأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصل إلا العصر وحدها أبطلتم الظهر وأمرتموه ان يصل العصر وذلك وقت الظهر [له -<sup>٤</sup>] كما هو وقت العصر؟ قالوا: انما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصل معه شيئا من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء لوقت الظهر .

(١-١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «واجبة قضاها» بفعل المضى - والله أعلم .

(٢-٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «ليست عليه ما يجب عليه ان يصل» وهو من سهو الناسخ، والصواب ما في الأصل . ف

(٣) من الاساءة . (٤) زدت الظرف بقرينة السياق .

(٥) وكان في الأصل «شيء» والصواب «شيئا» بالنصب لأنه مفعول ان يصل . ف

(٦) تأمل فيه الأولى «فليس بشيء» من وقت الظهر .

قيل لهم: فكيف كان [ له - ١ ] وقت الظهر إذا أدرك معه شيئاً<sup>١</sup> من العصر وليس بوقت [ له - ١ ] إذا لم يدرك معه شيئاً<sup>٢</sup> من العصر أستمعتم في هذا بحديث؟ قالوا: لا.

قيل لهم: إنما هذا على أحد وجهين إن كان وقتا للظهر فلا بد من الصلاة [ فيه - ٤ ] وإن كان ليس بوقت للظهر فقد اغمى عليه حتى ذهب

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فزيد.
- (٢) وكان في الأصل «شيء» بالرفع.
- (٣) وكان في الأصل «شيء» بالرفع، والصواب «شيئاً» بالنصب (زيادة البصيرة)، قال الامام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المنعمى عليه: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة؛ قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اغمى عليه أكثر من يوم وليلة وأما إذا اغمى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته، بلغنا عن عمار ابن ياسر انه اغمى عليه أربع صلوات ثم أفاق فقضاها، اخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه - انتهى - وسيأتي في آخر الباب، وأخرجه البيهقي في ج ١ ص ٢٨٨ من السنن من طريق الدارقطني بإسناده عن يزيد مولى عمار بن ياسر عنه، وأثر ابن عمر في ج ١ ص ٩٣ من المدونة و ج ١ ص ٣٨٧ من سنن البيهقي، وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المنعمى عليه: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يغمى عليه أفيدع الصلاة؟ قال: إذا كان اليوم الواحد فاني احب ان يقضيه وان كان أكثر من ذلك فانه في عذر ان شاء الله، قال محمد: إذا اغمى عليه يوماً وليلة قضى وإن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه وهو قول ابى حنيفة، محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المنعمى عليه يوماً وليلة قال: يقضى، قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى عليه أكثر من ذلك وهو قول ابى حنيفة - اهـ.
- (٤) ما بين المربعين زيادة مني بقرينة السياق.

وقت الظهر و وقت الظهر عندنا الذي لا تجوزون للتعهد ان يجوزه و كيف  
جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر و لم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر  
و صلاة الفجر من صلاة النهار .

أرأيتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه  
ان يصلي الظهر و العصر جميعا و هو يقدر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟  
قالوا : نعم .

قيل لهم : و كيف رأيتم على هذا القضاء و لم ترووا فيه حديثا و قد  
رويتم خلافه .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم افاق  
فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير حديث فيما رويتموه  
فيما قلتم و قد جاءت فيما قلنا من هذا احاديث كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر في المغنى  
عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع  
عن ابن عمر انه كان اغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما  
نحن فنقول اذا اغمى عليه خمس اوقات<sup>٢</sup> ثم افاق في الوقت السادس لم يكن

(١) اى إلى شيء غير حديث فان غير تكون ضفة لمحذوف كما صرح به الحافظ العيني  
في عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم  
في المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض في الأصل الى قوله « ثم افاق » . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا أفاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك نقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن أفاق في شيء منه قضاها كله .

أخبرنا أبو معشر المدني<sup>١</sup> قال حدثنا سعيد المقبري و محمد بن قيس<sup>٢</sup> ان عمار بن ياسر اغمى عليه الظهر و العصر و المغرب و العشاء فأفاق من جوف الليل فصلى<sup>٣</sup> الظهر و العصر و المغرب و العشاء .

أخبرنا أبو معشر<sup>٤</sup> عن نافع قال: اغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض [الصلاة -<sup>٥</sup>] و بقول ابن عمر و عمار تأخذ<sup>٦</sup> .

### باب الجمع بين الصلاتين

قال أبو حنيفة رحمه الله: من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر او غيره فليؤخر الأولى منها<sup>٧</sup> حتى تكون في آخر وقتها و يجعل الثانية حتى

(١) و اسم ابى معشر نجيح متكلم فيه .

(٢) هو المدنى من رجال مسلم و النسائى و الترمذى ثقة و هو قاص عمر بن عبد العزيز .

(٣) هكذا «فصلى» في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي و ص ١٥٥ من الموطأ فقضاها

كما عرفت و في نسخة «فقضى» . (٤) المدنى .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل و إنما زده بقرينة السياق و لزيادتها في رواية اخرى .

(٦) و قد أفق به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد و بقول ابن عمر

تأخذ و لا حاجه الى التأويل .

(٧) كذا في الأصل ، و في الهندية «منها» و هو تصحيف .

يصلها في اول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا ينبغي

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص و جابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن و ابن سيرين و ابراهيم النخعي و رواية ابن القاسم عن مالك والليث وغيرهم و كلهم غير مالك والليث متقدمون على الامام ابى حنيفة و لا ادرى ابى شيبه الجأ ابن ابى شيبه الى ان ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس و ابن عمر و معاذ بن جبل و جابر و أنس و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال و ذكر ان ابا حنيفة قال لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ . قلت : اولاً ان ابا حنيفة لم ينفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة و التابعون و تبعهم فكيف ذكره ابن ابى شيبه في معرض الخلاف و ترك الآخريين و هل هذا الا شىء يتغلغل في صدورهم و يظهرونه على خلاف المعتقد ، و في المسألة ستة اقوال الاول انه لا يجوز مطلقاً و قولنا و قول من ذكرنا و الثاني انه يجوز كما يجوز القصر و به قال الشافعي و أحمد و إسحاق و الثوري و جماعة من الصحابة و التابعين و من المالكية اشهب و الثالث يجوز اذا جدبه السير و به قال الليث و هو المشهور عن مالك و الرابع ان الجمع في السفر يختص بمن له عذر و هو قول الامام الأوزاعي و قال ابن حبيب يختص بالسائر و قال احمد و هو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم و هو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى و قيل انه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر ابى حنيفة في معرض الخلاف لا يلبق بشأن ابن ابى شيبه و الا فهو لا يخلو عن تعنت و عناد ثم كيف علم ابن ابى شيبه و جزم بان ما ورد في الأحاديث انما هو جمع حقيقى بينهما مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، و قوله « حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى ، الآية و الآياتان قطعيتان و الخبر خبر الواحد و ما امكن الجمع بين القطعى و الظنى يوفق بينهما و الا يترك الخبر و يعمل بالقطعى فحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق و يرتفع =

(٤٠) التعارض .



= التعارض الظاهري وهو تأخير إحدى الصلاتين وتعجيل الأخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا وصوره وإليه يدعو أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ. فإيراد هذا الحديث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض أبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة وفعلا على وزان الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وصاحبا أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبه النووي إلى الصاحبين من المخالفة للإمام فغلط وقد رد عليه صاحب الغاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم أن حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فما في هذه الأحاديث منهل العذب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورد ويقضوا حوائجهم من العطش العطاش إلا سراب ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقى بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عبيد الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل ووزانه إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسرون وقد مال الإمام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد أخرج هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه =

= و سلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنفي الرؤية معنى يعتد به ففيه مطلقا وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر الذي رواه ابن أبي شيبة يفسره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما - اهـ . وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ . فهذا ابن عباس رضى الله عنهما راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة وفعلا لا حقيقة والشيخان رويا عن عمرو بن دينار أنه قال : يا أبا الشعثاء ! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ؟ قال : وأنا أظنه ؛ وأبو الشعثاء هو راوى حديث الجمع عن ابن عباس رضى الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شيبة من الجمع جمعا حتميا لتعارض رواياته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي وجوده في جمع التقديم والتأخير والجمع الصورى إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاتين منها إذ الفعل المثبت لا يكون عاما في أقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فعلا وصورة فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع انعقاد الصورى في الشرع ولسانته وعصره الأول وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسائيد من قوله للمستحاضة وإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجل العصر فتغتسلين =

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانهما يجمعان جميعا في وقت الظهر لو قوف الناس [ بعرفة - ١ ] وصلاة المغرب

= وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر رضی الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها بما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان فعلا وقولا حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا يخفى أن التخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضی الله عنها: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى، ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في ان فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائهما مرة واحدة اخف وايسر من خلافه كما هو ظاهر وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في فتح الباري: أنه قوله صلى الله عليه وسلم لثلاث خرج أمتي يقدر في حمله على الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ. وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا بالأحوط في الباب مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقال صلى الله عليه وسلم للسائل: الوقت ما بين الوقتين، وغيره من الأحاديث في تعيين الأوقات وتحديدتها وهم عملوا بجميع أحاديث الباب فعزوا خلاف الحديث إلى الامام أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شيبة جرأة من غير تحقيق وتنقيح والله الهادي لمن يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر ليلة الجمع.

والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما من الصلوات فليس ينبغي ان تجمعا في وقت واحد .

وقال أهل المدينة : السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب ويؤخر شيئا ثم يقام ويصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فصلى الناس العشاء وانقلبوا إلى منازلهم وذلك قبل غيبوبة الشفق .

وقال محمد بن الحسن : أرى هؤلاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها ولم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا<sup>٢</sup> حين تغيب الشمس ولا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق، فإذا أخر المغرب وقدم العشاء قبل غيبوبة الشفق فلم يصلوا واحدا منها في قولهم في وقتها وصلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة وليس الأمر كما ذكروا، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب ولم يغيب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تفوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء وانصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين وكذلك المسافر في المغرب والعشاء؛ وفي الظهر والعصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينههم عن الجمع

(١) كذا في الأصل، وكان في الأصل الهندي «غيرها» بالافراد وهو تصحيف .

(٢) اي يروى منهم انه فالظرف أسقطه الناسخ والفعل مجهول .

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأولى والأنسب «وقت واحد» بالرفع .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإذا اخر» وهو تصحيف .

بين الصلاتين في وقت واحد ويخبرهم ان الجمع بينهما<sup>١</sup> في وقت واحد كبيرة من الكبائر.

اخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصرى عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن ابى قتادة العدوى قال: سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين و الفرار من الزحف و النهبة.

اخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> الحنفى عن أبى إسحاق السبيعى عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس و الأسود بن يزيد قالوا كان عبد الله بن مسعود يقول: لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة الظهر و العصر<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «بينها» وهو تصحيف و سهو القلم.

(٢) و كان في الأصل «سليمان» وهو مصحف، والصواب «سليم».

(٣) و من عجائب الدنيا ان هذا ابن مسعود يقول: و هو كنيف ملئى علما لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة بين الظهر و العصر و هذا الفاروق بين الحق و الباطل، يقول: أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر و يكتبه إلى امراء الآفاق و بنهائم عن الجمع بينهما في وقت واحد و هما كانا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحضر و السفر و رأيا حاله في مشيه و دله و سمته في الشرائع و العبادات و لم يعلما انه صلى الله عليه و سلم جمع بينهما و لا يلامان في ذلك و لما جاء ابو حنيفة و قال بقولهما و صرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد و انه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب و تكاثروا عليه و لم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيقى بينهما و جل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له و ما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة و الامام قاتل بالجمع بينهما كما هو ههنا و مع ذلك قال ابن ابى شيبة في مسألة الثامن عشر من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. و قد قال به قبله عمر بن الخطاب =

## باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة: لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشي الاقدام.

وقال أهل المدينة: تقصر الصلاة في أربعة بُرد و ذلك ثمانية وأربعون ميلا.

وقال محمد بن الحسن: قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة وجعلناه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فلا يُتم الرجل فيما لا يجب عليه أحب إلينا من أن يقصر فيما يجب فيه التمام.

= ابن مسعود وهو من روى حديث الجمع اخرج الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قليل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاث حجرات امتي - انتهى . وابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء والتشيعه والأول غير قادح ههنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس بقدر معتد به ما لم يتجاوز الحد المعبر عندهم وقد قال البخاري صدوق وقال ابو حاتم: لا بأس به كما في كتب الرجال ولم يقدر ابن ابي شيبة على الرواية بحديث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر وجابر ومعاذ بن جبل وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث ابن عباس وحديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول وتعجيل الثاني ، ولا أقول ان ابن ابي شيبة لم يعلم حديث عمر وحديث ابن مسعود وحديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة والمزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا انه قد يعرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانباً يوافقه ويعرض بها عن جانب آخر كشحها يخالفه إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون - والله الهادي الى الحق .

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو رحم محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك أقل من ذلك<sup>١</sup> أو ما دون سفر يجب عليها فيها إخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك إلى مسيرة أربعة بُرد أو تقصر للصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت: فيما<sup>٢</sup> تقصر الصلاة قال في المدائن وواسط ونحوهما .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام .

قالوا: فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لها أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام<sup>٣</sup> سفرا .

قيل لهم: أنه سفر وليس مما تقصر فيه الصلاة كما أن المسافر لو أتى

(١) وكان «رحم» ساقطا من الأصل وهو زيادة مني لما ورد في ألفاظ الأحاديث هكذا .

(٢-٣) وكان في الأصل «أقل ذلك» سقط منه لفظ «من» فردناه .

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب «فيم» . ف

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «أيام» .

بلدة فتوى ان يقيم [فيها - ١] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الاقامة  
وليست باقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الاقامة  
لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام .

ذلك وإن كان سفرا<sup>١</sup> لا تقصر فيها الصلاة لأننا إذا قصرنا الصلاة  
فيما سمي سفرا فقصرنا في البريد ونحوه وأممنا في إقامة اليوم ونحوه لأنه  
إقامة وسفر ولكن الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من  
سفر المرأة هو الذي تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر  
فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما .

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى<sup>٢</sup> قال : سمعت  
سويد بن غفلة الجعفي يقول : إذا سافرت ثلاثا فأقصر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من  
أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة<sup>٣</sup>  
خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على اقامة<sup>٤</sup> خمسة عشر يوما  
اتم صلاته وان اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة .

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول .

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك « لكن » سقط من قلم الناسخ  
اي « لكن لا تقصر » فان قبله « وإن كان » وصلية - قدبر .

(٣) وكان في الأصول « عبد الله » وهو خطأ ، والصواب « إبراهيم بن عبد الأعلى »  
وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى  
عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور .

(٤) وكان في الاصل « الاقامة » بالتعريف .



وقال أهل المدينة: إذا اجمع على إقامة [ اقل من - ' ] اربع قصر الصلاة وإن<sup>١</sup> اقام حيناً فان اجمع على إقامة اربع آتم الصلاة .  
وقال محمد بن الحسن: كيف اخذتم بالأربع<sup>٢</sup> .  
قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا: رواه مالك بن انس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .

قيل لهم: فقد اخبرنا بذلك مالك فقد اخذتم عليكم<sup>٣</sup> هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ولم<sup>٤</sup> يبلغ احداً منكم يأثره عن سعيد بن المسيب ان هذا لمن العجب انكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة كيف لم تسمعوا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون فقيهم<sup>٥</sup> سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني .

اما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني وان كان عندنا ثقة ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقلة معرفتكم بقول فقيهم وهذا مما لا ينبغي ان تجهلوه من قول اصحابكم وهو مما يتبلى به الناس كثيراً في اسفارهم وليس هذا من الغامض الذي تُعذرون بجهله من قول اصحابكم مع انكم قد خالفتم في ذلك علي بن ابي طالب و عبد الله بن عمر و سعيد بن جبير وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان لا يرى التمام علي من اجمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٢) و كان في الأصل « فان » و الصواب « وان » بالواو .

(٣) و كان في الأصل « الأربع » و الصواب « بالأربع » سقط منه حرف الجر .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « عليكم » وهو من اغلاط الناسخ .

(٥ - ٥) و كان في الأصل « لم يبلغ احد » بالرفع ، وفي الهنذية « يبلغه احد » . ف

على اربع ولا خمس ولا اكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما إذا أجمع على اقامة خمسة عشر يوما سرح ظهره وأتم الصلاة .

وأتم ونحن جميعا نروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقام في حجة لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج الى منى حتى كان الوقت الذى يصلى فيه الظهر بمنى يوم التروية فهذا اكثر من اربع وقد علمنا جميعا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا . جاء من مكة وهو خارج الى منى فقد اجمع على المقام بمكة الى يوم التروية للرواح الى منى فهذا اكثر من مقام اربع ليل وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع الى المدينة .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن ابن عمر قال : اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فأتهم الصلاة وإن كانت لا تدرى فاقصر .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح<sup>١</sup> ظهره وصلى اربعا .

اخبرنا اسماعيل<sup>٢</sup> بن عبد الملك المكي عن عطاء بن ابي رباح ان جابر بن عبد الله اخبره قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلين

(١) وهو الحزامى ويقال الشيباني ابو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير ثقة ذكره ابن حبان في الثقات كما في ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب .

(٢) من التسريح وهو الترك والارسال .

(٣) وهو شيخ ابي حنيفة كما في كتاب الآثار و شيخ الثوري وطبقته كما في التهذيب فلي في الاسناد قلق تأمل وقد روى عنه الامام محمد في مواضع من الحجّة .

بالحج قال: فقدما [مكة - ١] قبل يوم التروية بأربع ليال .  
فهذا يدل على خلاف ما قال أهل المدينة وقد روينا خلاف ما روى  
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .  
اخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال:  
إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [يوما - ٢] فأتم الصلاة وداود بن أبي هند  
كان إعرف عندنا بحديث [سعيد بن المسيب - ٤] من عطاء الخراساني .  
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى بن أبي اسحاق عن أنس بن مالك قال:  
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلم نزل نصلّي ركعتين حتى  
رجعنا، قال قلت: كم أقمت؟ قال: عشرة .

### باب قصر الصلاة

قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، والصواب إثباته .
- (٢) اقتصر الامام على جزء من الحديث للدعاه وإلا فهو حديث طويل كما أخرجه مسلم مطولا حديث مشهور بحديث الحج وقوله « بأربع ليال » اي من ذى الحجّة سقط من الأصول ولا بد منه .
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ولا بد منه .
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ولا بد منه فزيد .
- (٥) هو الحضرمي مولاهم البصري النحوي .
- (٦) وأخرجه الطحاوي ايضا في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة وسفيان عن يحيى المذكور به .
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة ابواب في الأصل ، قدمته لكونه مناسباً بالباب المذكور قبله والحقته به تأمل .

من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء، امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فاذا دخلها أو دخل شيئاً منها اتم الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ويفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها او يقاربها .  
وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما انه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال ابو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على اقامة خمسة عشر يوماً .

وقال اهل المدينة : اذا اجمع مقام اربع ليال فليتم الصلاة .  
وان قدم للال ذى الحجّة فأهل بالحجّة فانه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع مقاما اكثر من اربع ليال .  
وقال محمد بن الحسن : لم يروا ان المقيم يتم الصلاة اذا اجمع على اربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

اخبرنا عمر بن زر عن مجاهد قال : كان ابن عمر اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

- (١) و كان في الأصل «شيء»، والصواب «شيئا» بالنصب .
- (٢) و كان في الأصل «لم كان»، والصواب «لم يرو»، .
- (٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية «قال ابن عمر» و الأثر بهذا السند والمتن في الباب المذكور :

اخبرنا هشيم<sup>١</sup> عن جعفر بن اياس<sup>٢</sup> عن سعيد بن جبير [ انه كان اذا  
اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً اتم - <sup>٣</sup> ] وبلغنا عن<sup>٤</sup> علي بن ابي طالب  
رضى الله عنه انه كان يقول<sup>٥</sup> : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً اتم الصلاة .  
فهؤلاء احق ان تأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب .<sup>٦</sup>

(١) هو ابن بشير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية الشكري ابو بشر الواسطي بصرى الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطاً من الاصل ولا بد منه فزيد . قلت و روى ابن ابي

شيبه ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرًا فأتّمّ و به

ياخذ سفيان الثوري و الحسن بن حي و حميد الرؤاسي صاحبه - انتهى . و هو الذي ذكره

الإمام محمد في باب المسافر قبله ، و رواية العشر عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه

ثابت ولم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فقتشه من مظان العلم . قلت : حديث علي اذا

اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً اخرجته ابن ابي شيبه عن و كيع عن سفيان عن جعفر

عن ابيه عن علي و روى الثقي عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرًا اتم . ف

(٥) وجداني يحكم بأن لفظ « يقول » زائد و لعل المذكور فعل علي رضى الله عنه

و إلا فلفظ « المسافر » بعد قوله « اجمع » سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعلى هذا

يكون قوله - تأمل .

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفته و حنوطه اذا مات في الاحرام

و سرد الآثار له وهي لا تناسب باب قصر الصلاة فأسقطتهما في النقل من الباب و بعد

الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد تقدم باب اجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر

في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الابواب و هذا كله من كرامات الناسخين .

## باب جمع الصلاة في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : الجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر في اول وقتها فيصلى في اول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب الى آخر وقتها فيصلى قبل ان يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصلى العشاء في اول وقتها حين يغيب الشفق فهذا الجمع بينهما .

و<sup>١</sup> قال اهل المدينة : السنة<sup>٢</sup> في الجمع ان يؤخر الظهر ويقدم العصر في اول وقتها وأما المغرب والعشاء ففي اول وقت العشاء .

(١) هكذا في الأصل بالافراد ولعلها «الصلوات» بالجمع او الجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ «بين» وتثنية الصلاة تأمل .

(٢) كذا في الأصل وسقطت الواو من ، «وقال» من الهندية .

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة : قال مالك : فأحب ما فيه الى ان يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها الا ان يرتحل بعد الزوال فلا ارى بأسا ان يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل ان يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل ان يغيب الشفق يصلحها فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافر بين الصلاتين . ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة في الثامن عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب الى ابي حنيفة على الاطلاق بأنه قائل بعدم جواز الجمع مطلقا كيف وهو قائل بالجمع والاطلاق والارسال لا يليق بشأن ابن ابي شيبة وقد سبق منى ما يتعلق بالجواب عما قاله ابن ابي شيبة في باب الجمع بين الصلاتين .

وقال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
لئن جاز ان يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز ان يؤخر الظهر حتى يخرج  
وقتها وما هما إلا سواء.

ولما جاء في المغرب انها لا تؤخر وأن تأخيرها مكروه أكثر مما جاء  
في صلاة الظهر وكيف جاز لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب  
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يعجل العشاء فيصلوها في وقت المغرب.  
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر.

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيبوبة الشفق  
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيبوبة الشفق فكيف جاز،  
وكيف اختلفنا لئن جاز لهم في الحضر ان يجمعوا بينهما قبل وقت العشاء  
ان ذلك ليجوز [ايضا - ٢] في السفر وما رووا في اختلاف ذلك حديثا  
وما هذا إلا رأى رأوه فهل عندهم في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين  
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لاحتجوا به  
ولرووه فيما رأوه.

(١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين  
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين و ظلة ويجمع ايضا بينهما  
إذا كان المطر وإذا أرادوا ان يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر او طين او ظلة  
يؤخرون المغرب شيئا ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق قال مالك:  
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا ترى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «قل ان يجمعها، والصواب ما في الأصل المدني.

(٣) ما بين المربعين زيادة منى يدل على سقوطه السياق.

(٤) وكان في الأصل «عندكم» وهو تصحيف، والصواب «عندهم».

(٥) وكان في الأصل «فيما رووا»، وهو تصحيف، والصواب «فيما رأوه».

أخبرنا عطف بن خالد المخزومي المدني قال<sup>١</sup> أخبرنا نافع قال : أقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان ببعض الطريق استصرخ على زوجته فقيل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا نودي بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة نودي بالمغرب فسار حتى أمسينا فظننا أنه نسي فقلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب و غاب

(١) و في ج ٧ ص ٢٢١ من التهذيب « المدني » و في الخلاصة « المدني » ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى و تسعين - كذا في التهذيب .

(٢) و أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا ابو عامر العقدي قال ثنا العطف بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوي فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ايوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الاشياء بنا ان نحمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فنجعل ما روى عن ابن عمر ان نزوله للمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق و لو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ايوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فعل ابن عمر كيف كان و في حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . و أخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل بن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد و فيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء - انتهى . و راجع كتاب الآثار ص ٣٤ و موطأ محمد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر و المطر و باب الجمع بين الصلاتين في السفر من الجوهر التقي على سنن البيهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوي و نصب الرابة و غيرها من كتب القوم .



كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

الشفق فصلى العشاء ثم أقبل علينا فقال: هكذا كنا نضع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين: أن يصلى الأولى منهما في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما فهذا مما لا ينبغي إلا في موضعين<sup>١</sup> بعرفة وجمع .

باب<sup>٢</sup> وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

مسافرا فدخل منزله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه مخالف لقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» و مخالف لحديث امامة جبرئيل و حديث السائل عن اوقات الصلاة و حديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث، ولأنه كبيرة كما قال عمر رضي الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اخرجاه الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين فتنبه له، ثم اعلم انه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقي بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصوري الذي بينه الامام أبو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضي الله عنه بعرفة و جمع وهو في الصحيحين ايضا قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع و صلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك و منزلته في قربه و ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للإمام محمد الشيباني

= معلومة فانه كيف ملئ علما فلا يجهل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتعجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادي الرأي وهو الأوثق والاحوط ولا ادري ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذا سلك مسلك غير المحتاط واخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قائل بالجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا صوريا وهو المفاد من الأحاديث التي سردها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب و ابن مسعود رضى الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا ابا العشاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالاختيال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثاني حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقصار على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث مختصر وأوضحه ما اخرجه محمد في الكتاب و عليه المعول فان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع الا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتعجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للإمام محمد الشيباني

في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر و إذا خرج و قد ذهب الوقت و لم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لأنه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها و يدخل وقت العصر و الوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس و الوقت في ذلك للمغرب حتى يغيب الشفق و الوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

و قال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا : الوقت في ذلك للظهر و العصر النهار كله و الوقت في ذلك للمغرب و العشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء في السفر في غزوة تبوك - اه . فهل فيه الالفاظ الجمع و هل هو في وقت واحد او في وقتين فكلا و قرآن خارجة تؤيد الثاني بل تعينه و الرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء - اه . فوزانه و زان حديث معاذ حذوا بحذو و كذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق و حديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال خصص بن عيد الله : كنا نسافر مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس و هو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح فحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس فحضرت الصلاة قلنا : الصلاة ، قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل لجمع بين الظهر و العصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اه . و هو كالنص في الجمع الصوري و بالجملة لم يقدّر على اتيان ما يكون نصا في الباب و دونه خرط القناد فظهر بهذا بأن رد ابن ابي شيبة رد عليه لا على ابي حنيفة بل انه اقرى في ذلك و نسب اليه ما لم يقله و الكلام في اسانيد الأحاديث باق بعد .

وقال محمد بن الحسن: كيف يكون النهار كله للظهر و اذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر. قالوا: لأن صلاة النهار لا تفوت حتى يدخل الليل. قيل لهم: ليس هذا<sup>١</sup> هكذا رويم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا روينا ولا روت الفقهاء [و-<sup>٢</sup>] الحديث المعروف<sup>٣</sup> المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر و صلى الظهر حين زالت الشمس و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى المغرب حين غابت الشمس و صلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر و صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها<sup>٤</sup> كما صلاها بالأمس في وقت واحد و قال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله<sup>٥</sup> فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا يذهب وقتها حتى تغيب

(١) وجداني يحكم بأن لفظ «هذا» زائد. (٢) زيادة الواو منى.

(٣) والحديث المذكور قد تقدم باسانيده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجّة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده.

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «حتى» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ.

(٥) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «ذا» مكان «اذا» وليس بصواب.

(٦) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «صلها» وهو مصحف «صلاها».

(٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب «مثله» او يكون على ما ذهب اليه محمد من رواية المثل عن الامام ابي حنيفة.

الشمس<sup>١</sup> لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلي الظهر ما دامت الشمس بيضاء نقية وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا: انما يجوز هذا للناسي ونرى انه في وقت ما دام في النهار .

قيل لهم: فينبغي ان نسي صلاة الفجر ان يكون في وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر و صلاة الظهر في ذلك من فرق وما وقت الناسي وغير الناسي في ذلك [ الا -<sup>٢</sup> ] سواء ولكن الناسي<sup>٣</sup> اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فاته كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن ادركه الوقت وهو في سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه انما يقضى مثل الذي كان عليه، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا في الوقت .

(١) و كان في الأصل « الشفق » مكان « الشمس » وليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور في كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصولي قد فرغ عنه في كتب اصول الفقه من ان وجوب الأداء ينتقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقبلا في هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال وغيره وبجسبه يدور الحكم على الأداء أيضا كاملا و ناقصا و تحريما و تنزيها كوقت العصر و العشاء قبل غروب الشمس و طلوع الفجر - اهـ .

باب الوتر في السفر<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة في صلاة المسافر [ اذا صلى في -<sup>٢</sup> ] السفر تطوعا يصلي على بعيره<sup>٣</sup> وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او إلى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

وقال اهل المدينة كقول ابي حنيفة بذلك<sup>٤</sup> كله الا الوتر فانهم قالوا: لا بأس بأن<sup>٥</sup> يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في الوتر احاديث مختلفة فاخذنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض<sup>٦</sup> ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات<sup>٧</sup> سوى الصلوات<sup>٨</sup> الخمس .

(١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فزدته تصحيحا للعبارة .

(٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .

(٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .

(٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا

بمعنى « على » كما يجيء في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف

(٧-٧) ونلفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان

يكونا بالجمع .

(٨) سيأتي تخریج حديث « إن الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى

طلوع الفجر » وبه وبمثله من الأحاديث استدلل أمّنا الامام ابو حنيفة و أبو يوسف

و محمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض عملي لا يكفر جاحده  
 ويأثم اشد التأثم تاركة ولذا قالوا : انها لا يصلى في السفر الا على الأرض كالفرس  
 القطعى فانها صارت شبيهة بالفرض في العمل من بين صلاة الليل وصلاة السفر على  
 الراحة خارجة عن الصلاة على الراحة وقد سرد الآثار لذلك الامام محمد بعدها وقال  
 في باب الصلاة على الدابة في السفر من الموطأ بعد رواية حديث عبد الله بن عمر في الصلاة  
 على الراحة في السفر وحديث سعيد بن يسار وأثر انس وأثر ابن عمر لا بأس بأن  
 يصلى المسافر على دابته تطوعا ايماء حيث كان وجهه يجعل السجود اخفض من الركوع  
 فأما الوتر والمكتوبة فانها تصليان على الأرض وبذلك جاءت الآثار قال محمد : اخبرنا  
 ابو حنيفة عن حصين قال : كان عبد الله بن عمر يصلى التطوع على راحته اينما توجهت  
 به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل فصلى قال محمد : اخبرنا عمر بن ذر الحمدانى عن  
 مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين لا يصلى قبلها ولا بعدها  
 ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام  
 في منزل احبى الليل ، قال محمد : اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن  
 مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره  
 نحو المدينة ويؤمى برأسه ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع الا المكتوبة والوتر  
 فانه كان ينزل لها فسأته عن ذلك فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله حيث  
 كان وجهه يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع ، قال محمد : اخبرنا اسماعيل  
 ابن عياش حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلى على ظهر راحته حيث توجهت  
 ولا يضع جبهته ولكن يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر ، قال محمد : اخبرنا  
 خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلى على راحته  
 حيث كان وجهه تطوعا يؤمى ايماء ويقرأ السجدة وينزل للمكتوبة والوتر ، قال محمد :  
 اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : اينما توجهت به رحلته صلى =

= التطوع فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر - انتهى . وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب إلينا أن يصلى على راحلته تطوعاً ما بدا له فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله ابن عمر رضى الله عنه وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن الفرض والوتر على الأرض أوضحه ما رواه الإمام أبو حنيفة عن حماد عن مجاهد أنه صحب عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يؤمى إيماء إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لها فسألته عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعاً حيث كان وجهه يؤمى إيماء هكذا رواه سعيد بن أبي الجهم عنه وعن إسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما في عقود الجواهر المنيفة وهو في جامع المسانيد فهذا ظهر أن أداء الوتر على الأرض فيه الاحتياط لأن مرتبته أعلى من التوافق وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التي فرضيتها وجوبها بالدليل القطعى وجوب الوتر بالدليل الظنى فلا يدخل في الصلوات الخمس حتى تصير ستاً وتناقض كما زعم لكون أحدهما ظنياً والآخر قطعياً ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدرك علم بذلك أن مذهبه في هذا هو الاحوط وعلم أيضاً بذلك أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهداً وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على أبي حنيفة وهم قالوا أن الوتر في السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما في شرح معاني الآثار للطحاوى وعمدة القارى ونصب الراية وغيرها من الكتب ودلائل وجوب الوتر في شرح معاني الآثار للطحاوى ونصب الراية وكشف الستر للإمام العصر الكشميرى وما هي ذا في كتاب الحجّة ومع هذا فالعجب من =



= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحلة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس و علي و الحسن البصري و نافع و سالم و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجزئه ان يوتر عليها - اهـ . وهذا عمر و ابن عمر و عروة و مجاهد و النخعي و حماد و ابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحلة فا الخصوصية فيه لأبي حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثية التي ذكروها في الكتب و قد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر و يصلي على الأرض فكيف يترك ما ثبت عنده و حديث ابن عمر الذي ذكره هو بمرأى من أمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجّة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوي ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته و يوتر بالأرض و يزعم ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يفعل كذلك - اهـ . قال الطحاوي : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من فعله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر و بكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره اين ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ . ثم ذكر طرقة ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يوتر على الراحلة قبل ان يحكم الوتر و يغلظ امره ثم احكم بعد و لم يرخص في تركه - اهـ . ثم روى احاديث وجوبه فراجعه و بالجملة يصلي الوتر قبل التاكيد على الراحلة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، و في عقود الجواهر و يجمع بينهما ان الوتر على الراحلة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلي على الدابة لعذر الطين و المطر و نحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ . و لأن فرضيته بمعنى الفرض العملي و هو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق و أنت عليم بأن الحافظ يقدم على الميخ وقت الاختلاف فما قال الامام ابو حنيفة =

فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة<sup>١</sup>.  
و رووا في ذلك حديثا ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال: ان الله قد زادكم صلاة يعنى الوتر<sup>٢</sup>، فاذا شددت الفقهاء

= ومعهم المذكورون هو الاوثق الاحوط وهذا كله على سبيل ارخاء العنان وإلا ففي  
سند الحديث الأول ابن عجلان لم يحتج به مسلم وإنما اورده مسلم في المتابعات وهو في  
حديث نافع يضطرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع انه يعارضه  
حديث حنظلة كما سبق وفي اثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي اثر على  
رضي الله عنه ثوير وهو ركن من اركان الكذب عند الثوري وفي اثر الحسن اشعث  
ابن سوار والكلام فيه معروف وفي اثر سالم ابن ابي رواد وهو معروف وقد صلى  
موسى بن عقبة على الارض وفي موازيهم عمر و ابن عمر و محمد بن سيرين و مجاهد  
والنخعي و عروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم  
في المسألة الاجتهادية فحن رجال و هم رجال - هذا والله تعالى اعلم .

(١) وفيه رد على ابن ابي شيبة في مسألة الحادى والتسمين من كتاب الرد في وجوب الوتر  
او رد فيها الآثار جملها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على  
الامام ابي حنيفة ويقول وذكر ان ابا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ . ولم يذر ما الفرق  
بين الفرض العملى الذى هو الوجوب الظنى الذى يقول به ابو حنيفة والفرض القطعى  
الذى ثبت بالقطعيات و من لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه وآفته من الفهم السقيم  
والفقه فقه ابي حنيفة وكلهم عيال عليه .

(٢) روى من حديث ثمانية من اصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن حذافة وعمر بن  
العاص و عقبة بن عامر و ابن عباس و ابي بصرة الغفارى و عمرو بن شعيب عن ابيه  
عن جده و ابن عمر و ابي سعيد الخدرى فحديث خارجة رواه ابو داود و الترمذى  
و ابن ماجه و الحاكم في المستدرک و أحمد في مسنده و الدارقطنى في سننه و الطبرانى =

في امر<sup>١</sup> نخذ بأوثقها اذا<sup>٢</sup> اختلفت فيه الأحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان ينزل بالأرض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهاها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر .

اخبرنا ابو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصرى<sup>٣</sup> قال

= في معجمه وابن عدى في كامله والبيهقي في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والأوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث ابن بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب أخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الخدرى رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين باسناد حسن وقد استدل معاذ بحديث الزيادة على وجوب الوتر باسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن احمد في مسند ابيه والتفصيل في نصب الراية والدراية والجواهر النقى على البيهقي والطحاوي وفتح القدير وعمدة القارى والبنابة ومجمع الزوائد وسنن البيهقي ولامام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشميرى رحمه الله رسالة حافلة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للحدث من الاطلاع عليها .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فناخذ بأوثقها ، والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح « نخذ امر من الأخذ » .

(٢) وكان في الأصل « و إذا » بزيادة الواو .

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم » وهو ابن عدى فصنف « عن » و صار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النسخ ، وأبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن عليّة من شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =

حدثنا عبد الله بن عون قال : سألت القاسم أوتر الرجل على راحلته؟ قال زعموا ان عمر رضى الله عنه كان يوتر بالأرض .

اخبرنا ابو حنيفة عن حصين<sup>١</sup> قال كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يصلى التطوع على راحلته ايماء اينما توجهت به فاذا كانت الفريضة از الوتر نزل<sup>٢</sup> فصلى .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين<sup>٣</sup> لا يصلى قبلها ولا بعدها ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام ليلة في منزل احيى الليل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع

= ابراهيم البصرى من الاقران كلاهما من رواية ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وان لم ار من صرح بهذا وابن عليه وابن ابى عدى من فضلاء الرواة روى لها اصحاب الصحاح الستة ، وهذا الأثر رواه ابن ابى شيبة عن وكيع عن ابن عون قال : سألت القاسم عن رجل يوتر على راحلته فقال زعموا ان عمر كان يوتر بالأرض - اه (من كره الوتر على الراحلة ق ١٧٦ / ٢) . ف

(١) هو «حصين بن عبد الرحمن السلمي ابو الهذيل الكوفي» و«حصين» مصغرا .

(٢) كذا في الأصل «فزل» ولعل الصواب «نزل» .

(٣) هكذا في الأصل ، وفي موطأ محمد «على الركعتين» .

(٤) هكذا في الأصل والموطأ ، ولعل الصواب «الصلوات» بالجمع .

[إلا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لها فسألته عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلها حيث كان وجهه يؤمى برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع - ١].

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي الصلاة كلها على بغيره [يركع و - ٤] يسجد حيث توجهت ولا يضع على ظهره راحلته جهته ولكنه يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر.

اخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة [الضبي - ١] عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤمى ايماء ويقرأ السجدة فيؤمى وينزل للمكتوبة [والوتر - ١].

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد.
- (٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية «عن هشام»، وهو من تصرفات الناسخ.
- (٣) ليس في الموطأ «الصلاة كلها»، بل فيه «كان يصلي على ظهر راحلته».
- (٤) سقط ما بين المربعين من الأصل بقريظة «ويسجد» وليس في الموطأ ايضا ولا بد منه.
- (٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا «ولا يضع جهته ولكن يشير - الخ».
- (٦) وكان في الأصل «بالركوع»، وفي الموطأ «للكوع»، وهو الأولى فأثبتته هنا.
- (٧) هو الواسطي جزما لاما يفهم من التردد فيه من التعليق المجدد.
- (٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.
- (٩) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل وإنما زدته من الموطأ.

اخبرنا الفضيل<sup>١</sup> بن غزوان عن نافع عن<sup>٢</sup> ابن عمر قال: كان اينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا اراد ان يوتر نزل فأوتر .

### باب [عدد-٢] الوتر<sup>٣</sup>

قال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهن بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة . وقال بعض اهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصلى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا ايضا عن سعد بن ابى وقاص انه كان يوتر بركعة .

وقال بعضهم: وعن قال ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله ليس ينبغي ان يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث الا انه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب الينا ان لا يزداد في الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام .

(١) وفي الموطأ «الفضل» وهو خطأ .

(٢) هكذا في الاصل والموطأ، والظاهر أن الصواب «ان ابن عمر» والعلم عند الله .

(٣) لفظ العدد ساقط من الاصل، موجود في الهندية وهو لا بد منه تدل عليه مسائل الباب . ف .

(٤) هذا الباب في الاصل بعد «باب وقت الصلاة اذا اراد السفر» لكن الحقته ياب «النزول على الارض للوتر حتى يسهل على الناظر» فتنه له .

وقال محمد [ بن الحسن - ١ ] لئن كان لا يستقيم ان يوتر بركعة الا ان يكون قبلها شفع ما ينبغي له ان يسلم بين ذلك لأن السلام قطع للصلاة فمن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً .

وما القول في هذا الا احد القولين [ إما - ٢ ] ما قال اهل العراق ورووه عن عبد الله بن مسعود انه قال : الوتر ثلاث كثلث المغرب ؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الإمام في هذا الكتاب ، اعلم ان الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات او واحدة و كذا آثار الصحابة رضی الله عنهم فأخذ أئمتنا بما هو الأحوط و الأوثق في الباب من ان الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع و الواحدة كما في حديث عائشة رضی الله عنها باسناد صحيح في المستدرک و عليه اكثر الصحابة كما في كتب الحديث و بعد احاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا ان الفصل بسلام و الايتار بركعة مما قد تسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل و بحديث النهي عن البتراء فبا قال ابن ابى شيبة في الثامن و التسعين من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يوتر بركعة - اهـ . لا يلتفت اليه لأنه معه الأحاديث و آثار الصحابة و جماعة من الصحابة و التابعين .

(٢) قوله « لئن » شرط و جزاؤه قوله « ما ينبغي » و « ما » نافية لا موصولة كما زعم .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه يدل عليه سياق العبارة .

(٤) يأتي باسناده في هذا الباب و أخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠ قال محمد : اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابى عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كثلث المغرب ؛ قال محمد : حدثنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب ؛ قال محمد : اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضی الله عنهما : الوتر كصلاة المغرب - اهـ . و قال في باب صلاة =

او يكون القول ما صنع<sup>١</sup> عثمان بن عفان وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنهما  
انهما كانا يوتران بركعة .

وقد<sup>٢</sup> اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن  
ابى سعيد المقبرى عن ابى سلبة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين  
رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رمضان؟  
ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد فى شهر<sup>٣</sup> رمضان ولا غيره  
على احدى عشرة ركعة: يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى  
اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا؛ قالت فقلت: يا رسول الله!  
أتنام قبل ان توتر؟ فقال: يا عائشة! ان عيني تامان<sup>٤</sup> ولا ينام قلبي - فقد<sup>٥</sup>

= المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
قال: صلاة المغرب وتر صلاة النهار؛ قال محمد: وبهذا نأخذ وينبى لمن جعل المغرب  
وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر: ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليم  
كما لا يفصل فى المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويعارضه ما يأتى فى الباب عن ابن مسعود رضى الله عنه ما اجزأت ركعة قط .

(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد فى باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢؛ و اخرجه  
البخارى ومسلم وغيرهما وفى لفظ لهما: كان يصلى من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة  
ويركع ركعتى الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة؛ وفى رواية عنها قالت: كان صلى الله  
عليه وآله وسلم يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين  
خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى فى باب ما يقرأ فى ركعتى الفجر .

(٣) لفظ «شهر» ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ «يا عائشة عيناى تامان» .

(٥) وكان فى الاصل «وقد» والصواب «فقد» يقتضيه السياق .



ذكرت عائشة رضی الله عنها انه كان يصلي ثلاثاً ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره . فينبغي لمن ذكر السلام ان يأتي عليه ببرهان وإلا فالأمر على جملة<sup>١</sup> وقد كان ما<sup>٢</sup> يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبد الله بن مسعود .

وقد جاء في الحديث : المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل ، فعلينا ان الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث .

وقال مالك بن انس : ومن اخذ بقوله ليس العمل عندنا على ان يوتر بواحدة ليس قبلها شفيع للقيم فأما المسافر\* فلا نرى به بأساً ان يوتر بواحدة .

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي انه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في زكعتي الوتر او لا يسلم الا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الأولى : بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد - الحديث ، دليل واضح على ان الوتر ثلاث ركعات لا غير ؛ وفيه رد على ابن أبي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب الى أبي حنيفة انه قال : لا يجزئه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين ان الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه اكثر جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) اي فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل .

(٣) حرف « ما » أما زائدة من الناسخ فلا اشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله « وتره » اي من وتره بركعة - تدبر ، وقوله « يعاب » على معناه الحقيقي .

(٤) هكذا في الأصل ، وتأمل فيه هكذا لفظ الأثر او غيره .

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة و ج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولعله رواية اخرى عن مالك - تأمل .

و قال محمد بن الحسن: وكيف اقرق المسافر في هذا والمقيم أ ينبغي  
للسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة.  
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عندهم في ذلك اثر وما هو  
الارأى.

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى  
صلاة<sup>١</sup> ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام.

وقال اهل المدينة: يقضى الوتر ما لم يصل<sup>٢</sup> الفجر فاذا صليت<sup>٣</sup> الصبح  
فلا وتر، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا  
عن ذلك وقالوا: يقضى الوتر ما لم يصل الفجر، وكان ممن يقول ذلك مالك  
ابن انس ومن قال بقوله [قال محمد-<sup>٤</sup>] وفي هذا<sup>٥</sup> وفي الوتر الثلاث آثار.  
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة<sup>٦</sup> بن عبد الرحمن قال: قلت لابن عمر:

(١) الواو قبل «قال» ساقط من الأصول، وإنما زدناه حسب عادة المصنف.

(٢) وكان في الأصل «الصلاة» والصواب «صلاة» متكررا.

(٣) وكان في الأصل «لم يصل الفجر».

(٤) هكذا في الأصول، ولعله «صلى الصبح» والخطاب لا يناسب لأن قبله «يقضى»

و«لم يصل» من الغيوبة والمؤنث لا يناسب لفظ «الصبح» الا ان يكون المراد به  
«صلاة الصبح» والصيغ كلها مجهولة.

(٥) ما بين المربعين زيادة منى على دأبه والأوجه عندي أنه سقط.

(٦) اى في وجوب القضاء وإن طال الزمن.

(٧) وكان في الأصل «عروة بن عبد الرحمن» وهو غلط والصواب «وبرة بن عبد الرحمن»

وهو المسلى ابو خزيمية او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن

ابن عمر وعنه مسعر بن كدام، والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =

اوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم تصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت تصلها؟ قال قلت: فه؛ فقال: فه.

اخبرنا اسماعيل<sup>١</sup> بن ابراهيم البصرى عن ايوب السخيتاني قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة اخرى.

و اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم البصرى عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا ادري اى شيء كانت المسألة.

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدى قال اخبرنا نعيم بن حكيم<sup>٢</sup> عن ابي مرزم<sup>٣</sup> قال: شهدت على بن ابي طالب رضى الله عنه فأناه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر او نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام او نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر<sup>٤</sup>.

اخبرنا سفيان بن عيينة قال اخبرنى ابن طاوس قال: تصلي الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أبنا مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت تصلها؟ قال قلت: فه؛ قال: فه؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - اه.

(١) هو ابن عتبة ابو بشر البصرى، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضا.

(٢) هو المدائنى اخو عبد الملك روى عن ابي مرزم الثقة ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والعللى وابن خراش وذكره ابن حبان فى الثقات - ج ١٠ ص ٤٥٨ من التهذيب.

(٣) هو الثقة المدائنى اسمه قيس كما فى ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعا ايضا من حديث ابي سعيد الخدرى رواه الخمسة الا النسائى ورواه البيهقى ايضا فى سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر او نسيه فليصل اذا اصبح او ذكر - انتهى.

اخبرنا اسماعيل بن عياش<sup>١</sup> قال حدثني ليث بن ابي سليم قال : سمعت  
عطاء و طاوسا و مجاهدا و الحسن البصرى و سعيد بن جبير يقولون فى رجل  
نسى الوتر أو نام عنه ليوتر و إن أدركه مطلع الشمس .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي  
قال : لا تدع و ترك و لو بنصف النهار .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو جعفر<sup>٢</sup> قال : كان رسول الله صلى الله  
عليه و آله و سلم يصلى ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة  
ثمان ركعات تطوعا و ثلاث ركعات الوتر و ركعتين بعد الوتر<sup>٣</sup> او ركعتي الفجر .  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه انه قال : ما احب انى تركت الوتر . ثلاث و ان لى حمر النعم .  
اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة<sup>٤</sup>  
قال قال عبد الله بن مسعود : الوتر ثلاث كثلاث المغرب .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « عياض » و هو تصحيف ، و الصواب بالشين كما هو  
فى الأصل ؛ و اسماعيل بن عياش حافظ مشهور امام اهل الشام و شيخ الامام محمد يروى  
عن ليث بن ابي سليم و طبقته .

(٢) هو محمد بن على بن الحسين بن على بن ابي طالب رضى الله عنهم المعروف بالباقر  
فالحديث مرسل و هو مروى عن عائشة رواه الشيخان و أبو داود وغيرهم و من حديث  
ابن عباس ايضا .

(٣) قوله « و ركعتين بعد الوتر » ليس فى الموطأ و فيه « و ركعتي الفجر » .

(٤) هذه الآثار كلها اخرجها الامام محمد فى باب السلام فى الوتر من الموطأ .

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه و اسمه كنيته و اختلفوا فى سماعه من ابيه  
و اضطربوا فيه كوفى ثقة من كبار التابعين و هو بضم العين مصفرا .

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك<sup>١</sup> بن الحارث عن عبد الرحمن<sup>٢</sup> بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كتلات المغرب .  
 اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم<sup>٣</sup> عن ليث<sup>٤</sup> عن عطاء<sup>٥</sup> قال قال ابن عباس :  
 [ الوتر كصلاة المغرب - <sup>١</sup> ] .

و أخبرنا يعقوب بن ابراهيم<sup>٦</sup> قال اخبرنا حصين<sup>٧</sup> عن ابراهيم<sup>٨</sup> عن ابن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .

اخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن ابي حمزة<sup>٩</sup> عن ابراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي ابو بكر الكوفي اخو الاسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو ابو بشر البصري المعروف بابن عليه كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل اللكنوي في تعيينه في التعليق الممجّد على موطأ محمد قال : و الظاهر ان المذكور ههنا اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . و عندي هو غير ظاهر و من كان ما هنا لم يذكره و لم يذهب اليه ذهن الفاضل و هو ابن عليه جزماً و قطعاً .

(٤) هو ليث بن ابي سليم مشهور .

(٥) هو ابن ابي رباح المكي .

(٦) ما بين المربعين كان ساقطاً من الاصل و زيد من الموطأ .

(٧) هو الامام ابو يوسف القاضي ثقة

(٨) هو ابن عبد الرحمن ، و قد وقع في الموطأ « حصين بن ابراهيم » و هو خطأ مصحف « ابن » من « عن » و ما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور جلالته و الارسال يدفعه ما بعده من الأثر يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو ابو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون و هو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: 'اهون' ما يكون الوتر ثلاث ركعات .

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة<sup>٢</sup>  
ابن أوفى عن سعد<sup>٣</sup> بن هشام عن عائشة<sup>٤</sup> أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من  
التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر إن ههنا من هو من الذين يكنى  
بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق الممجّد على موطأ الامام محمد .

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي .

(٢) هكذا في التهذيب، وفي الموطأ «زرارة بن أبي أوفى»، وهو خطأ .

(٣) هذا هو الصحيح، وفي الموطأ «سعيد»، وهو خطأ، والحديث أخرجه النسائي في  
سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه، وتابع محمد  
عن سعيد بشر بن الفضل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه ويزيد بن زريع  
عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والطحاوي وعبد الوهاب  
ابن عطاء عند البيهقي وكلهم رووه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء أصحابه، قال  
النووي في شرح المهذب كما في تعليق نصب الراية رواه النسائي باسناد حسن والبيهقي  
في السنن الكبير باسناد صحيح - انتهى .

(٤) وفي الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة  
عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي  
الوتر ثم قال كذا رواه عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك  
عيسى بن يونس وبشر بن الفضل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن  
ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى فقال البيهقي في المعرفة كذا رواه عبد الوهاب  
ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما  
رواية عبدة فأخرجها ابن أبي شيبة فقال<sup>٥</sup> عدة عن سعيد عن قتادة فذكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر<sup>١</sup>.

وقال ابو حنيفة رحمه الله: القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضها ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه ثم ركع.

وقال اهل المدينة: لا قنوت في صلاة الوتر.

وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وعن غيره وما نعلم احدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير<sup>٣</sup> ابن عمر

= مثل ذلك وأما رواية ابن بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى. وفي نصب الراية قلت اخرجته النسائي في سننه عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر - انتهى. ورواه الحاكم في المستدرك وقال: انه صحيح على شرط البخارى ومسلم لم يخرجاه ولفظه: قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن - اه. وفي لفظ: كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الاوليين من الوتر - انتهى. (١) بهذا اللفظ ذكره الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وابن المهام في فتح القدير والعيني في البناية والمرضى الزبيدي في عقود الجواهر وهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرك المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى. وهذه الاحاديث والآثار دلائل ايضا على وجوب الوتر كما لا يخفى على اهل العقل اذا لم يتحلوا بجملة التعصب والعناد - والله يعلم المفسد من المصلح وهو عليم بذات الصدور.

(٢) هذه العبارة كانت بعد اثر «اسرائيل» فقدمتها ووصلتها بقوله «وقال اهل المدينة» على دأبه في الكتاب.

(٣) وكان في الاصل «عن ابن عمر» وهو تصحيف، والصواب «غير ابن عمر» رضى الله عنهما - تأمل.

وقد <sup>١</sup> بلغنا انه كان يقنت اذا مضى النصف من رمضان وفي ذلك آثار .

قال محمد بن الحسن <sup>٢</sup> رحمه الله : اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور عن إبراهيم قال : اذا ختمت السورة فكبر ثم اذا اردت ان ترکع فكبر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي [ انه قال - <sup>٣</sup> ] : ان القنوت واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع و إذا اردت ان تقنت فكبر و إذا اردت ان ترکع فكبر ايضا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم [ و - <sup>٤</sup> ] حدثني ايوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في الوتر إلا في النصف من رمضان - انتهى . وفي الباب عن ابي بن كعب وفي اسناده مجهول ، و أثر الحسن عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه و الحسن لم يدرك عمر لأنه ولد لستين بيتا من خلافة و أثر الحارث عن علي رضى الله عنه و الحارث مكشوف الحال ، و أثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن علي رضى الله عنه و الحكم مضطرب منكرو الحديث ليس بثقة ليس بشيء و قتادة مدلس و قد عنعن ، و الخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور و الأصح عدمه ، و قد روى عن عمر و علي رضى الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا عبد الله بن غنام ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر و عمر و عثمان و عليا يقولون : قنت رسول الله صلى الله عليه و سلم في آخر الوتر و كانوا يفعلون ذلك - انتهى . وفي ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الاثر فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .



عن ابى هاشم عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود كان يقنت السنة كلها في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني ايوب بن مسكين عن ابى هاشم عن ابراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه ستة اشهر فكان يقنت في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا الثقة<sup>٢</sup> من اصحابنا قال اخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف<sup>٣</sup> قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن ابى ثابت عن ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام من الليل فضلى ركعتين<sup>٤</sup> ثم قام<sup>٥</sup> فأوتر فقراً بفاتحة الكتاب و سبح اسم ربك الأعلى ثم ركع و سجد ثم قام فقراً بفاتحة الكتاب و قل يا ايها الكافرون ثم ركع و سجد و قام فقراً بفاتحة الكتاب و قل هو الله احد ثم قنت و دعا ثم ركع .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى قال حدثنا عبد الرحمن<sup>٦</sup> بن الأسود عن الأسود ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنها كان لا يقنت في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر بهذا الاسناد ان بين ايوب بن مسكين وبين الامام محمد واسطة محمد بن يزيد فلعله سقط من السند الأول - والله اعلم .

(٢) المراد به « يعقوب بن ابراهيم الامام ابو يوسف رحمه الله » - كذا قالوا .

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ بهذا الاسناد بلفظ قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى . وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوى .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ركعتين ركعتين » بال تكرار .

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر .

(٦) وفي الأصل « عبد الله بن الأسود » وهو تصحيف ، وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي .

[ شئ من - ١ ] الصلوات الا في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا محل<sup>٢</sup> بن محرز الضبي قال قلت لابراهيم النخعي: ما تقول<sup>٣</sup> في الوتر قال: في الركعتين الأوليين سورتين [ من - ٤ ] اي القرآن شئت وفي الثالثة آمن الرسول الى آخر البقرة وقل هو الله احد ثم تقول الله اكبر وترفع يديك قليلا. قلت: فهل في القنوت كلام مؤقت؟ قال: لا، ولكن<sup>٥</sup> تحمد الله وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . اخبرنا مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد انه قنت<sup>٦</sup>

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شئ من الصلوات إلا الوتر فانه كان يقنت قبل الركعة .  
(٢) وكان في الأصل « على بن محرز ، ولم اجده في التهذيب ولا في الميزان ولا في التعجيل واللسان وهو تصحيف . والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٤ من الموطن في بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ما اقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولتكن » وله معنى ايضا - تدبر .

(٦) وفي الباب احاديث مرفوعة من حديث ابي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا مخلد بن يزيد عن سفيان عن زيد الياحي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه عن ابي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع - اه . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع - اه . ورواه ابو داود باسناد آخر من طريق =

في الوتر قبل الركعة<sup>١</sup>.

## باب الضحك في الصلاة<sup>٢</sup>

وقال<sup>٣</sup> أبو حنيفة رحمه الله: من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر<sup>٤</sup>

= حفص بن غياث ورواه الدارقطني والبيهقي والطحاوي ومن حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - ٥٠. ومن حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال: اوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنوت فيها قبل الركوع - ٥٠. ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنوت في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجوهر النقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - ٥٠.

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - ٥٠. وهذا سند صحيح على شرط مسلم. وفي الاشراف لابن المنذر رويانا عن عمرو بن علي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء ابن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق - قاله في الجوهر النقي.

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد «باب الوتر في السفر» فأخرته من ابواب الوتر كلها - قننه.

(٣) كذا في الأصل، «وقال» بالواو والمناسب «قال» بلا واو على دأبه في ابتداء الباب، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا ولعل هذا من النسخين.

(٤) وكان في الأصل «كثر» بالثاء المثلثة وهو مصحف من «كثر» بالشين المعجمة وهو الصواب.

يمضى على صلاته وقد اساء في تعمد ذلك و ان قهقهه في صلاته اعاد الوضوء  
والصلاة جميعا لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغالط الصلاة وهو حدث في  
الصلاة ينقض الوضوء وليس بحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .  
وقال اهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام  
الذي ينقض ولا يعاد منها الوضوء . . .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال  
اهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس ينبغي الا ان ينقاد للآثار<sup>١</sup> .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبدالعزيز بن عبيد الله<sup>٢</sup> عن نافع  
عن ابن عمر قال : اذا قهقهه الرجل في صلاته اعاد الوضوء والصلاة .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا منصور<sup>٣</sup> بن زاذان عن الحسن البصري<sup>٤</sup>

(١) فيه رد ببلغ على من تفوه بأن الأحناف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في  
قول الامام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الأثر فان القياس في مقابلة  
النص مردود و الانقياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحمصي من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطي ابو المغيرة الثقفي .

(٤) الحديث رواه الدارقطني في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهني  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطني وهم  
ابو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد ومعبد هذا  
لا صحة له ويقال انه اول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن  
ابن سيرين غيلان بن جامع و هشيم بن بشير وهما احفظ من ابى حنيفة للاسناد ثم اخرجه  
كذلك وقال ابن عدى لم يقل في اسناده عن معبد الا ابو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا  
ابن حماد وكان يميل الى ابى حنيفة هو معبد بن هوذة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

= ابن هودّة انصاري وهذا جهني - انتهى . قال ابن المهام في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا الذي لا صحبة له هو معبد البصري الجهني الذي كان الحسن يقول فيه اياكم و معبدا فانه ضال و مضل و معبد هذا هو الخزاعي كما هو مصرح في مسند ابي حنيفة و لا شك في صحبته ذكره ابن منده و أبو نعيم في الصحابة - انتهى . و في الجوهر النقي و في مسند ابي حنيفة رواية ثلاثة عنه رواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسلا ( قلت وهكذا رواه الامام محمد في كتاب الآثار عنه ) و رواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صبيح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم ذكر مثله ( قلت وهكذا رواه الامام ابو يوسف عنه في كتاب الآثار و هو من رقم (١٣٥) منه ص ٢٨ ) و رواه مكّي بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم - الحديث ، وليس في شيء منها انه الجهني و الطريقة الثالثة جيدة متصلة و في معرفة الصحابة لابن منده معبد بن ابي معبد و هو ابن ام معبد رأى النبي صلى الله عليه و سلم و هو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبي صلى الله عليه و سلم بجناب ام معبد و انه بعث معبدا و هو صغير الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابي معبد عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : من قهقهه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة ، ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابي حنيفة ثم قال و هو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي و اسد بن عمرو و غيرهما ، فظهر بهذا ان معبدا المذكور في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ( قلت و الداؤقطنى و من تبعهما بعدهما في ذلك ) و لم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلنا انه الجهني المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له . ففي كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة و قال اسلم قديما و هو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهنة يوم الفتح و قال ابو احمد في الكنى و ابن ابي حاتم كلاهما له صحبة ، و ذكر ابن حزم انه روى مرسلا عن الحسن عن معبد بن صبيح ايضا ثم للحسن في هذا الحديث رواية =

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بينما هو في الصلاة اذ اقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقوم في صلاة الفجر فوقع في زية فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال: من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء و الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال: يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فانه اشد الحديث .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: لا يقطع التبسم و لا الكشراً الصلاة و لا الوضوء و لكن اذا قهقهه فليعد الوضوء فانه اشد الحديث .

اخبرنا ابو معاوية<sup>٢</sup> الكوفي عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال: كان

= اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدى من طريق بقية عن محمد الخزازى و هو ابن راشد عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة: اعد وضوءك؛ وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا أروع في الحديث منه، وذكره النهقى في الخلافيات من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى؛ فبطل ما قال الدارقطنى . وللبيضاوى موضع آخر - تأمل فيه .

(١) الزية: حفرة تحفر للبع في علو من الأرض لا يبلغه الا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق . وفي المغرب: الزية: حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب او الأسد و زياها اتخذها، وفي حديث الأعرابي تردى في زية اى ركبة - انتهى .

(٢) بالكاف و الشين المعجمة و هو التبسم؛ لا بالثاء .

(٣) و هو أبو معاوية المكفوف الذى تقدم مرارا و هو الكوفي .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم فجاء رجل مكفوف البصر فوقعت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة .

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم انه كان يقول القهقهة في الصلاة أكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة .

أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [ أبي - ٢ ] عن سعيد بن جبيرة قال : اذا قهقه الرجل في الصلاة انتقضت صلاته و طهوره جميعا .

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه ، وراجع لذلك الجوهر النقي فقيه تفصيل ، و حديث القهقهة روى مسندا و مرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيقي وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون ، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه ، ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدى في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالتحديث ، ومن حديث أنس أخرجه الدارقطني والبيهقي ، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني ايضا ، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي ايضا ، ومن حديث أبي المليح بن اسامة عن ابيه أخرجه الدارقطني والبيهقي ايضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن معبد الجهني وعن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع الى المحلى ايضا في هذا البحث .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ و ج ٢ ص ١٦ من التهذيب ؛ وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩ .

## باب ركعتي الفجر

[ قال ابو حنيفة رضى الله عنه - ' ] ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما ' فليس ' عليه ان يقضيها ' .  
وقال اهل المدينة : يقضيها ' اذا طلعت الشمس .

وقال محمد بن الحسن : يأمرون بقضاء ركعتي الفجر و ينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر و أوجبها ' عند المسلمين و عند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر و انما هما ' تطوع و لم تقض صلاة الوتر .  
وقد قال بعض الفقهاء فيما رووا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : ان الله ' قد زادكم صلاة يعنى صلاة الوتر ، تشديدا منهم له صلاة الوتر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ' لم يصلها - يقضيها - اوجبها ، بالثنية و هو الصواب ، و في الهندية كلها بضمير التانيث ' لم يصلها - يقضيها - اوجبها ، و هو تصحيف .

(٣) يعنى لازما و مؤكدا كما كان قبل اداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدتين مثل نوافل اخرى و صارتا مباحتي الأصل و عن ابن هريرة مرفوعا عند الديهقي في السنن : من لم يصل ركعتي الفجر فليصل اذا طلعت الشمس - اهـ . مع حديث قيس بن عمر و عند ابن داود قال : رأى النبي صلى الله عليه و سلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : صلاة الصبح ركعتان ، قال الرجل : لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه و سلم و تكلم فيه ابو داود و في رواية فلا اذن و التعارض المرجع اليه التساقط - تدبر .

(٤) و كان في الأصل ' هو ، ، و الصواب ' هما ، ضمير المتى .

(٥) الحديث قد سبق في ابواب الوتر و هو عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه ==



وكرهة منهم تركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيها<sup>١</sup> جميعا انها تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع<sup>٢</sup> ما قد جاء

= وسلم مستبشرا فقال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث ابى بصرة الغفارى وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر، ورواه اسحاق بن راهويه والطبرانى من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد: هي خير لكم من حمر النعم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذى وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر، وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الخدرى رواه الطبرانى فى مسند الشاميين؛ وقد سبق فيما تقدم من الأبواب قال ابن القيم فى ج ٤ ص ١١١ من بدائع الفوائد فى الرجل يتوك الوتر متعمدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متعمدا - اهـ. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لأن ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر واما اجزنا الوتر لنا كده - اهـ. وفى طبقات الحنابلة ص ٢٥ سئل احمد عن الوتر اذا فات قال: يعيد قبل ان يصل الغداة - اهـ. وقال فى الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اهـ. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء؛ اهـ - كذا فى تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العصر و إلى رسالتى الاسعاف فى اقوال صاحب الانصاف هي مطبوعة فى بلاد الهند.

(١) كذا فى الأصل، والصواب « اللتان » .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب، وفى الهدية « فيها » .

(٣) و كان فى الأصل « معها » والصواب « مع ما » كما كتبه او يكون حق العبارة هكذا « تقضيان بعد طلوع الشمس معها » - تدبر .

## في ذلك من الآثار

(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة التعريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتتا بدون الفرض وجوبا ولو ما إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما مضى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الإلزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر وأخذ أداء ركعتي الفجر مع أن الوتر أوكد وأوجب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكدات الأداء في ركعتي الفجر أيضا وحديث أبي هريرة عند اليهقي رفعه من لم يصل ركعتي الغداة - وفي رواية: الفجر - فليصل إذا طلعت الشمس انتهى - مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو قال فلا اذن - فراجع كتب الحديث . وقد صح قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلا بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس كما في الصحاح السنة وغيرها من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتها الآن فسكت أو ظم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا اذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المتواترة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرّسلا وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فانه ضعيف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه فحديثه هذا =

## باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : من صلى صلاة فى بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الأولى هى الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغى [ لرجل - ١ ] ان يدخل فى تطوع وهى وتر لأن التطوع<sup>٢</sup> شفع<sup>٣</sup> كله .

= لا يعارض احاديث النهى اصلا فن قضاها قضاها بعد طلوع الشمس كما فى كتب الفقه و من ههنا سقط ما فى مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن ابى شيبة قضاء سنة الفجر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس و آثارا عن التابعين ثم قال وذكر ان ابا حنيفة قال ليس عليه ان يقضيها - اه : لأن الامام لم يقل به مطلقا بل قال بقضائهما مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس ايضا كما هو مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما والقاسم اخرج عنهما ابن ابى شيبة فى ذلك الباب والكلام فى القضاء بدون الفرض قبل الطلوع وفى سند حديثه سعد بن سعيد ضعيف ومن هو أوثق وأضبط رواه مرسلًا ومع هذا لا يعارض احاديث النهى فما قال به ابو حنيفة ثابت بالاحاديث الصحيحة و ما لم يثبت بها لم يقل به و معه الصحابة و التابعون فى ذلك فأين الاعتراض والالزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من تزيا بزى المعاندين - والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

(١) و كان فى الأصل « الصلاة » بالتعريف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفى شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٤٦ و عال محمد بن الحسن ( فى موطنه ) عدم اعادة المغرب بأن الاعادة نافذة و لا تكون النافذة و ترا قال ابو عمر : هذه العلة احسن من تعليل مالك - اه . و هو فانه اذا اعادها كانت شفعا ( موطأ مالك ) فينا فى ما مر انها وتر صلاة النهار - اه .

(٤) لحديث الفضل بن العباس عند البيهقى رفعه الصلاة مثى مثى تشهد فى كل ركعتين =

كتاب الحجّة ( باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى

و كان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر ولا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ' يعنى التطوع وهذا تطوع .  
[ و - ' ] قال اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة واما ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلى مع الامام من قد صلى فى بيته .

وقال محمد بن الحسن : قد روى فقيه أهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى

= ثم تضرع وتخشع وتمسك وترفع يديك - الحديث ، والحديث عبد الله بن الحارث عن المطلب رفعه الصلاة مثنى مثنى وتشهد فى كل ركعتين الحديث وحديث ابن عمر فى الصباح صلاة الليل مثنى مثنى ومن طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا عند البيهقي فى السنن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر ابن عبد البر حديث الأزدي فى التمهيد ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر وغيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس ، فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلى اربعا بالنهار وقال نافع : أما نحن فنصلى اربعا بالنهار - كذا فى الجوهر النقي

(١) رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس به مرفوعا وحديث ابى هريرة رواه الشيخان وهو فى موطأ محمد ايضا وفى الباب عن ابى سعيد اخراه ايضا فى الصحيح .

(٢) زيادة الواو منى على دأب الكتاب .

(٣) وكان فى الأصل « فأما » بالفاء والسياق يقتضى الواو .

كتاب الحجّة ( باب الذى يصلّى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى

المغرب او الصبح ثم ادركهما<sup>٢</sup> فلا يعيد لهما غير ما<sup>٢</sup> قد صلاهما فكيف تركوا حديث عبد الله فى صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعروف فى ايدى الفقهاء انه<sup>٥</sup> نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

- (١) و كان فى الأصل « و » ، و فى الموطأ « او » و هو الصواب .
- (٢) كذا فى الأصل و هو الصواب ، و فى الهندية « ادركها » و هو تصحيف .
- (٣-٣) هكذا هو فى الموطأ ، و كان فى الأصل « فلا يعيد لهما غيرهما » .
- (٤) لفظ « حديث » ساقط من الأصل ، و انما زدناه حسب اقتضاء السياق - والله اعلم .
- (٥) قال الزرقانى فى ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ و قال ابو حنيفة : لا يعيد الصبح و لا العصر و لا المغرب ، و قال محمد بن الحسن ؛ لأن النافلة بعد الصبح و العصر لا تجوز و لا تكون النافلة و ترا و أجابوا من حديث ابى داود بمعارضته بخبر النهى و المانع مقدم و يحمله على ما قبل النهى جمعا بين الأدلة - انتهى . فسقط ما فى مسألة التاسع و الثلاثين من كتاب الرد لابن ابى شيبة و ههنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطنى كما فى فتح القدير : ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا صليت فى اهلك ثم ادركت فصلها الا الفجر و المغرب - اه . فبعدم اعادة الفجر و المغرب قال ابن عمر و الحسن و النخعى و الثورى و الأوزاعى و ابو يوسف و محمد و غيرهم كما فى هذه الآثار و غيرها كما فى الطحاوى و الجوهر التقي و نصب الراية و فتح القدير و غيرها و ابن ابى شيبة يذكر ابا حنيفة فقط فى مسألة التاسع و الثلاثين من كتاب الرد فى اقتداء المتفلن بالامام فى الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن ابيه و مجن الدبلى حيث يقول و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا تعاد الفجر - اه . و الحال عنده لا تعاد العصر و المغرب و الفجر و معه ادلة حديثة و جماعة من الصحابة و التابعين و أهل عصره و أحاديث النهى عن الصلاة بعد الفجر و بعد العصر فهو ليس بمتفرد فى ذلك و لا بمخالف للاحاديث فى =

تطلع الشمس وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس<sup>١</sup>.  
قال محمد بن الحسن وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة قال: سمعت الحسن  
البصري في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت  
الا العصر<sup>٢</sup> والغداة.

### باب الذي يفوته بعض الصلاة

قال أبو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا أحب الى أن  
لا يركع حتى يصل<sup>٣</sup> الصف وإن خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر وركع  
= قصر ابن أبي شيبة على الفجر تقصير شديد وقصور شديد أو لم ينظر وطأ محمد  
وكتاب الحجّة وكتاب الآثار له قط حتى تبين لابن أبي شيبة حقيقة الحال لكن التعصب  
يلقى الستر على الحق.

(١) أخرجه الإمام محمد بن حديث أبي هريرة في جامع الأحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ  
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وأما الصلاتان فالصلاة بعد العصر  
حتى تغرب الشمس والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وهو عند الأئمة الستة وفي  
الباب عن غيره أيضا - راجع نصب الراية وغيره.

(٢) وكان في الأصل «سعيد بن عروبة» ولأبد من زيادة «أبي» قبل «عروبة» وهو  
من رجال الستة، مات سنة ست وخمسين ومائة أو سنة سبع وخمسين ومائة كما في التهذيب.  
(٣) وراجع باب الرجل يصلي المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥  
وباب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ وسنن البيهقي والجواهر النقي والطحاوي  
وغيرها.

(٤) كتاب في الأصل، وفي الهندية «حتى يصلي» وهو مصحف.

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة يسجودها<sup>١</sup> اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دبّ حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدبّ<sup>٢</sup> راكعا فانه احب اليانا ان لا يركع و ان يمشى على حاله حتى يدخل الصف .

و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه و كذلك بلغنا<sup>٣</sup> عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم .

اخبرنا بذلك<sup>٤</sup> المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابى بكرة انه<sup>٥</sup> ركع دون الصف<sup>٦</sup> ثم وصل الصف<sup>٧</sup> ، فلما قضى<sup>٨</sup> رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلاته ذكر له ذلك فقال له<sup>٩</sup> رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : زادك الله حرصا و لا تعد .

(١) و كان فى الاصل « يسجودهما » و هو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) البلاغ هذا اسنده بعده .

(٤) اخرجه بهذا الاسناد فى باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ و فى باب من سبق بشيء من صلاته فى كتاب الآثار ص ٢٣ ، و فى الموطأ « حدثنا المبارك بن فضالة » و فى كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا فى كتاب الآثار ، و فى الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » و ليس بصواب .

(٦ - ٦) فى الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) و فى الآثار « فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم » و فى الموطأ « فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم » .

(٨) الظرف ليس فى كتاب الآثار .

وقال اهل المدينة: وقد بلغنا ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يدب راكعا.

قيل لهم: ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة و ما ابطأكم عنه اذا خالفكم؟ انا نحن اعلم بأمر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه [منكم-<sup>٢</sup>] كيف دب حتى وصل الصف انه خرج من داره و معه اصحابه فكبر و كبروا معه فصاروا صفا ثم دبوا حتى لحقوا الصفوف و لم يخرج عبد الله من داره وحده و لم يبلغنا انه دب وحده .  
و قد يكره<sup>٦</sup> من هذا ان يكون الرجل وحده و ركع دون الصف كما

(١) كذلك هو في موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعا - اه .  
و في ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال: و اخبرني رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد و عبد الله بن مسعود و ابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « اذا خالفتم » و الصواب ما في الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) اخرج به البيهقي في ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجدة ثنا سعيد بن منصور ثنا ابو الاحوص ثنا منصور عن زيد بن وهب قال: خرجت مع عبد الله يعني ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسطنا المسجد ركع الامام فكبر عبد الله و ركع و ركعت معه ثم مشينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما قضى الامام الصلاة قمت و انا ارى انى لم ادرك فأخذ عبد الله يدي و اجلسنى ثم قال: انك قد ادركت - اه . و مثله عن ابى بكر و زيد بن ثابت انها دخلا المسجد و الامام راكع فركما ثم دبا و هما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقي في سننه .

(٥) و كان في الأصل « ثم دنوا » و هو مصحف .

(٦) تأمل في هذه العبارة .



يكره له ان يصلي وحده خلف الصفوف<sup>١</sup> و حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره ابو بكره عليه قول الفقهاء لأن المشي عمل في الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشي في صلاته .

وقد بلغنا في نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مالك بن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا اتيمت الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم

(١) اى كراهة التحريم، وعندنا كل صلاة اديت معها فاعادتها واجبة وعليه محمول حديث وابصة و على بن شيان في امره صلى الله عليه وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن ابي شيبة ايضا في كتاب الرد في مسألة التاسع منه فقوله وذكر ان ابا حنيفة قال: يجزئه صلاته - اه؛ على الارسال والاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تليق بشأنه فالحديثان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن ابي شيبة رحمه الله وغفر له؛ وللبيضاوي موضع آخر في جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «الصف» .

(٣) كذا في الأصل، وكان في الهدية «ان يكبر» بالياء بين الكاف والراء، والصحيح بالياء الموحدة .

(٤) وفي الأصل «ايده» وهو مصحف .

(٥) اخرجه الامام محمد في باب المشي الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فان احدكم في صلاة ما كان يعتمد الى الصلاة، قال محمد: لا تعجلن بركوع والافتتاح حتى تصل الى الصف وتقوم فيه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى .

فَأَمَّا <sup>١</sup> [ فينبغي له - ] أن يأتي وعليه السكينة ولا يعمل في صلاته بمشي ولا غيره <sup>٢</sup> حتى يصل الصف <sup>٣</sup> فما أدرك مع الإمام صلاه بالسكينة والوقار وما فاتته قضاها إذا فرغ الإمام <sup>٤</sup> .

## باب المرور بين يدي المصلي

قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا في تطوع ولا في فريضة ولا إذا قامت الصلاة فدخل الناس في الصلاة فإن مر <sup>١</sup> رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدرأه ما استطاع فإن أبي إلا

(١) وكان في الأصل «فأتموه» والصواب «فأتموا»، وبعد هذا يياض في الأصل بقدر سطرين .

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى، وفي الأصل ههنا يياض . ف

(٣-٣) كذا في الأصل، وفي الموطأ «حتى يصل الى الصف» .

(٤) فيه اختلاف بين اهل العلم هل هو قضاء او اداء وهل هو اول الصلاة او آخرها - راجع كتب الحديث والفقهاء وشروحيهما .

(٥) حرف «لا» سقط من الأصل ولا يبد منه .

(٦) (ولا يفسدها مرور مار في الصحراء او في مسجد كبير بموضع سجوده او) مروره (بين يديه) الى حائط القبلة (في) بيت و (مسجد) صغير فانه كبقعة واحدة (مطلقا) ولو امرأة او كلبا (او) مروره (اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها) اي على الدكان (بشرط محاذاة بعض اعضاء المار بعض اعضائه و كذا سطح و سرير وكل مرتفع) دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار (وان اثم المار) لحديث البزار لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا (في ذلك) المرور لو بلا حائل (ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقراني فلو ضربه فمات =

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشدّ من ممر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا ( بتسييح ) او جهر بقراءة ( او اشارة ) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني ( لابهما ) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركا السنة تاريخيه - كذا في الدر المختار ، والتفصيل في رد المحتار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير - قهستاني ، بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع سجوده - رد المحتار ، وذكر في حاشية المدني : لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصاركن بين يديه صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاة عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ونقله الملا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان آفندي ايضا في منسكه ؛ اهـ - كذا في رد المحتار .

( ١ ) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدراً ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله اياه اشد عليه من ممر هذا بين يديه ولا نعلم احدا روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى .  
( ٢ ) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الأصول لأنه يلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى - تدبر .

وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك  
واسعا اذا قامت الصلاة .

وقال محمد بن الحسن: الآثار في ترك الممر بين يدي المصلين<sup>١</sup> وهم يصلون  
بعد الاقامة وقبل الاقامة اكثر من ان نأخذ<sup>٢</sup> بقول من قال: لا بأس بذلك  
اذا قامت الصلاة .

وقال اهل المدينة: بلي بلغنا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين ايدي  
الناس وهم يصلون .

قيل لهم: <sup>٣</sup> انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل<sup>٤</sup> عن سعد ولم  
يسنده هو ولم يروه عن احد و<sup>٥</sup> انما قال: بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك  
وقد ذكر<sup>٦</sup> مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري  
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا كان احدكم يصلي فلا يدع  
احدا يمر<sup>٧</sup> بين يديه<sup>٨</sup> وليدراه ما استطاع<sup>٩</sup> فان ابي فليقاتله فانما هو شيطان

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «الناس»، والقرينة عليه «وهم يصلون»، - تأمل .  
(٢) وكان في الأصل « يأخذ » بياء الغيبة، وفي الهندية « تأخذ » بباء الخطاب وكلاهما  
مصحف، والصواب بنون المتكلم .

(٣-٣) وكان في الأصل « انما نروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد،  
وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٤) الواو ساقطة من الأصول والصواب اثباتها .

(٥) هكذا هو في الأصل ولعله « وقد روى » والحديث رواه محمد في موطنه من طريقه:  
اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله .

(٦) كذا في الأصل و كذا في الموطأ، وفي الهندية « ان يمر » وهو من سهو الناسخ .

(٧-٧) كذا في الاصل و كذا في موطأ مالك وتوله « وليدراه ما استطاع » ساقط من  
موطأ محمد .

ثم قال مالك: يقاتله<sup>١</sup> يدفعه<sup>٢</sup> وذكر<sup>٣</sup> ايضاً مالك عن نافع عن<sup>٤</sup> ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يمر بين<sup>٥</sup> يدي احد وهو يصلي ولا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر<sup>٦</sup> مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد<sup>٧</sup> انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [ الأنصاري -<sup>٨</sup> ] يسأله ما اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو يعلم المار بين يدي المصلي ما اذا عليه في ذلك لكان ان<sup>٩</sup> يقف اربعين<sup>١٠</sup> خيراً له من ان يمر بين يديه،

(١) يعنى المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة و عليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشى من مكانه ليدفعه و لا العمل الكثير في مدافعته لأنه اشد في الصلاة من المرور و قال النووي: لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجود هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول، و لعل الصواب « روى » فصحف - والله أعلم .

(٣) و في موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر، و هذا الأثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل، و سقط لفظ « بين » من الهندية و هو من سهو الناسخ .

(٥) اخبره الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي: اخبرنا مالك

حدثنا سالم ابو البضر مولى عمر ( بن عبيد الله ) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) و كان في الأصل « عن ياسر بن سعيد » و هو خطأ، و الصواب « بسر بن سعيد »

بضم الباء الموحدة و سكن السين المهملة كما في موطأ محمد و موطأ مالك و الزرقاني وغيرهما .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل، و إنما زدته من موطأ الامام محمد

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول، و هو موجود في الموطئين .

(٩) و كان في الأصول « اربعين خريفاً » و لفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

وقال أبو النضر: لا ادري قال: اربعين<sup>١</sup> يوما او شهرا او سنة .  
 و روى ايضا مالك بن انس عن زيد بن اسلم [ عن عطاء بن يسار -<sup>٢</sup> ]  
 عن كعب الأجار انه قال: لو يعلم المار بين يدي المصلّي ما ذا عليه في ذلك  
 لكان ان يخسف به الأرض<sup>٣</sup> خيرا له من ان يمر بين يديه؛ فهذه<sup>٤</sup> احاديث  
 اهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها و ممن يأخذ بخلافها مالك  
 ابن انس وهو الذي رواها فكيف يكونون<sup>٥</sup> اصحاب آثار وهم يدعون عيانا  
 ما يروون<sup>٦</sup> و لو اردنا ان نحتج عليهم بأحايث كثيرة من الأحاديث في هذا  
 او نحوه لاحتجنا بها عليهم [ لكن احتجنا -<sup>٧</sup> ] بأحاديثهم اوجب في  
 الحجّة عليهم وهذا بما يدل<sup>٨</sup> على غيره من اقوالهم انما تركوا فيه الآثار و اخذوا  
 فيه بما استحسنا بما لم يأتوا فيه بأثر و لا سنة .

- = سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الح . وليس هو في الحديث ايضا .
- (١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « اربعين يوما أو اربعين شهرا أو اربعين سنة - اه . » .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين و لا بد منه .
- (٣) كذا في الاصول ، ولفظ « الأرض » ليس بموجود في الموطئين و لا حاجة اليه .
- (٤) و كان في الأصول « فهذا » بتذكير الاشارة و هو تصحيف ، و الصواب « فهذه »  
 لأنه يناسب قوله احاديث .
- (٥) و كان في الأصل « يكون » و هو تصحيف .
- (٦) كذا في الأصل « يروون » و لعل الأنسب « ما يروونه » .
- (٧) و كان في الأصل « لاحتجنا بها عليهم بأحاديثهم اوجب في الحجّة عليهم - اه »  
 وهي كما ترى محللة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فزادت ما بين المربعين  
 ليكون المعنى صحيحا واضحا .
- (٨) اي هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار و مالوا الى ما استحسنا و لهم غيره من  
 الأقوال مثل هذا و منه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار و لعل يدل بمعنى يستدل - تأمل

## باب الخطأ والنسيان والسهو

قال ابو حنيفة: كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام اذا تشهد سلم ثم سجد سجدة السهو ثم يتشهد ويسلم، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام.

وقال اهل المدينة: كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فانما يسجد له قبل السلام لأن السجدين في ذلك أمام للصلاة واما يسجدهما من وجبتا عليه بعد التشهد الآخر ثم يسلم بعد السجدين الا انه يتشهد فيها<sup>٢</sup> ثم يسلم تسليم الصلاة، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيهما<sup>٤</sup> بعد ذلك ويسلم.

وقال محمد بن الحسن: فكيف قلتم ان السجدين في السهو في النقصان تكونان قبل السلام؟ قالوا: لأن السجدين تمام للصلاة فما كان تماما للصلاة فانما هو قبل السلام.

قيل لهم: ان سجدة السهو لم يقل<sup>٥</sup> فيها انها تمام للصلاة على الوجه

- (١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «سجدها» وهو تصحيف.
- (٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «تشهد» بدون حرف التعريف وهو تصحيف.
- (٣) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها».
- (٤) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها» وفي موطأ مالك: قال مالك: كل سهو كان نقصانا من الصلاة فان سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فان سجوده بعد السلام - انتهى. وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني و ج ١ ص ١٢٦ الى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى.
- (٥) كذا في الأصل، وفي الهنذية «لم ينقل»، والراجح عندي ما في الأصل لقوله بعد انما يقال - الخ.

الذي ذهبتم إليه إنما يقال إنها تمام للصلاة لأنها وجبتا للسهو فإذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدتان اللتان يجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركهما تارك فقد انتقص الصلاة فأما أن تكونا مكان القيام وترك القعود [ فلا - ٢ ] فكيف يقضى القعود إذا ترك السجود، وهذا مما لا ينبغي أن يتكلم به [ اجد - ٥ ] إنما يكون السجدتان تمام الصلاة لأنها وجبتا بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو أو سجود تلاوة [ وتركه - ١ ] فقد انتقص صلاته ومن سجد مما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص نقص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من الهنديه، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء، و« انتقص » بمعنى « نقص » أو « قد انتقص من الصلاة » - تأمل.

(٢) من ههنا إلى آخره العبارة محملة التركيب والمعنى بالسقطات والتروك والتصحيفات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما أمكن ولم أصل إلى حقها ورفع خللها فلا بد من المراجعة إلى نسخة صحيحة من كتاب الحجّة أن تسرت والأصول كلها اتفقت على الإغلاط والتحاريف والتصاحيف فنشأ التعجب والتعجب المزيد فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٤) وكان في الأصل « و إذا » وزيادة الواو من سهو الناسخ لحذف - والله اعلم . ف

(٥) لفظ « احد » زيادة مني ليظهر الفاعل على دأب الكتاب .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٧) وكان في الأصول « وكذلك » هذا ولم أفهم العبارة حق الفهم .



قالوا: وقد جاءت في هذا آثار .

قيل لهم: لم يأت فيما قلتم من الأحاديث الأحاديث واحد حديث عبد الله ابن بحنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام<sup>١</sup> من الرّكعتين ولم يجلس<sup>٢</sup> فسجد<sup>٣</sup> بسجودتين وهو جالس قبل السلام<sup>٤</sup>، قالوا: نعم، هذا حديث عبد الله ابن بحنة وبه أخذنا .

قيل لهم: فهل<sup>٥</sup> رويتم عن عبد الله ابن بحنة او روى عنه فقيه قط حديثا غير هذا الحديث، قالوا: لا نعم انه قد جاء عنه حديث غير هذا .

قيل لهم: أفنقبل<sup>٦</sup> هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروى عنه غير حديث واحد .

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن امام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الأمصار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه

(١) وفي الموطأ « انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين ، وقوله هنا « انه قام » اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره . ف  
(٢) وفي موطأ محمد « قام الناس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد ، وها هنا اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم . ف

(٣) في الموطأ « وسجد ، بالواو .

(٤) وفي الموطأ « قبل التسليم » ، زاد في الموطأ « ثم سلم » .

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون

- ايضا وطالع ج ٥ ص ٣٨١ من التهذيب وفيه له عند دت في سجود السهو - اه .

(٦) وكان في الأصل « أفنقل » وهو تصحيف ، والصواب « أفنقبل » . ف

وآله وسلم من عبد الله ابن بجنة وذلك المغيرة بن شعبة<sup>١</sup> رضى الله عنه [انه -<sup>١</sup>] صلى بأهل الكوفة فقام من ركعتين ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجودتين للسهو ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مأمون<sup>٢</sup> على ما روي لكان<sup>٣</sup> الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله<sup>٤</sup> فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال: لم اسمعه يسلم حتى سجد سجودتين لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [سجودتين -<sup>١</sup>] ليست تقبل شهادة في الأشياء على مثل هذا

(١) اخرجه ابو داود في ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والتردى في ص ٤٨ من باب ما جاء في الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فهض في الركعتين فسبح به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجودتين السهو فلما انصرف قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت - انتهى . سكت عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم في المستدرک والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عقبة وقال: في كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه .

(٣) كذا في الاصل وهو الصواب لانه خبر «كلاهما» دون خبر «كان» . ف

(٤) و كان في الاصل «أ كان» وهو تصحيف ، والصواب «ل كان» .

(٥) و كان في الاصل « فعلها » وعندى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة في قوله « على ما روي » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون الغاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير الفاعل في قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة منى لكونها في الروايات .

وإنما تقبل الشهادة إذا قال: سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع ولم ار فليس يؤخذ بقوله، وعندنا فيما قلنا<sup>١</sup> بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بختيار .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن يان<sup>٢</sup> عن قيس بن ابي حازم قال: أمنا سعد بن مالك فقام عن الركعتين الأوليين فسبح له القوم من خلفه<sup>٣</sup> فسبح بهم ان قوموا، قال: فلم يجلس، فلما قضى صلاته [ سلم و-<sup>٤</sup> ] سجد<sup>٥</sup> بهم سجودتين .

(١) و كان في الأصل «و عندنا فيما قلم بعينه» والصواب «قلنا» كما اثبتاه - تأمل .  
(٢) و كان في الأصل «عن يان بن قيس» وهو خطأ، والصواب «عن يان عن قيس ابن ابي حازم» و «يان» هو ابن بشر الاحمصي البجلي ابو بشر الكوفي المعلم روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب، والحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوي عن شعبة عن يان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال: صلى بنا سعد بن مالك فقام في الركعتين الاوليين فقالوا: سبحان الله فقال: سبحان الله فمضى فلما سلم سجد سجدتي السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسيح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل الساهي بتسيحه لانه تعلم من خارج وهو مفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوي ولا بد منها فانه موضع الشهادة ومحط الاستدلال .

(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وفعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة وعمران بن حصين والضحاك بن قيس ومعاوية بن ابي سفيان وابن عباس اثنى بذلك وعمر بن عبد العزيز قال ابو داود: وهذا فيمن قام من ثنتين ثم سجدوا بعد ما سلوا - اهـ . وحديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوي و ابو داود وحديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوي وحديث الضحاك بن قيس وحديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد والطحاوي وقال الترمذي وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن =

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلثا صلى ام اربعا ان كان ذلك اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته وان كان يلقي ذلك كثيرا فليمض على اكثر رأيه وان كان اكثر رأيه انه صلى ثلاثا اضاف اليها رابعة وان كان اكثر رأيه انه صلى اربعا مضى على الأربع وسجد في الوجهين جميعا سجدة السهو بعد السلام ويتشهد فيها ويسلم .

وقال اهل المدينة : اذا شك رجل في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثا ام اربعا فليقم فليصل ركعة وليين على ما تيقن ثم يسجد للسهو .  
وقال محمد بن الحسن : اذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته انه يبني على اليقين طال ذلك منه .

أرأيتم رجلا شك [ في صلاته - ] [ أركعة صلى ام اثنتين ] أليس يبني على ركعة ، قالوا : بلى .

قيل لهم : فان صلى ركعة اخرى او ركعتين ثم شك فلم يدرك أثلثا صلى ام اثنتين ؟ أليس يبني على الثنتين ، قالوا : نعم .

= جعفر و ابى هريرة - اه . وراجع لذلك نصب الراية و الدراية و الجوهرة النقي و ما قال في بذل المجهود ذيل حديث معاوية جوابه في الجوهرة النقي و عليك بالطحاوي .

(١) كذا في الأصول « اكثر رأيه » و يمكن ان يكون « اكبر رأيه » .

(٢) و في الأصل « عليها » .

(٣) هكذا في الأصول ، و لا ادري ما معناه و لعل العبارة قد سقطت من البين فوق الخلل

في الفهم و المراد و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا و لعل معناه يطول تلك الصلاة عليه

و لا يفرغ عنها بوضعه ما قاله الامام محمد بعده .

(٤) زيادة منى .

(٥) و كان في الأصول « اثنين » و هو من قلم الناسخ ، و الصواب « اثنتين » .

قيل لهم : فان صلى ايضا فلم يدر ايضا أثلاثا صلى ام اربعا أليس  
بيني على اليقين ، قالوا : بلى .

قيل لهم : فانا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى  
كم صلى غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاثا واكثر<sup>١</sup> رأيه وظنه انه قد اتم فينبغي  
لهذا ان يبنى على اليقين اذا استكیده<sup>٢</sup> الشيطان في صلاته حتى يصلي كل  
صلاة عشر ركعات او<sup>٣</sup> اكثر من ذلك .

وأصل السنة في هذا معروفة .

وقد روى قتيهكم مالك بن انس<sup>٤</sup> عن القاسم بن محمد ان رجلا قال له :  
انى اتم في صلاتي فيكثر ذلك [ على - ° ] فقال له [ القاسم بن محمد - ° ] :  
امض على<sup>٥</sup> صلاتك فانه لن يذهب ذلك<sup>٦</sup> عنك حتى تنصرف وانت<sup>٧</sup> تقول

(١) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « اكبر رأيه » .

(٢) وكان في الأصول « اذا استكیده » ، والصواب « يستكیده » أو « استكاده » .

(٣) وكان في الأصول « واكثر » وهو ايضا صحيح .

(٤) وفي موطأ مالك « مالك انه بلغه ان رجلا سأل القاسم بن محمد فقال - الخ » وهذا  
ظاهر في ان مالك لم يرو عن القاسم بدون واسطة وانه بلاغ بلغه عنه وظاهر  
كتاب الحجّة خلافه والراجح الصحيح ما في الموطأ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « في صلاتك » .

(٧) كلمة « ذلك » ليست في الموطأ .

(٨) وكان في الأصول « انه يقول » وهو تصحيف ، والصواب « وانك تقول » كما  
هو في الموطأ .

ما أتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة وإنما احتججنا بقول القاسم لأنه فقيهم ومنه تأخذون كثيرا من علمكم ولا يستقيم للذي يستكیده<sup>١</sup> الشيطان في صلاته إلا ما قاله القاسم .

قالوا: فلم قال ابو حنيفة وقلتم يعيد اول مرة<sup>٢</sup> قلنا لهم لأن الشك اذا كان في اول مرة ذلك<sup>٣</sup> رأينا له ان يأخذ بالثقة وان يعيد فاذا كثر<sup>٤</sup> ذلك و«خش» يرى<sup>٥</sup> انه من الشيطان وقضى<sup>٦</sup> على اكثر<sup>٧</sup> ظنه ورأيه .  
اخبرنا مالك بن مغول البجلي<sup>٨</sup> عن عطاء بن ابي رباح انه قال يعيد مرة<sup>٩</sup> .  
فهذا موافق لرأى ابي حنيفة رضي الله عنه .

- (١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد وهو المكر والخداع .
- (٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الرأية: واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى ثلاثا او اربعا قال يعيد حتى يحفظ - انتهى . وفي لفظ: قال اما انا اذا لم ادر كم صليت فاني اعيد - انتهى . واخرج نحوه عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وشرح - انتهى .
- (٣) كذا في الأصول ولعل لفظ «ذلك» زائد لا حاجة اليه لأن المعنى بدون صحیح .
- (٤) وكان في الأصل «اكثر» وهو تصحيف، والصواب «كثر» .
- (٥) وكان في الأصل «خشي»، والصواب «خش» .
- (٦) كذا في الأصل «يرى»، وعندى بالتكلم ارجح لأنه قال قبله: رأينا له - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ومضى»، كما هو في كتاب الآثار .
- (٨) كذا في الأصل، وفي الآثار «اكبر ظنه» .
- (٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب .
- (١٠) اي اذا شك في صلاته اول مرة من مرات العمر اعاد الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال: ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان 'اكثر ظنه' انه اتم الصلاة يسجد<sup>١</sup> سجدة السهو وان كان 'اكثر ظنه' انه صلى ثلاثا اضاف اليها واحدة ثم يسجد<sup>٢</sup> سجدة السهو .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق<sup>٣</sup> بن سلة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: اذا شك احدكم في صلاته<sup>٤</sup> فلم يدر<sup>٥</sup> أ ثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فلينظر افضل<sup>٦</sup> ظنه فان<sup>٧</sup> كان افضل<sup>٨</sup> ظنه انها ثلاث<sup>٩</sup> قام<sup>١٠</sup> فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم و سجد سجدة السهو وان كان افضل<sup>١١</sup> ظنه انه

- (١-١) كذا في الاصل، وفي كتاب الآثار «اكثر رأيه» .
- (٢) كذا في الاصول، وفي كتاب الآثار «سجد»، وهو موافق لتحري .
- (٣) كذا في الاصل، وفي الآثار «سجد»، ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا فبنى على اليقين .
- (٤) وكان في الاصول «سفيان بن سلة»، وفي الآثار «شقيق بن سلة» وهو الصواب .
- (٥) كذا في الاصل، وفي الهدية «في صلاة»، وهو من سهو الناسخ .
- (٦) كذا في الاصل، وفي الآثار «فلا يدرى» .
- (٧) كذا في الاصل، وفي الآثار «اكثر ظنه» .
- (٨) وفي الاصول «وان كان» .
- (٩) وكان في الاصل «انها ثلاثا» .
- (١٠) وكان في الاصل «انها ثلاثا اضاف»، وفي كتاب الآثار «ثلاث قام فأضاف»، وهو الصواب فائتبه هنا .

صلى اربعا تشهد<sup>١</sup> ثم سلم ثم سجد سجدة السهو ثم تشهد [ ثم سلم -<sup>٢</sup> ] .  
اخبرنا الثقة<sup>٣</sup> من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري<sup>٤</sup> قال : حدثنا علي  
ابن بزيمة<sup>٥</sup> عن طاوس و سعيد بن جبير انها قالوا في الرجل يهمل في صلاته  
فلا يدري زاد ام نقص قال<sup>٦</sup> : يعيد ، قال علي : فقلت لطاوس : فان عاد فوهم ،  
قال : لا يعيد و يمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر<sup>٧</sup> بن كدام عن منصور<sup>٨</sup> بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) و كان في الأصل « فلينظر افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فلم  
وسجد سجدة السهو وان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم سجد  
سجدة السهو » فاسقط من الأصل زيد من الآثار وما صحف صححه منه . ف

(٢) زيادة من طرقة في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف وعندى ليس هو بصواب .

(٤) و كان في الأصول « الحريري » ، و هو خطأ ، و الصواب « الجزري » ، كما هو في ج ١٠

ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الخفيفة بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قال » ، فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الأصل ، و في الهنذية « مسعود » ، و هو تصحيف .

(٨) اخبره البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة و مسلم في باب السهو ص ٢١١ عن

منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا و اذا شك احدكم  
فليتحر الصواب فليتم عليه و فيه قصة ، و منصور بن المعتمر من حفاظ الحديث و ثقاتهم  
و قد روى القصة بتامها و فيها لفظ التحري مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم و قد  
رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر و الثوري و شعبة و وهيب بن خالد و فضيل بن =



كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص فقبل له ، فقال : من شك في صلاته فليتحر الصواب

= عياض وغيرهم والزيادة من الثقة مقبولة وقد تابع منصور ابو حصين على لفظ التحري عند الطبراني والمذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول و حديث آخر اخرجه الترمذى فى باب فيمن يشك فى الزيادة والنقصان ج ١ ص ٥٣ وابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سها احدكم فى صلاته فلم يدر واحدة صلى ام ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدر اثلاثا صلى ام اربعا فليبن على ثلاث ويسجد سجدة قبل ان يسلم ؛ انتهى لفظ الترمذى وقال : حديث حسن صحيح - ٥٠ . والحديث اخرجه الحاكم فى مستدرکه ص ٣٣٥ وفى الباب عن ابى سعيد الخدرى اخرجه مسلم فى صحيحه وعن عبد الله بن عمر ، اخرجه الحاكم فى مستدرکه ج ١ ص ٣٢٢ و سياتى مزيد لذلك ان شاء الله تعالى و من طريق مسعر عن منصور به ، اخرجه البيهقى فى ج ٢ ص ٣٣٦ من سننه الكبرى ؛ والبسط فى شرح معانى الآثار للطحاوى والجوهر النقى على البيهقى ونصب الراية والدراية وفتح القدير والبدائع فعليك بها .

(١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ والبيهقى ج ٢ ص ٣٣٦ و ج ٢ ص ٣٣٠ و الطحاوى ج ١ ص ٢٥٢ عن سفيان وهيب وروح بن القاسم وزائدة ابن قدامة عن منصور به على فليتحر الصواب او فليظن اخرى ذلك الى الصواب وقد علمت ان البخارى ايضا اخرجه لكن من وجه آخر وراجع سنن البيهقى والجوهر النقى عن ص ٣٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩ ، و الامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين .

(٢) لفظ « الصواب » زدناه من البخارى و مسلم والبيهقى والطحاوى وغيرها .

ثم يسلم<sup>١</sup> و يسجد<sup>٢</sup> سجدين .

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله النهشلي عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر<sup>٣</sup> رضى الله عنهما قال : اذا سها احدكم في صلاته فليتحرك الصواب ثم يسجد سجدين للسهو .

و قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته<sup>٤</sup> ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا و كذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين<sup>٥</sup> منها فاذا قرأ في الركعتين<sup>٥</sup> فصلاته تامة .

و قال بعض اهل المدينة بقول ابي حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس و من قال بقوله .

و قال بعضهم : لا شيء عليه و صلاته تامة و رووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، فتميل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب صيغة الانشاء اى « ثم ليسلم ثم يسجد » والله اعلم .

(٢) و في سنن البيهقي « ثم يسجد » .

(٣) و في ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا

سئل عن النسيان قال : يتوخى احدكم الذى يظن انه نسي من صلاته - انتهى . قال محمد وبهذا نأخذ اذا ناء للقيام و تغيرت حاله عن القعود و جب عليه لذلك سجدة السهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة في الركعتين فرض و اذا ترك الفرض فسدت الصلاة فالاعادة واجبة و كذا حكم ترك القراءة في ركعة واحدة من الركعتين ثمانية كانت الصلاة او رباعية .

(٥) و كان في الأصل « ركعتين » ، و الصواب « الركعتين » معرفا باللام .

والسجود، قالوا: حسناً، قال: فلا بأس اذن .

وقال مالك بن انس: ألا يرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يترك القراءة في صلاة<sup>٢</sup> يجهر فيها بالقراءة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام يفعل ذلك فيذكره الناس انكاراً منه.

(١) وكان في الأصل « احسن » والصواب « حسناً » كما هو في سنن البيهقي « قالوا حسناً » وفي المدونة « قالوا حسن » .

(٢) كذا في الأصول، ولعل شيئاً من العبارة سقط منها على ما يقتضى سياقها - تأمل .

(٣) وكان في الأصل « صلاته »، وفي الهدية « الصلاة »، والصواب « صلاة » .

(٤) تأمل في قوله: وقال مالك - الخ: لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزامه على بعض اهل المدينة و الباب باب السهو وسجوده وظنى ان العبارة قد سقطت من البين لذا وقع الخلل في الفهم .

(٥) هذا قول الامام محمد قطعاً يريد ان مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفي ج ١ ص ٦٨ من المدونة: قال وقال مالك: ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا: انك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوع والسجود، قالوا: حسن، قال: فلا بأس اذن، قال مالك: وارى ان يعيد من فعل هذا وان ذهب الوقت ثم قال في ص ٧١ من المدونة: قال وكيع عن عيسى بن يونس عن ابى اسحاق عن الشعبي ان عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة، وقال: لا صلاة الا بقراءة - انتهى . وفي الجوهر النقي: قلت ذكر صاحب الاستذكار حديث ابى سلمة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه بأخرة وقال ليس عليه العمل لان النبي عليه السلام قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج، والصحيح عن عمر =

لهذا الحديث وهو الذي رواه . اخبرنا بكير بن عامر عن ابراهيم

= انه اعاد الصلاة . وروى يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فأعاد الصلاة . فهذا متصل شهده همام عن عمر و حديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية ابي سلة و الاعداد عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام و عبد الله بن حنظلة و زياد بن عياض و كلهم اتي عمر وسمع منه و شهد القصة و رواها عنه غيرهم ايضا قال و ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلاة باقامة و عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فأقام و أعاد تلك الصلاة . و روى اشهب سئل مالك أ يعجبك ما قال عمر فقال : انا انكر ان يكون عمر فعله و أنكر الحديث و قال : يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب و لا يسبحون به و لا يخبرون من فعل هذا ارى ان يعيد هو و من خلفه - انتهى .

(١) تأمل في هذا الاسناد هل روى بكير بن عامر عن النخعي و الشعبي ام لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : و قد نقل قبل ذلك من تاريخ البخاري و كتاب الجرح و التعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٣٨٢ من طريق حماد بن سلة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له انك لم تقرأ شيئا ، فقال : اني جهرت عيرا الى الشام فجعلت انزلها متقلة متقلة حتى قدمت الشام فبعثتها و اقاتبها و احلاسها و احاملها فأعاد عمر و أعادوا ؛ و عن حماد بن سلة عن ابي حمزة عن ابراهيم ان ابا موسى الأشعري قال : يا امير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، قال : فانك لم تقرأ فأعاد الصلاة ؛ و عن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي ان ابا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يا امير المؤمنين ! أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، فأمر المؤذنين فأذنوا و أقاموا =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان و السهو ) للإمام محمد الشيباني

والشعبي<sup>١</sup> قالوا: صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف، قالوا: يا امير المؤمنين ما قرأت؟ قال: انى جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز صلاة الا بفتحة الكتاب و شيء معها.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن ابراهيم ان<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له، قال: انما جهزت عيراء الى الشام فلم ازل<sup>٤</sup>

= واعداد الصلاة بهم؛ قال البيهقي: وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلّة الا ان حديث الشعبي قد اسند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها لا تستقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن اسماعيل البخارى ثنا قبيصة ابناً يونس عن عامر يعني الشعبي عن زيادة يعني ابن عياض ختن ابى موسى الأشعري قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد، قال البيهقي: وقد روى عن عمر رضى الله عنه فيه رواية ثالثة تفرد بها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه:

(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما فى السنن البيهقي والنخعي عن همام بن الحارث عن عمر كما فى الجوهر النقي فانعدم الازسال فبطل قول من قال انها مرسلّة - تدبر.

(٢) كذا فى الأصل، وسقط «عن حماد» من الهندية بسهو الناسخ، وهو موجود ايضا فى رواية البيهقي.

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن همام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسل كما زعم البيهقي.

(٤) العير الحمر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة - مغرب.

(٥) لفظ «ازل» بعد «فلم» ساقط من الأصل، وانما زيد من الآثار.

أرحلها<sup>١</sup> منقلة منقلة<sup>٢</sup> حتى وردت<sup>٣</sup> الشام، فأعاد<sup>٤</sup> وأعادوا الصلاة .

وهذا اوثق الحديثين عندنا واشبههما<sup>٥</sup> بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج<sup>٦</sup> .  
وقال ابو حنيفة: فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد اتم الصلاة<sup>٧</sup> انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد يسجد سجودتين للسهو ولو يسجد

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « فلم ادخلها » وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث .

(٢) لفظ « منقلة » الثاني ساقط من الأصول، وإنما زيد من الآثار .

(٣) هكذا في الأصول، وفي البيهقي « حتى قدمت الشام » وفي رواية « حتى اوردتها » وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢: فجعلت انزلها منقلة منقلة .

(٤) كذا في الأصول، وفي الهندية « و اعاد » بالواو وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية « اشبهها » بالوحدة وهو من سهو الناسخ .

(٦) اي ناقصة و حقيقته ذات خداج وهو في الأصل نقصان اسم من اخذجت الناقصة اخذاجا اذا القت ولدها ناقص الخلق - مغرب . انظر ان هذا الحديث عند آتمتا وهو حديث ابي هريرة رواه اصحاب السنن فأئمتا حملوه على المنفرد والامام واخرجوا منه المقتدى بحديث ابي موسى وابي هريرة اخرجه مسلم وغيره: اذا قرأ فانصتوا، وبحديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه ارساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وحكم على حديث: لا تفعلوا الا بأمر القرآن في صلاة الفجر بكونه موضوعا وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه .

(٧) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصول، وزدتها اقتضاء السياق والمحل .

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

أحدى السجدين ثم ذكر سجداً السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى<sup>١</sup> ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها<sup>٢</sup> إذا سجد لها سجدة فقد عقدها<sup>٣</sup> فلا بد من أن يتمها فإذا أمها صارت وتراً فليضف إليها<sup>٤</sup> ركعة أخرى حتى ينصرف عنها<sup>٥</sup> على شفع.

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إذا لم يسجد للركعة شيئاً فليعد<sup>٦</sup> وليجلس<sup>٧</sup> وإن سجد أحدى السجدين ثم ذكر فلا نرى<sup>٨</sup> أن يسجد السجدة الأخرى فإذا قضى صلاته فليسجد لسهوه<sup>٩</sup> بسجدين وهو جالس بعد التسليم<sup>١٠</sup>.

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «سجد» من الهندية وهو من قلم الناسخ.

(٢) وسقط من الأصول لفظ «أخرى»، ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصول والضمير «للكعة»، أو الصواب «لأنه»، والضمير «للصلى» والله أعلم. ف

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «ها» سقط من الهندية.

(٥) كذا في الأصل، وسقط لفظ «إيها» من الهندية وهو من سهو الناسخ.

(٦) وكان في الأصول «إيها»، والصواب «عنها» - والله أعلم.

(٧) من العود وهو الرجوع.

(٨) وكان في الأصول «فليجلس»، والصواب «وليجلس».

(٩) وكان في الأصول «فلا يرى» بالنية، وفي موطأ مالك: ولو سجد أحدى السجدين

لم أر أن يسجد الأخرى ثم إذا قضى صلاته فليسجد بسجدين وهو جالس بعد التسليم للزيادة.

(١٠) ليس هذا في موطأ مالك.

(١١) قد سقط من الأصول جواب الإمام محمد عن قول أهل المدينة في مسألة خلافة

كما لا ينبغي على أهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب، وجرى الله عنا من قام إلى

تتبعه وطلبه من المعادن العلية والحاقه بهذا الكتاب وكم موضع في هذا الكتاب =

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لو ان رجلا صلى ركعة خامسة<sup>١</sup> بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطوع خلطها بفريضة قبل آتمامها ولا يتم الفريضة الا بالتشهد او أن يقعد قدر التشهد.

و<sup>٢</sup> قال اهل المدينة: لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا امرناه ان يجلس في العاشرة<sup>٣</sup> منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السهو.

وقال محمد بن الحسن: ان الصلاة اربع ركعات اكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فاذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فاذا خلط ذلك بفريضة قبل آتمامها وتمامها بالتشهد<sup>٤</sup> فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة الا يرى ان رجلا لو<sup>٥</sup> دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا يسجدها فاذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا يسجده للفريضة فيكون قد بدأ لغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل ابواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النسخ والكتاب فتوجهوا اليه يا اولى الافكار والالباب.  
(١) وفي الأصول «ركعة بسجودها خامسة».

(٢) زيادة «ان» منى.

(٣) سقطت الواو من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «العاشر»، والصواب «العاشرة» لأنها صفة الركعة. ف

(٥) وفي الأصول «التشهد» وهو من سهو الناسخ.

(٦) سقط حرف «لو» من الأصول.



فهذا لا يستقيم .

(١) أي الدخول في غير الفريضة بنية الفريضة و أداء الركوع و السجود لغير الفريضة فانهما غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد إياهما من حيث هما فرضان من الفرض بل اداهما في صلاة النفل - تدبر .

(٢) و من ههنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في رقم (١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد و نقص فلما سلم أقبل على قوم بوجهه ، قالوا : يا رسول الله ! أحدث في صلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ، قالوا : صليت كذا و كذا - الحديث ، و في رواية أنه صلى الظهر خمسا ، فقيل له : انك صليت خمسا - الحديث ، و ذكر ان ابا حنيفة قال : اذا لم يجلس في الرابعة اعاد الصلاة - انتهى . و وجه السقوط ظاهر الأول ان الحديث ناطق بأن الكلام وقع في اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قبل تحريم الكلام في الصلاة و ابن مسعود قديم الاسلام و لما حرم الكلام فيها و منع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك و ابن مسعود رضى الله عنه روى نفسه ان السلام و رده منع عنه فيها و الثاني انه لا نص في الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يجلس في الرابعة ليكون الامام مخالفا للحديث بل الاظهر انه قد فيها كيف لا و قد زاد على المعهود في البيان مجرد زيادة الخامسة و لو كان شيء غير معهود سواها فعله لذكروه في البيان و لم يقولوا : صليت خمسا ، بل قالوا : لم تجلس في الرابعة و صليت خمسا فاننا عهدنا قعودك في الرابعة دائما و الافات به و لم يعهد خطط الفرض بالتطوع في الصلاة و الركعة الخامسة لينت بفريضة و ابو حنيفة نظر كما قاله محمد الى ان الصلاة في دين الاسلام اما ثمانية او ثلاثية او رباعية و لم تعهد فيه صلاة خماسية فريضة فاذا لم يقعد في الرابعة و صلى خامسة فقد اتى بما لم يعهد في الشريعة فلا يعتد بها فوجب اعادة الرباعي المزيد فيه الخامسة بدون قعود فيها لكونها غير معهودة و لاختلاطها بفريضة قبل تمامها و المسألة اجتهادية فيها مساغ للاجتهاد و الا نظار دائرة من الطرفين =

أرأيتم لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهوه فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أيتبعه في سهوه ام يدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتبعه الا ان يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم: وكذلك كل سهو سهاء الامام من زيادة سجوده او نحو ذلك او نقصان، أ ينبغي لمن كان خلفه اذا لم يكن ساهيا ان يتبعه؟ قالوا: لا ينبغي ان يتبعه .

قيل لهم: ولم قالوا لأنه ليس بامام في ذلك .

قيل لهم: فاذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد . قالوا: لأن الامام يُعَدُّ في صلاته .

قيل لهم: فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد قبل التشهد: قالوا: لأن ذلك زيادة زادها في صلاته ساهيا فلا يفسد ذلك صلاته .

قيل لهم: وان كان ساهيا فقد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها وسجودها؛ قالوا: نحن نقول في السهو اشد من هذا نزع<sup>٢</sup> انه من اكل في وسط صلاته ناسيا او شرب ناسيا او تكلم ناسيا بنى على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة الا ان عليه سجدتي السهو .

= و حديث عبد الله بن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك مؤيدا لنظر ابي حنيفة وفيما ذهب اليه ابو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف نسب اليه مخالفة الأثر وهل هذا الاتعت ظاهر .

(١) وفي الأصول «ام يدع» . (٢) وكان في الأصل «ان» وهو تحريف «لمن» .

(٣) وفي الأصول «تزع» بالخطاب .

قيل لهم: هذا اعجب<sup>١</sup> من الذي عينا<sup>٢</sup> عليكم .  
أرأيتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من  
المسجد الى ناحية فأخذ و باع واشترى ثم ذكر أئبني على صلاته؟ قالوا:  
نعم يئني ما لم يطل ذلك ولم يئبي امرأ فاحشا .  
قيل لهم: ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا<sup>٣</sup> يتم معه الصلاة  
ما يفسد كثيره الصلاة .

قالوا: انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث  
ذى الئدين<sup>٤</sup> انه بنى على صلاته .

- (١) كذا فى الأصل، وفى الهندية « هذا اعجب - الخ » .
- (٢) وفى الأصول « عينا » بالياء التحنانية، والصحيح « عينا » بالعين المهملة والياء الموحدة من العيب .
- (٣) وفى الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه .
- (٤) اعلم ان ذا الئدين و ذا الشمالين واحد يدعوه الناس بئى الشمالين فئيره النبي صلى الله عليه وسلم بئى الئدين لأنه كان يعمل بيديه ولقبه « خرباق » واسمه « عمير » وهو من سليم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خزاعى كما انه سلمى فهو رجل واحد ذو الئدين ذو الشمالين خرباق عمير خزاعى سلمى ، ومن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها رجلان وبنى عليه ما بنى و عارض به ما عارض، وفى الجوهر النقى وقال السمعانى فى الأنساب: ذو الئدين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل بيديه جميعا؛ وفى الفاصل للرامهرمزى: ذو الئدين و ذو الشمالين قد قيل انها واحد؛ وقال ابن حبان فى الثقات: ذو الئدين ويقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعى ، وقال ايضا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعى حليف بنى زهرة وهذا اولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل؛ وفى الموطن: مالك عن =

= ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حثمة بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلاتي النهار الظهر او العصر فسلم من اثنتين فقال : ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصرت الصلاة - الحديث ، وفي أخرى : مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب و ابي سلة بن عبد الرحمن مثل ذلك ، فقد صرح في هذه الرواية انه ذو الشمالين و انه من بني زهرة فان قيل هو مرسل قلنا ذكر ابو عمر في التمهيد انه يتصل من وجوه صحاح ؛ و قد قال النسائي في سننه : انا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلة بن عبد الرحمن و ابي بكر بن سليمان بن ابي حثمة عن ابي هريرة قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر او العصر فسلم في ركعتين فانصرف ، يقال له : ذو الشمالين ابن عمرو اتقص الصلاة ام نسيت - الحديث ، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين ؛ و قال النسائي ايضا : انا هارون بن موسى القزويني حدثني ابو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو سلة عن ابي هريرة قال : نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدة ، فقال له ذو الشمالين : اقصرت الصلاة - الحديث ، وهذا ايضا سند صحيح صرح فيه ايضا انه ذو الشمالين فان قيل هذا وهم من الزهري عند اكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن ابي انس ، قال النسائي : انا عيسى بن حماد انا الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن عمران بن ابي انس عن ابي سلة عن ابي هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم انصرف فأدركه ذو الشمالين فقال : يا رسول الله ! اتقصت الصلاة ام نسيت - الحديث ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم ؛ ثبت ان الزهري لم ينفرد بذلك و ان المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين و ان من قال ذلك لم يهم ، و يؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو و كأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة « عبد » ، و ثبت ايضا ان ذا اليمين و ذا الشمالين واحد ، و قد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين - انتهى . و في رواية ابن سيرين عند الشيخين فقام ذو اليمين ؛ و في رواية للبخاري : فقام رجل =

قيل لهم: هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو و كان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فيرد فلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال: ان في الصلاة شغلا فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم.

قالوا: هذا في التعمد ولا يشبهه هذا النسيان قيل فكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى اليمين تعمد لأن ذى اليمين قال له: يا رسول الله! أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: في حديثكم كل ذلك لم يكن؛ فقال: بلى، يا رسول الله! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ذى اليمين - وفي لفظ: لها - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم فاتاه رجل من بنى سليم؛ وعند ابن حبان فقال: ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبنى زهرة، وفيه فقال عليه السلام: ما يقول ذو اليمين؟ قالوا: صدق. قال الزهري: هذا كان قبل بدر ثم استحتمت الأمور بعد - اهـ - وفي حديث عمران عند البخارى ومسلم فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ: لها - فقام رجل بسيط اليدين وبالجملة قضية ذى اليمين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو اليمين الذى هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلى الخزاعى قتل بدر، و اسلام ابى هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذى اليمين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عمدا كان او ناسيا، وللبيضاوى موضع آخر و الامام محمد بصدد هذا في الكتاب و انى نقلت هذا ليكون لك بصيرة فى الجواب عن حديث ابى هريرة و عمران بن حصين وغيرهما وللناس فيما يعشقون مذاهب - هذا و الحمد لله على ذلك.

(١) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «ذا للدين»، وهو تصحيف.

بعض ذلك' انما وصلت ركعتين و أقبل<sup>٢</sup> على اصحابه فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم؛ فقام فقضى ركعتين وقضى معه اصحابه، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> بعد ما اخبره ذو اليمين بما اخبره به و تكلم اصحابه

(١) قوله « بعض ذلك » سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث فردناه .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل » . ف

(٣) و من ههنا سقط سقوطا بينا ما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث ابي هريرة و عمران من ان ابا حنيفة قال: اذا تكلم فلا يسجد هما - اه، فان حديث الخرباق و ذى اليمين و ذى الشمالين و من في يديه طول كان قبل تحريم الكلام والسلام فلما حرم في الصلاة و منع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عمدا او سهوا فانه مبطل لها او لم ينظر ابن ابي شيبة في هذا الكتاب ما قال الامام محمد في حق الحديث و ما استدل به من الأحاديث على ما ذهب اليه من عدم جواز الكلام فيها و عدم سجود السهو به لما ذكر ابن ابي شيبة ما ذكره و العجب منه انه يروى حديث عمران و ابي هريرة و يرد به على ابي حنيفة و يترك حديث معاوية بن الحكم النسي اخرجه مسلم: ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح و التكبير و قراءة القرآن - اه . و اسلام معاوية بن الحكم متأخر جدا فيكون ناسخا لما سواه من حديث ذى اليمين و غيره، قال النووي فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقا لحاجة او لغير حاجة و لمصلحة الصلاة او لغير مصلحتها فان احتاج الى تسييه او اذن لدخول و نحوه سبح ان كان رجلا و صفقت ان كانت امرأة هذا مذهبنا - و مذهب مالك و ابي حنيفة و الجمهور من السلف و الخلف، و قال الأوزاعي: يجوز الكلام لمصلحة الصلاة - اه . فلم ان تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف و حديث ابي هريرة فيه اضطراب كثير و هو انما اسلم في عام خيبر و كذا عمران بن حصين اسلم عام خيبر فلا يكون حديثهما هنا الا مرسلات لتقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة =

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و تكلم ذو اليمين و هو عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم و لم يؤمروا بإعادة . فهذا ' يدلّم على ان هذا كان قبل تحريم<sup>٢</sup> الكلام .

و لو قلتم ما قال غيركم لكان أقيس لقولكم و قد<sup>٢</sup> قال عمر: من تكلم متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة، فهذا أقيس في حديث ذى اليمين

= فلا يمكن ان يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لو فاة الخرباق في غزوة بدر - وراجع لذلك الجوهر النقي و آثار السنن و سبأى النقل في الصفحة الآتية و ان كان لا حاجة اليه بعد ما فصله الامام محمد في هذا الباب و طار برمته ما زعمه ابن ابي شيبة به و وجوه الاضطراب مشروحة في فتح الملهم و آثار السنن و الجوهر النقي و عمدة القارى و بذل المجهود فعليك بها فان فيها هل ترك لنا بيتا عقيل و هل غادر الشعراء للتوهم المتأنق و هل بقي نهر اذا جاء نهر معقل و هل للطر قيمة بعد عروس و بالجملة حديث عبد الله و ابي هريرة و عمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « فاذا ، و هو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطلب تخريجه من مظان العلم و معادنه و ما وجدته في الكتب التي عندي .

(٤) حديث ذى اليمين قد روى من حديث ابي هريرة اخرج به البخارى و مسلم و ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و مالك في الموطأ و ابن حبان في صحيحه و من حديث عمران بن حصين اخرج به مسلم و ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و من حديث ابن عمر اخرج به ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و ابن خزيمة و غيرهم و لأصحابنا عنه جوابان احدهما انه منسوخ بحديث زيد بن ارقم و حديث ابن مسعود روى الأول البخارى و مسلم و الثانى البخارى و مسلم و ابو داود و النسائى و الطحاوى و البيهقى و ابن حبان و غيرهم و الجواب الثانى عنه انه كان قبل =

من قولكم من تكلم من غير سهو<sup>١</sup> اعاد لأن رسول الله<sup>٢</sup> صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذي اليمين لم يتكلموا على سهو إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو<sup>٣</sup> وأما محاورته ذا اليمين وأصحابه بعد ما أخبره ذو اليمين فليس<sup>٤</sup> لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو اليمين وليس ذلك من<sup>٥</sup> ذي اليمين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذي اليمين ثم تركتموه<sup>٦</sup> عيانا الأمر فيه على ما وصفناه<sup>٧</sup> أن هذا

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل ان ابا بكر وعمر وذا اليمين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول «في قولكم» .

(٢) وفي الأصول «من غير ساه» وهو خطأ، فهو إما «من غير سهو» كما كتبه او «غير ساه» بدون حرف «من» .

(٣) «انه صلى الله عليه وسلم قال : أصدق ذو اليمين؟ قالوا : نعم» كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول «على غير سهو» وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول «فليس بسهو» فان الضمير راجع الى المحاورة، وهو مصدر يساوي فيه التذكير والتانيث . ف

(٦) كذا في الأصل، وفي الهدية «من الأمر ذي اليمين» وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل، وفي الهدية «لم تركتموها» والضمير راجع الى حديث ذي اليمين .

(٨) كذا في الأصول، ولعل الصواب «من ان هذا» على ما يكون من بياننا لما الموصولة .

(٩) فان قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه ابو هريرة رضى الله عنه

وهو متأخر الاسلام اسلم عام خيبر سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذي اليمين وهو

يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي لفظ : بينا نحن نصلي مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم - الحديث، و ذو اليمين غير ذي الشمالين وذو الشمالين استشهد بيدر

اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي و ذو اليمين بقى بعده صلى الله عليه وسلم؛ قلت : =



= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمران اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الـدين و انما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و سلم يعنى بالمسلمين و هذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لنا رسول الله صلى الله عليه و سلم : انا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره صلى الله عليه و سلم ؛ و قال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و اراد به قدمه اليمن و كان قدمه قبل ان يواد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اهـ ، و قال ابن ابى ليلى : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥ من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨ من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ؛ فى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة ، فان قلت هذا مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم ؛ قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى لو المراد به بيان زيادة الضبط و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الاختلاف شيان جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلمة و ابى هريرة او من تدليس يحيى و هذا اخف و اهون من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين قد و هموا و أخطأوا فى ذكر ذى الـدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال الأحاديث كما صدر من مخالفينا ليس كما ينبغى كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده حديث ذى الـدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذو الـدين رواه الطحاوى و اسناده حسن ، و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذو الـدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =

= عمرو بن فضلة الخزاعي من خزاعة و قال ابن حبان في ثقاته ذو اليمين و يقال له ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي و قال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة و قال ابو عبد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو اليمين احد اجدادنا و هو ذو الشمالين، و قال المبرذ في الكامل : ذو اليمين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا و ذو اليمين يقال له الخرباق، و هو ابن عبد عمرو بن فضلة و ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة، و قال النووي في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو و يؤيده ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بلفظ فقال : ذو الشمالين بن عمرو و ما قاله ابو عوانة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة - اهـ . و قال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت و التوفيق ان اباه اسمه عبد عمرو و يقال له عمرو بخذف عبد ايضا و قد ثبت ان اسم احد اجداد ذي الشمالين كان سليما قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : و ذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن فضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة - اهـ ؛ فا في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان و هو من خزاعة لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان من خزاعة فهو سلي خزاعي فكلاهما واحد ؛ فقد ثبت بهذه الأقوال ان ذا اليمين و ذا الشمالين واحد، و قد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد يدر، و قال الزهري : كان هذا قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد كما في صحيح ابن حبان و واقفه على ذلك ابن وهب كما في الجوهر النقي انما كان حديث ذي اليمين في بدء الاسلام ثبت بهذه الوجوه أن ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق و نصب الرابة و الجوهر النقي و الطحاوي و غيرها من الكتب .

كان قبل تحريم الكلام . فلماذا قلتم اذا تكلم ساهيا نبي على صلاته ؟  
فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا نبي ايضا . وأى حديث سمعتم فيه ولو كان  
عندكم فيه حديث لاحتججتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) بدليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج  
البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا تكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو  
الى جنبه في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قاتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام -  
انتهى ، والآية مدنية بالاتفاق و اسلام الأنصار و ذهاب مصعب بن عمير اليهم إنما كان  
قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا تكلم خلف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان بأن المراد بقوله كنا تكلم الأنصار  
الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل  
الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث  
ابى امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره  
بما فاته فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة - فذكر الحديث وهذا  
كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة و معاذ بن جبل إنما اسلما بها ، وفي ابى داود فى الأذان  
كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته - ا هـ ، ثم ذكر مجيئى معاذ فلا شك فى  
ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفى الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه اخرجه  
البخارى ومسلم و ابو داود و النسائى و الطحاوى و غيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا فقلنا  
يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا - ا هـ ، وله هجرتان الى  
الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدمها و النبي صلى الله عليه وسلم يتجهز  
الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .

أخبرنا الربيع بن صبيح البصرى عن الحسن بن أبى الحسن البصرى انه قال<sup>١</sup> فى رجل تناول فى صلاته كوزا من ماء فشرّب منه ناسيا انه يعيد الصلاة .

وأخبرنا شعبة بن الحجاج البصرى عن أبى النضر<sup>٢</sup> قال<sup>٣</sup> سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال<sup>٤</sup> سمعت عمر بن الخطاب<sup>٥</sup> رضى الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الا بتشهد فكذلك قلنا<sup>٥</sup> من خط تطوعا بفريضة قبل فراغه من

(١) لفظ « قال » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) اسمه مسلم كما فى سنن البيهقى ج ٢ ص ١٣٩ وكا فى كتاب الكنى للحافظ الدولابى روى عنه شعبة .

(٣-٣) قوله « سمعت حملة بن عبد الرحمن قال » ساقط من الأصل وهو موجود فى الآثار؛ و الأثر رواه البيهقى فى سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر و عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا شعبة قال سمعت منسلا ابا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول لا تجوز صلاة الا بتشهد - انتهى؛ و حملة بن عبد الرحمن فى ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما ا؛ و ذكره ابن حبان فى الثقات ا . و الأثر أخرجه محمد فى الآثار بهذا الاسناد و فيه قال: سمعت حملة بن عبد الرحمن و هو تحريف و الصواب ما فى الميزان و اللسان و سنن البيهقى؛ و حميد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كما فى التهذيب . و أخرج الأثر ابن حزم فى ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى بهذا الاسناد و فيه « حملة » لا « حميد » .

(٤) لفظ « بن الخطاب » زيادة من سنن البيهقى و المحلى ، و بالجملة فى السند سقوط من الموضوعين احدهما لا بد منه فى الكتابة و الثانى من المستحبات .

(٥) بهذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبى شيبة حيث قال بعد =

التشهد أو قبل أن يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

أخبرنا بكبير بن عامر عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا تشهد [ثم أحدث - ٢] بعد قضاء الصلاة [فقد قضى الصلاة - ٢] .

وأخبرنا أبو حنيفة قال قال عطاء بن أبي رباح في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم ، قال عطاء: يجزيه .  
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد ، قال: يجزيه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهواً وذكر أن أبا حنيفة قال إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - ١٥ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قصداً حيث قال: وما ذلك؟ قالوا: صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقاً لما رامه ابن أبي شيبة فكيف يصح رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اجنبنا عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول «عن أبي اسحاق بن الحارث» وهو تحريف وتصحيف والصواب ما كتبه ، وأبو اسحاق هو السبيعي والحارث هو الأعمور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وبهذا الإسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول «قال إذا تشهد بعد قضاء الصلاة» ١٥ وهو غير مفيد للمعنى المقصود وهو إما إذا تشهد فقد قضى الصلاة فتصحف وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الإسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال: إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته - ١٥ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن عطاء بن ابي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم احدث [ او - ] ثم عرض له عارض<sup>١</sup> او رغب قال: صلاته تامة لا يعيدها.

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي<sup>٢</sup> قال قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل ان نخرج<sup>٣</sup> الى النجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له<sup>٤</sup>، فقال: ان في الصلاة شغلا.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه<sup>٥</sup> كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم<sup>٦</sup> والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول « ثم عرض له عرض » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم يهَذَا ان الحديث ليس بمرسَل و ابراهيم يرويّه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالغنية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، و لفظ « له » ساقط من الهنذية والصواب اثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول « عن رسول الله »، وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول « انهم »، وهو غلط .

(٨) قوله « ذات يوم » زدته من خارج .

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [ النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ١ ] قال :  
اعوذ بالله ورسوله من سخطهما<sup>٢</sup> قال : [ وما ذاك؟ قال : ٢ ] كنت ترد علي  
من يسلم عليك و أنت في الصلاة و سلمت عليك فلم ترد [ علي - ٤ ] قال : ان  
في الصلاة شغلا؛ فترك [ الرد - ٥ ] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون  
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و هو في الصلاة فيرد عليهم السلام ، فلما  
اقلوا من عند النجاشي سلموا [ عليه - ٥ ] فلم يرد عليهم السلام ، قالوا :  
يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا قال : ان في الصلاة شغلا .

[ قال محمد بن الحسن - ٦ ] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد  
السلام و قد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق  
ان يترك<sup>٨</sup> .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .
- (٢) و في الأصول « من سخطه » و هو تحريف ، و الصواب « سخطهما » .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زده من الخارج لأنه لا بد منه .
- (٤) لفظ « علي » ساقط من الأصول .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه كما هو في كتب الحديث .
- (٦) ما بين المربعين زيادة مني على دأب الكتاب .
- (٧) و في الأصول « فقد » بالفاء .

(٨) بهذه الأحاديث استدل اصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول  
ولا بالاشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين عليه بعد الفراغ من  
الصلاة ( ان في الصلاة لشغلا ) ففيه دليل بأن المصلي معذور عن ذلك بسبب الشغل في  
الصلاة و نهى لغيره عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار و في حديث =

= جابر عند مسلم (لم يمتنعى ان ارد عليك الا انى كنت اصلى - الحديث) وفي حديث ابن مسعود المذكور و هو فى الصحيحين ايضا فلما رجعنا من عند النجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا فقيهما صراحة لئى الرد على السلام مطلقا قولوا وإشارة و تصریحا بأن ذلك كان قبل خروجهم الى النجاشى ولما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام فى الصلاة منسوخا فما وقع فى الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام ويشهد له ما عند ابى داود من حديث ابى هريرة مرفوعا: التسيح للرجال والتصفيق للنساء يعنى فى الصلاة، من أشار فى صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعنى فى الصلاة - اهـ. قال ابو داود: هذا الحديث وهم - اهـ. ولم يذكر وجه ذلك وفى الاسناد الى ابى هريرة ليس الا محمد بن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على انه مدلس لا يحتج بحديثه اذا عنى الا اذا كان ما رواه من باب الاحتياط محفوقا بقرائن فيحتاج به وها هنا كذلك ومن قال ابو غطفان مجهول فهو مستغرق فى جهله وهو ثقة كما فى كتب الرجال فقول ابى حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية فى هذا الباب ومناسب لشأن الصلاة والاحتياط الذى يقتضى تلك الأحاديث ومعلوم ان الحاضر مأخوذ به فى مقابلة الميخ فما رواه ابن ابى شيبة فى كتاب الرد فى رقم (١٢٤) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بنى عمرو بن عوف فصلى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيبا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يفعل فساقط من البين فانه داخل فى النسخ ومعارض لحديث ابى هريرة المتقدم او لم يعلم ابن ابى شيبة الأحاديث النافية لذلك فان عليها ثم رد على الامام فقيه تغنت ظاهر وان لم يعلمها فهو بذلك معذور وقد ترك الأحاديث وشغب على الامام بغير وجه ومن يقدر على ان يقول انه مخالف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ.



اخبرنا يعقوب<sup>١</sup> بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم<sup>٢</sup> الهجرى عن  
ابى عياض<sup>٣</sup> عن ابى هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون فى الصلاة فانزلت هذه  
الآية « و إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون<sup>٤</sup> » .  
اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان<sup>٥</sup> بن الأسود المكي عن عطاء بن  
ابى رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين  
ثم سلم ، فقيل له : انك صليت ركعتين ، قال : أ كذلك ؟ قالوا : نعم ، فأعاد  
بهم الصلاة<sup>٥</sup> . فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى اليمين منسوخ كان قبل  
تحريم الكلام<sup>٦</sup> .

- (١) هو الامام ابو يوسف القاضى .
- (٢) وفى الأصول « ابراهيم عن مسلم » و هو تصحيف ، و هو ابراهيم بن مسلم الهجرى .
- (٣) ابو عياض اسمه « عمرو بن الأسود العنسى الهمداني » كما فى ج ٨ ص ٤ من التهذيب .
- (٤) رواه الديهقى فى باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق  
عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجرى عن ابى عياض عن ابى هريرة انه قال فى هذه الآية  
« و اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » قال : كان الناس يتكلمون فى الصلاة فنزلت  
هذه الآية ، وفى رواية ابن عبدان قال : كانوا يتكلمون فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية -  
اتمى . وهكذا روى عن معاوية بن قرة كما هو عند الديهقى ايضا باسناده اليه .
- (٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ فى شرح معانى الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا  
ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ : صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم فى ركعتين  
ثم انصرف ، فقيل له فى ذلك فقال : انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقناها حتى  
وردت المدينة فسلمى بهم اربع ركعات - اتمى .
- (٦) لأن عمر اعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس و هو كان قد شهد قصة  
ذى اليمين كما فى البخارى و مسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يبطل الصلاة لما اعاد =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .  
اخبرنا قيس بن الربيع قال اخبرنا ابو هاشم<sup>١</sup> قال: سألتنا ابراهيم النخعي عن الرجل يأكل ويشرب ويتكلم وهو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبله الا ان يكون عند الفراغ من صلاته .  
وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلبون في الصلاة حتى نزلت « و قوموا لله قانتين » .

اخبرنا ابو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن البصري<sup>٤</sup> قال حدثنا محمد بن سيرين قال:

= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو ابو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى وهو الصواب، وفي الاصول « ابو هشام » وهو خطأ ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من ههنا الى قوله يستأنف الصلاة في اثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم رضى الله عنه كان احدنا يكلم صاحبه الى جنبه في الصلاة حتى نزلت « قوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى . وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومتفرقة في الأبواب .

(٣) وفي الاصول « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه « واصل بن عبد الرحمن البصري » روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وبهذا ظهر ان « ابا حرة » يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواو منى ، وهو عطف على « عن الحسن » اى قال ابو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سقوط =

قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأومى [ برأسه - ١ ] .

أخبرنا أبو حرة عن الحسن البصرى فى الرجل يسبق<sup>١</sup> بركعة ثم يسلم الإمام فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال<sup>٢</sup>: انك قد سبقت بركعة، قال: يستأنف الصلاة .

= الوار وقع الخطأ فى الإسناد وابن سيرين يرويه عن ابى هريرة وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه ورواه البيهقى فى ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثنى مسعر عن عاصم عن ابن سيرين ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فقال برأسه يعنى الرد وعن اسماعيل بن ابى كثير ثنا مكى ثنا هشام عن محمد قال: انبئت ان ابن مسعود قال: اتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحبشة اسلم عليه فوجدته قائماً يصلى فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال البيهقى: هذا هو المحفوظ مرسل وعن ابى يعلى التوزى ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن ابى هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحبشة اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ تفرد به ابو يعلى محمد بن الصلت التوزى - انتهى . ولعل هذا كان فى القدمة الأولى من الحبشة والاطمئنان من ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول، وإنما زيد من سنن البيهقى .

(٢) لعل العبارة هكذا: فى الرجل يسبق مع الإمام بركعة ثم يسلم فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة، قال: انك قد سبقت بركعة، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة اليه ولعله انه سبق بركعة بالغيبة يعنى كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبوق بركعة وتكلم فى وسط الصلاة - فانهم .

وقال ابو حنيفة: النفخ في الصلاة اذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة<sup>١</sup>.

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن ابي حصين<sup>٢</sup> عن ابي هريرة<sup>٣</sup> رضى الله عنه قال: ما ابالي نفخت في الصلاة او تكلمت.

اخبرنا سلام بن سليم النخعي عن<sup>٤</sup> الأعمش عن ابي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره، وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة ان النفخ بمنزلة الكلام، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار او نحوه - والله اعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يعجبني فأراه بمنزلة الكلام، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا او جاهلا ان يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فان كان ناسيا سجد سجدة السهو؛ قال وكيع عن سفيان عن ابي حصين عن سعيد بن جبير قال: ما ابالي نفخت في الصلاة او تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن ابي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى.

(٢) بفتح المهملة اسمه « عثمان بن عاصم بن حصين ابو الحصين الأسدي الكوفي » من رجال الستة مات سنة (١٢٨) والأظهر ان روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب.

(٣) كذا في الأصول « عن ابي هريرة » وفي المدونة: عن سفيان عن ابي حصين عن سعيد ابن جبير كما عرفت، وعندى ما في المدونة اصح وأرجح لوجوه الأول ان الحافظ لم يذكر ابا هريرة رضى الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني ان ابن حبان ذكره في اتباع التابعين والثالث ان روايته عن الصحابة مرسله والرابع ان ما في المدونة هذا المتن عن سفيان عنه عن سعيد بن جبير فهذه القران يحكم ذوق بأن ابا هريرة في الاسناد خطأ بل هو سعيد بن جبير فافهم و تبصر ثم طالعت كنز العمال ج ٤ ص ٢٢٤ عن ابي هريرة قال: لا ينفخ احدكم حين يضع جبهته ولا يتورك احدكم.

(٤) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثنا شعبة عن =

ابن عباس يرى ان النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام .

## باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيب الصلاة و يعيد من خلفه الصلاة ايضا و ان كانوا قد كبروا . فان كبر الامام للافتتاح و دخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يجزئ عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة و كذلك من دخل مع الامام و لم يكبر للافتتاح و لم يكبر للركعة الاولى و كبر للركعة الثانية فان ذلك لا يجزيه . فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير و ذلك للحديث الذي جاء و رواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال : التكبير تحريم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير .

و قال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ ثم كبر للركوع - ١ ] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد و يعيد من خلفه الصلاة و ان كان من خلفه قد كبروا و لا يجزئ الامام تكبيرة الركوع للافتتاح و لو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجل خلفه تكبيرة الافتتاح و قد دخل معه

= الأعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يعنى النفخ في الصلاة - انتهى ؛ و في ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال : عن ابن عباس قال : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - ١٠٠ . و قد عرفت ما في المدونة .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧ .
- (٢) زاد في المدونة « و ان نوى بها تكبيرة الافتتاح .

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع 'ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح' رأينا ذلك يجزئ عنه لأنه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان 'سها الذي خلف الإمام أيضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يبتدئ الصلاة و لا يجزيه الذي صلى مع الإمام .

و قال محمد بن الحسن: فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح و لا يجزئ الإمام . قالوا: لأن المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قيل لهم: أفتكبير دخل ام بغير تكبير؟ قالوا: بغير تكبير .  
قيل لهم: أفذخول ذلك في الصلاة قالوا: ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

(١-١) زاد في المدونة 'ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح' وفيها في ج ١ ص ٦٦: و تكبيرة الافتتاح ركن من اركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها او نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة و واجبة عليه لأن ترك الركن يظل الصلاة - اه .

(٢) في المدونة: وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة، قال: فان هو لم يكبر للركوع و لا للافتتاح مع الإمام حتى ركب الإمام ركعة و ركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام و كان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضى ركعة اذا سلم الإمام، قال و قال مالك: ان دخل مع الإمام فنتى تكبيرة الافتتاح و كبر للركوع و لم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته و لم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويرتي المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: رأيتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة يفسد عما اذا<sup>١</sup> قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام<sup>٢</sup>. قيل لهم: ان جاز هذا للمأموم فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزيه الثانية والثالثة والرابعة ويقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلي مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى ولم تجزئه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لانا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا<sup>٣</sup>، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لئن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة وان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتمها مع الامام، وما ينبغي له ان يصلها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه ونخاف ان تكون غير مجزئة<sup>٤</sup>.

قيل لهم: فأنتم من قولكم على غير يقين وقد اقررتم انكم لا تدرّون كيف الحق في هذا. وما نرى لقولكم هذا وجها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار والسنة ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يريد به افتتاح

(١) وفي الأصول «عما قالوا»، والصواب «عما اذا قالوا»، فسقط لفظ «ذا» من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «الكلام».

(٣) اي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب «مجزئة عنه»، فسقط لفظ «عنه» من الأصول والله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، والأولى «مقد»،.

الصلاة فليس بداخل ولا يجزئه من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: فقد افسدتم صلاة من دخل مع الامام بتكبير يريد به الافتتاح ولم يفتح به الامام. قالوا: لأن الامام اذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا تقول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، أرايتم اماما صلى بقوم الظهر او صلاة من الصلوات فلما صلى ركعة تكلم أليس تفسد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أتفسد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تفسد ولكنهم يقومون فيقضون ما بقي من صلاتهم وحدانا، قيل لهم: فليس الامام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي ان يقال للأوم اقض صلاتك وان كانت صلاة الامام فاسدة، فقيل لهم: ايضا فكيف لم يستخلف الامام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متمدا خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون اذا احدث الامام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا يبني على صلاته، قالوا: بلى. قيل [لهم - ١]: فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم، قالوا: نعم. قيل لهم: فكيف استخلف من احدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

- (١) وكان في الأصول «الصلاة»، والصواب «صلاة»، وهو مضاف.
- (٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ظهرا».
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يقولون»، وليس بشيء.
- (٤) وكان في الأصول «ليقضى»، والصواب «اقض»، بصيغة الأمر.
- (٥) وكان في الأصول «فكيف استخلف الامام»، بالاثبات، والصواب «لم يستخلف» بالنفي - تأمل.
- (٦) لفظ «لهم»، ساقط من الأصول ولا بد منه.



من تكلم متعمدا، هذا قول ينقض بعضه بعضا فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل<sup>١</sup> يعتمد عليه قولنا<sup>٢</sup> فأتتم الرجال عرقم الفساد من غيره<sup>٣</sup> أو ما غيركم بأعقل منكم ولكنكم استغثتم بما عندكم<sup>٤</sup> من علم غيركم<sup>٥</sup> وقد جاء الحديث انه كان يقال من اعلم الناس، قالوا: من طلب علما الى علمه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق انا اياك<sup>٦</sup> فان للحق نورا. اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة.

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال: قلت له رجل صلي بغير وضوء قال: يتوضأ ويعيد الصلاة وان كان اماما اعاد وأعاد اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت من خلفه قلت: رجل نسي التكبير الاولى التي يفتح بها الصلاة قال: ان ذكر وهو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر واستأنف وان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة وان كان اماما اعاد

(١) في الأصل «في هذا انه يعتمد عليه» والظاهر ان في العبارة خلا - لعله «في هذا دليل او وجه يعتمد عليه».

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «قولكم».

(٣) كذا في الأصول، واظن ان في العبارة سقوطا.

(٤) وفي الأصول «وما» والصواب «او ما» بالاستفهام.

(٥) كذا في الأصول «من علم غيركم» فلعله «عن علم غيركم» او «من علمكم عن غيركم» فان صلة الاستغناء كلمة «عن» لا حرف «من» فن يان لما، وسقطت «عن» من الأصول - تأمل.

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «بقول الحق انا اباله» ولعل الصواب «من يقول الحق يعاد به» ونحن ايضا نقول «الحق فيعاد بنا» - والله اعلم.

وأعادوا أصحابه فإن صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة أصحابه .  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا فسدت صلاة الامام  
فسدت صلاة من خلفه .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع<sup>١</sup> عن عطاء بن  
ابي رباح في الرجل يؤم أصحابه وهو على غير وضوء قال : يعيدون .  
اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون<sup>٢</sup> عن ابن سيرين قال :  
يعيدون او احب [ الى ] ان يعيدوا .

اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه في الرجل يصلي بأصحابه جنبا قال : يعيد ويعيدون .  
وقال اهل المدينة : أ فليس قد صلى عمر رضي الله عنه بأصحابه وهو  
جنب فأعاد ولم يعيدوا .

(١) كذا في الأصول «عادوا أصحابه» وهو ايضا صحيح عند الكوفيين كتركيب اكلوني  
البراغيث والتركيب المعروف عند البصريين «عاد أصحابه» .

(٢) هو ابن الاعلم الأزدي ابو الحسن الخراساني قاضي مرو ثقة من رجال ابي داود  
والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب .

(٣) وفي الهندية «ابن عوف» بالفاء، والصواب ما في الاصل «ابن عون» بالتون وهو  
ابن اربطان المزني مولاهم ابو عون الخزار البصري من رجال الستة، وليس هو عبد الله  
ابن عون الهلالي ابو محمد البغدادي الآدمي فانه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره .

(٤) زيادة من كتاب الآثار .

(٥) وفي الأصول «ان يعيدون» باظهار نون الاعراب وهو خطأ، وفي الآثار «احب  
الى ان يعيدوا» من غير شك الراوي .

قيل لهم: ان عمر لم يستيقن انه كان جنباً و انما اخذ<sup>١</sup> بالثقة فاغتسل  
و أعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا.

وقد ذكر<sup>٢</sup> هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد<sup>٣</sup> بن الصلت  
ان عمر بن الخطاب قال: احسبني احتلت وما شعرت فظن<sup>٤</sup> انه احتلم و<sup>٥</sup> انما  
قال: احسبني<sup>٦</sup> ولم يستيقن عمر و<sup>٧</sup> شدد على نفسه فاغتسل و أعاد الصلاة

(١) وفي الاصول «فاخذ بالثقة».

(٢) لعل «مالكا» سقط من الاصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ «عن هشام بن  
عروة» وقد سقط من شرح الزرقاني «عن عروة بن الزبير» ولا بد منه كما في الحجّة،  
وعروة يروي عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعجيل.

(٣) كذا في الأصل «بالزاي المعجمة المضمومة والياءين التحتائيتين مصغر» قال في التعجيل  
ص ١٤٣ «زيد بن الصلت» بالتصغير، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر  
المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال: خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا  
هو احتلم وصلى ولم يتنسل فذكر القصة في إعادة الصلاة - اهـ. وفي الهندية «ريد» بالراء  
المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف، والصواب «زيد» بالتصغير على ما  
كتبته - تأمل.

(٤-٤) لفظ «انه احتلم و» زده من خارج وهو ساقط من الاصول.

(٥) وفي الأصل «قال احسبني احتلت وما شعرت فظن انما قال احسبني عمر شدد على  
نفسه» والصواب «ظن انه احتلم و انما قال احسبني ولم يستيقن عمر و شدد - الخ»  
ففيها سقوط و تصحيف و اغلوطة.

(٦-٦) لفظ «ولم يستيقن عمر و» زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام  
محمد فهو محمل من محامل الأثر ومعنى من معانيه والا فقد ورد ان اصحابه ايضا اعادوا =

= الصلاة؛ قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا، فقال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فنزلوا إلى قول علي، قلت من كلام القاسم فنزلوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى. فلم من هذا ان اصحاب عمر رضى الله عنه ايضا اعدوا الصلاة، وقال ابن التريكي قبله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال ان صلى امام غير متوضئ فذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فان لم يذكر حتى فاتت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعنى لعطاء فضلى بهم جئنا فلم يسلبوا ولم يسلم حتى فاتت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء، وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون و صاعد هو ابن مسلم اليشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: اعد الصلاة و اخبر اصحابك انك صليت بهم وانت غير ظاهر، وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابي جعفر ان عليا صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فأعاد وأمرهم ان يعيدوا، وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ. ومذهب ابي حنيفة وأصحابه انهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام عالما بجنابته وكذا مذهب الشعبي ذكره ابو عمر في الاستذكار - انتهى. ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن ابي المهلب وهو خطأ فان المطرح هو ابو المهلب الكوفي كما في التهذيب - فتنبه له. وارجع الى باب الرجل يصلى بالقوم وهو جنب او على غير وضوء من موطأ محمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب اعادة الجنب الصلاة و غسله اذا لم يذكر و كتاب الآثار.

بظنه فليس ينبغي ان يكلف الناس بذلك<sup>١</sup>.

## باب الجلوس في الصلاة

قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى و يفترش<sup>٢</sup> اليسرى اقتراشا .

و قال اهل المدينة في الجلسة الاولى مثل قول ابى حنيفة فاذا كانت الجلسة في آخر الصلاة افضى باليتيه الى الارض و اخرج رجله جميعا من جانب واحد .

و قال محمد بن الحسن : ما الجلسات<sup>٣</sup> الا سواء و ما جاء الاثر و السنة الا بقول ابى حنيفة رضى الله عنه في ذلك و ما فرق في ذلك بين الجلسة الاولى و الثانية و قد جاء في ذلك آثار كثيرة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل ان يجلس في الركعة الاولى و الثانية و الثالثة و الرابعة على رجله اليسرى و يكره ان يفترش رجله اليمنى كما يكره ان يفترش ذراعيه .  
اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [ عبد الله ابن -<sup>٤</sup> ] عبد الله بن عمر انه كان يرى اباہ يتربع في الصلاة اذا جلس قال :

(١) و كان في الاصل « ذلك » و الصواب « بذلك » .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهنذية « و يفرش » .

(٣) كذا في الاصل « ما الجلسات » بالجمع ، و لعل الاولى « ما الجلسات » بالثني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، و هو عبد الله بن عمر الصحابي المشهور ، و هو في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ و لا بد منه و « عبد الله » هذا حفيد عمر ابن الخطاب ثقة ، و راجع شرح الموطأ للزرقاني .

فعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاني [أبي - ١] فقال انها ليست بسنة الصلاة  
انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك<sup>١</sup> اليمنى وتحنى<sup>٢</sup> رجلك اليسرى . فهذا مالك  
ابن انس فقيهم يروى ان سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة الصلاة ما قال  
ابن عمر و<sup>٣</sup> ما حدث به فقيهم وليست كما قلتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «رجليك» بالثنية وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل ، والاحياء الامالة فتحى الصحيح «وثنى» في الموطأ ، وفي الهنذية  
«وتحنى» والانحاء غير متعد الى المفعول .

(٤) في الأصل العبارة هكذا «في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به  
فقيهم - اه؛ وهي كما ترى .

(٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهي سقطت من الأصول ، والاثر رواه البخارى  
في ص ١١٤ من صحيحه في باب سنة الجلوس في التشهد حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك  
به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة اذا جلس ففعلته وأنا يومئذ  
حديث السن فنهاني عبد الله بن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وثنى  
اليسرى فقلت: انك تفعل ، فقال: ان رجلاى لا تحملانى - اه . وهذا صريح فيما قلنا  
من الجلوس في الصلاة ؛ وفي سنن النسائى من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال  
بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ابن القاسم حدثه عن عبد الله  
وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال: من سنة الصلاة ان تنصب القدم اليمنى واستقبله  
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . فقيه تصریح بالافتراض على ما هو مذهبنا  
الاحناف ودفع لما قاله الحافظ في فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام في  
الجلوس الاول والثانى لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار  
انه سمع عبد الله بن عمر وصلى الى جنبه رجل فلما جلس الرجل في اربع تربع وثنى =

## باب صلاة النافلة

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه: صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين  
وان شئت صليت اربعا وان شئت صليت ستا وان شئت صليت ثمانيا

= رجليه فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه ، فقال الرجل : انك تفعل ذلك ، فقال  
عبد الله بن عمر فاني اُشْتَكِي - انتهى . فانظر قوله جلس في اربع - الخ . صريح في الجلوس  
الآخر فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل . وحديث ابي حميد قد حكم عليه الطحاوى  
بالانقطاع وعله ابن القطان المغربي و ابن دقيق العيد ايضا ، قال الطحاوى : محمد بن  
عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة ابي حميد و انما يروها عن رجل كما ذكره عطاء بن  
خالد و الرجل الآخر هو عباس بن سهل - فتأمل . وفي الباب حديث عائشة رضى الله عنها  
اخرجه مسلم و أبو داود عن ابي الجوزاء عنها مطولا وفيه و كان يفرش رجله اليسرى  
و ينصب رجله اليمنى و كان ينهى عن عقبة الشيطان و ينهى ان يفرش الرجل ذراعيه  
اقرائش السبع و كان يختم الصلاة بالتسليم - اه في باب ما يجمع صفة الصلاة . و حديث  
آخر اخرجه الترمذى في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن  
حجر قال : قدمت المدينة قلت : لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم فلما  
جلس يعنى للتشهد اقرش رجله اليسرى و وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى و نصب  
رجله اليمنى - انتهى . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اكثر  
اهل العلم ، و هو قول سفيان الثورى و ابن المبارك و أهل الكوفة - انتهى . و اخرجه  
النسائى ايضا بهذا الامتداد وفيه : و إذا جلس أضجع اليسرى و نصب اليمنى - الحديث  
ج ١ ص ١١٥ . و رواه الطحاوى ايضا ج ١ ص ١٥٢ عن ابي الأحوص عن عاصم بن  
كليب به وفيه : فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفه اليسرى  
على فخذه اليسرى - الحديث ؛ و راجع الطحاوى و الجوهري التقي و نصب الراية .

لا يفصل بينهما بسلام وكان يكره ان يزيد<sup>١</sup> في صلاة النهار على اربع شيئا  
لا يفصل بين ذلك بسلام .

وقال محمد بن الحسن كما قال ابو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل  
فثنى ثنى يسلم في كل ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذه احسن  
القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه انه قال :  
صلاة الليل ثنى ثنى .

وقال اهل المدينة : صلاة الليل والنهار ثنى ثنى يسلم من كل ركعتين .  
وقال محمد بن الحسن : وكيف استحسنت هذا اهل المدينة وقد جاء  
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة<sup>٢</sup> الزوال انه كان  
يصلي اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام .

اخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن عامر الشعبي<sup>٢</sup> و ابراهيم<sup>٤</sup> النخعي

(١) اى المصلى . (٢) قد احسن في طريق الاستدلال و أجاد فيها - تدبر .

(٣) هكذا اخرجه مرسلا في باب صلاة التطوع بعد الفريضة من الموطأ ص ١٦٢ قال  
محمد : و بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس  
فسأله ابو ايوب الأنصارى عن ذلك فقال : ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب  
ان يصعد لى فيها عمل ، فقال : يا رسول الله ! أيفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، اخبرنا  
بذلك بكير بن عامر البجلي عن ابراهيم و الشعبي عن ابى ايوب الأنصارى رضى الله عنه  
انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا على بن محمد ثنا وكيع عن  
عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرثع عن ابى ايوب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما  
بتسليم وقال . ان ابواب السماء تفتح اذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم اجد حديث الشعبي و حديث ابراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت و الطحاوى =



عن ابي ايوب الأنصاري انه كان يرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي اربع ركعات مع زوال الشمس قال: فقلت له في ذلك فقال: ان ابواب السماء تفتح [في-١] هذه الساعة [فأحب ان يصعد لي فيها عمل-١] فقلت: يا رسول الله! أيفضل بينهن بسلام؟ فقال: لا.

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: اخبرنا يزيد بن هارون قال: انا عبيدة الضبي (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن ابي انيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابراهيم ابن طهمان عن ابراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قرظة عن القرثع عن ابي ايوب الأنصاري قال: اذ من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت: يا رسول الله! انك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ فقال: يا ابا ايوب! اذا زالت الشمس فتحت ابواب السماء فلن ترتج حتى يصلى الظهر فأحب ان يصعد لي فيهن عمل صالح قبل ان ترتج، فقلت: يا رسول الله! أفى كلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهن تسليم فاصل؟ قال: لا الا التشهد، حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن ابراهيم عن سهم بن منجاب عن قرظة عن القرثع عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لهن ابواب السماء، قال ابو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث انه قد يجوز ان يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن ثبت بذلك قول من ذكرنا انه ذهب اليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من اجاز ان يصلي اربعا لا يسلم الا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من سننه من طرق بأسانيد الى ابراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قرظة عن القرثع عن ابي ايوب به مثله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وانما زدته من الموطأ.

ثم حديث اهل المدينة عن سهيل<sup>١</sup> بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصليا [ منكم -<sup>٢</sup> ] بعد الجمعة فليصل اربعا ولم يذكر فيه سلاما<sup>٣</sup> ولا غيره . وبلغنا عن عبد الله بن مسعود انه كان يصلي اربعا قبلها وبعدها اربعا ولم يذكر فيها التسليم .

(١) اخرجه الطحاوى حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الطحاوى .

(٣) وفي الأصول « سلام » .

(٤) هذا البلاغ اسنده الطحاوى ج ١ ص ١٩٩ : حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسراييل عن ابي اسحاق عن ابي عبد الرحمن السلمي قال : قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة اربعا فقدم بعده على فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل على فاخترناه - انتهى .

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا ميمر عن قتادة ان ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربع ركعات وبعدها اربع ركعات - انتهى . ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ انه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات وقتادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول .

(٦) وفي الاصل « فيه » مكان « فيها » ، قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابراهيم بن طهمان عن عبيدة عن ابراهيم قال : كان عبد الله يصلي اربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحى ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا ابو معاوية الضرير عن محل الضبي عن ابراهيم ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا لا يفصل بينهما بتسليم انتهى . وهذا بلاغ الامام محمد فهو مسند والحديث =

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: اربعا قبل الظهر  
و اربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة  
قال: تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه اربعا قبل الظهر و اثنتين بعدها  
و اثنتين بعد المغرب و اثنتين بعد العشاء و اثنتين قبل الفجر .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

= مرفوع في نصب الراجحة ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط :  
حدثنا علي بن اسماعيل الرازي ابا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن  
خصيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلّي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا - اهـ . حديث آخر رواه الطبراني ايضا في معجمه  
الوسط حدثنا احمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان القصرى ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي  
ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء و زاد: يجعل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى .

(١) هو الجلي المرادى « ابو عبد الله الكوفي الأعشى » من رجال الستة ج ٨ ص ١٠٢  
من التهذيب .

(٢) اخبره الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن ابي صالح به نحوه ،  
و رواه الترمذى ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة و بعدها حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان  
عن سهيل به مثله و سفيان هو ابن عيينة ، و رواه النسائي ص ١٤٤ من سننه: اخبرنا  
اححاق بن ابراهيم قال اخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
اذا صلى احدكم الجمعة فيلصل بعدها اربعا - انتهى . و أخرجه ابو داود في باب الصلاة  
بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه: حدثنا احمد بن يونس ثنا زهير (ح) و حدثنا محمد  
ابن الصباح البزار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال: من =

رضى الله عنه قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي بعد الجمعة اربعا او قال: من كان مصليا [ منكم - ' ] فليصل بعدها اربعا .

اخبرنا يعقوب<sup>٢</sup> بن ابراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلمي وهو يكنى ابا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه كان يعلمهم ان يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما قدم على بن ابي طالب رضى الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم اربعا .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين اربع قبل الظهر بتسليم الا بالتشهد ولا اربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا وتم حديثه، وقال ابن يونس: اذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها اربعا - الحديث، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا ابو بكر ابن ابي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالوا: ثنا عبد الله بن ادريس عن سهيل بن ابي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صليتم بعد الجمعة فصلوها اربعا - انتهى .

(١) زيادة من الطحاوى وان كان المعنى بدونه ايضا صحيحا .

(٢) هو القاضى الامام ابو يوسف، وأخرجه عبد الرزاق ايضا فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا الثورى عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي قال: كان عبد الله يأمرنا ان نصلى قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا - اهـ . وقال الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي قال: علم ابن مسعود الناس ان يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما جاء على بن ابي طالب عليهم ان يصلوا ستا؛ حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي عبد الرحمن السلمي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلى بعد الجمعة اربعا فقدم بعده على رضى الله عنه فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل على فاخترناه - انتهى .

قبل الجمعة ولا اربع بعدها .

اخبرنا سفيان<sup>١</sup> بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت ابراهيم النخعي يقول: لم يكونوا يسلمون في الأربع قبل الظهر .

اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله<sup>٢</sup> بن عمر [ عن نافع عن عبد الله بن عمر -<sup>٢</sup> ] قال: صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا: حدثنا علي بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن ابراهيم قال: ما كانوا يسلمون في الأربع قبل الظهر - اهـ .

(٢) وفي الاصول « عبد الله ، مكبرا و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الاصول فزده من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار اربعا - انتهى؛ لكن منته مخالف كتمن كتاب الحجّة احدهما فعلى والآخر قولى وما رواه عن ابن عمر على الأزدي من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الأزدي ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال: ان صلى النافلة اربعا فلا بأس فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار، وقال ابن عون قال نافع: اما نحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر بسنده عن ابن معين انه قال: صلاة النهار اربع لا تفصل بينهما؛ فقيل له: ان ابن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى، فقال: بأى حديث؟ فقيل له: بحديث الأزدي عن ابن عمر فقال ومن على الأزدي حتى اقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن ابن عمر يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انهم كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .

## باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة

### و يفتح على امامه في الصلاة

و قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه انه ينبغي للإمام اذا تعابا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئا من ذلك فليفتح<sup>١</sup> عليه و الامام مسيء حتى الجأهم الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما يحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من<sup>٢</sup>

= خطأ يعني حديث الازدي - قاله في الجوهر النور وراجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و اما حديث ابى هريرة الذي اخبره الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صلتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان مجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد و ركعتين اذا رجعت - انتهى . فقال الديهقي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سنينه : قال احمد بن سلمة الكلام الآخر في الحديث من قول سهيل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ . فهو مدرج في الحديث و لم يتوجه اليه في فتح الملهم .

(١) هكذا في الأصول لعله « اربعا بعد الجمعة ، تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تودى في السفر . ف

(٢) و في الأصول « فافتح عليه ، و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار مجل و لا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣

من المدونة الكبرى ففيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في =

يأتي

يأتى به ١ .

## باب غسل الجمعة

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن، وليس بواجب على الناس .

وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب<sup>٢</sup>.

أخبرنا الربيع<sup>٤</sup> بن صريح البصرى عن يزيد<sup>٥</sup> الرقاشى عن أنس بن مالك

= قرأته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة ليس مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة - انتهى . فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين .  
(١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولعله سقط وهكذا هو في الأصول .

(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول ونقلته من هناك ووضعته هاهنا في أبواب الجمعة تقريبا لمسائلها للناظرين - قننه . قلت ولفظ الباب ساقط من الأصل وإنما هو في الهندية . ف

(٣) كذا في الأصول، وقول الإمام محمد سقط من الأصل، وتقدير الكلام: وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله اعلم .  
(٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا الإسناد والمتمن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣ .

(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد « سعيد الرقاشى » وهو خطأ، والحديث بهذا الإسناد رواه ابن ماجه في سننه من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشى عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها وتعمت تجزئ القريضة ومن اغتسل فالغسل أفضل - انتهى . وأخرجه الطحاوى أيضا ص ٧١ من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

و عن الحسن البصرى رضى الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توطأ يوم الجمعة فيها و نعمت و من اغتسل فالتغسل افضل ،

= ابن صبيح عن الحسن وعن يزيد الرقاشى عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توطأ يوم الجمعة فيها و نعمت و من اغتسل فالتغسل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادي قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صبيح و سفيان الثوري عن يزيد الرقاشى عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله و طريق آخر عند الطحاوى فى شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الاملوكي عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابى الحسن البصرى عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توطأ يوم الجمعة فيها و نعمت و قد ادى الفرض و من اغتسل فالتغسل افضل ... انتهى . و فى نصب الراية بهذا الطريق اخرجه البزار فى مسنده و تكلموا فى يزيد الرقاشى و الضحاك بن حمزة و الحجاج بن ارطاة و ابراهيم بن مهاجر و قال البزار الحسن لم يسمع من انس و له طريق آخر رواه الطبرانى فى معجمه الوسط حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزى ثنا عثمان بن يحيى الفرسافى ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن ثابت البنانى عن انس فذكره - انتهى . و الحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود و الترمذى و النسائى عن قتادة عن الحسن عن سمرة و رواه احمد فى مسنده و البيهقى فى سننه و ابن ابى شيبه فى مصنفه و سماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخارى و على بن المدينى و الترمذى و الحاكم و غيرهم و راجع تفصيله فى نصب الراية و روى من حديث الخدرى و أبى هريرة و جابر و عبد الرحمن بن سمرة و ابن عباس خرج الزيلعى فى نصب الراية .



و بلغنا<sup>١</sup> عن انس و ابن عباس رضى الله عنهم انه<sup>٢</sup> ليس غسل يوم الجمعة واجبا، و انما كان الناس يروحون و عليهم الشمال<sup>٣</sup> فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل و ان كان عند طيب فليمس منه . و بلغنا<sup>٤</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين! رجعت

(١) لم اجد بلاغ انس في الكتب و هو تصور نظري، و على و البلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود و الطحاوى و البيهقي و الحاكم و قال صحيح على شرط البخارى و واقفه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس! أترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر و خير لمن اغتسل و من لم يغتسل فليس عليه بواجب و سأخبركم كيف كان بدأ الغسل كان الناس مجهودين يلبسون الصوف و يعملون على ظهورهم و كان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عريش تخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار و عرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس! اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا و ليس احدكم افضل ما يجد من دهنه و طيبه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير و لبسوا غير الصوف و كفوا العمل و وسع مسجدهم و ذهب بعض الذى كان يوذى بعضهم بعضا من العرق - انتهى .

(٢) كذا في الأصل و الضمير للشان و ليس هو بضمير التثنية - فانهم .

(٣) هو الريح الشمال .

(٤) هذا البلاغ سيأتى بعد، و أخرجه الطحاوى ايضا و البخارى و مسلم و غيرهم من حديث ابى هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل و لفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث .

من السوق فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت فقال له عمر: والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل . [ قال محمد بن الحسن :<sup>١</sup> ] فلو كان الغسل<sup>٢</sup> واجبا لأمره عمر رضى الله عنه ان يرجع حتى يغتسل وما رأى الوضوء مجزئا عنه .

و بلغنا ان ذلك الرجل كان عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضى الله عنه ان يعود فيغتسل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح<sup>٥</sup> عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : سألت عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيد فقال : ان اغتسلت فحسن وان تركت فليس عليك ، قلنا له : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من راح الى الجمعة فليغتسل ؛ قال : بلى ، ولكن ليس من الأمور الواجبة وانما هو كقول الله تعالى « واشهدوا اذا تباعتم فمن اشهد فقد احسن ومن ترك فليس عليه ، وكقوله تعالى<sup>٢</sup> ههنا « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض فمن انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس ، قال حماد :

(١) بالنصب والرفع اى والوضوء ايضا اقتضت عليه واخترتة دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة بالتكبير حتى تركت الغسل واقتضت على الوضوء او المعنى والوضوء يقصر عليه كذا في الفتح . شرح النووى لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ « الغسل » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) لفظ « كان » ساقط من الأصول ، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « قلت له ، ص ٧٤ .

(٧) اى فى باب الجمعة فان الآية فى سورة الجمعة لاحكام الجمعة نزلت ، وفى الأصول =

ولقد رأيت ابراهيم يأتي في العيدين والجمعة<sup>١</sup> وما يغتسل .  
 اخبرنا محمد بن ابان [ بن صالح -<sup>٢</sup> ] عن ابن جريح عن عطاء بن ابي رباح  
 قال : كنا جلوسا عند ابن عباس رضى الله عنه فحضرت الصلاة<sup>٣</sup> فدعا بوضوء  
 فتوضأ [ فقال له بعض اصحابه : ألا تغتسل ؟ فقال : اليوم يوم بارد فتوضأ -<sup>٤</sup> ] .  
 اخبرنا مالك<sup>٥</sup> بن انس قال حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
 عن ابيه ان رجلا<sup>٦</sup> من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد  
 يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب الناس فقال اية ساعة هذه  
 فقال [ الرجل :<sup>٧</sup> ] يا امير المؤمنين ارجعت<sup>٨</sup> من السوق فسمعت النداء

= « كقوله ها هنا . »

(١) لفظ « الجمعة » ساقط من الأصول .

(٢) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصل ، و انما زدناه على دأب الكتاب .

(٣) اى صلاة الجمعة - كما فى الموطأ ، وما رواه ها هنا من الآثار اخرج كلها بأسانيدها  
 فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٥) هكذا اخرجه فى الموطأ سواء بسواء .

(٦) وهو عثمان بن عفان رضى الله عنه كما سبق من حديث ابي هريرة عند مسلم عن  
 الأوزاعي ثنى يحيى بن ابي كثير ثنى ابو سلمة بن عبد الرحمن قال ثنى ابو هريرة قال بينا  
 عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث ،  
 وحديث ابن عمر اخرجه مسلم عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب  
 به - مثله .

(٧) زيادة من الموطأ .

(٨) وفى الموطأ والطحاوى « انقلبت » وعند مسلم : فقال : انى شغلت اليوم فلم انقلب =

فما زدت علي ان توضأت ثم اقبلت قال عمر رضي الله عنه : و الوضوء ايضا  
وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .  
[ قال محمد بن الحسن : ] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يغتسل .  
اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= الى اهلي حتى سمعت النداء فلم ازد علي ان توضأت .

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث ابن هريرة اى اقبلت من المنزل الى المسجد وهو يدل  
علي ان دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخطبة و كلامها لم يكن حال الاشتغال  
بالخطبة فلا يشمله النهي عنه - قاله السندي ؛ و عندي هو ايضا داخل في اجزاء الخطبة  
فانها تشتمل على المواظ على الأحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغين كما في  
الحديث - تدبر .

(٢) بالرفع والنصب على الأول معناه والوضوء ايضا يقتصر عليه ألم يكفك فوت فضل  
التبكير حتى اضفت اليه ترك الغسل ايضا و على الثاني والوضوء ايضا اقتصرت عليه  
واخبرته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت و تقويت الفضيلة حتى تركت الغسل  
واقصرت على الوضوء كما سبق .

(٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب .

(٤) اخرجه الطحاوي بهذا اللفظ : حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد  
وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا علي بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال : سألت عمرة عن  
غسل يوم الجمعة فذكرت انها سمعت عائشة تقول : كان الناس عمال انفسهم فيروحون  
بهيئتهم فقال : لو اغتسلتم - انتهى . ورواه البخاري ج ١ ص ١٢٣ ومسلم ايضا فالبخاري  
عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة : كان الناس مهنة انفسهم وكانوا اذا  
راحوا الى الجمعة راحوا في هيئاتهم فقيل لهم : لو اغتسلتم - اهـ . ومسلم عن محمد بن ربح  
عن الليث عن يحيى به انها قالت : كان الناس اهل عمل ولم تكن كفاة فكانوا يكون =

قالت: كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة بمسحهم فكان يقال لهم: لو اغتسلتم .

[ قال محمد<sup>٢</sup>: اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن ابراهيم قال: كان علقمة بن قيس اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة ] .  
 [ قال محمد: اخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة ] .  
 [ محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الغسل يوم الجمعة قال: ان اغتسلت فهو حسن و ان تركته فحسن ] .

= لم تغل قليل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - هـ . ورواه ابو داود عن مسدد عن حماد ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون الى الجمعة بهياتهم قليل لهم: لو اغتسلتم .

(١) كذا في الأصل وهو ثوب من شعر، وفي الهندية « بسعيهم » وهو تصحيف، وفي الموطأ « بهيتهم »، وكذا في البخارى ومسلم والطحاوى وأبو داود وسنن البيهقي وغيرها .  
 (٢) للتمنى فلا حاجة الى الجواب وأما على اصله فجوابه لكان حسنا او نحو هذا وفي حديث آخر عن عائشة عند البخارى ومسلم قالت: كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم والعوالى فيأتون في الغبار ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو انكم تطهروا ليومكم هذا - انتهى . فهذه الأحاديث والآثار وجب صرف امر الغسل من الوجوب الى الاستحباب جمعا بين النصوص او هو منسوخ بها - تأمل .

(٣) هذا الأثر والذى جده زدها من موطأ الامام محمد والآثران بعدهما زدها من كتاب الآثار تكميلا للباب وتريدا للفوائد .

[ قال محمد: اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا 'ابان' عن ابي نضرة عن جابر ابن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد احسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول ابي حنيفة ] .

### باب صلاة الجمعة

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول [ الشمس - ٢ ] ؛ وكذلك قول اهل المدينة .

وقال مالك بن انس في حديث 'عمر': انه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر اخبره عبد بن حميد في مسنده ايضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن ابان عن ابي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا الثوري عن رجل عن ابي نضرة به واخرجه ابن عدى في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر وضعف عبيد ابن اسحاق - انتهى .

(٢) هو ابن ابي عياش اثبوا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد ابن اسحاق هو المطار رضيه ابو حاتم فقال: ما رأينا الا خيرا وما كان بذاك الثبت في حديثه بعض الانتكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨ .

(٣) ما بين المرابين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) الذي اخبره في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: اخبرنا مالك اخبرني عمي ابو سهيل بن مالك عن ابيه قال: كنت اري طنفسة لعقيل بن ابي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقول قائله الضحى<sup>١</sup> قال يعنى بالقائلة التي هجروا فيها الى المسجد بالضحى<sup>١</sup> يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التي فاتتهم .

وقال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف و ما للجدر ظل . و قال مالك : قد زاغت الشمس و انما معنى قوله ليس للجدر ظل ممدود .  
و قال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب و قال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة<sup>٢</sup> اذا خطب<sup>٢</sup> من كان منهم بلى القبلة او غيرها ؛ و كذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فزل فسجدوا<sup>٣</sup> ثم قرأها فى الجمعة<sup>٤</sup> الأخرى فتهياوا<sup>٥</sup> للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله<sup>٦</sup> لم يكتبها عليكم الا ان نشاء فقرأها<sup>٧</sup>

= تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم رجع فتقيل قائلة الضحاء - انتهى .

(١) كذا فى الأصل وفى الهندية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائلة الضحاء » بالمد .  
(٢) وفى الموطأ « الضحاء » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى موطأ الامام مالك باب سجود القرآن ص ٧١ « فسجد وسجد الناس معه » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الأخرى » .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « فتهيا الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان نشاء لها » .

فلم يسجد ومنعهم<sup>١</sup> ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه<sup>٢</sup> .

وقال اهل المدينة : العمل عندنا على فعل عمر الأخير وليس العمل عندنا على فعله الأول .

وقال محمد بن الحسن : العمل عندنا على فعل<sup>٣</sup> عمر الأول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للاول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل<sup>٤</sup> من تركها .

(١) وفي الأصول « فنعهم » بالفاء ، وفي الموطأ « ومنعهم » بالواو .  
 (٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني ؛ وأخرجه البخارى في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام بن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابى مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي قال ابو بكر وكان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال : يا ايها الناس ! انما نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد عمر ، وزاد نافع عن ابن عمر : ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى ؛ فهذا متصل صحيح - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « الأول » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٤) والأخبار والآثار قد نقلت في باب سجود القرآن من كتاب الحجّة .



وقال ابو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة : لا ينبغي اليوم لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور التي تلصق بالمسجد المغلقة التي لا تدخل فيها الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قربت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن : ما بين رحاب المسجد والدور التي تلصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يحزبه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة : يحزى من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم : من اين افرق هذا والدور؟ قالوا : لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم : ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانها تلصق بالمسجد وقد زعم قهيهكم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١-١) و كان في الأصول « الذي يلصق » وهو تحريف ، والصواب « التي تلصق » .

(٢) لفظ « فيها » ساقط من الأصول .

(٣) و كان في الأصول « وبالصفوف متصل » وهو تصحيف ، والصواب ما ابتناه .

(٤) و كان في الأصول « فيكون » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « فيكونون » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لكنها » و صحف اللفظ - والله اعلم .

ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يضيق عن اهله و حجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن ابوابها شارعة في المسجد فتوسع بها الناس ، فان قالوا : كان للناس ذلك فيما مضى وأما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور التي تلتصق بالمسجد .  
 قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يحز في هذا الزمان ؟  
 ما جاء غير الأول او جاء قوم افقه من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهندية ، ولفظه للناس ، ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تغيره عن اصله .  
 (٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : ان الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالاته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقاتلون عن دينه فما رآه المؤمن حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء - رواه احمد و البزار و الطبراني في الكبير و رجاله موثقون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود رضى الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا و عزاه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبسط الفاضل اللكنوى فيه في تعليق المعجم فراجعه ؛ وعن ابن مسعود قال : لا يفلدن احدكم دينه رجلا فان آمن آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقعدوا بالميت فان الحي لا يؤمن عليه الفتنة رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح ؛ وعن عبد الله بن مسعود قال :  
 اتبعوا ولا يتبعوا فقد كفيتم رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا فقههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قبيحا ما فعلوه .  
 اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتهم بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركعته الأولى التي ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقبلة بركوعها وسجودها ولا يقرأ فيها لأنه خلف الامام .

وقال اهل المدينة في الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركعاً اذا قام الناس ويتبع الامام فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فأحب لنا ان يبتدئ الصلاة بالظهر اربعا .

(١) كذا في الأصول، وحرف « حتى » ليس بموجود في الموطأ .

(٢) وفي الأصول « وقد كان را كما اذا قام الناس » ، وفي الموطأ « ان كان قد ركع فليسجد » وهو الأرجح الأصح .

(٣-٣) قوله « ويتبع الامام » ليس بموجود في الموطأ .

(٤) كذا في الأصول . وفي الموطأ « صلاته ظهر اربعا » .

وقال محمد بن الحسن: كيف جاز له ان يتبع الامام ما لم يفرغ الامام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة.

أرأيت رجلا رُفِعَ وقد ركع مع الامام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الامام من الصلاة كيف يصنع قالوا: يبنى بركعة أخرى ما لم يتكلم.

قيل لهم: فقد تركتم قولكم، هذا والأول سواء. ولو كان ينبغي لأحدهما ان يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد ان يستقبل ولكن الأول اولاهما<sup>١</sup> بأن يبنى. وما الأمر فيهما الا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعا ثم قال مالك بن انس بعد. من انقل عن القبلة لشيء نابه في صلاته استأنف الصلاة فانه احب الى.

وهذا عندنا خلاف الآثر وخلاف ما روى مالك بن انس بعينه. اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا رُفِعَ رجوع فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع وبنى<sup>٢</sup> على صلاته. وبهذا ايضا تبين<sup>٣</sup> على من رُفِعَ الوضوء<sup>٤</sup> لانه قد روى عن ابن عمر انه رجع فتوضأ ولو كان انما غسل الدم لم يقل رجوع وتوضأ. وقيل: رجع وغسل ثيابه من الدم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنديّة «لولا هما» وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «انه» سقط من الأصول، وانما زدناه من الموطأ. ف

(٣) وفي موطأ محمد «فبنى على ما قد صلى».

(٤-٤) وفي الأصول «على من رُفِعَ الوضوء عليه»، وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهوا او هو كما يأتي «على ان من رُفِعَ الوضوء عليه» - والله اعلم.

فهذا الحديث يدل<sup>١</sup> على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء.  
اخبرنا [مالك بن انس قال حدثنا -<sup>٢</sup>] يزيد بن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلى فأنى حجرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى<sup>٣</sup> على صلاته<sup>٤</sup>.  
فهذا ايضا يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من الدم السائل.

وقال ابو حنيفة فيمن اقتح الصلاة مع الامام ثم نكس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يبتدئ بركعته التي سبقه بها الامام بغير قراءة لأنه فيها خلف الامام وقد ادركها معه فلا قراءة عليه فيها لأنه قد ادرك الصلاة فاذا فرغ منها اتبع الامام فيما بقي من صلاته وليس ينبغي له ان يصلى مع الامام شيئاً حتى يبتدئ بها.

وقال اهل المدينة في ذلك ان طمع ان يدرك الامام قبل ان يركع الثانية به بدأ بالتي<sup>٥</sup> نكس فيها فقضاها وان ركع الامام قبل ان يركع المأموم التي نكس فيها فانه يتبع الامام ثم يقضيها اذا فرغ الامام من الصلاة فهو بمنزلة ركعة فائتة من الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: وكيف يبدأ بما يصلى الامام قبل الركعة التي نام عنها وقد ادركها مع الامام وصلى وصلها الامام وهو معه في الصلاة.

(١) وكان في الأصول «قال» وهو تصحيف «يدل» وهو الصواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطئين.

(٣) وفي الموطئين «بنى على ما قد صلى».

(٤) وكان في الأصول «الذي» وهو من سهو الناسخ.

أرأيتم انه لو اغفل سجدة مع الامام ونس عنها<sup>١</sup> او سجدتين وقد كان ركع ركعتيها مع الامام ونس عنها<sup>٢</sup> ثم استيقظ والامام يركع الركعة الثانية أينبغي له ان يتبع الامام و يترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجدهما ثم يتبعه .

قيل لهم: فهذا و الأول سواء . كل شيء ادركه مع الامام فنس فيه او شغل عنه برعاف او زحام فانه ينبغي له<sup>٢</sup> ان يبدأ بالأول فالأول فان ادرك الامام صلى معه و الا اتبعه حتى يفرغ من صلاته و لا ينبغي له ان يبدأ بأخر صلاته قبل اولها و لا يشبه هذا ما فاته من صلاة الامام بما دخل مع الامام فقد صلاها الامام قبل دخوله . هذا ينبغي له ان يقضى ما ادرك مع الامام ثم يصلي ما فاته بما لم يدركه مع الامام بعد فراغ الامام من صلاته . وقال ابو حنيفة: التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام و بعدها اربع ركعات .

وقال اهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان<sup>٤</sup> .

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٥</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من كان<sup>٦</sup> مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها اربعا، ذكر ذلك سهيل بن

(١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن ان يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصحف - والله اعلم .

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول . (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول .

(٤) و كان في الأصل «ركعتين» . ف

(٥) قد سبق هذا البحث و الأخبار و الآثار في باب صلاة النافلة مفصلا فذكره .

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كان منكم مصليا»

وكل ورد .

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ' وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة أربع ركعات، قال ' وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلى ركعتين ثم أربعاً . فهذا الذى بلغنا فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) أى الإمام محمد بن الحسن .

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضى الله عنهما قال الطحاوى : ان سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عطاء . قال أبو اسحاق حدثني غير مرة قال : صليت مع ابن عمر رضى الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى أربعاً . وقد روى عن علي بن أبي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضى الله عنه انه قال : من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً . انتهى ، ثم قال الطحاوى : ثبت بما ذكرنا ان التطوع الذى لا ينبغي تركه بعد الجمعة ست وهو قول أبي يوسف الا انه قال احب الى ان يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو ابعد من ان يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فانه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن ابراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر ان عمر رضى الله عنه كان يكره ان يصلى بعد صلاة الجمعة مثلها قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف ان يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره ان يقدم الركعتان لأنهما مثل الجمعة و أما أبو حنيفة رحمه الله فكان يذهب فى ذلك الى القول الذى بدأ بذكره فى اول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩ . وهى أربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام كما هو ههنا وهى سنة مؤكدة كما فى كتب الفقه .

(٣) وفى الأصول ' بلغناه . '

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع إن لم يصله<sup>٢</sup> رجل لم يضره شيئا .  
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لو أن رجلا أدرك الإمام في التشهد  
والإمام مقيم والرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه أن يصلي  
أربعاً صلاة مقيم لأنه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على إمامه .  
وقال أهل المدينة: يصلي المسافر الذي دخل في صلاة<sup>٢</sup> المقيم الظهر

(١) فإن قلت كيف قال الإمام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواه أبو داود  
والطحاوي وغيرهما عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما  
رأى رجلاً يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أتصلي الجمعة أربعاً وكان  
عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم - انتهى . وحدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن أبي ذئب عن نافع  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة إلا في بيته  
انتهى . قلت: إلا أن الأربعة بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن  
مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما من البدرين ومن فقهاء الصحابة وهما  
يقولان بالأربع أو الست وقد عرفت أن ابن عمر أيضاً يصلي بعد الجمعة ست ركعات  
فيحتمل أن ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الأربعة في حديث أبي هريرة أو  
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا يجعلوا البيوت مقابر وغير ذلك من  
الاحتمالات فلم يكن نصاً في المراد ولذا قال الإمام محمد فذلك مما لم نعرفه من غير احتمال  
في المراد والمحتمل لا بد له من الحل على المنصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أن لم يصله » وهو تارة تكون من أشباع الكسرة  
والأفلم يحزم وتسقط الياء يريد إذا لم يجعل ترك ذلك عادة وإلا فهي سنة مؤكدة  
تاركها دائماً آثم .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « في صلاته المقيم » وهو تصحيف .



ركعتين لأنه لم يدرك مع الامام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الامام من الركوع والسجود .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلتم هذا وإنما تقولون : لو ان رجلا فرغ من صلاته وتشهد فلم يسلم حتى احدث بعد تشهده ان صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها الا التسليم فاذا كانت تفسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخلا فيها وقد دخل منها في شيء لو احدث الامام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم احق ان تقولوا انه اذا دخل في صلاة الامام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الامام منا لأننا نقول : اذا فرغ من تشهده ثم احدث او تكلم بعد ذلك تمت صلاته . قالوا : فلم قلتم هذا وأتم تزعمون ان مسافرا لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعا . قيل لهم : لأننا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فمن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الامام ولكننا نزعم أن ما بقي منها لا يفسده أيضا لأن ما بقي ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة .

وقد تقولون ، ذلك في اشياء كثيرة تجامعونها عليها [ أرايتم - ] لو أن رجلا جامع امرأته قبل ان يقف بعرفة فسد حججه وإن جامع بعد الوقوف

(١ - ١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تقولوا انه » .

(٢) متعلق بقوله احق .

(٣) وكان في الأصول « قد فرغ » وهو لا يناسب - تدبر .

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز ، والأصوب « تجامعوننا » .

(٥) لفظ « أرايتم » ساقط من الأصل .

(٦) وفي الأصول « افسد حججه » .

لم يفسد حجه وقد بقي بعضه ألا ترون أنه حرام من النساء حتى يطوف  
فكذلك الصلاة وقد بقي بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .  
أرأيتم مسافرا صلى ركعتين فبدا له وهو يتشهد ان يقيم أيّ ركعتين  
آخرين ام يستقبل الصلاة ام يتشهد و يسلم ؟ فان قلتم يتشهد و يسلم فهذا على  
قياس ما قلتم .

فأى شيء يكون اعظم من هذا أن رجلا مقبلا في صلاته يصلي ركعتين  
لا يزيد عليهما شيئا . فان قلتم يبنى ركعتين آخرين تركتم قولكم الأول ،  
أفينبئى للمسافر اذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلى أربعا ؟ وإن  
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

### باب العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في العيدين الفطر والاضحى سواء يكبر  
الامام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتى يفتح بها  
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالرابع  
يفتح الصلاة بالتكبير ويختم الصلاة بالتكبير ، وهذا قول عبد الله بن مسعود  
رضى الله عنه .

وقال اهل المدينة : يكبر في الاضحى والفطر في الركعة الاولى سبع

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « و يبنى » ، والصواب « أفينبئى » ، او  
« او يبنى » بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) اى « مع التى » الباء بمعنى « مع » - تدبر .

(٣) سيأتى في هذا الباب باسناده .

(٤) في الهندية « تسع تكبيرات » بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، والصواب « سبع »  
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين والزرقاتى ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.

و<sup>١</sup> قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة<sup>٢</sup>، ولا أعلم أهل المدينة يرووه عن أحد غيره<sup>٣</sup> وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به من قول أبي هريرة.

وقال أبو حنيفة: ترفع اليدين<sup>٤</sup> في تكبيرات العيدين كلها<sup>٥</sup> إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.

(٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة، قال مالك: وهو الأمر عندنا - انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الامام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما اخذت به فهو حسن وأفضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا وخمسا وأربعا فهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ويوالى بين القراءتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل «ولا أعلم» بصيغة المتكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية «ولا سلم» وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وأن كان روى عن غيره أيضا من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق الممجّد والطحاوي وسنن البيهقي والجواهر النقي وفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها.

(٥) وكان في الأصل «ترفع اليدين»، والصواب «ترفع اليدين» بالرفع - إلا أن يقال أن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم.

(٦) وكان في الأصول «كله»، وهو تصحيف، والصواب «كلها».

في ' تكبيرة الركوع .

وقال اهل المدينة : ليس رفع الأيدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نر به بأساً، وأحب إلينا ان ترفع في الأولى فقط .

وقال محمد بن الحسن<sup>٢</sup> : اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن

ابراهيم انه قال : ترفع الأيدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين<sup>٤</sup> .

وقال ابو حنيفة : لا صلاة قبل العيدين فأما بعدهما فان شئت صليت

اربعا وان شئت لم تصل فأما اصحاب عبد الله بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها

ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضى الله عنه فكانوا لا يصلون قبلها

(١) لفظ ' في ' ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصول ' الأول ' ، والصواب ' الأولى ' ، وفي المدونة ص ١٥٥ ج ١

قال مالك : لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الأولى - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب ' وكيف قالوا

ذلك وقد .

(٤) روى البيهقي عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه

كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال البيهقي : وهذا منقطع ، ورواه

الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - فذكره في

صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ثم

يمكث هنيهة ثم يحمد الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعني في العيد ؛ اخبرنا

ابو بكر بن ابراهيم الاصبهاني ابنا ابو نصر العراقي ثنا سفيان الجوهري حدثنا علي بن

الحسن ثنا عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قلق ؛ وأخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . و أخرج الترمذى و أحمد فى مسنده و الحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابى بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها و ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ و صححه الحاكم فى مستدركه و ابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ و قال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن عبد الله بن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابى طالب عن عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . و رواه الحاكم و أحمد فى مسنده ، و عن ابن سيرين و قتادة ان ابن مسعود كان يصلى بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات و كان لا يصلى قبلها ؛ رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسلة ، و عن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير و رجاله ثقات ، و عن ابن سيرين ان ابن مسعود و حذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يجلسان من يراه ( كذا ) يصلى قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد ، و فى بعضها قال : انبث ان ابن مسعود و حذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد . كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للحافظ الهيثمى ؛ و قال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ؛ اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصلى قبل ان يندو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت و ان شئت لم تصل وهو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . و فى الجوهر النقى قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق سئل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين اليانا .

قال <sup>١</sup> [ محمد بن الحسن - <sup>١</sup> ] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي <sup>٢</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، وعن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن ابى المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر عن الزهري ما علمنا احدا كان يصلي يوم العيد قبل خروج الامام ولا بعده . وقال ابن ابى شيبة في مصنفه : ثنا ابن ادريس عن هشام بن غنم ابن سيرين قال : كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده - انتهى . وفي ج ٤ ص ٣٣٨ من كنز العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع علي فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . ومن ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود و علي بن ابى طالب رضى الله عنهما في الصلاة بعد العيد سواء وكذا عمل اصحابهما - تدبر ، وراجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد وابن حزم في ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة في الباب واعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولهم و فعلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم في المسألة وتناول الأحاديث بتأويل لا يليق بشان العلم لا سيما بان حزم الظاهري .

(١) تأمل في ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلاهما باقطان من الكتاب ومسألة الصلاة قبل العيد وبعده في الموطأ والمدونة موجودة وكون ذكر قول الامام ابى حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفيا او اثباتا سقط من الأصل وكم مواضع من الكتاب هكذا وهو من الناصحين .

(٢) ما بين المرعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزدناه .

(٣) والحديث هذا ليس بمرسل فان الطحاوى رواه موصولا في كتاب الزيادات من شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا ابو بكره قال ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن =

ومعه حذيفة بن اليمان و أبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ فقال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبراً في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالى بين القراءتين وأن يخطف بعد الصلاة على راحلته .

أخبرنا محل<sup>٢</sup> بن محرز الضبي عن ابراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر و تسعا في الأضحية [ في الأولى خمسا -<sup>٢</sup> ] فيبدأ [ بالتكبير التي يفتتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع -<sup>٢</sup> ]

= أبي عبد الله عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم فقال: ان العيد غدا فكيف التكبير؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه فذكر نحو ذلك وزاد، فقال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى .

(١) كذا في الأصل . وفي الهنذية « أن و يكبر » وهو من قلم الناسخ سهوا منه .  
(٢) وكان في الأصول « على بن محرز الضبي » وهو خطأ ، وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجة وفي كل موضع منها مصحف من « محل » وهو بضم الميم وكسر الحاء المهملة واللام المشددة بدون الياء ؛ وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب « محل بن محرز الضبي عن ابراهيم » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحيح البلغ والتبع الجهد .

(٤) وكان في الأصول العبارة هكذا « تسعا في الفطر و تسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالى بين القراءتين و يكبر ثلاثا ويركع بالربعة - انتهى . وهي كما ترى محملة النظام .

ويؤلى بين القراءتين [ وفي الثانية - ' ] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة، وقال:  
ليس قبلها صلاة ولا بعدها.

أخبرنا محمد بن ابان<sup>١</sup> عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا كان يتدنى بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [ بها ثم يسجد - ' ] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها.

أخبرنا بكير بن عامر البجلي عن ابراهيم النخعي في تكبير العيدين قال:  
يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [ بالرابعة - ' ] .

أخبرنا ابو مالك<sup>٢</sup> النخعي قال: حدثنا علي بن الأقرع<sup>٣</sup> عن ابي عطية عن ابن مسعود رضى الله عنه انه كان يكبر خمسا و اربعا ويؤلى بين القراءتين .  
أخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحح البليغ والتبع الجهد.

(٢) انظر في الاسناد، وهل روى محمد بن ابان بن صالح عن ابي اسحاق السيمى ام لا، قلت: نعم، قال البخارى في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تأريخه الكبير: محمد بن ابان بن صالح ابن عمير عن ابي اسحاق وحماد بن ابي سليمان - الخ . ف

(٣) الواسطى اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من رجال ابن ماجه و أبو مالك النخعي آخر اسمه عيد الله بن الأخنس الخزاز من رجال السنة وهنا هو النخعي الواسطى الأول .

(٤) وكان في الأصل «أقر»، وهو سهو، والصواب «الأقر» .



عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتح بالتكبير ويختم به .

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجّة فأرسل الى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا امرهم الى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السيعي عن ابن موسى المتقدمة - انتهى الجوهر النقي . وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٣ روى عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والأسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا اربع قبل القراءة ثم يكبر في ركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع؛ اخبرنا معمر عن ابي اسحاق عن علقمة والأسود قال: كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وابو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة: سل الأشعري فقال الأشعري: سل عبد الله فانه اقدمنا وأعلمنا فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر في ركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعا بعد القراءة - انتهى . قال الحافظ ابن حجر في الدراية: وكذا رواه عبد الرزاق باسناد صحيح؛ وقال ابن حزم: هذا اسناد في غاية الصحة - اهـ . طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يعلنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويوالي بين القراءتين وان يخطب بعد الصلاة على راحته - انتهى . وينظر الطبراني فانه من طرق اخرى؛ قال الترمذي في كتابه: وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر اربعا مع تكبيرة الركوع؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا - انتهى . وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعا، فذكر مثل حديث =

## باب خروج النساء الى العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى خروج النساء فى العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا العجوزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها. وقال اهل المدينة فى خروج النساء فى العيدين: ما بلغنا ان ذلك عليهن.

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق فى مصنفه: اخبرنا اسماعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الخذاء عن عبدالله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر فى صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا: كيف كان فعل ابن عباس؟ قسر لنا كما صنع ابن مسعود فى حديث معمر والثورى عن ابي اسحاق سواء - انتهى. وذكر كله فى الجوهر التى وفيه عن مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله و ابن المسيب قالا: تسع تكبيرات و يوالى بين القراءتين - انتهى.

(١) هذا الباب فى الأصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين يتنهض الى الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بالباب المنقول قبله - قننه.

(٢) كذا فى الأصل، و الأولى «الا العجوز» بدون تاء التانيث كما لا يخفى.

(٣) هذا الباب ناقص ليس فيه قول محمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولعله كله سقط من الأصول.

(٤) وفى الأصل ما هنا «بلغنا عليهن» ولفظ «بلغنا» كرره الناسخ سهوا منه فأسقطناه.

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لمن واجب عليهن، قال فى المدونة ج ١ ص ١٥٥: وسألت مالكا من العميد و الامام و النساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين و هل يجب عليهم الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الأحرار؟ قال: لا - الخ. اعلم انه يستفاد من =

= الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم «لا تمنعوا اماء الله عن المساجد» ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت: لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث، وذكره البخارى تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهي في البخارى، وكرهة خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذى ص ٨٠ وحديث ابى هريرة مرفوعا عند الترمذى ص ٣٠: خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها، وبهذا كله يظهر ان في نظر الشارع خروجهن ليس بمرغوب ومستحسن ومرضى ولم يرغبهن في حضورهن كما رغب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم في عدم الحضور كما في الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم: صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في محندتها افضل من صلاتها في بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه، وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضاه الشارع في ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فليخرجن ثقلات بدون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما في الأحاديث، فهذه وأمثالها امور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن في الخروج وان يحكموا بالمنع وهذا ليس بخلاف الحديث، وحضورهن في العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين في الدعاء والا فالفائدة في اخراج الحيض هذا وللبسط موضع آخر.

## باب التكبير في أيام التشريق

قال أبو حنيفة<sup>١</sup> رضى الله عنه: التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد . . .

وقال اهل المدينة: التكبير ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا في دبر كل صلاة .

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٢</sup> عن علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما انهما كانا يكبران كما قال أبو حنيفة، وهذا احسن من قول اهل المدينة لأن فيه التهليل والتحميد، وقد أتى علي ما قاله اهل المدينة ايضا .  
اخبرنا محل بن محرز الضبي عن ابراهيم<sup>٣</sup> النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الأصول قبل باب خروج النساء الى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتي بعده بيان مدة التكبير وأيامه .

(٢) وكان في الأصول « قال أبو حنيفة يقول التكبير - الخ ، فلفظ « يقول » زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر .

(٣) البلاغ هذا وصله بعده بإسناده اليه .

(٤) أي هو مشتمل ايضا بما قاله اهل المدينة فهو أكمل وأحسن من تكبيرهم .

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعا هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: ثنا أبو الأحوص عن ابي اسحاق عن الأسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن ابي وائل عن عبد الله انه كان يكبر من صلاة الفجر =

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر  
وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .  
اخبرنا ابو جناب الكلبى عن عمير<sup>٢</sup> بن سعيد النخعى عن علي بن ابي  
طالب و عبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا  
حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله انه كان  
يكبر ايام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله  
الحمد - انتهى ؛ حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لابي اسحاق : كيف كان يكبر  
علي و عبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر  
الله اكبر والله الحمد - انتهى ؛ حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكبرون  
يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعا نحوه عند  
الدارقطنى بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقى في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب  
عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثورى عن ابي اسحاق عن الاسود عن عبد الله  
موصولا ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١) و كان في الأصول « ابو حبيب الكلبى ، وهو خطأ ، والصواب « ابو جناب الكلبى ،  
راجع سنن البيهقى ج ٣ ص ٣١٤ و اسمه يحيى بن ابي حية - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .  
(٢) و كان في الأصول « عمر بن سعيد ، ، والصواب « عمير ، بالتصغير ، وهو في ج ٨  
ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقى في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه و كذلك رواه ابو جناب  
عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف  
ابو جناب بأبي حبيب و عمير بالتصغير بعمر فصارا مجهولين فالحمد لله على ما اطلعنى عليهما  
ولم اجد عمر بن سعيد في الميزان و اللسان و التعجيل و التهذيب .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

### باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الامصار والذين يجب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن: التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه .

وقال محمد بن الحسن: وهذا القول احب الينا من قول ابي حنيفة

(١) يعنى باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه فذكره - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

والتكبير في دبر الصلوات المكتوبات على<sup>١</sup> من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او مملوك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في<sup>٢</sup> صلاة العيد. ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في ايام التشريق خلف<sup>٣</sup> الصلوات و أول ذلك تكبير الامام والناس معه خلف<sup>٤</sup> صلاة<sup>٥</sup> الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام والناس معه خلف<sup>٦</sup> صلاة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضی الله عنه احب الينا ان

(١) حرف «على» سقط من الاصل.

(٢) هذا تصريح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى. وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه، وفي البحر عن المجتبى: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة - اه. وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اه (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) ولفظ «صلاة» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) وفي الأصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر<sup>١</sup> لأن الناس اختلفوا في التكبير، فقال<sup>٢</sup> عمر بن الخطاب رضى الله عنه: يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق. وقال بعضهم<sup>٣</sup> الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال على بن ابى طالب رضى الله عنه.

(١) اخرج به البيهقي في ج ٣ ص ٣١٣ من سننه: عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى. وفي رواية عنه عند ابن ابى شيبة كما في الجوهر النقي انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم النفر يعنى الأول - انتهى. ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن.

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤: عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال: سمعت عطاء يحدث عن عبيد بن عمير قال: كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق، قال البيهقي: كذا رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره، قال ابو عبيد القاسم بن سلام: ذاكرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال: هذا وهم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر انه كان يكبر في قبته بمبنى، والمشهور عن عطاء بن ابى رباح انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذى رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابى اسحاق انه حكاه عن عمر وعلى وهو مرسل - انتهى.

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن أبى بكار الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق وروى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن أبى يوسف القاضى ثنا مطرف ابن طريف عن أبى اسحاق قال: اجتمع عمر وعلى و ابن مسعود رضى الله عنهم على =



كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

وقال ابن عباس<sup>١</sup> رضى الله عنهما: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق<sup>٢</sup> وكان اكثر<sup>٣</sup> من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر و أما عمر و على فالى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصل الامام من آخر ايام التشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن على بن ابى طالب رضى الله عنه - انتهى؛ وقد تقدم .  
(١) رواه البيهقي في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، وأخرج الدارقطني في سننه كما في نصب الراية عن ابن عمر و زيد بن ثابت و أبى سعيد الخدرى و عثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التشريق - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و روى ابن ابى شيبة عن وكيع عن شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، و روى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابى بكار عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التشريق لا يكبر في المغرب - الحديث ( التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ٢ / ١٤٦ ) و روى البيهقي عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ( ج ٣ ص ٣١٤ ) . ف

(٣) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلا عن الحافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه و في ابتدائه و في انتهائه و لم يثبت في شيء مما اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه و سلم حديث ؛ و أصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على و ابن مسعود من صبح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر و غيره انتهى . قلت و قد وردت في ذلك المرفوعات ايضا .

كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

ابى طالب رضى الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الامام يكبر فيما لم يجب عليه  
احب الينا من ان يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال اهل المدينة ايضا التكبير في ايام التشريق على الرجال و النساء  
من الأحرار و الممالك و من كان في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها  
[ واجب - ١ ] وإنما [ يأتى - ٢ ] الناس في ذلك بامام<sup>٢</sup> الحاج [ و - ٤ ] بالناس  
[ بمنى - ٥ ] لأنهم اذا رجعوا من منى [ و - ٤ ] انقضى الاحرام [ اتموا بهم  
حتى يكون مثلهم في الحل و أما من لم يكن حاجا فانه لا يأتى بهم الا في  
تكبير ايام التشريق - ٦ ] .

وقال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول اهل المدينة في تركهم التلية  
إذا راحوا<sup>٢</sup> الى عرفة فينبغى لهم إذا راحوا<sup>١</sup> إلى عرفة ان يكبروا من عند  
أول صلاة تركوا فيها التلية لأن من ترك التلية يكبر في قولهم فينبغى لهم  
ان يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون اول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زدته فهر  
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و العبارة فيها هكذا « و انما الناس في ذلك كامام  
الحاج بالناس لأنهم اذا رجعوا من منى انقضى الاحرام » - اه .

(٣) و كان في الاصول « كامام الحاج » و في المدونة « بامام الحج » و هو الصواب .

(٤) الواو ساقط من الاصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الاصول .

(٧) و في الاصول « دخلوا » .

(٨) و في الاصل « رجعوا » و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للامام محمد الشيباني

من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن<sup>١</sup> عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما يروى عنهم<sup>٢</sup> انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة التي قطعوا التكبير عندها و لم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا<sup>٣</sup> الثلاثة في الابتداء و قد اجمعوا جميعا عليه و قد جاء<sup>٤</sup> في ذلك آثار .

### باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل ان ينهض [ينهض -<sup>١</sup>] على صدور قدميه ان قدر على ذلك و إن كان شيخا كبيرا او رجلا بادنا لا يقدر على ان ينهض على صدور قدميه فليعتمد براحتيه على الأرض و لينهض عليها .

و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه ها هنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) و في الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله اشارة الى ما تقدم من الآثار في البين و إلا فلم يذكرها و لا بد من ذكرها على دأبه في الكتاب فاذن هي ساقطة من الأصول .

(٥) كثيرا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد ، و في الهندية « ينهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: السنة والآثار في هذا معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر وقياس .

(١) قلت: روى الترمذى (ص ٣٨ في باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى: حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يختارون ان ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث ويقال خالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام: قول الترمذى عليه العمل عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق - اهـ . وأخرجه البيهقي ج ٢ ص ١٢٤ في باب من قال يرجع على صدور قدميه من سنته ثم قال: وحديث مالك بن الحويرث أصح، ثم قال: وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى - اهـ . وفي الجوهر النقي ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت: وظاهر قوله حديث ابن الحويرث اصح يقتضي صحة حديث ابي هريرة ايضا وأراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لها، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه: ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روى انه عليه السلام قال: لا تبادروني اني بدنت، وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله حتى لا يتضاد الحديثان؛ وقد اخرج البخارى حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه: ألا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه: وصلى صلاة عمرو بن سلمة شيخنا، هذا قال ايوب: وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة وللطحاوي قال: فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها =

اخبرنا (٧٩)

كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، فقال مالك والأوزاعي والثوري وابو حنيفة وأصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال النعمان بن ابي عياش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الأحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، و ذكر عن ابن مسعود وابن عمر و أبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا ، وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الأعرابي ثم سجد حتى تعدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالتعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحباب ان يجلس كجلوسه للتشهد ثم ينهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول « عمير بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصواب « عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن » ، والحديث رواه البيهقي في سننه بهذا الاسناد : عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الأعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيت ركع ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الأعمش فحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يفعل ذلك فحدثت به خيثمة =

ابن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك .  
اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يفعل ذلك .

### باب صلاة الكسوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن فقال: رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به محمد ابن عبد الله الثقفى فقال: رأيت عبد الرحمن بن ابي ليلى يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به عطية العوفى فقال: رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله عنهم يقومون على صدور اقدمهم في الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسى فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما في ج ٢ ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عتبة عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمقت ابن مسعود فرأيتنه ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى في اول ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفي الأصول « عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر ، وهو خطأ ، والصواب « عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر ، كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما في ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان في اثناء ابواب الجنائز بعد صلاة الخوف فألحقته بأبواب العيدين .  
(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدى يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وتماهه في البحر قاله في ج ١ ص ٥٨٩ من رد المحتار =

ركعة وسجدتين في الأولى يطول بها<sup>١</sup> والثانية ركعة وسجدتين كما يصلي في غيرها<sup>٢</sup> من الصلوات وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال أهل المدينة: يقوم الإمام فيصلي بالناس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام وهو دون القيام الأول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الأول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في قول أبي حنيفة آثار على ما قال وجاءت في قول أهل المدينة آثار على ما قالوا، والسنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدتين في كل ركعة وليست<sup>٣</sup> على ركعتين وسجدتين في كل ركعة وكيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات فانما ذلك شيء يتقرب به إلى الله تعالى فالصلاة واحدة وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدتان، فأما<sup>٤</sup> الركعتان في ركعة فهذا أمر لم يكن في شيء.

== وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب: كسفت الشمس والقمر جميعا عن الغورى، وقبل: الحسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفما كان فقول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل ولا يلزم أن الكل يكون من الإطالة، والإطالة والتطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) وكان في الأصل «غيرهما»، وهو تصحيف، والصواب «غيرها» .

(٣) وكان في الأصل «ليس»، والصواب «ليست» لأن الضمير يرجع إلى السنة .

(٤) لعل الواو أولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فانما ركعتان»، و لعل الواو ههنا أولى .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في 'جمعة' ولا في تطوع ولا في فريضة فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطال القيام ثم اطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى من قدماه ركوعاً فيعود فيركع فيرى ذلك من خلفه فيرى ان ذلك ركعتان وانما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى ان الأمر كان .

وقد قال اهل المدينة: لا نرى ان يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لأن ابن عباس رضى الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياها 'فقام قياماً نحواً من سورة البقرة قال: ولو جهر فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفي على ابن عباس ما قرأ به . وقال محمد بن الحسن: 'بلغنا' عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه

- (١) لفظ 'في' ساقط من الأصول، والصواب إثباته .
- (٢) كذا في الأصل، وفي الهندية 'فيعيد' وليس بصواب بل هو تصحيف .
- (٣) كذا في الأصل ولعل الواو اولى من الفاء .
- (٤) وكان في الأصول 'يرى' بالفتحة، والصواب 'يرى' بصيغة المتكلم .
- (٥) قوله 'اياها' كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه .
- (٦) وكان في الأصول 'قرى به' وفي المدونة ج ١ ص ١٥١: لو جهر بشيء فيها لعرف ما قرأ - انتهى .

(٧) وقال ابو يوسف يجهر، وعن محمد روايتان كما في الجوهر رد المختار فلهذا الزام من الامام محمد - تدبر .

(٨) وصله الطحاوى ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار: حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قيسة قال ثنا سفبان عن الشيباني عن الحكم عن حنش ان علياً جهر بالقراءة في كسوف =



صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجهر بالقراءة .

وقال اهل المدينة: إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى فرفع رأسه ابتداء القراءة بفاحة الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .  
قال محمد بن الحسن<sup>١</sup>: فقد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راکعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه وسجوده .

أرأيتم اذا سجد فرفع رأسه من سجودته أ ينبغي له ان يقرأ فيما بين السجودتين فان هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجودتين او بين ركوعه وسجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف<sup>٢</sup> بين ركعتيه فلعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعتيه اللتين ووقف شيئاً<sup>٣</sup> فان كان قرأ فلا بد من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرتم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علمتم انه قرأ بين الركعتين وما اعلم انكم ذكرتم في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
وقال محمد<sup>٤</sup>: لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

---

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي : وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني للوطأ وكتاب الحجّة خلافاً لما في فيض الباري على صحيح البخارى .

(١) وكان في الأصول « محمد » فقط سقط منها « بن الحسن » . (٢) كذا في الأصول .

(٣) تأمل في هذه العبارة ولى فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنى لست على يقين من ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « في الصلاة الكسوف ، وهو تصحيف ، وهو =

فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم ان لم يشهدوا مع الامام صلوا وحدانا .

وقال محمد: لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= بيان للمستحب ان فعلها بالجماعة اذا وجد امام الجمعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار . وعن ابى حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو انه لا يقيمها الا الذى يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار: وإن لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحزرا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الامام محمد فانه صرح بذلك ههنا كما ترى ويظهر من التعليل انه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فافهم . قلت: وقال الامام السرخسى في مبسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة الا الامام الذى يصلى بالناس الجمعة والعديد فاما ان يصلى كل فريق في مسجدهم فلا لانه اقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الامام صلى الناس فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع ادائها فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا وذلك افضل - اهـ؛ فالعلة ما ذكره الامام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الامام محمد عارف بالعلل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال ابو حنيفة على دأب الكتاب فخره الناسخ والقرينة على ذلك عندى قوله و كذلك قال اهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا فنحننا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن ابى شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب الى الامام ابى حنيفة انه قال: لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس ولكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله ويدعون وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد<sup>٢</sup>: بلغنا<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا جاء احدكم من هذه الافزاع شىء فافزعوا الى الصلاة فينبغي إذا جاء فزع من

= والامام قائل بالصلاة فيه كما عدت فاقاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالعز والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة ونصا وللتنصيل موضع آخر، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جلهما ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجّة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان و الأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول، وقول اهل المدينة المذكور فيها وأيضا قوله قال محمد - الخ الأولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - فتأمل فيه حتى ينجلي لك الأمر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا، ومن حديث ابي موسى الأشعري عند الشيخين: فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره، وفي البخارى من حديث عائشة: فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة، وفي رواية عنها عندهما: وإذا رأيتموها فكبروا وادعوا وصلوا، وفي سنن البيهقي عن ابي مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي البخارى من حديث ابن عباس: فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله، وفي سنن البيهقي من حديث ابن مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة، وعنه عنده ايضا: فاذا سمعتم هادًا من السبأ فافزعوا الى الصلاة .

هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يفزع [ الناس - ١ ] الى الصلاة و الدعاء من غير ان يجمعوا<sup>١</sup> بامام .

و قال اهل المدينة : لا نعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس و القمر<sup>٢</sup> .

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم<sup>٣</sup> قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ٥ ] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و كان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من ههنا وألحقته بقوله « ان يفزع » قلت : فلعل هذا كان في الأصل بالهامش من تروك الأصل فضل الناسخ مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم و تنبه . ف

(٣) قلت : و في الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالحسوف للقمر و الريح الشديدة و الظلة القوية نهارا و الضوء القوي ليلا و الفزع الغالب و نحو ذلك كآيات الخوفة كالزلازل و الصواعق و الثلج و المطر الشديد و عموم الأمراض و منه الدعاء برفع الطاعون و كل طاعون و بقاء و لا عكس و تمامه في الاشباه - انتهى .

(٤) و الحديث موصول ليس بمرسل ، و عند البيهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم و الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فصلى بالناس ، فقال : ايها الناس ! ان الشمس و القمر لا يتكسفان لموت احد و لا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اه .

(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الأصل ، و إنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخطب الناس فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلّت الشمس.

أخبرنا المبارك بن فضالة [قال حدثنا الحسن - ٢] قال حدثنا أبو بكره رضى الله عنه قال: كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعا يجر ثوبه<sup>٢</sup> فدخل<sup>١</sup> المسجد فصلى<sup>٥</sup> ركعتين اطال فيهما حتى انجلت<sup>١</sup> وكان

(١) كذا في الأصول «تجلت» وفي كتاب الآثار «انجلت».

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وقد صرح البخارى بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه (يونس) موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله بهما عباده - اهـ. وأخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن جبان من رواية هدية وقاسم بن اصبع بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري، والحديث عن الحسن عن أبي بكره عند الطحاوي والبخارى والبيهقي والمستدرک؛ وعند البخارى عن يونس عن الحسن عن أبي بكره قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فانكسفت الشمس الحديث، والحديث عن الحسن عن أبي بكره في الحجج والآثار والموطأ وغيرها من الكتب والحسن مخرج الحديث ومداره فلا بد منه.

(٣) في البخارى «يجر رداءه» زاد النسائي «من العجلة فقام اليه الناس» وفي رواية عند النسائي «يجر رداءه حتى انتهى الى المسجد وثاب اليه الناس».

(٤) في البخارى «حتى دخل المسجد فدخلنا».

(٥) وعند البخارى والنسائي «فصلى بنا» وقد اخرج البخارى والنسائي حديث الحسن عن أبي بكره في مواضع من ابواب الكسوف بتغير الفاظ يسيرة.

(٦) كذا في الأصول، وعند البخارى «حتى انجلت الشمس».

ذلك عند موت ابراهيم، فقال الناس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف بكم ما بكم. و أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحواً من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخارى: وذلك ان ابنا للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له: ابراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العمدة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها در مختار، قلت: رجحه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنية لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للتدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للتدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافراع شيئاً فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المحتار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ ققيه محدث ثقة كما اعترف به الدارقطنى في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية قول الزيلعي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأساً ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الأحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشترت اليه من قبل.

(٣) وفي الهدية «حتى كشف بكم ما بكم، ولعله «حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كتبه فهو من البخارى والنسائى.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الأحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= و كفيتهما مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا و كلها مخرجة في الصحيحين او احد منهما او في السنن الأربعة او في المستدرک و الدارقطني و الطحاوي و سنن البيهقي و الجوهر النقي و نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبير و المحلى لابن حزم و كنز العمال و كتاب الام و المدونة و نيل الأوطار و الزرقاني و فتح الباري و عمدة القاري و غيرها من كتب الحديث و شروحا و كثير منها صحيح او أصح او حسن فاضطروا و اضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه ابراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي و أحمد و البخاري و البيهقي و ابن عبد البر و غيرهم و من تبهم بعد ذلك . المسلك الأول اجمع بين الأحاديث بحملها على تعدد حصول الكسوف و صلاته صلى الله عليه وآله وسلم و إليه ذهب اسحاق و رجحه ابن رشد في بداية المجتهد و ابن حزم في المحلى و غيرهم ، و المسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري نقل صاحب الهدى عن الشافعي و أحمد و البخاري انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض و يجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام و إذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا و الراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة و لا يكفي في مثل هذا الأمر الاحتمال و التخمين و الظن بل يجب تحقيقه و تدقيقه و تقيقه و أما اصحابنا فقد قالوا : ان صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد و سجدة واحدة و به قال النخعي و الثوري و روى ذلك عن ابي بكرة و ابن مسعود و ابن عمر و عبد الله بن عمرو بن العاص و سمرة بن جندب و قبيصة الهلالي و النعمان بن بشير و عبد الرحمن بن سمرة و عبد الله بن الزبير فحديث ابي بكرة رواه البخاري و النسائي و الطحاوي و الحاكم في المستدرک و البيهقي في سننه و فيه : فصلى بنا ركعتين ، و في رواية عند النسائي : فصلى بهم ركعتين كما تصلون ، و هو عند الطحاوي ايضا ، و في رواية =

عند النسائي مثل صلاتكم هذه ، وفي المستدرک : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - ١٥٠ . ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم و أبو داود و الحاكم في المستدرک - وقال : صحيح الاسناد - و الطحاوى و البيهقي وفيه : قرأ سورتين و صلى ركعتين ، وفي النسائي : فصلى ركعتين و أربع سجّدت ، وفي المستدرک : و قرأ سورتين في ركعتين ، و ظاهر هذين الحديثين ان الركعتين برکوع واحد و قد تكلفوا للجواب عنها يرده الفاظ الحديث عند النسائي و ابن حبان و غيرها مع اخراج اللفظ عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التاويل ، و منها حديث قبيصة الهلالي رواه ابو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن قبيصة الهلالي قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعا يجر ثوبه و أنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف و قد أنجحت فقال : انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة - ١٥١ . و رواه الحاكم و النسائي و أحمد في مسنده و الطحاوى و البيهقي في سننه و ما اوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الراية و عمدة القارى و الجوهر النقي و الطحاوى ، منها حديث النعمان بن بشير رواه الطحاوى و أبو داود و النسائي و أحمد في مسنده و الحاكم في مستدرکه و البيهقي في سننه : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في كسوف الشمس كما تصلون ركعة و سجّدتين ، و صرح اهل الحديث بسامع ابي قلابة من النعمان و قال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابة عن النعمان كما في الجوهر النقي و عمدة القارى ج ٣ ص ٤٧٠ ، و نحوه قال ابن حزم في المحلى و منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوى و الحاكم و قال صحيح الاسناد و لم يخرجاه و أخرجه ابو داود و أحمد و البيهقي ايضا قال : كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام بالناس لم يكذب ركع ثم ركع فلم يكذب يرفع ثم رفع و فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، =



= ورواه النسائي أيضا وزاد: من القيام والركوع والجلوس - وساق الحديث ، وأخرجه الترمذي أيضا في الشرائع كما في نصب الراية وشعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي وهو الراوي عنه قبل الاختلاط - تدبر ، وحديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وفيه : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ركعتين كما في عمدة القاري ، ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وأحمد الحديث بطوله وفيه : فاستقدم فصلي بنا فقام كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع وسجدتان كسائر التطوع ، والبسط في الطحاوي والجوهر النقي ونصب الراية وعمدة القاري ، وقد روى الطحاوي عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ، ثم روى عن ابي اسحاق قال : انكسفت الشمس فصلي المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجودات ، ثم قال الطحاوي : فدل ذلك ان ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك - انتهى ، وحديث ابن عباس وعائشة قد تعارض روى بأنه في كل ركعة ركوعان وسجدتان وروى في كل ركعة ثلاث ركوعات او أربع ركوعات وكل منها صحيح أو حسن والمتعارض لا يصلح معارضا والقول بأن سوى حديث الركوعين في كل ركعة وهم او غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو في الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا يرفع الامان عن صحة الحديث فان كل واحد يقوم ويقول اذا كان خلاف زعمه انه وهم او غلط من الرواة الحفاظ المتقين او نحمل على ما قاله الامام محمد قبله وفي صلاة الأثر كما في البدائع او يحمل على ما قال ابو منصور : ان اختلاف =

= الروايات خرج مخرج التناسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه او على ما روى الشيخ ابو منصور عن ابي عبد الله البلخي انه قال: ان الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى انه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شيء فيجوز ان تكون الزيادة منه باعتراض تلك الأحوال فن لا يعرفها لا يسعه الكلام فيها ويحتمل ان يكون فعل ذلك لأنه سنة فلما اشكل الأمر لم يعدل عن المعتمد الا يقين - اه كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد نقل في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام للشيخ محمود باشا الفلكي انه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ومنه اتضح ان الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد اكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات ابراهيم عليه السلام، وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض النباه من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية اى الى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) او الاثنين (١٣) الموافق ليومى (٧) يونيه سنة (٦٣٢) و (٨) منه فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة امكن التحقق من صحة احد المسلكين اما حمل الروايات على تعدد الوقائع واما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وانا اميل جدا الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن الا مرة واحدة، فقد علنا من رسالة محمود باشا الفلكي انه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس فيه لصلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

= دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزيد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاموا بالصلاة لظهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن حبان في سيرته صلواته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اه، فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق وصاحب الفيض يقول: السنة الخامسة من الهجرة، وفي البحر عن المجتبى وقيل: الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بسنة - اه، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يجدى نفعا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعلمه اتم.

(فائدة) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظلم، ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوما وثلاث يوم اي نحو ثمانية عشر عاما وأحد عشر يوما يحدث سبعون كسوفاً منها (٢٩) للقمر و (٤١) للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر وأربعة او خمسة للشمس، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله وكسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلي وهو الذي يغطي فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلاً ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =

## باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة: لا نرى<sup>١</sup> في الاستسقاء صلاة وكان يرى أن يخرج<sup>٢</sup> الإمام فيدعو وذكر<sup>٣</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صعد المنبر فاستسقى<sup>٤</sup> ودعا ولم يذكر أنه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، وإذا تبين هذا فقد ظهر أن بين كسوفين خمسة أشهر قمرية قول قريب من الحقيقة - انتهى .  
(١) هذا الباب بعد باب غسل الشهيد في أبواب الجنائز من الأصل فألحقته بأبواب الصلاة على دأب كتب الفقه - فتنبه .

(٢) أي لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى أن الصلاة أيضا جائزة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة وتركها مرة كما في الهداية والأصل فيه أنه دعاء واستغفار لأنه السبب لإرسال الأمطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال في رد المحتار: الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الإسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية و جزم به في غاية البيان معزيا إلى شرح الطحاوي وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الإسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل - اهـ . وفي شرح المنية الكبير فالخاصل أن الأحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به إثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها - اهـ . قلت : والظاهر أن المراد به الندب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا : أنه فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة - اهـ . لأن السنة ما واظب عليه والفعل مرة الترك أخرى يفيد الندب - تأمل انتهى .

(٣) أي إلى الصحراء . (٤) كذا في الأصل ، ولعل الأولى «ويذكر» .

(٥) كذا في الأصل ، ولفظ «فاستسقى» مطموس في الهدية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد و يقرأ فيها ما حضر من القرآن و يجهر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة و يحول رداءه حين يستقبلها و يحول الناس ارضيتهم اذا حول الامام رداءه و يدعون جلوسا لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة و لا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة

(١) وفي الأصول « هشام بن بشر الواسطي ، وهو خطأ ، والصواب « هشيم » ، وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال السنة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي و لاه معاوية رضى الله عنهما الكوفة و توفي سنة تسع و أربعين و هو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب ، و مات النخعي سنة (٩٦) و هو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فتأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولد والموت في هذه السنين ام لا ، وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة و أنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) و قد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، و هذا الأثر صريح في ان ابراهيم صاحبه و خرج معه للاستسقاء فلا بد من تغيير سنة المولد والوفاة و ههنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يوله معاوية او غيره الكوفة و آخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حية الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حية كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والعلم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي و كان ' اميرا على الكوفة خرج يستسقى و معه ابراهيم النخعي فقام  
يصلي فرجع ابراهيم<sup>٢</sup> . ولكن قول اهل المدينة الآخر احب الينا من قولهم<sup>١</sup>  
الأول و من قول ابراهيم النخعي و أبي حنيفة لأنه امر قد جاء فيه الآثار .

= عمدة القارى فيها ج ٣ ص ٤٢٩ فروى ابن ابى شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن  
ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم  
حيث راه يصلى - انتهى . فيه المغيرة بن عبد الله الثقفي و لم اجده في الميزان و اللسان  
و التهذيب و التعجيل و لعله المغيرة بن عبيد الله ( مصغرا ) ابن جبير بن حبة الثقفي كما  
نقلت او لا من التهذيب الذى يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه  
زياد كما سبق و لم يذكر الحافظ فى ترجمته انه كان امير الكوفة و لم يذكر فى ترجمته ابراهيم  
ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو فى هذا المحل عندي -  
فأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت و أخرج ابن ابى شيبة عن هشيم عن مغيرة  
عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع  
ابراهيم حيث يراه صلى - اه ق ( ٢ / ٢١٣ ) من قال لا يصلى فى الاستسقاء .  
(١) و الواو من « و كان » ساقط من الأصول و إنما زيد لتصحيح العبارة .

(٢) زاد ابن ابى شيبة فى مصنفه حيث يراه يصلى كما فى ص ١٦١ من التعليق المجدد نقلًا  
عن البناءة للعيني قال رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح .

(٣) هذا موافق لما فى البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع و قال محمد يصلى الامام او نائبه  
فى الاستسقاء ركعتين بجماعة كما فى الجمعة - اه . و فى الدر المختار و قالوا تفعل كالعيد -  
اه . اى يصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة بلا اذان و إقامة ثم يخطف بعدها قائما  
على الأرض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد و خطبة واحدة عند  
ابى يوسف حلية و يكبر للزوائد خلاف - اه . فى رواية ابن كاس عن محمد يكبر  
الزوائد كما فى العيد و المشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما فى الحلية قاله ابن عابدين =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو رباح<sup>١</sup> عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضی الله عنه نستسقي<sup>٢</sup> فلم يزد علي ان قال: استغفروا ربكم انه كان غفارا<sup>٣</sup>.

= في رد المحتار: فلم من هذا ان في المسألة روايتين عن الامام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فان الامام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه فيجعل الايمن على الأيسر والأيسر على الايمن ولا يفعل ذلك احد الا الامام - انتهى.

(١) لم اجده في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى للحافظ الدولابي قال العباس: سألت يحيى بن معين من ابو رباح قال كوفي - ٥٥٠. وهو من شيوخ الامام ابي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجّة في جعل الآبق - ٥٥٠. والآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في عمدة القارى حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن ابي مروان الأسلمي عن ابيه قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي فما زاد على الاستغفار - انتهى. وعيسى بن حفص العدوي شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروي عن عطاء بن ابي مروان فلا يبعد ان يكون هو ابا رباح - والعلم عند الله تعالى. قلت: و أبو رباح بن ابي حبيب الثقفي روى عنه عمر بن ذر فلعله هو لأن عمر كوفي معاصر سفيان و الامام - والله اعلم. ف

(٢) كذا في الأصل، وفي الهدية «يسقي» وهو تصحيف بسهو الناسخ.

(٣) اخرجهم البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن ابيه عن ابي وجزة السعدي عن ابيه قال خرج عمر رضی الله عنه يستسقي لجعل لا يزيد على الاستغفار قلت: ألا بتكلم لما خرج له ولا اعلم ان الاستسقاء هو الاستغفار فطردنا وعن سعيد ابن عمر و الاشعثي انبا عبثر عن مطرف عن الشعبي قال: اصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : وبهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى في الاستسقاء صلاة واما نحن فرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضى الله عنه فصعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمفاتيح السماء التي بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فقبل له ما رأيناك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديج السماء الذى يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من نقول كتب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التي فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن ابي شيبة لهذا الوجه لم يعز الى ابي حنيفة نبي اصل الصلاة في كتاب الرد في مسألة الواحد بعد المائة في باب هل في الاستسقاء صلاة وخطبة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عبدالله بن يزيد الأنصارى وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبدالله بن زيد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا تصلي صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة فقط بل صلاة وأستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما في الكتاب يكفي للرد على ابن ابي شيبة كما لا يخفى على اولي النهى .

(١) اى مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستغفار كما صرح به ابو بكر الجصاص في احكام القرآن .



اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا [ هشام بن - ١ ] اسحاق بن عبد الله ابن كنانة قال حدثني ابي<sup>٢</sup> عن ابن عباس قال : سألته عن الاستسقاء قال : ما شأنك انت<sup>٢</sup> وما شأن هذا ؟ قال له : ارسلني<sup>٤</sup> الأمير<sup>٥</sup> قال : فما شأنه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فان الحديث رواه النسائي ج ١ ص ١٥٦ من الأنصاري و الترمذي ص ٧٣ و ابن ماجه ص ٩١ و الطحاوي ص ١٩٢ و البيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ من سننه كلهم عن سفيان عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه اسحاق عن ابن عباس به ، و رواه ابو داود و الترمذي و النسائي و الطحاوي و البيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه عن ابن عباس به فسفيان و اسمعيل كلاهما يرويه عن هشام بن اسحاق لا عن اسحاق قنبه . راجع ج ١ ص ٢٣٩ و ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك ان « هشام بن اسحاق » سقط من الأصول لولم يكن في السنن الأربعة و الطحاوي و البيهقي و غيرها .

(٢) يعني اسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرور و زائد لا حاجة اليه و العطف على ما شأنك - تأمل .

(٤) و في سنن النسائي : ارسلني امير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه ، و في سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، و في الترمذي : ارسلني الوليد بن عتبة و هو امير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه ، و مثله في سنن ابي داود و قال : و الصواب الوليد بن عتبة بالناء الفوقانية ، و في الترمذي و الطحاوي و البيهقي : ابن عتبة .

(٥) و هو الوليد بن عتبة و كان امير المدينة كما في ابن ماجه و ابي داود و الطحاوي و البيهقي .

لم يسألني خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا<sup>١</sup> فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد. قال سفيان: فلا ندري أصلى قبل ام بعد<sup>٢</sup>.

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق<sup>٤</sup> عن عبد الله بن

(١) في الطحاوي فأنتيت ابن عباس فقلت: انا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال: لا ولكن ارسلك ابن اخيكم الوليد وهو أمير المدينة ولو انه ارسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢، وفي النسائي: فقال: ابن عباس ما منعه ان يسألني، وعند البيهقي من حديث سفيان فقال: من ارسلك؟ قلت: فلان، قال: ما منعه ان يأتيني فيسألني - اه.

(٢) زاد النسائي و الطحاوي وغيرهما « متخشعا متضرعا حتى أتى المصلى » و زاد البيهقي « متذلا »؛ و التبذل ترك التزين والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي، وفي زهر الربي قوله « متبذلا » بمثابة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية: التبذل ترك التزين والتهبو بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع - اه. و يحتمل ان يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السندي.

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوي قال سفيان فقلت للشيخ (و هو هشام بن اسحاق) الخطبة قبل الصلاة او بعدها قال لا ادري اه، وهكذا عند البيهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه.

(٤) وفي الأصول بعد قوله « الثوري » ياض قليل و بعده « قال حدثنا اسحاق » و هو خطأ، و الصواب ما اثبتته و أبو اسحاق هو السيمي، و الحديث اخبره البخاري وغيره ففي البخاري عن ابي نعيم عن زهير بن معاوية عن ابي اسحاق، وفي البيهقي ورواه الثوري عن ابي اسحاق قال: خطب ثم صلى - اه، وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح الباري زوي هذا الحديث قيصة عن الثوري عن ابي اسحاق قال: بعث ابن الزبير الى عبد الله بن يزيد =

يزيد<sup>١</sup> الأنصاري قال: خرج [ يستسقي بالكوفة وقد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر -<sup>٢</sup> ]  
فصلى ركعتين قال<sup>٣</sup> ووافقنا زيد<sup>٤</sup> بن ارقم في الاستسقاء<sup>٥</sup>.

اخبرنا<sup>٦</sup> سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

= الخطمي ان استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تأريخه - انتهى . وفي سنن البيهقي والطحاوي قال ابو اسحاق وانا معه يومئذ - اه . ثبت بهذا ان ما في الأصول ليس بصواب - فتنبه .  
(١) هذا هو الصواب ، وفي الأصل « عبد الله بن زيد » بتقديم الزاي المعجمة على الياء التحتانية وهو غلط ، و « عبد الله بن يزيد الأنصاري » عند البخاري والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، واما زدناه من الطحاوي والبيهقي والبخاري وغيرهم ولا بد منه .

(٣) فاعل قال الأول والثاني ابو اسحاق ووجداني يحكم ان القائل في الأول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

(٤) اي والبراء بن عازب كما في البخاري وغيره .

(٥) والحديث رواه زهير بن معاوية والثوري وشعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري والبيهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يمجهر فيهما بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اه . وفي الطحاوي « على راحته » مكان « رجله » وهو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به ورواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصلى فاستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين - اه . ثم قال البخاري : =

عباد بن تميم عن عمه قال: خرج بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى<sup>١</sup> وحول رداه<sup>٢</sup>.

## باب صلاة الخوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الخوف يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم ويكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا فى مكان الذين لم يصلوا معه ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة فينصرف الامام وقد صلى

- = وهم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الاذان لان هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى مازن الانصار - انتهى . ورواه مسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم ايضا .
- (١) وفى الاصول « عياش بن تميم » وهو خطأ محض والصواب « عباد بن تميم » ، وكذا هو فى صحيحى البخارى ومسلم والسنن الأربعة والطحاوى والبيهقى وغيرهم .
- (٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كما عرفت لا صاحب الاذان كما قال ابن عينة فانه وهم كما قال البخارى وهو الذى قتل يوم الحرة وعبدالله بن زيد بن عبد ربه الانصارى من بلحارث بن الخزرج المدنى صاحب الاذان قاله فى تاريخه نقله عنه البيهقى فى سننه .
- (٣) لم يذكر قوله « بنا » فى صحيح البخارى وغيره وفيه زيادة « الى المصلى » .
- (٤) وفى حديث الثورى عند البخارى « يستسقى » وفى حديث ابن عينة « فاستسقى » .
- (٥) فى هذا كله رد على ابن ابى شيبة فى باب الاستسقاء من كتاب الرد فان ما قال به اصحابه فهو رواية عن ابى حنيفة فعندنا روايات فيه على حسب اختلاف الأحاديث الصلاة مع الجماعة والخطبة وتحويل الرداء والصلاة بدونها والاستغفار والابتهاال الى الله تعالى فقط بدون الصلاة وغيرها .
- (٦) كذا فى الأصل وفى الهدية « معهم » بالجمع .

ركعتين<sup>١</sup> ثم تأتي الطائفة الأولى فتصلي الركعة التي بقيت عليهم [بغير قراءة -<sup>٢</sup>] و انصرفوا لأنهم قد ادركوا اول الصلاة مع الامام و تسلم و تقف موقف الطائفة الأخرى [و تأتي الطائفة الأخرى -<sup>٣</sup>] فتصلي ركعة بالقراءة لأنهم لم يفتحوا اول الصلاة مع الامام ثم يسلمون .

و قال اهل المدينة: تصلي طائفة معه و طائفة تجاه العدو فيصلى بالتي معه ركعة ثم يثب قائماً و يتمون<sup>٤</sup> لأنفسهم ركعة اخرى ثم ينصرفون فيصفون تجاه العدو و تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم يثب<sup>٥</sup> جالسا و يتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

و قال محمد بن الحسن: و كيف يستقيم هذا و انما جعل الامام ليؤتم به<sup>٦</sup> فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم<sup>٧</sup> فيما لا اختلاف فيه<sup>٨</sup> فاذا صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل ان يصلها الامام فلم يأتوا بالامام فيها لأن من صلى قبل امامه فلم يأتهم بامامه . و إنما الايتام بالامام ان<sup>٩</sup> يصل

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية «ركعة» بالافراد و المشي هو المتعين كما هو ظاهر من موطأ الامام محمد .

(٢) ما بين المربعين زيادة من كتاب الآثار و لا بد منه على ما يقتضيه التعليل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من كتاب الآثار و الموطأ و الهداية و المبسوط و إلا فهي مختلفة النظام كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية «آتموا» .

(٥) كذا في الهندية ، و كان في الأصل «يثبت بهم» .

(٦) انظر في اجادته الاستدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) و في الأصول «فما لا اختلاف» و هو خطأ .

(٨) و كان في الأصل «انما يصل» ، و الصواب «ان يصل» ، و ما في الأصل مصحف .

معه أو بعده لأن الامام متبوع وليس بتابع .  
 أ رأيتم رجلا صلى مع الامام ركعة في غير خوف ثم بدا له ان يسبق  
 الامام بما بقي من صلاته فصلى قبل امامه أتجزئه صلاته .  
 أ رأيتم اذا قام الامام حين يصلى الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ ام  
 لا يقرأ؟ فان كان لا يقرأ فأى قول اقبح من هذا انه يقوم لا تالى قرآنا  
 ولا راکعا فان قرأ ففرغ من قراءته كيف يصنع أ يقوم ولا يركع فان  
 ركع لم ينتظر الطائفة التي تجيء<sup>١</sup> وفاتتهم الصلاة معه وان انتظرهم بعد فراغه  
 من القراءة قام لا تالى قرآنا ولا راکعا، فان قالوا: يطيل الامام القراءة  
 حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت<sup>٢</sup> ركعة الامام الثانية اطول من الأولى  
 والسنة ان الركعة الأولى اطول من الثانية<sup>٣</sup> .

أ رأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على اميال من المدينة<sup>٤</sup> فصلى بهم  
 الامام الظهر اربعا يصلى بالطائفة الأولى ركعتين أ ينتظر بالركعة الثالثة<sup>٥</sup>  
 حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتى الطائفة الأخرى اذا تكون

(١) يعنى التي لم تجيء بعد . (٢) جزاء لقوله «فان قالوا» .

(٣) روى البخارى ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه في باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب  
 ومسلم ج ١ ص ١٨٥ في باب القراءة في الظهر والعصر من حديث ابى قتادة واللفظ للبخارى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب  
 وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول  
 في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ، ورواه ابن ابى شيبه في مصنفه ولم يقل  
 فيه في الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعنى لم يكن مسافرا .

(٥) وكان في الأصل «الثانية» وهو تصحيف ، والصواب «الثالثة» .

الركعة الثالثة<sup>١</sup> ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من<sup>٢</sup> صلاته كلها .  
 وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزداد في الركعتين الأخيرين من  
 القراءة<sup>٣</sup> على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أقرأ الامام بفاتحة الكتاب  
 ثم يقوم لا تالي قرآنا ولا راكما حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون  
 فيقفون مواقف اصحابهم فيدخلون مع الامام<sup>٤</sup> .

ما يشبه قيام الامام في هذه<sup>٥</sup> المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة  
 قد رووا ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الخوف .

اخبرنا بذلك فقيههم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال : يتقدم  
 الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم ركعة<sup>٦</sup> وتكون طائفة منهم بينه وبين  
 العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين<sup>٧</sup> معه ركعة<sup>٨</sup> استأخروا مكان الذين لم يصلوا  
 ولا يسلمون<sup>٩</sup> ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة<sup>١٠</sup> ثم ينصرف الامام  
 وقد صلى ركعتين<sup>١١</sup> ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «الثلاثة» وهو تصحيف .

(٢) حرف «من» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «القرآن» وهو تصحيف «القراءة» .

(٤) اى في الصلاة .

(٥) وكان في الأصول «هذا المواضع» والصواب اما «هذا الموضوع» او «هذه المواضع» .

(٦) وفي موطأ الامام محمد «سجدة» مكان «ركعة» .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «ولذين» وهو بسهو القلم .

(٨) وفي الأصول «ولا يسلموا» وهو من سهو الناسخ ، والصواب «ولا يسلمون»  
 بانبات النون الاعرابي .

(٩) وفي موطأ الامام محمد «سجدين» مكان «ركعتين» .

«ركعة ركعة»<sup>١</sup> بعد ان ينصرف الامام<sup>٢</sup> فيكون كل واحدة<sup>٣</sup> من الطائفتين قد صلوا ركعتين<sup>٤</sup> قال<sup>٥</sup> وان<sup>٦</sup> كان خوفا هو أشد من ذلك صلوا رجلا على اقدمهم او ركبانا مستقبلي القبلة او غير مستقبلها<sup>٧</sup>.

قال مالك<sup>٨</sup> قال نافع: لا ارى عبد الله بن عمر الا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك ايضا:

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في صلاة الخوف الا انه لم يذكر فان كان خوفا اشد من ذلك صلوا رجلا او ركبانا - الى آخر الحديث، انما ذكر الامام [والذين معه -<sup>٩</sup>] كيف يصلون صلاة الخوف. و اخبرنا ابو حنيفة عن ابن عباس<sup>١٠</sup> كمثل قول ابراهيم فكيف

(١-١) وفي الموطأ «سجدة سجدة».

(٢-٢) وفي الموطأ «بعد انصراف الامام».

(٣) وكان في الاصل «واحد»، والصواب «واحدة».

(٤) وفي الموطأ «سجدة سجدة».

(٥) اي ابن عمر جزما ففي ص ١٥٢ من المدونة: مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول: وإن كان خوفا هو أشد - الحديث.

(٦) وفي الموطأ «فان كان».

(٧) وفي الأصول «مستقبلي القبلة او على اقدمهم مستقبلها»، وهو خطأ محض، راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠.

(٨) وفي الموطأ «قال نافع».

(٩) زيادة من خارج لاصلاح المعنى وإلا تكون العبارة محتملة وسقط شيء منها كما لا يخفى.

(١٠) سياتي اسناده بعده.



يكون<sup>١</sup> ترك أهل المدينة قول ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم وأخذوا بغيره والذي<sup>٢</sup> أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من امر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

وأخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٣</sup> انه قال في صلاة الخوف اذا صلى الامام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الامام وطائفة بازاء العدو فيصلى الامام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الامام من غير ان يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأخرى فيصلون مع الامام الركعة الأخرى ثم<sup>٤</sup> ينصرفون من غير ان يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأولى<sup>٥</sup> فيصلون<sup>٦</sup> ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون<sup>٧</sup> مقام أصحابهم وتأتى الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التي بقيت عليهم وحدانا .

اخبرنا ابو حنيفة<sup>٨</sup> رضى الله عنه قال حدثنا الحارث<sup>٩</sup> بن عبد الرحمن عن

(١) كذا في الأصول ولفظ «يكون» زائد لا حاجة اليه ولعل الناسخ زاده سهوا وإلا يتكلف لأداء المعنى .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهدية «والذين» بالجمع وليس بصواب .

(٣) هكذا اخرجه في كتاب الآثار .

(٤) لفظ «ثم» ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من كتاب الآثار ، وعبارة الهدية هكذا «الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون» وهو خطأ .

(٥) لفظ «الأولى» ساقط من الأصول وزيد من الآثار .

(٦) كذا في الهدية ، وفي الأصل «يصلون ركعة» وفي كتاب الآثار «حتى يصلوا» .

(٧) كذا في الأصل وكذا في الآثار ، وفي الهدية «فيقعون» وهو تصحيف «يفقون» .

(٨) هو أبو هند الهمداني الدالاني الكوفي ، قال الحافظ في كنى التهذيب اسمه الحارث =

ابن عباس رضى الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة<sup>١</sup> من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفى<sup>٢</sup> عن ابي اسحاق الهمداني<sup>٣</sup>

ابن عبد الرحمن روى عن ابي ظبيان الجنبي و ابي الجلاس و ابي صالح باذام والضحاك ابن مزاحم و عنه ابو حنيفة التيمان بن ثابت و محمد بن قيس الاسدى و هارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان فى الثقات ؛ اه ج ١٢ ص ٢٦٩ . و أخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابي هند ان يزيد بن معاوية او خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها بقول ابن عباس رضى الله عنهما و هو مثل قول ابراهيم النخعي - انتهى ؛ و بهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الامام ابو يوسف ، و عندى هذا ليس بصواب فان الامام محمدا يذكره فى هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالعه ، و قد روى عن محمد بن جابر وشعبة و الثورى و ابن عينة و قيس بن الربيع و هشام بن حسان كلهم شيوخ الامام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجيمى الحنفى ابو عبد الله اليمامى اصله كوفى و كان اعشى . من رجال ابن ماجه كما فى ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السيمى ، و الحديث من طريق اسرائيل عن ابي اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه البيهقى فى ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان و كان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : انا ، مر اصحابك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو و طائفة منهم خلفك فتكبر و يكبرون جميعا و تركع و يركعون جميعا و ترفع و يرفعون جميعا ثم تسجد و تسجد الطائفة التى تليك و تقوم الطائفة الاخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلوئك و خر الآخرون سجدا ثم تركع و يركعون جميعا ثم ترفع و يرفعون جميعا و تسجد فتسجد الطائفة التى تليك و الطائفة =

عن سليم<sup>١</sup> بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن نقاتل العدو ومعنا رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال<sup>٢</sup>: ايكم شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٣</sup> حذيفة: انا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون<sup>٤</sup> اسلحتهم فتقوم طائفة بما يلي العدو وطائفة معك في الصلاة وتأمرهم ان حمل عليهم العدو ان يتكلموا ويسلوا فتصلي بالذين معك ركعة وتسجد بهم بسجدة<sup>٥</sup> ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا ويأتون فيصلون معك ركعة وسجدة<sup>٦</sup> ثم يرجعون<sup>٦</sup> الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدة<sup>٦</sup>

= الأخرى قائمة بازاء العدو فاذا رفعت رأسك من السجود سجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم وتأمر اصحابك ان هاجهم هيج فقد حل لهم القتال والكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ وهناك سليم بن عبد السلولى الى آخره ورواه ابو داود والنسائي ايضا في سنتيهما من وجه آخر وهو عند البيهقي ايضا كما في سننه الى آخره . (١) وفي الأصول «سليمان بن عبيد» وهو خطأ، وقد عرفت انه «سليم بن عبد»، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التعجيل: سليم بن عبدا و ابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة وعنه ابو اسحاق السيمى فقط وثقه ابن حبان وقال: شهد غزوة طبرستان وقال العجلي كوفى ثقة وهم ثلاثة اخوة سليم بن عبس و عمارة بن عبس و زيد بن عبس ثقات سلولىون كوفيون - انتهى .

(٢) اى سعيد بن العاص .

(٣) وفي الأصول «و ايكم شهد» .

(٤) وفي الأصول «قال» .

(٥) وفي الأصول «يلبسون» بدون نون الاعراب .

(٦-٦) و كان فى الأصل «ثم يسلون و يرجعون» وهذا من سهو الناسخ فلعل لفظ =

ويسلبون [ فيرجعون الى مصاف اصحابهم وياتون فيركعون ركعة وسجدتين -<sup>١</sup> ]  
ويسلبون وقد قضاوا الصلاة .

### باب غسل الميت<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في غسل الميت بمجرد ثيابه ويطرح على عورته  
خرقة ويوضع على تحت ويوضأ وضوءه للصلاة ولا يمضمض ولا يستنشق  
ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يصرح ويبدأ في ذلك كله بيمينه ثم يغسل  
عورته من تحت الخرقه ثم يضجع<sup>٢</sup> على شقه الأيسر فيغسل<sup>٣</sup> شقه الأيمن  
بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلي التخت ثم تضجعه<sup>٤</sup>  
على شقه الأيمن وقد امرت<sup>٥</sup> قبل ذلك بماء فاغلي<sup>٦</sup> بسدر فان لم يكن

= « يسلبون و » كان من تروك الأصل على الهامش فأدرجه الناسخ هاهنا ظنا منه ان هذا  
مقام السقوط ولم يعرف مكانه فخط مفهوم المقام ، والصواب « ثم يرجعون » - الخ ؛  
ومقام « يسلبون » يأتي بعد . ف

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، فزدناه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم يزد  
يكون لطائفة ركعة واحدة وللأخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى ،  
وزيدت العبارة من الخارج لتلا يختل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب في الأصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته باب صلاة الخوف فنبه .

(٣) في الأصل « ثم يضطجع » - اه .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فيغتسل » .

(٥) كذا في الأصل الا انه بصيغة الغياب ، وفي الهنذية « يضطجعه » .

(٦) كذا في الأصول بصيغة الخطاب من الأمر بمعنى الحكم .

(٧) في البدائع « ان تغليه » - اه ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل الفاء زائدة .

سدر فخرض<sup>١</sup> وإن لم يكن واحد منها<sup>٢</sup> [فالماء القراح -<sup>٣</sup>] اجزئ<sup>٤</sup> فتغسل<sup>٥</sup> شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلي التخت منه ثم تسنده الى صدرك فتمسح بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شيء مسحته ثم تضجعه على شقه الأيسر فتغسل<sup>٦</sup> شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان<sup>٧</sup> الماء قد خلص الى ما يلي التخت منه ثم تنشفه في ثوب وقد امرت بسريره قبل ذلك فاجمر و امرت بأكفانه فاجمرت<sup>٨</sup> وترا ثم تبسط أكفانه بسطا وهو الرداء ثم الازار فوقها ثم تلبسه قميصه ثم تضع الخنوط<sup>٩</sup> في لحيته

(١) السدر شجر النبق والمراد به في باب الجنابة ورقة - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشبه مكان اللبن والحرص بضم الحاء المهملة وسكون الراء الاثنان بضم الهمزة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادران .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «منها» وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فزيد من البدائع .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «اخبرى» وهو تصحيف لا معنى له .

(٥) وكان في الأصول «فغسل» والصواب «فتغسل» .

(٦) وكان في الأصول «فيغسل» والصواب «فتغسله» بصيغة الخطاب كما هي من اول الباب على نسق واحد .

(٧) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٨) وكان في الأصول «فاجمر» وهو تصحيف ، والصواب «فاجمرت» .

(٩) بفتح الحاء العطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكراتهما للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الدر المختار . كما يجعل ذلك في بلدة سورت و اطرافها وهذا كله من الجهالة .

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده<sup>١</sup> ثم تعطف الازار من شقه الأيسر ثم تثنيه من قبل الأيمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه ناراً الى قبره فان ذلك يكره .

وقال اهل المدينة: ليس لغسل الميت شيء موقت<sup>٢</sup> عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيظهر<sup>٣</sup> .

وقال محمد بن الحسن: سبحان الله العظيم، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبيّنة وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء، قال ذلك عبد الله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والأمر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن ابيه عن ابي الزعراء<sup>٤</sup> عن عبد الله ابن مسعود<sup>٥</sup> رضى الله عنه انه قال<sup>٦</sup>: يغسل ثلاثاً الوسطى منها بسدر .

(١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل رأسه امداد عن التارخانية - رد المحتار .

(٢) وفي موطأ مالك « موصوف ، مكان « موقت » .

(٣) وكان في الأصول « فيظهر » ، والصواب « فيظهر » ، كما هو في موطأ مالك .

(٤) بفتح الزاى وسكون العين المهملة بعدها راء مهملة هو عبد الله بن هاني الكندي ابو الزعراء الكبير الكوفي .

(٥) بقى هذا الاثر الواحد في الاصل والباقي ذكرها مؤلف الكتاب لكنها سقطت منه يدل عليه ما قاله الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٤ من الام والاحاديث فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الاصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الامام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت: اخبرنا ابو حنيفة =

## باب ' غسل المحرم و كفته و حنوطه

قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان فقد ذهب  
عنهما احرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذي ليس بمحرم من الكفن  
و تغطية الرأس و الوجه و لا بأس ' بأن يحنطوه ' [ الا ان يكونوا محرمين

= عن حماد عن ابراهيم قال : يغسل الميت و ترا اثنتين بماء و واحدة بالسدر و هي  
الوسطى و يجمر و ترا و لا يكون آخر زاده الى القبر نارا يتبع بها و يكون كفته  
و ترا - انتهى . و أخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٧٦ من رقم ( ٣٧٩ ) بهذا  
الاسناد مطولا انه قال في غسل الميت مجرد و يوضع على تحت و يجعل على عورته خرقة  
بنحو ما قال ابو حنيفة في الباب و فيه حديث ام عطية انه عليه الصلاة و السلام قال لمن في  
حق ابنته اغسلها ثلاثا او خمسا او سبعا - رواه الجماعة ؛ و حديث اخرجه ابو داود حدثنا  
هدبة بن خالد نا همام نا قتادة عن محمد بن سيرين انه كان يأخذ الغسل عن ام عطية يغسل  
بالسدر مرتين و الثالثة بالماء و الكافور - انتهى . و في نصب الراية قال النووي في الخلاصة  
اسناده على شرط البخارى و مسلم - انتهى . و عن ابى بن كعب رفعه ان الملائكة لما  
مات آدم غسلوه بالماء و السدر ثلاثا و جعلوا في الثالثة كافورا - الحديث ؛ و سكت عنه  
الحاكم و أخرجه عن الحسن عن عتي بن ضمرة السعدى عنه و قال صحيح الاسناد - انتهى .  
(١) لفظ ' باب ' ساقط من الأصول ، و عنوانه كان مندرجا بين لفظ ' قد ، و لفظ  
' ذهب ، فلعل هذا كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مقامه فأدرجه بين  
قوله ' و هما محرمان قد ، و بين قوله ' ذهب عنهما ، فاخرج و ادرج في مقامه - ف .  
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك و ألحقته باب  
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة و الأنسب له ان يكون في المناسك .

(٢ - ٢) كذا في الأصول بضمير المفرد اى المحرم و لعل الصواب ' ان يحنطوهما .

كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وخطوته ) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - ١ ] فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك<sup>٢</sup> وغيره: لا يغطي رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن : اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : سألت عائشة رضی الله عنها عن المحرم يموت فقالت : انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه لثبوت صورة المسألة . ف

(٢-٢) وكان في الاصل « فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره - الخ » ، والصواب « فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره - الخ » .

(٣) كذا في الاصول ، ولفظ « مالك » لا نظنه ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بمذهب مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قائل بجواز ذلك ؛ وفي المدونة ج ١ ص ١٦٨ و قال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب ، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك : وإنما جعل الرجل مادام حيا فاذا مات فقد انقضى العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تغطية وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعهما ؛ قلت : نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع : ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اي يغطي رأسه ووجهه ويطيب ، وقال الشافعي : لا يخمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى ؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الام : اذا مات المحرم غسل بما وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يمس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصلى عليه ويدفن ؛ وقال بعض الناس : اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للميت احرام - انتهى .



كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وخطوته ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسمعيل بن رافع المدني<sup>١</sup> عن القاسم بن محمد ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وغطى رأسه .

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرما بالجحفة وخر رأسه<sup>٢</sup> .

اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٣</sup> عن المغيرة<sup>٤</sup> عن ابراهيم<sup>٥</sup> عن عائشة رضى الله عنها في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم<sup>٦</sup> .

(١) كذا في الأصل ، ويجوز في النسبة الى المدينة المدني والمديني كما هو معروف في قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا في الأصل وكذا اخرجه في موطنه ثم قال : وبهذا تأخذ وهو قول ابي حنيفة اذا مات فقد ذهب الاحرام عنه - اه ص ٢٣٧ ؛ وزاد يحيى بن يحيى في روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا انا حرم لطيبناه .

(٣) هو الواسطي .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصول عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما لا تخمروا رأسه ووجهه فهو من وادى البشارات وهي لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل ان يعمل بها وإنما هي من حقائق الغيب وتكون لواحد غير معين فاذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له في الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادى سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادى بشره بالجنة على بلوى تصيبه ومن هذا الوادى لو لا صفة لتركت حمزة تأكله السباع حتى يحشر يوم القيامة من بطونها فانها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكما تشريعا عاما وأمثالها كثيرة في الأحاديث والآثار بل في وقائع =

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الريحان وغيره فهذه خصوصيات لا تعم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يبعث مليا فانه مع انه انقطعت اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم تشريعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خمروه ولا تشبهوه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله الا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم علمه الناس ينتفعون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما روينا في المحرم فبقينا لنا - الحديث المطلق الذي روينا ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به بدليل ما روينا - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ و اجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقته فقتله فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لانه علل ذلك بقوله فانه يبعث مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يثعب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلنا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما يطرقتها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي الجوهر النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية ابي الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ولفظه : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك ما هنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلنا ذلك =

كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا تنفك الى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا ان الذين ذكروا الوجه لم يشكوا ايضا وساقوا المتن احسن سياقة فروايتهم اولى ان تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في ابواب الكسوف ان الجاني بالزيادة اولى ان يقبل لأنه اثبت ما لم يثبت الذي نقص ، فقتضى هذا ان المحرم اذا مات لا يغطي رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه انه يغطي وجهه واما ابو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق التكفين كغيره لأن احرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت : اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر ، وفي الموطأ : مالك عن نافع ان ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخرم رأسه ووجهه وقال لو لا انا حرم لطيناها قال مالك وإنما يعمل الرجل مادام حيا وإذا مات فقد انقضى العمل - اهـ - وروى ابن ابى شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة انه سئل عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ، وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء احرام ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى الى غيره الا بدليل ولو بقي احرامه لطيف به وكلت مناسكه ولأنه امر بغسله بماء وسدر والمحرم لا يغتسل بالسدر عند الشافعي - حكاة عنه ابن المنذر في الاشراف وقال ابن القصار وبدل على ان الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فانه يبعث مليا ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يبعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك - انتهى . وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا ان احرام كل ميت باق وانه يبعث يلي لقلنا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الاحرام على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم انما علل حكم الاحرام عليه بما علم انه يبعث وهو يلي وهو امر مغيب فلم يصح لنا ان نربط به حكما ظاهرا - انتهى . =

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . . ) للإمام محمد الشيباني

## باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة ' تيمم و فيه ' الشهيد

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يلقى اللصوص فيقتل فى الطريق  
و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما<sup>٢</sup> يصنع بالشهيد ولا يغسل .

= و من ههنا بطل ما قال ابن ابى شيبة فى باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد  
فى رقم الحادى و الستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه  
و ذكر ان ابا حنيفة قال يغطى رأسه - اه . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم  
من الصحابة و هم متقدمون على ابى حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الأوزاعى و محمد  
و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعى و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين  
بذلك ، و قد روى ابن ابى شيبة نفسه فى مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس  
و لا يرد عليها و لما جاء بعدهم ابو حنيفة و قال بذلك صار هدفا للطعن هذا عجب العجائب  
فاعتبروا يا اولى الأفكار ! و ليس فى حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد زوى  
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : خمروا  
وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطنى بطريق عطاء عن  
ابن عباس الحديث و سنده صالح و حكم ابن القطان بصحته و قال ابن حزم صح عن  
عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اه . و بالجملة امامنا ليس بمنفرد فى ذلك بل معه جماعة  
من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما فى اجوتى عن كتاب  
الرد و قد اجبت عنه فى سالف الزمان و هى مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المرأة و هى مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و فى هذا الباب حكم الشهيد ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . ) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذي يقتله اللصوص انه يغسل و يكبر عليه .  
وقال محمد بن الحسن : و اى شهيد افضل من هذا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل الذمة فراودوه عن اهلكه و ماله فأبى ذلك عليهم فضربوه<sup>١</sup> بأسيا فمهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما<sup>٢</sup> يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تسمى صعيدا طيبا من وراء الثوب فوضع [ الرجل - ° ] الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الأرض ثم يفضها ففضة خفيفة فيمسح بهما وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم يفضها ففضة خفيفة فيمسح كفيها و ذراعها الى المرفقين من تحت كفيها<sup>١</sup>

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .

وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة و ليس معها نساء يغسلنها و لا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها و لا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها و كفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك<sup>٢</sup> الرجل

- (١) اخرج النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سنه .
- (٢) كذا في الأصل ، و ضمير المفعول ساقط من الهدية و هو من سهو الناسخ .
- (٣) وفي الأصول ، يصنع به و نحوه ما يصنع ، و الصواب ، به نحو ما .
- (٤) كذا في الأصل و هو الصواب ، وفي الهدية ، من ذلك الثوب ، و هو تصحيف .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه . ف (٦) تأمل فيه .
- (٧) كذا في الأصل ، وفي الموطأ ، و اذا هلك الرجل ، .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ..... ) للإمام محمد الشيباني

وليس معه احد الا النساء وليس فيهن امرأته ومن ذوات المحرم من يغسله  
بيمينه<sup>١</sup> ايضا .

وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء الا  
امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسلته<sup>٢</sup> ومن لا يحل له ان  
ينظرن منه في الحياة<sup>٣</sup> الا الى الوجه والرأس ونحو ذلك وأما العورة  
فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلته في الموت وانما جاء<sup>٤</sup> الأثر

(١) كذا في الأصل و كذا في الموطأ .

(٢) وكان في الأصل « ان يغسله » وهو تصحيف « يغسلته » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منه من الحياة الا الوجه والرأس - الخ » .

(٤) يشير انى ما رواه مالك عن عبد الله بن ابي بكر ان اسماء بنت عميس غسلت ابا بكر  
الصديق رضى الله عنه حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت :  
ابى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا : لا - انتهى . وأخرجه  
الامام محمد من طريقه في ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال :  
وبهذا نأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى - اه . وروى البيهقي في سننه من  
طريق ابي بكر بن عياش عن محمد بن ابي سهل عن مكحول مرسلا قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع  
النساء ليس معهن رجل غيره فانهما يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء وروى  
عن سنان بن غريق عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت  
مع الرجال ليس لواحد منهما محرما يتيمان بالصعيد ولا يغسلان - انتهى . وأزواجه  
صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه في الجنة فحكم الزوجية باق و كذا  
فاطمة زوجة على في الدنيا والآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل سبب ونسب منقطع  
يوم القيامة الا سبى ونسبى ، فالسبب الذى كان بينها لم يقطعه الموت » - الجوهر النقى .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . . ) للإمام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فلذلك غسلته و قد كانت تنظر في الحياة و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل الا انه ينزع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلى على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلى عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف ترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يؤتى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافاً .

(١) لفظ « لا يغسل » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهنذية « عليها » و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و الديهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوي و المعتصم و الجوهر النقي و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو موليا فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخاري في المغازي من صحيحه : عن عقبه بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يوما فصلى على شهداء أحد صلواته على الميت ؛ و تأويل =

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . .) للامام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خفاه و قلنسوته و 'يحنط و يصلى عليه' و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان و البيهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يرده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث و قد اخرج الحاكم في المستدرک من طريق ابى حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر انه صلى على حمزة رضى الله عنه و اسناده صالح كما لا يخفى و راجع ترجمة ابى حماد الحنفى و اذا تعارض التني و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند المثبت من زيادة علم ليس عند الثاني كما في الأصول فأخذ أئمتنا بالأحوط المثبت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو مهنا في كتاب الحجّة و معنى حديث جابر و لم يصل عليهم اى فردا فردا ولكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما اخرج الطحاوى عن ابى مالك الغفارى و أوله به و عليه مشى الزيلعي و المحقق ابن الهمام و من ههنا سقط ما الزم ابن ابى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر و ذكر ان ابا حنيفة قال: يصلى على الشهيد - اهـ، وهو عمل بالأحاديث و مع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! و قد ترك ابن ابى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤولونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم فالى الله المشتكى، و قد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم احد سبعين مرة و هم يقولون لم يصل عليه و لم يصل صلى الله عليه و سلم على احد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ و عند ابى داود من حديث انس و لم يصل على احد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الآخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا و لم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الأحاديث المختلفة - تأمل .

(١) سقطت « الواو » من الأصل .

(٢) سقط الظرف من الأصل .



كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل....) للإمام محمد الشيباني

أصيب فيها إلا أن تكون شفعاً [فإن كانت شفعاً - ١] نزع منها ثوب<sup>١</sup> أو زيد فيها ثوب<sup>٢</sup> وأن رفع من مكانه ذلك فمات بعد ذلك بساعة أو أكثر صنع به ما يصنع بالميت في أهله<sup>٣</sup>، وقال أبو حنيفة رحمه الله: نأخذ بهذا الحديث كله [إلا الكفن - ٤] فإن شئت فكفنه بوتر وإن شئت فكفنه بشفع.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالوا: الشهيد إذا مات في مكانه الذي قتل فيه فإنه يدفن في ثيابه ودمه غير كتمته<sup>٥</sup> وخفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وإن حملوه وبه رمق فأكل أو شرب ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويدفن ويصلى عليه.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز<sup>٦</sup> عن مكحول قال يزرع عن<sup>٧</sup> الشهيد إذا مات في المعركة خاتمه ومنطقه وما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية . ف

(٢) لفظ «ثوب»، الحرفان منصوبان في الأصول، والصواب رفعهما .

(٣) فهو مرتك ومن ارتك غسل وصنع به ما يصنع بالموتى وفيه قصة شهادة عمر وعثمان وغيرهما وفي الأحاديث أيضاً .

(٤) كذا في الهندية، وما بين المربعين ساقط من الأصل من قلم الناسخ .

(٥) وفي الأصول «كفيه» وهو خطأ، والكفة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء التانيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٦) بالمعجمتين بينهما الف وهو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة أبو عبد الله ويقال أبو العباس الدمشقي نزيل بغداد وكان على بيت المال لأبي جعفر من رجال الأربعة ثقة صالح الحديث من خيار الناس مات سنة ثلاث أو ست أو تسع وخمسين ومائة وكان عابداً فاضلاً وجده ربيعة صحابي - كذا في التهذيب .

(٧) وفي الأصول «من» مكان «عن» .

كتاب الحجّة ( باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة ) للإمام محمد الشيباني

وكتبه<sup>١</sup> ويصلي عليه<sup>٢</sup> ولا يغسل وان حملوه وبه رمق فاكل او شرب  
فليصنع به ما يصنع بالحى اذا مات .

### [ باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة ]

وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى وكذلك<sup>٣</sup>  
قال مالك بن انس وقال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار<sup>٤</sup> .

اخبرنا محمد بن ابان عن عبد العزيز بن حكيم<sup>٥</sup> الحضرمي قال : رأيت

(١) وفي الأصول « كنيه » وهو خطأ ، والسكّة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء  
التأنيث وهي القلنسة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) وفي المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : وقال مالك بن انس : لا ترفع الأيدي في  
الصلاة على الجنّاز الا في اول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم وحضرته غير مرة يصلي على  
الجنّاز فما رأيت يرفع يديه الا في اول تكبيرة ، قال ابن القاسم : وكان مالك لا يرى  
رفع الأيدي في الصلاة على الجنّازة الا في اول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب وما بعده ساقط من الأصول ، لكن الأثرين الذين  
بعده اخرجهما في باب غسل الميت فبوت قبلهما مع زيادة مذهب الامامين المعروف  
في كتب مذهبها وذكرت ما سقط من قوله وقال محمد - الخ : قننه .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال وفي اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكم  
بدون الياء ولعل الصواب ما في الميزان وهو غلى ووزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى  
عنه الثوري ايضا وانظر هل روى عنه محمد بن ابان ام لا . قلت : عبدالعزيز بن عبد الحكيم  
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن ابى  
حاتم وروى توثيقه عن ابن معين وضعفه ابو حاتم قال : روى عن ابن عمر وزيد =

عبد الله بن عمر اذا صلى على الجنازة رفع يديه في التكبير الاولى ولا يرفع في غيرها<sup>١</sup>.

اخبرنا الوايد بن عبد الله بن جميع<sup>٢</sup> قال: رأيت ابراهيم النخعي صلى على

= ابن ارقم روى عنه ابو عوانة ومعتز بن سليمان والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن فضيل وقال البخارى روى عنه الثوري واسرائيل كناه زهير ابا يحيى قلت: يمكن ان يروى عنه محمد بن ابان اذا روى عنه اسرائيل والثوري . ف

(١) يخالفه ما اخرجه الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر ابن شبة حدثنا يزيد بن هارون ابا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيره واذا انصرف سلم - انتهى . قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد ابن هارون موقوفا وهو الصواب - انتهى . ولم يرو البخارى في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئا في هذا الباب الا حديثا موقوفا على ابن عمر وحديثا موقوفا على عمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم - انتهى . والموقوف اخرجه الديهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن ادريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه على كل تكبيره من تكبيرات الجنازة واذا قام بين الركعتين يعنى في المكتوبة، ويذكر عن انس ابن مالك انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة، قال الشافعي: وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير مثل ذلك، قال الديهقي: ورويناه عن قيس بن ابي حازم وعطاء ابن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن ومحمد بن سيرين - انتهى . زاد في المدونة القاسم بن محمد وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومالك في رواية ابن وهب عنه - انتهى . وبهذا يظهر ان اهل المدينة قائلون برفع الأيدي فالأولى في الباب ان يقال، وقال اهل المدينة: يرفع يديه في صلاة الجنازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي كما في =

الجنّازة فكبر عليها اربعا رفع يديه<sup>١</sup> في [التكبيرة -<sup>٢</sup>] الاولى ولم يرفعهما<sup>٣</sup> فيما سوى ذلك .

[ وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام ؛ وكذلك قال اهل المدينة مالك وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، وانظر ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الاصول «يده» وهو تصحيف ، والصواب «يديه» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) وفي الاصول «لم يرفعهما» ، وفي الباب حديث مرفوع اخرجه الترمذى والدارقطنى

والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهرى

عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى

على الجنّازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى . قال

الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر التقي ذكره

المزى في الاطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق

عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد

وحديث اخرجه الدارقطنى من حديث طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنّازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه

الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قائل برفع الايدي في

كل تكبيرة من صلاة الجنّازة وتعجب منه وقوله هذا اعجب منه كيف نسب اليه القول

الجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنّازة وقد

فاتته الامام ببعض التكبير أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

فيه آثار - ١ ] .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جثت وقد فاتك شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [ الامام - ٢ ] .

اخبرنا سفيان الثوري قال<sup>٢</sup> عن ابراهيم وحماد عن ابراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الامام ويدخل بتكبيره الامام ويقضى ما فاته اذا فرغ الامام قلت : كيف يقضى في قوله أ يتبع بعض ذلك بعضا؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر النقي قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاته بل يدخل اولاً مع الامام ثم يتم ما فاته او يقضيه عملاً بالروايتين وكل تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبير ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمسا ، ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاته وهو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى . (١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فان آثار المسألة في باب الغسل موجودة فلا محالة سقط من الأصول قول ابي حنيفة وأهل المدينة وقول محمد بن الحسن كما لا يخفى وهذه الأبواب كلها للرد على اهل الحجاز وهذا ظاهر على من طالع كتاب الامام الشافعي رحمه الله والمسألة فيه ولذا زدته ليكون مناسباً للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) ههنا يابض في الأصول وقد سقط شيخ الثوري من الكتاب ولعله ابو هاشم او المغيرة الضبي او منصور بن المعتمر او الأعمش فانهم شيوخ الثوري ومن الرواة عن ابراهيم النخعي ولم اجد الاثر في غير كتاب الحجّة من الجوهر النقي وسنن البيهقي ونصب الراية والدرابة والتلخيص والطحاوي والمدونة وكتاب الآثار والموطئين والمحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

من التكبير فاقضه<sup>١</sup> يعني على الجنازة .

## باب المشى مع الجنازة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى المشى مع الجنازة المشى<sup>٢</sup> خلفها افضل من المشى امامها وان مشى امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها ويكره<sup>٣</sup> ان يتقدمها الراكب .

(١) وفى المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: على بن زياد عن سفيان عن المغيرة عن الحارث ابن يزيد الكلبي قال: اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما يزلونه بمنزلة الركعة - اهـ، ففيه سفيان عن المغيرة لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شيبة عن ابن المسيب انه كان يقول يبنى على ما بقى من التكبير على الجنازة، قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن علي بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح و ابن ابي سلة و محمد ابن عبد الرحمن مثله - انتهى . و بطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي وهذا على بن ابي طالب رضى الله عنه ا ليس هو بصحابي عنده - والعلم عند الله تعالى . قلت: روى ابن ابي شيبة عن ابي الاحوص عن مغيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيرتان على الجنازة فادر و كبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ، فى الرجل يفوته بعض التكبير على الجنازة يقضيه ام لا فتشيخ سفيان الذى سقط هو مغيرة (ق ٢/٢٨٤) من نسخة مكتبة السعيدية . ف

(٢) هذا الباب كان فى الأصول بعد باب صلاة الكسوف فالتحقه بأبواب الجنازة .

(٣) كان فى الأصول «و المشى» بزيادة الواو .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى الهندة «مركوه» وهو تصحيف «ويكره» .

وقال اهل المدينة: المشى امامها افضل من [ المشى - ١ ] خلفها . و<sup>٢</sup> قال محمد: فكيف يكون المشى امامها افضل؟ قالوا: لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب<sup>٣</sup> الناس امام جنازة زينب بنت جحش<sup>٤</sup>؛ وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون<sup>٥</sup> امام الجنّازة .

قيل لهم: اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا فى جنازتها فضربهم

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) والوار ساقط من الأصل، والصواب اثباتها .
- (٣) كذا فى الأصل، وفى الموطأ والمدونة « يقدم » مكان « يضرب »، وعليه شرح الزرقانى وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم .
- (٤) وفى المدونة والموطأ: مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنّازة فى جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى .
- (٥) زاد فى الموطأ والمدونة « والخلفاء كلهم لم جرا . ابو بكر وعمر وعثمان وابن عمر، وأخرجه الامام محمد فى ص ١٦٧ من الموطأ: اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى امام الجنّازة . والخلفاء لم جرا وابن عمر؛ اخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش؛ قال محمد: المشى امامها حسن والمشى خلفها افضل وهو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .
- (٦) رواه مالك فى الموطأ والمدونة: عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنّازة - انتهى؛ وهذا مرسل . وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقانى .

ليقدموا حتى لا يزدحموا؛ وبلغنا ان على بن ابي طالب رضى الله عنه سئل عن المشى مع الجنّاة خلفها افضل ام امامها، فقال: المشى خلفها افضل، فقيل: ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امام الجنّاة، فقال على رضى الله عنه: انهما يعلبان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها 'ولكنهما يبيسران' ميسران<sup>١</sup> احبا ان<sup>٢</sup> يبيسرا على الناس<sup>٣</sup>.

(١-١) و كان فى الاصل 'سيران سيران'، وهو خطأ، فهو إما ييران او ييسران؛ وفى الطحاوى: ولكنها سهلان سهلان على الناس؛ وفى رواية اخرى له: انهما يكرهان ان يخرجوا على الناس؛ انتهى - راجع سنن البيهقى والجوهر النقى والطحاوى.

(٢) و كان فى الاصل 'سيران'.

(٣) بعد لفظ 'ان'، يابض فى الاصل مقدار سطر ونصف سطر.

(٤) يأتى آخر الباب موصولا، ورواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا الثورى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابرى عن ابيه قال كنت فى جنازة و أبو بكر وعمر يمشيان امامها و على يمشى خلفها فقلت: لعلى: اراك تمشى خلف الجنّاة و هذان يمشيان امامها، فقال على: لقد علما ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنها احبا ان ييسرا على الناس؛ ورواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلي عن ابن ابرى قال: كنت فى جنازة - الحديث؛ انتهى. ورواه الطحاوى فى ج ١ ص ٢٧٩ و البيهقى فى ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابرى وزائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة و رجال الطحاوى و البيهقى كلهم ثقات و عروة بن الحارث ابو فروة ثقة و سعيد بن عبد الرحمن ثقة و أبوه صحابى قال الحافظ فى ج ٣ ص ١٤٧ من الفتح اسناده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع - اهـ. و قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله ثقات.



وقد بلغنا [عن ابن مسعود - ١] أنه كان يقول: الجنّازة متبوعة وليست بتابعة.

أخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو<sup>٢</sup> عن المشيخة<sup>٣</sup> أن عثمان بن عفان قال إن جنّاز المسلمين نور فقدموا نوركم بين أيديكم وامشوا خلفها وإن جنّاز المشركين لا نور لها يمشون امامها ويجعلونها خلفهم بخالفهم. أخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر<sup>٤</sup> عن أبي ماجدة عن عبد الله ابن مسعود قال: سألتنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنّازة فقال: مادون الخبب إن يك خيرا يتعجل اليه وإن يك شرا فبعدا لأهل النار الجنّازة متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدمها.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٢) وكان في الأصل «ليس»، وهو تصحيف، والصواب «ليست».

(٣) وكان في الأصل «صفوان بن عمرو» بدون الواو ولا بد منها، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحصى من رجال السنة البخاري كما في ج ٤ ص ٤٢٨ من التهذيب.

(٤) «المشيخة» له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجبير بن نفير وشرح بن عبيد وراشد بن سعد وسليم بن عامر ويزيد بن خمير أبو ادريس السكوني وعبد الله بن بشر الحصى وعبد الله بن بسر الحبراني وجماعة غيرهم كما في التهذيب.

(٥) وكان في الأصل «يحيى بن الجابر»، وهو من سهو الناسخ، والجابر لقب «يحيى» وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال المجبر التيمي أبو الحارث الكوفي كان يجبر الأعضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب.

(٦) وبهذا الطريق أخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم - نصب الراية.

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابى زياد مولى بنى هاشم عن عبد الرحمن بن ابى ليلي عن عبد الرحمن بن ابزى قال : بينا انا امشى مع على بن ابى طالب رضى الله عنه خلف الجنّازة و ابو بكر و عمر رضى الله عنهما يمسيان امام الجنّازة قال فقلت : ما بال ابى بكر و عمر رضى الله عنهما يمسيان امامها و أنت تمشى خلفها قال : اما انها يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنهما يسيران ميسران يجبان ان يسيرا على الناس .

### [ باب كيف يدخل الميت في القبر - ١ ]

[ قال ٢ ابو حنيفة رضى الله عنه : يدخل الميت من قبل القبلة ولا يسئل سلا من قبل الرجلين . و قال ١ اهل الحجاز : يسئل الميت سلا من قبل رأسه . و قال محمد بن الحسن : كيف قالوا ذلك و قد جاء فيما قال ابو حنيفة آثار كثيرة - ] .

(١) و كان فى الاصل « زيد بن زياد » و هو خطأ ، و الصواب « يزيد بن ابى زياد » و هو القرشى الهاشمى ابو عبد الله مولاهم الكوفى من رجال الستة الا البخارى كما فى ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب .

(٢) هذا الباب ساقط من الاصل لكن آثاره فى باب غسل الميت مروية فلذا بوبت عليها و لعل الباب مع قول ابى حنيفة و قول اهل المدينة و قول الامام محمد سقط بسهو الناسخ و القرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعى فى ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الام فراجع قوله و قال بعض الناس الى آخره - فتنبه .

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الام للإمام الشافعى ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) زيادة من الخارج للتكميل فا بين المربعين زدته ليناسب الآثار المروية فى الباب .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد قال قلت لابراهيم النخعي: من اين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن ابي عطاء<sup>١</sup> قال: شهدت محمد ابن الحنفية<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup> صلى على ابن عباس رضى الله عنهما فكبر عليه اربعا و أدخله من قبل القبلة و ضرب عليه فسطاطا ثلاثة ايام .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله<sup>٤</sup> عن ابراهيم النخعي انه قال: خذ الجنازة من قبل القبلة .

اخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير<sup>٥</sup> بن سعيد النخعي قال قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه: يدخل<sup>٥</sup> الجنازة من قبل القبلة<sup>٦</sup> .

(١) هو ابو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب .

(٢) والواو ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) هو ابن عروة النخعي ابو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب .

(٤) وكان في الاصل « عمر بن سعيد » وهو تصحيف ، والصواب « عمير » مصغرا .

(٥) وكان في الاصل « يخرج » وهو تحريف ، والصواب « يدخل » ، والجنازة بفتح

الجيم : الميت - كما في المغرب .

(٦) روى الترمذى في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج بن ارطاة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فاسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال وحك الله ان كنت لاواما تلاما للقرآن وكبر عليه اربعا ، قال الترمذى: هذا حديث حسن ؛ وأخرجه البيهقي ايضا في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية ؛ اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمير بن سعيد ان عليا كبر على يزيد بن المكنف اربعا و أدخل من قبل =

أخبرنا<sup>١</sup> أبو مالك النخعي<sup>٢</sup> قال حدثنا عثمان بن عمير أبو اليقظان<sup>٣</sup> عن

= القبلة وأخرج أيضا عن ابن الحنفية أنه ولى ابن عباس فكبر عليه أربعا وأدخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي أنه أدخل يزيد بن المكفف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة - اهـ . وفي الجوهر النقي وأخرج عبد الرزاق في مصنفه : أدخل علي رضي الله عنه ابن المكفف من جهة القبلة ، ثم قال : وبه نأخذ - انتهى . وفي البدائع : أنه صلى الله عليه وسلم إنما أدخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه وسلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره لزيق الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر إدخاله من قبل القبلة فسل إلى قبره سلا لهذه الضرورة ولأن جانب القبلة معظم فكان إدخاله من هذا الجانب أولى وقول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال حدثني من رأى أهل المدينة في الزمن الأول أنهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم أحدثوا السل لضعف أراضيمهم بالبيع فأنها كانت سبخة - انتهى ؛ فزمن إبراهيم النخعي زمن الصحابة والتابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث أيضا باب في الكتاب وهو أيضا مذكور في باب الفسل ولا يناسبه فأخرجته منه وألحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان أحدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب والثاني عبيد الله بن الأخنس الخزاز أبو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب والمذكور في الكتاب هو الأول .

(٣) وكان في الأصل « عثمان أبو القظان » وهو خطأ ، والحديث بهذا الإسناد رواه الديهقي في ج ٣ ص ٤٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن زاذان به ورواه وكيع والفريابي وجماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان أبو عمر<sup>١</sup> عن جرير بن عبدالله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:  
اللحد لنا والشق لغيرنا .

### باب 'اقتناء الخصيان

وقال<sup>٢</sup> محمد: لا بأس باقتناء الخصيان ولا بأس<sup>٣</sup> بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أبو عمرو ، بالواو ، والصواب بدون الواو هو أبو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس أيضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبيرة عنه به مثله ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضا بهذا الإسناد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب بهذا الوجه ، وحديث جرير بالإسناد المذكور أخرجه ابن ماجه أيضا في سننه ورواه أحمد وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال أبو نعيم رواه عن أبي يقظان سفيان الثوري وعمرو بن قيس الملائني وحجاج بن أرطاة وأبو حمزة الثمالي وقيس بن الربيع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند أحمد في مسنده عن أبي جناب عن زاذان والتفصيل في نصب الراية وروى أيضا من حديث جابر رضي الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإن جعلت لما يأتي بابا والمسألة المذكورة في آخر أبواب الجنائز ولا أدري وجه ادخال الناسخ إياها في أبواب الجنائز وإنما هي من باب الحظر والاباحة وكتاب الكراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على أهل العرفان واتبعت الأصول في إبقائها في آخر الجنائز - تنبه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قال أبو حنيفة ، . ف

(٤) البأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما إذا كانت الحاجة داعية إليه =

ما لم يبلغوا الخنث فاذا بلغوا الخنث لا ينبغي ان يدخلوا على الحرائر و هن مكشوفات<sup>١</sup> الرؤس و البلوغ عندنا اذا بلغ الخصى خمسة عشر سنة<sup>٢</sup> فأتمها لأنه لا يحتلم فيبلغ قبلها فاذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء و هن مكشوفات<sup>١</sup> الرؤس و فصل<sup>٣</sup> و اقتناء الواحد و الكثير سواء في هذا .

و قال<sup>٤</sup> مالك بن انس اكره اقتناء الخصيان<sup>٥</sup> لأننا لو لا نقتنيهم<sup>٥</sup> لم يخصوا

= وفي الدر المختار و كره استخدام الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر - اه . وفي رد المختار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الخصاء ، وفي غاية البيان عن الطحاوى ويكره كسب الخصيان وملكهم واستخدامهم - اه . قال الحموى : لم يظهر لى وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة او مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامه و دخوله على الحرم - تأمل ، ثم رأيت الثانى فى التجنيس و المزيد و نصه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اه فله الحمد - اه . و عبارة كتاب الحجّة على تحريم الكراهة و على عدم الخنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر ، قال الشامى : قيده بالسن لما قيل ان الخصى لا يحتلم - اه ؛ و هو ايضا نص الامام محمد كما فى الكتاب .

(١) و كان فى الأصل « مكشوفات » و هو تصحيف ، و الصواب « مكشوفات » او « كاشفات » - و الله اعلم .

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه فى الخصى بين أمتنا الثلاثة و الا فى غير الخصى يختلف فيه بينهم و عن الامام فيه روايتان - تدبر .

(٣) هكذا فى الأصول ، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فانه بالغ .

(٤) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « و فى هذا قال » و الصواب ما فى الأصل .

(٥-٥) و كان فى الأصل « لأنه لو لا انا نقتنيهم » و هو كما ترى خطأ ، و الصواب « لأننا لو لا نقتنيهم » و ما فى الأصل من تحريفات الناسخ .

ثم رجع عن هذا بعد ذلك، وقال<sup>١</sup>: لا بأس باقتناء الخصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه .

[ وقال محمد بن الحسن -<sup>٢</sup> ] فإن كان انما كره أكثر من واحد لأنهم انما يخصون لأننا تقتنهم<sup>٣</sup> فلو ان<sup>٤</sup> كل رجل من المسلمين اتخذ خصيا واحدا

(١) وكان في الأصل « قال »، والصواب « وقال »، فزدت الواو من الخارج اقتضاء .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب، ولذا زدته بل ما كان في ابتداء المسألة من قوله « وقال محمد » وضعته هاهنا ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر .

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « تقتنهم » وهو تصحيف، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء .

(٤) فالحاصل ان الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحريما كما سبق لكن قال الطحاوي في باب انزاع الخير على الخيل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار: الا ترى انه لما نهى عن اخصاء بني آدم كره بذلك اتخاذ الخصيان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تحضيضهم على اخصائهم لأن الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل الفسق في اخصائهم، وقد حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا القواريري قال ثنا عفيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال اتى عمر بن عبد العزيز بنحى فكره ان يتباعه وقال ما كنت لا عين على الاخصاء فكل شيء في ترك كسبه ترك لبعض اهل المعاصي لمصيتهم فلا ينبغي كسبه - انتهى . ومثله في باب اخصاء البهائم ج ٢ ص ٢٨٢ من الطحاوي وعلى الدخول اقتصر القهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوي والحديث والعلة يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد - اهـ . وهو ظاهر المتون كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطورى تكلمة البحر وغيرهما من الشروح =

وكان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن انس مما قال لأن المسلمين أكثر مما ينحى من المشركين فان جاز لكل مسلم ان يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك بن انس من ذلك .

= والفتاوى فلعل في المسألة روايتين عن أئمتنا هذا - والله تعالى اعلم .  
(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخصاء ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد اخرج الدارقطني من طريق عمر بن ابي اسمعيل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تتخصوا ما ينمى خلق الله . وقد روى الطبراني وابن ابي عدى عن ابن مسعود رضى الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينحى احد من بني آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

\* \* \* \* \*



## كتاب الصيام

### باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى قبل ان يصوموا بيوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا وخرج بهم امامهم فيصلى بهم العيد وان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا وخرجوا من الغد .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الفطر غير انهم قالوا : [ لا - ° ] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

وقال محمد بن الحسن : قد جاء في هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يخرجوا من الغد لعيدهم .

- (١) وكان في الأصل « يرى » وهو تصحيف ، والصواب « رنى » .
- (٢) وكان في الأصل « احد وثلاثون يوما » .
- (٣) كذا في الأصل ولعل حرف « من » سقط قبل « ذلك اليوم » - والله اعلم . ف
- (٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موجود في الموطأ .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من العيد » وهو تصحيف .

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رهطا شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ من آخر النهار - ] انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفتروا وقال : اغدوا<sup>١</sup> غدا الى المصلي .

### باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضی الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله واسع ان شئت فقصم وان شئت فافطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس : ذلك واسع وأحب الى في ذلك الصيام في السفر ان<sup>٢</sup> قوى عليه ، وكذلك رمضان<sup>٣</sup> .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوي « من آخر النهار » ، وعند البيهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛ والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي وابن ابي شيبة في مصنفه وابن حبان في صحيحه و ابو عوانة في مسنده والبسط في نصب الراية والطحاوي والجوهر النقي والتلخيص والدراية وغيرها .

(٢) وفي سنن ابن ماجه : وان يخرجوا الى عيدهم من الغد ؛ وهو عند الدارقطني ايضا وقال اسناده حسن وعند ابن داود والنسائي : « وإذا اصبحوا يغدوا الى المصلي » والحديث صححه البيهقي والنووي وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما في التلخيص .  
(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « في السفر واسع ان قوى عليه - اهـ » وفي المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا في الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة في رمضان .

وقال غيره: لا يصوم في السفر فإن صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول: « فعدة من أيام آخر »؛ على وجه الرجعة<sup>١</sup>  
أما إن يقول: يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة .  
بلغنا<sup>٢</sup> أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن الصوم في السفر فقال: إن شئت فصم وإن شئت فافطر .

(١) هكذا في الأصول ، وأنت تعلم أن العبارة لا تنتظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح ما أفسده الدهر لهذا تركت اليأس ههنا لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها ، ولا بد من قوله « وقال محمد بن الحسن » بعد قوله « على وجه الرجعة » وفي الكتاب بعد قوله: الرجعة أما إن يقول - إلى آخره ، وهو قول محمد جزماً وليس بمقولة غير مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ أيضاً ثم قال: فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قبلنا - اه ، والحديث أسنده البخاري ج ١ ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال: إن شئت فصم وإن شئت فافطر - انتهى . وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة الأسلمي - الخ . وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري فإنه مهم ، والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والطحاوي والبيهقي ، وعند أبي داود والحاكم أن حمزة قال: يا رسول الله! إنى صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجد أنى إن أصوم أهون على من إن أخره فيكون ديننا على فقال أى ذلك شئت يا حمزة - انتهى . وفي هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣ من المحلى حيث حمله على صوم التطوع ، وقد رد عليه الحافظ في ج ١ ص ١٩٥ من التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم أنه إنما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله في =

أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا عاصم بن سليمان قال : سألت انس

= رواية عندهما أني أسرد الصوم لكن ينتقض عليه بأن عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي أنه سأله عن الفرض وصحتها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الإقتضاء بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة إلى السؤال عن صيام التطوع فإنه موكول إلى خيار المسلم كما هي وطيرة النوافل - تأمل ولبسط موضع آخر .

(١) هو الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي من رجال الستة مات سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين مائة وقيل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الأحول ولا يعد في أن يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الأزدي العتكي أبو معاوية البصري وهو أيضا من رجال الستة وهو الذي روى عن عاصم الأحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين أو إحدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلم لفظ عباد تصحف بالعوام ولا عجب فيه فإن الكتاب مملو بالتصحيفات والسقطات والتروك والأغلاط ؛ فأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى يتجلى لك ما خفي على هذا .

(٢) الأثر هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفیان عن عاصم الأحول قال : سألت انس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم أفضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : إن أفطرت فرخصة وإن صمت فالصوم أفضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصمًا يحدث عن انس قال : إن شئت فسم وان شئت فافطر والصوم أفضل - انتهى . وسفیان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الإمام محمد كما لا يخفى - فتنبه .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت فالصوم افضل . وقال محمد بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت فالصوم افضل .

### باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها نهارا انه لا يستحب [ له - ٤ ] ان يجامعها وهو في المصر لأنهما مسلمان مقيمان في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان يقول : يستحب لهما ان يكفأ عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما .  
وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيها .  
وقال محمد بن الحسن : قول ابي حنيفة احسن . وأشبه بالآثر

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة ، والآثر اخرج به البيهقي في ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى . وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوي وسنن البيهقي وكتب الستة والمستدرک والدارقطني وكنز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح الباري وعمدة القارى وغيرها من الكتب .

(٢) وكان في الأصول « وقال » .

(٣) وكان في الأصول « انها » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الأصول « في قول ابي حنيفة » بزيادة « في » ، و لعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الاصل « اقول ، مكان « في » - تدبر .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ولقد بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الى اهل العوالي في يوم عاشوراء من لم يطعم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه ، وهذا فيما يروى قبل ان ينزل صيام شهر رمضان فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء ان من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغي ان من قدم من سفره في شهر رمضان ان يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فان الصوم في شهر رمضان اوجب الصومين وأحرى ان يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون اقبح من رجل اصبح مقبياً في اهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجماع نهاراً .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره اذا قدم [ من سفره - <sup>٢</sup> ] مفطراً في رمضان ان يأكل بقية يومه واذا تطهرت الحائض في رمضان ان تأكل بقية يومها .

(١) اخرج البخارى ومسلم عن سلة بن الأكوخ انه صلى الله عليه وسلم امر رجلاً من اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٦ ؛ وأخرجنا ايضاً عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عاشوراء الى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، قالت : فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث ؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه ، وأخرجه الطحاوى من حديث هند بن اسماة الأسلمى و من حديث عبد الرحمن بن سلة الخزاعي عن عمه و من حديث الربيع به نحوه في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار وراجع السنن الأربعة و الموطئين وغيرهما من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

## باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج

وقد وجب عليه

و قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و<sup>١</sup> انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسيها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم<sup>٢</sup> سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك<sup>٣</sup> .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، و الأولى « قال » بدون الواو .

(٢) و كان في الأصول « انه » بدون الواو ، و الصواب اثباته .

(٣) و كان في الأصل « و ان يصم » وهو من سهو الناسخ ، و الصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني للوطأ من صيام المتمتع و ج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فا استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت تلك عشرة كاملة » الآية اى في الحج يعنى صيام ثلاثة ايام في وقته آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات و الوقوف و الدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قبل يكره الصوم فيها ان اضعفه عن القيام بحققها كما في شرح اللباب وغيره و راجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، و الكراهة تنزيهية كما في فتح القدير .

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

وفات الصوم وإنما قال الله تعالى « الحج اشهر معلومات » ففسرها المفسرون<sup>١</sup>

(١) أي ذو اشهر معلومات أو الحج في اشهر معلومات والظرفية لا تقتضى الاستيعاب، والحديث بين المراد بذلك وعلى الأول تجوز في اطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما في الكشف أو تجوز في جعل بعض الشهر شهراً فالاشهر على الحقيقة كما في رد المحتار .

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم قال البخارى في ج ١ ص ٢١١ في باب : قول الله تعالى « الحج اشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : اشهر الحج شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة - هـ ؛ وصله الطبرى و الدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج اشهر معلومات شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة ؛ و روى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله و الاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر في ج ٣ ص ٣٣٣ من فتح البارى ؛ وأخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله و زاد « و يوم النحر منها » - هـ ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه - هـ ؛ و عن الحاكم رواه البيهقى في المعرفة بسنده و متنه كما في ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية و رواه البيهقى في سننه ج ٤ ص ٣٤٢ من باب يان اشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ في الفتح و حديث ابن عباس أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج اشهر معلومات قال : شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة ؛ قال البيهقى : و قد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - هـ ؛ و أخرجه الدارقطنى في سننه عن شريك عن ابى اسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزبلى في نصب الراية وعلقه البخارى ايضا فقال : و عن ابن عباس اشهر الحج التى ذكر الله تعالى شوال و ذو القعدة - الى آخره ؛ و أخرجه ابن ابى شيبة في مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخارى في ص ٢١٤ من صحيحه في باب =



كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

[ بأنها - ١ ] شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة فهذه أشهر الحج و هي

= قول الله عز و جل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام و أشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال و ذو القعدة و ذو الحجة فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم او صوم - اه، وفي كونه تعليقا احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح الباري؛ وفي البخارى و قال: ابو كامل فضيل بن حسين البصرى حدثنا ابو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله و في آخره القول المذكور - تأمل؛ و حديث ابن مسعود اخرجه الدارقطنى ايضا عن شريك عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه، و رواه ابن ابي شيبة ايضا كذا في نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ و أخرجه البيهقى ايضا في ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه في قوله « الحج أشهر معلومات » قال شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة - انتهى . و حديث ابن الزبير اخرجه البيهقى ايضا عن محمد بن عبيد الله الثقفى عن عبد الله بن الزبير قال: أشهر الحج شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجة - انتهى . و أخرجه الدارقطنى ايضا في سننه كما في نصب الراية، قال البيهقى في سننه و روى في ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه و عن عروة بن الزبير عن عمر رضى الله عنه مرسلا - انتهى؛ و قد روى هذا مرفوعا رواه الطبرانى في معجمه الأوسط كما في نصب الراية عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: الحج أشهر معلومات شوال و ذو القعدة و ذو الحجة - انتهى . و في اسناده حسين بن المخارق اتهم بالوضع قاله ابن كثير في تفسيره نقله عنه في نصب الراية فراجع هذا و الله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و كان في الاصل « فهذا » و هو من سهو ظم الناسخ، و الصواب « فهذه » .

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ايام الحج فاذا فات الصوم في هذه الايام فلا بد من الدم قالوا: وهذه الايام يجب في اشهر الحج كما زعمتم ولكنها اذا فاتت قضيت في غيرها وليست بأعظم حرمة من شهر رمضان فان شهر رمضان يفوت فيقضى في غيره .

قيل لهم: ان هذه ليست كشهر رمضان فان شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما فات قيل له: اقض ما فات وان تمتع انما وجب عليه ما استيسر من الهدى كما قال الله تعالى: "فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت" .

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص خصه بوقت الحج - بحر ، فلو لم يقدر على الدم تحلل بالحلل او التقصير وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل او انه - بحر عن الهداية ، وتمامه فيه كذا في رد المحتار ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلل بطل صومه - الدر المختار وتفصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المحتار .

(٢) وكان في الأصل « وان » ، والصواب « فان » .

(٣) وكان في الأصل « فان » ، والصواب « وان » .

(٤) كذا في الأصل ، وحرف « من » ساقط من الهندية وهو بسهوا قلم الناسخ .

(٥) من قوله « فمن تمتع » الى قوله « فمن لم يجد » ساقط من الأصول ولا بد منه كما ترى .

(٦) اى في وقته ولو متفرقة اخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع والثامن والتاسع وهو مندوب كما عرفت والتابع افضل وليس بلازم ومثله في السبعة .

(٧) اى فرغتم من افعال الحج لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد به السبب مجازا وانما حملناه على المجاز لفرع يجمع عليه وهو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه صومها بهذا النص وتمامه في فتح القدير فيعم من وطنه منى او ما اتخذها موطنها فيصوم اين شاء بعد مضي ايام التشريق كما يأتى بعده فان الصوم منهي عنه في ايام التشريق عندنا =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

بجعل الصوم مكان الهدى فلما ضيع<sup>١</sup> موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة الأولى لأن الكفارة الثانية انما جعلت مكان الأولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الأولى هي الواجبة و صارت ديناً عليه حتى يقضيها لأن الأمرين جميعاً قد صاراً ديناً فصار الأول اولى ان يقضى من الآخر لأن الآخر انما جعل<sup>٢</sup> لو لم يجد الأول .

وقال اهل المدينة : اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق وهذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومها بحديث معروف<sup>٣</sup>

= كما هو مشروح في المبسوطات .

(١) وقد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن

فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .

(٢) كذا في الأصول من التصحيح والضياح لازم فالأولى ضاع موضع الصوم - تأمل .

(٣) اى مكان الأول لقول الله عز وجل « فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » - الآية .

(٤) روى من حديث على بن ابي طالب و من حديث سعد بن ابي وقاص و من حديث

عائشه و من حديث عبد الله بن حذافة و من حديث ابي هريرة و من حديث نبيشة الهذلي

و من حديث بشر بن سميم و من حديث معمر بن عبد الله العدوى و من حديث ام الفضل

و من حديث ام خلدة و من حديث مسعود بن الحكم عن امه و عن جدته و من حديث

انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدھا الحافظ الطحاوى ص ٤٢٨ من شرح

معاني الآثار و بعضها الدارقطني في سننه و الطبراني و ابن ابي شيبة في مصنفه و اسحاق

ابن راهويه في مسنده و ابو يعلى و عبد بن حميد كما في نصب الراية و حديث نبيشة الهذلي

اخرجه مسلم كما في نصب الراية و التلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس رواه

ابن حبان و الطبراني كما في نصب الراية و التلخيص و أخرجه النسائي عن ام مسعود بن

الحكم في سننه و روى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم و رواه اصحاب السنن =

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث غير<sup>١</sup> واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضى الله عنه<sup>٢</sup> ينادى في الناس ايام منى انها ايام اكل و شرب و ذكر الله<sup>٣</sup> يعنى ايام منى .

= وابن حبان والحاكم من حديث عقبه بن عامر كما في التلخيص ، وأخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه وراجع الترمذى قوله وفي الباب عن فلان .  
(١) منهم على بن ابي طالب و عبد الله بن حذافة و بديل بن ورقاء و بشر بن سحيم و معمر ابن عبد الله العدوى و حذافة كما في الطحاوى و سنن البيهقي و سنن النسائي و الدارقطني و نصب الراية و التلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحدثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوى عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام منى ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب و ذكر الله - اهـ ؛ و عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام منى فيصيح في الناس ألا لا يصومن احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادى بذلك ؛ و عن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادى في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوى قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادى ايام منى انها ايام اكل و شرب و بعال فلا صوم فيها يعنى ايام التشريق - انتهى . و كذا لفظ « بعال » في حديث علي رضى الله عنه عند الطحاوى ايضا و كذا في حديث ابن عباس ذكر « بعال » عند الطبراني و كذا في حديث ابي هريرة و عبد الله بن حذافة عند الدارقطني و كذا في حديث ام خلدة عند ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع بن صييح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضي الله عنه

= و أبي يعلى والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى بلفظ: الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح؛ انتهى - كما في نصب الراية، وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وبغال وذكر الله و المنادى بذلك على بن ابي طالب رضي الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فما قال المنذرى في حواشيه من انه ليس في شيء منها «بغال» وهي لفظ غريب - اه؛ ليس في محله كما لا يخفى، وقد وقع في الروايات: الأكل والشرب وذكر الله والصلاة والنساء والنكاح والبغال.

(١) اخرجه الطحاوي ايضا حدثنا على قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صييح و مرزوق ابو عبد الله الشامي قالانا ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد ابن عامر عن الربيع بن صييح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم ص ١٨٥؛ اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار (عن عبد الله بن حذافة) (نسائي من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر وعبد الله ابن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فحرب له طعاما فقال: كل، فقال عبد الله: اني صائم، قال: كل، أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام، قال محمد: وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لمتعة ولا لغيرها لما جاء من النهي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والعمامة من قبلنا وقال مالك بن =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة ايام يوم الفطر  
ويوم النحر و أيام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم 'عن صومه' لئن جاز للمتعم ان يصوم ايام التشريق ليجوزن له  
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذى يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك  
في يوم النحر وفي يوم الفطر و أيام التشريق و قد جاء في المتعم بعينه زيادة  
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة ايام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم<sup>٢</sup> عن مجاهد و عطاء بن  
ابي رباح و طلوس انهم قالوا في المتعم اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد  
من دم يهريقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من  
لم يصم التروية و يوما قبله و يوم عرفة فقد فاته الصوم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب  
عن سعيد بن المسيب<sup>٣</sup> ان رجلا أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه و قد تمتع

= انس يصومها المتعم الذى لا يجد الهدى و فاته الايام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى ؛  
و راجع ص ٢١٧ من باب المتعم ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد و قد روى  
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد  
ابن يحيى بن جان عن عبد الرحمن الأعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن يعتين - الحديث ، وفيه واما الصيامان فصيام يوم الاضحى و يوم الفطر - انتهى .  
(١ - ١) كذا في الأصل ، و لفظ « عن صومه » ساقط من الهندية .

(٢) و كان في الأصول « ليث بن سليمان ، و هو تصحيف و تحريف ، و الصواب « ليث  
ابن ابي سليم » .

(٣) قال ابو طالب قلت لأحمد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندنا حجة قد رأى عمر =

كتاب الحجّة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

فقائه الصوم في العشر فقال: اهد هديا، فقال: لا اجد، قال: سل في قومك  
قال: ليس ههنا من قومي من أسأله، قال يا معقيب اعطه ثمن شاة .  
اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد [ابن ابى عروبة - ١] عن  
ابى معشر عن ابراهيم انه قال: اذا فات المتمتع الصوم اهراق دما ولو ان يبيع  
ثوبه او يسأل فيه .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يفوته صوم  
ثلاثة ايام في الحج قال: عليه الهدى ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه .

### باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في  
ما كان من صيام عليه او تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزئ عنه .  
وقال اهل المدينة: من اكل او شرب في رمضان [ساهيا او ناسيا - ٢]

= وسمع منه و اذا لم يقبل سعيد عن عمر فن يقبل ، اه - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .  
(١) وكان في الاصل «سعيد بن ابى معشر» وهو تحريف ، والصواب «سعيد عن  
ابى معشر» وهو سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر وهو زياد بن كليب - راجع ج ٤  
ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٣٨٢ منه وفيها زياد بن كليب ابو معشر الكوفي روى  
عنه سعيد بن ابى عروبة وهو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ - وفيها لم يزوه غير  
سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن ابى عروبة  
وابى معشر و ابراهيم النخعي هذا .

(٢) كذا في الاصل ، وفي الهندية «ويشرب» بالواو .

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل ولم يذكر ابن ابى شيبة عنوان الاكل سهوا . ف

(٤) وكان في الاصل: او ما كان ، وفي الهندية: وما كان ، وحرف في ساقط من الاصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، واما زدناه من موطن الامام مالك .

او ما كان من صيام<sup>١</sup> واجب [ عليه -<sup>٢</sup> ] كان<sup>٢</sup> عليه القضاء<sup>٤</sup> .  
وقال محمد بن الحسن : كيف قال اهل المدينة هذا القول ما سمعنا ان  
احدا يزعم انه من اكل [ او شرب -<sup>٥</sup> ] ناسيا ان عليه القضاء، ولقد جاءت  
الآثار في ذلك والناس يجمعون<sup>٦</sup> عليها ان من اكل ناسيا او شرب ناسيا  
فانما ذلك [ طعمة -<sup>٧</sup> ] اطعمها<sup>٨</sup> الله اياه وسقاه، وان اهل المدينة ليعلمون  
ان هذا لا ينبغي. ان يؤخذ بالرأى للآثار التي جاءت مما<sup>٩</sup> لا يقدر على رده  
[ احد -<sup>١٠</sup> ] .

وقال ابو حنيفة : لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء<sup>١١</sup> .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهدية « من رمضان » وليس بصواب .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الإمام مالك فزدناه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ان عليه » .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي موطأ الإمام مالك « قضاء يوم » مكانه .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (٦) كذا في الأصل ، ولعله « يجمعون » بالميم في صورة اسم الفاعل .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٨) كذا في الأصول « اطعمه الله » نعم اذا كان لفظ « الطعام » او « الرزق » ساقطا  
كان « اطعمه الله » صحيحا ، واللفظان وردا في الروايات ، وقد ورد في سنن البيهقي « فانما  
اطعمه الله وسقاه » بغير لفظ « الرزق » و « الطعمة » .
- (٩) كذا في الأصول ولعله « فيها » وان كان ما في الأصول ايضا صحيحا .
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (١١) في هذا رد ببلغ على من تفوه ان الامام ابا حنيفة يعمل بالرأى والقياس ويترك  
الآثار والأخبار .



وقال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يبطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمده ولا يبطله إذا كان بغير تعمد؟ قيل لهم: نعم، أتم تروون عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إذا ذرعه التقيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء<sup>١</sup> فانما يتبع في هذا الآثار وكذلك<sup>٢</sup> الأول.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابى اسحاق السبيعي عن كريم<sup>٣</sup> عن الحارث عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) وكان في الأصول بين قوله « رمضان » وقوله « إذا تعمده » العبارة الآتية « يجد في صوم من أحب » وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الهامش فأدرجها ها هنا والعبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل . ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التقيء فليس عليه القضاء؛ انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الامام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه التقيء أو يتقيأ وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه تأخذ وهو قول ابى حنيفة - انتهى . وقد روى البخارى في تاريخه الكبير وأصحاب السنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه التقيء وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء فليقض ضعفه البخارى وقال ابو عمر: الأصح أنه موقوف على ابى هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين، وقال الترمذى: العمل عند اهل العلم عليه - قاله الزرقانى في ج ٢ ص ١١٣ من شرحه للموطأ .

(٣) أى وكذلك الفرق بين النسيان والتعمد في الأول صومه تام وان اكل أو شرب وفي التعمد وجب القضاء .

(٤) هذا هو الصواب، وكان في الأصول « كرم » وهو خطأ، وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كريم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى ابى اسحاق - قاله ابن عدى وسماه كريم ابن الحارث، وقال سعيد بن منصور: حدثنا ابو الأحوص عن ابى اسحاق عن كريم =

قال: لا يفطر فأنما هي طعمة أطعمها<sup>١</sup> الله اياه .

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: اذا اكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله<sup>٢</sup> اليه، وإذا تقياً الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه التقياء فهو صائم فليس عليه القضاء .

اخبرنا عبدالله بن المبارك عن معتمر<sup>٣</sup> عن ابن ابي نجيح<sup>٤</sup> عن مجاهد في

= عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة اطعمها الله اياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٤٨٨ من اللسان وقال ابن عدى: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير ابي اسحاق - وقال البخارى: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير ابي اسحاق ابنه زرارة ايضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التعجيل «كريم»، بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن ابيه و الحارث الاعور وعنه ابنه زرارة و ابو اسحاق الهمداني - قال البخارى: لا يصح حديثه، وقال ابن ابي حاتم: ادخله البخارى في الضعفاء فسمعت ابي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره ابو العرب في الضعفاء - انتهى . فتحصل من كله انه كريم بن الحارث لا «كرم»، وان الأثر رواه بهذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان و اللسان، وقد رواه ابو اسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولعله رواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن ابي معاوية عن حجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: اذا اكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله اياه و اذا تقياً وهو صائم فعليه القضاء و اذا ذرعه التقياء فليس عليه القضاء - انتهى .

- (١) و كان في الاصول «اطعمه»، و الصواب «اطعمها» - راجع سنن البيهقي . ف
- (٢) كذا في الاصل، و سقط لفظ «الله» من الهندية . (٣) هو ابن سليمان التيمي .
- (٤) و كان في الاصول «ابن نجيح»، و الصواب «ابن ابي نجيح» .

الصائم يجامع ناسيا ليس عليه شيء .

اخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اذا اكل احدكم او شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان او غير رمضان فان الله اطعمه و سقاه فليمض في صومه .

### باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه

قال ابو حنيفة في من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ ساهيا او -<sup>١</sup> ] ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

(١) هكذا في المنقولة من الأصل وفي الهندية مرسلا ولم اجده من حديث الحسن في نصب الراية و الدراية و السنن الأربعة و سنن البيهقي و الطحاوي و الموطئين و المدونة و الأم و التلخيص و كنز العمال الا ان الحديث معروف من حديث ابي هريرة: من نسي و هو صائم فأكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله و سقاه ، متفق عليه من حديث ابي هريرة و لابن حبان و الدارقطني و ابن خزيمة و الحاكم و الطبراني في الأوسط: اذا اكل الصائم ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه و لا قضاء عليه و لها و للدارقطني من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه و لا كفارة ، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري و هو ثقة و تعقب ذلك برواية ابي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي و في الباب عن ام اسحاق الغنوية في مسند احمد كذا في ص ١٩١ من التلخيص و تفصيله في ص ١٧٣ من الدراية و بسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب الراية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدته لكونه في الموطأ و المعنى « من غير عذر السهو و النسيان فعليه قضاء ذلك اليوم و إلا فالأكل نسيانا لا يفطر الصوم ، كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، و الصواب « تلك ، مكان ذلك ، - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: ان اكل [سأهايا او -<sup>1</sup>] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [عليه -<sup>1</sup>] وليتم صيام يومه<sup>2</sup> ذلك الذى اكل فيه او شرب ناسيا فهو متطوع ولا يفطر<sup>1</sup>. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل<sup>2</sup> لأمر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن: انما رخص في هذا للناسى شيء خاصته<sup>4</sup> فاما من أتى ذلك على ذكر منه فان كان في<sup>1</sup> عذر فهو مفطر ولو كان كذلك

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زده من الموطأ.
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ وفيه «فليس عليه القضاء».
- (٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «وليتم يومه الذى اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اه».
- (٤) كذا في الأصل، وليس هذا في الموطأ كما عرفت.
- (٥) وفي الموطأ «وهو» بالواو.
- (٦) وفي الموطأ «ولا يفطره» باظهار ضمير المفعول، وأنت تعلم ان ما قال الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر.
- (٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اه» وليس فيه «وان كان غير ناس».
- (٨) كذا في الأصل، وفي الهنذية «انما رخص في الناسى شيء خاصة - اه» وهو عندى الأرجح، قوله «شيء» في الأصل زائد لا معنى له بخلاف الهنذية - تأمل، والاولى عندى اسقاط لفظ «شيء» من الكتاب.
- (٩) كذا في الأصول والاولى «من عذر».

كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم ) للامام محمد الشيباني

مفطرا ناسيا<sup>١</sup> عليه القضاء ولكنه يقول<sup>٢</sup>: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له صيامه و انما من افطر لمرض او<sup>٣</sup> عذر فقد صار مفطرا و لا يقال له: اتم صيامك كما قيل<sup>٤</sup> له في النسيان، فلذلك<sup>٥</sup> امرناه بالقضاء و قد فرق اهل المدينة بين الناسي بأن يتم في التطوع<sup>٦</sup> و المفطر من العذر فأمره في النسيان بأن<sup>٧</sup> يصوم يومه ذلك و لا يفطره و جعلوه في الافطار من العذر مفطرا فلذلك<sup>٨</sup> اختلفنا في هذا و في الواجب .

### باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم

قال ابو حنيفة في الشيخ الكبير<sup>٩</sup> الذي لا يقدر على الصوم للكبير يأتي عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة

(١) كذا في الاصل و تأمل فيه لعله زائد .

(٢) كذا في الاصول، و لعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة و ظنى ان الصواب « لكننا نقول » - و الله أعلم .

(٣) كذا في الاصل، و في الهندية « و عذر » بالواو .

(٤) و كان في الاصول « كما قال »، و الصواب « كما قيل » .

(٥) و كان في الاصول « فكذلك »، و الصواب « فلذلك » .

(٦) كذا في الهندية و هو الصواب، و كان في الاصل « المتطوع » و ليس بصواب .

(٧) لفظ « بأن » ساقط من الاصل، و انما زدناه من الهندية .

(٨) كذا في الهندية و هو الصواب، و كان في الاصل « فكذلك » و هو تصحيف .

(٩) في آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع من حنطة - اهـ .

(١٠) كذا في الاصل، و في الهندية « لا كبير » و هو تصحيف .

كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم ) للإمام محمد الشيباني

او صاعاً من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى الفداء واجبا على الناس<sup>٢</sup> وأحب الينا ان يقضيه<sup>٣</sup> من قوى عليه فمن فدى<sup>٤</sup> فانما يطعم مكان كل يوم مدا [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى في كتابه ” و على الذين يطيقونه “ ففسرها عبد الله بن عباس : يطوقونه<sup>٥</sup> فدية طعام مسكين وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى في كتابه في اطعام اليمين ” اطعام عشرة مساكين “ أفليس يطعم كل مسكين نصف<sup>٦</sup> صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغي<sup>٧</sup> ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفي الأصول « صاع » بالرفع ، والصواب « صاعا » بالنصب .

(٢) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبارة موطأ مالك هكذا « قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا وأحب الى ان يفعله اذا كان قويا - اهـ . ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا يخفى .

(٣) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « ان يفعله اذا كان قويا » كما عرفت .

(٤) وفي الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المرجعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الاصول .

(٦) وكان في الاصل « يطوقون » .

(٧) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « بنصف صاع » ، والصواب ما في الاصل . ف

(٨) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « فكذلك ينبغي ان يكون هذا ينبغي » وهذه العبارة

لا تستقيم . ف

كتاب الحجّة ( باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر ) للإمام محمد الشيباني

بر او صاعاً من تمر او شعير .

## باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة<sup>٢</sup> رضى الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها الصوم في شهر رمضان فلتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وانما هذا مرض<sup>٣</sup> من الأمراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة : اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر و تطعم<sup>٤</sup> مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ° ]

(١) و كان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعا » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن » مكان قوله « قال ابو حنيفة » وهو تحريف فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان محمدا رحمه الله يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من نفسه ما يدخل عليهم ردا وقدحا والزاما واسدلالا كما لا يخفى على من طالعه وعلم آدابه في الكتاب والعلم عند العليم العلامة .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تبيح عدم الصوم عندنا تسع : حبل وارضاع و اكره وسفر ومرض وجهد وجوع وعطش وكبر ، والتفصيل في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الفقه ؛ وقد روى الديلمي عن انس مرفوعا كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كنز العمال ستة فقط ون في شهر رمضان : المسافر والمريض والحبل اذا خافت ان تضيع ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد على ولدها والشيخ الفاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو تركها مات - انتهى ؛ وهو الاولى بالعلم من قياس القانس واجتهاد المجتهد - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « وتطعم » لكن في الموطأ « وتطعم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦ من الزرقاني وهو الاولى ليكون مطابقا لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحجّة ( باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر ) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك<sup>١</sup> لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : اذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلائى شئ تطعم<sup>٢</sup> انما قال الله تعالى " فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر " ولم يذكر مع ذلك صدقة . فاذا عددتموه مرضا<sup>٣</sup> من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ: قال مالك: وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ، ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول « فلا شئ تطعم » والصواب عندى « فلائى شئ تطعم » كما يقتضى السياق .

(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بفطر رمضان على مريض

امتى و مسافرها - اه كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابى يوسف من ص ١٧٩

رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى

الحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما واولادهما افطرتا وقضتا - انتهى ؛ وفى ج ١

ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحلبى -

رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طريقه فى ج ٤

ص ٢٣١ من سننه وتكلم عليه المحقق ابن التريكانى فى باب صلاة المسافر وقال فى ص ٢٣٠

من الجوهر النقى ظاهر الحديث انه لا فدية عليهما ولانهما يرجى لهما القضاء فأشبهها المسافر

و ايضا فتى وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشئ كقوله تعالى :

« فدية من صيام - الآية » ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء و ايضا

ايجابها مخالف لظاهر قوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه فدية » وهما غير مرادين بهذه



كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان ) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفرط فيه

قال ابو حنيفة: من كان عليه صيام شهر رمضان ففرط فيه وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الأول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فرط فيه أمر ان يقضى عنه ما فرط من الشهر الأول بصدقة يطعم<sup>١</sup> عن كل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر .

و قال اهل المدينة: من كان عليه صيام من رمضان وفرط<sup>٢</sup> فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية « وان تصوموا خيرا لكم » يدل على ذلك لأنها ان خافتا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والا تعين صومهما، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدى الروايتين عنه عليها الكفارة - انتهى .

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح، ووقع في الهندية « مم » وهو خطأ .
- (٢) فعل مجهول ونصف صاع مرفوع وكذا قوله « او صاع من شعير - الخ » وقيل الظاهر « او صاعا من شعير او تمر » - تأمل ما هو الأرجح وما في الحوض هو في الأصل .
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « ففرط » بالفاء، وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من خنطة و عليه مع ذلك القضاء - انتهى؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فرط فيه - تدبر .

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان ) للامام محمد الشيباني  
قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى<sup>١</sup> مكان كل يوم [ مسكينا -<sup>٢</sup> ]  
مدا من حنطة وكان عليه القضاء<sup>٣</sup>. قالوا: وانما اطعم عن هذا الذى فرط  
[ فيه -<sup>٤</sup> ] اذا غشيه رمضان [ آخر -<sup>٥</sup> ] لانه يخاف عليه الموت قبل  
ان يقضيه .

وقال محمد بن الحسن : لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر  
الداخل عليه ما يطله<sup>٥</sup>. ولئن كان لا يجب عليه فينبغي ان<sup>٦</sup> ما يؤمر بذلك  
الا ان يقول قائل استحب ذلك له من غير امر واجب عليه . فهذا ما امر به  
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به .

أرايتم رجلا افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صح بعد ذلك  
فلم يستطع الصوم أ تأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذى دخل  
عليه شهر رمضان من قابل لانه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم  
متى زعموا ان ذلك يجب<sup>٧</sup> عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر<sup>٨</sup> انه

(١) وفي الهندية «فدا» وهو خطأ ، وفي الموطأ «فانه يطعم» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وانما زيد من الموطأ .

(٣) اى مع ذلك القضاء كما فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) تأمل فى العبارة والشرط والجزاء حتى تفصل الى المراد .

(٦) كذا فى الاصل ، ولعل الصواب «انه» و«ما» نافية ويمكن انه تصحيف ويكون

فى الاصل «ان لا يؤمر» فصحف بذلك وهو الأرجح عندي - تأمل .

(٧) كذا فى الاصل وهو الصحيح وقيل الظاهر «لم يجب» .

(٨) وكان فى الأصول «مسافر» وهو خطأ .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

ينبغي لكم ان تأمروه ان يتصدق عن كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام<sup>١</sup> قضى  
وما بين هذا وبين الذي فرط في الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل  
عليه شهر رمضان آخر فرق<sup>٢</sup>.

### باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه<sup>٣</sup>

قال ابو حنيفة: اكره<sup>٤</sup> ان يصوم اليوم الذي شك فيه من شعبان  
اذا نوى [به -<sup>٥</sup>] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد  
اساء فان جاء البيّنة<sup>٦</sup> بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى  
بصيامه تطوعا بأسا.

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح، وفي الهنذية «على كل»، وهو خطأ.
- (٢) وكان في الأصول «قام»، وهو تصحيف، والصواب «اقام».
- (٣) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال: حدثنا يوسف عن ابيه عن  
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الذى يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم  
الذى دخل ثم يقضى الذى كان عليه وليس عليه شىء - انتهى.
- (٤) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن  
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذى يشك فيه - انتهى.
- (٥) كذا فى الأصل وهو الصواب، وفى الهنذية «كره»، وهو تحريف.
- (٦) اى «انه من شعبان»، كما فى ص ١٤٨ من الزرقانى.
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (٨) كذا فى الأصل، ولعل الأولى «جاءت»، وفى الموطأ «جاء الثبت»، وهو الأولى  
وكذا فيما بعده.

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: يكره ان يصوم<sup>١</sup> [اليوم الذي يشك فيه من شعبان -<sup>٢</sup>]  
فنوى به شهر رمضان<sup>٣</sup> ونرى<sup>٤</sup> ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء البينة<sup>٥</sup>  
انه<sup>٦</sup> من شهر رمضان القضاء وما نرى<sup>٧</sup> بصيامه تطوعا بأسا .  
وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم انه من  
شهر رمضان أليس قد صام يوما من شهر رمضان فكيف يقضيه انما يكره<sup>٨</sup>

(١) وفي الموطأ « يصام » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٣-٣) وفي الموطأ « اذا نوى به صيام رمضان » .

(٤) وفي الموطأ « ويرون » ولعل لفظ « قالوا » قبل « نرى » سقط من الأصل .

(٥) وفي الموطأ « الثبت » .

(٦) وفي الموطأ « انه من رمضان ان عليه قضاء » .

(٧) وفي الموطأ « ولا يرون » .

(٨) حاصل ما ذكره قههاؤنا في صيام يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان  
كان مكروها كراهة تحريم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في مدة صومهم  
وعليه حمل النهى عن التقدم بصوم يوم او يومين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزأه  
عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا غير مضمون بالافساد  
لأنه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التي  
مرجعها خلاف الأولى لأن النهى عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة  
النهى المحول على رمضان وان ظهر انه من رمضان اجزأه لوجود اصل النية ان كان  
مقيا بالاتفاق وان كان مسافرا فعلى الصحيح لما عرفت وان ظهر انه من شعبان فقد  
قبل يكون تطوعا لأنه منهى عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزأه عن الذى نواه وهو  
الأصح لما تقدم من ان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه ) للإمام محمد الشيباني

له ان يتقدم الناس بصيامه فاما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه ذلك ولكنه آثم بدوبه<sup>٢</sup> يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير شهر رمضان .

أ رأيتم رجلا ابصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه أليس ينبغي [ له - ٢ ] ان يصوم ؟ قالوا : بلى ؛ قلنا لهم : فان سمع مقالته رجل

= بكل صوم وان جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان ينتظر ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال فقد اختلفوا فيه فقيل : الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار بعد الانتظار نفيًا للهمة - كذا في عقود الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكان في العقود « لا ينبغي للقضاة والمفتين ، وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الأصل راجع رد المحتار ج ٢ ص ١٣٦ . ف (١) هكذا في الأصل ولعله « رمضان » يعني « يتقدم رمضان بصيام يوم او يومين » كما ورد في الحديث من حديث ابن هريرة : لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهندية ، وفي الأصل « ثم يؤديه » ولم افهم معناه ولم يتحصل لفهمي القاصر حاصل العبارة ومعناها وما في الأصل ايضا : لا يلتم بالمقام ولا ينبغي من جوع فهل من حراس او سمح مواس يخرجني من قتاد الوهاد ويطلقني على ما خفي على من صحة الالفاظ والمعنى المراد ؛ قلت : وهو تحريف ولعل الصواب « يدينه يوما اقرب الى » . (٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

آخر فأخذ بقوله وخالف الامام فصام ثم جاء البيهقي انه من شهر رمضان  
'يجزئ الذي رآه ولا يجزئ الآخر وقد صام يوماً واحداً. هذا كله يجزئ  
إلا انه يكره ان يتقدم الشهر<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت».

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاماً» بالثنية واطن انه كان هكذا في الأصل  
فصحف - والله اعلم.

(٣) روى الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن ابي سعيد الخدري ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان؛  
اخرجه ابو محمد البخاري في مسنده من طريق محمد بن المغيرة عن الحكم بن ايوب عن  
زفر عن ابي حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود  
الجواهر؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعي عليه بكونه  
غريباً جداً لا يخرج عن كونه حديثاً فان هذا كله حسب عليهما - تدبر، و حديث «من  
صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم» اخرجه اصحاب السنن الاربعة في كتبهم عن ابي خالد  
الاحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن ابي اسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار  
في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتحنى بعض القوم فقال عمار به؛ قال الترمذي  
حديث حسن صحيح؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: حديث  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ ورواه الدارقطني في سننه وقال: حديث صحيح  
ورواته كلهم ثقات؛ وقال ابن عبد البر: هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك  
وذكره البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال: صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ  
ووه القاضى شمس الدين فى الغاية فعزاه للبخارى ومسلم، ومسلم لم يروه والبخارى إنما  
ذكره تعليقا وذكر أنه قلده سبط ابن الجوزى فى ذلك - كذا فى ج ص ٤٤٢ من نصب  
الراية وله شاهد تقدم كما فى ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البزار ايضا عن ابي هريرة

## باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال ابو حنيفة: لا ارى بصيام يوم الجمعة بأسا فان تحراه رجل وصامه تطوعا مفردا فلا بأس به. وقال اهل المدينة مثل ذلك.

= ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة ايام من السنة: يوم الاضحى ويوم الفطر و ايام التشريق و اليوم الذى يشك فيه من رمضان و اسناده ضعيف و روى احمد بن عمر الوكيعى عن وكيع عن الثورى عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار و تابعه احمد بن عاصم والطبرانى عن وكيع و رواه اسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس و كذا قال يحيى القطان عن الثورى - انتهى . ونحوه في ج ١ ص ١٩٢ من التلخيص قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك و زعم ابو القاسم الجوهري انه موقوف ورد عليه - انتهى؛ وفي ج ٢ ص ١١٨ من الزرقانى و جمع الحافظ بأنه موقوف لفظا مرفوع حكما - انتهى .

(١) لما روى الترمذى من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ايام و قل ما كان يفطر يوم الجمعة - اه، قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب؛ و رواه النسائى ايضا و صححه ابن حبان و ابن عبد البر و ابن حزم؛ و لما اخرج ابن ابى شيبه في مصنفه حدثنا حفص حدثنا ليث عن عمير بن ابى عمير عن ابن عمر قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطرا يوم الجمعة قط؛ و لما اخرجه ايضا عن حفص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: ما رأيت مفطرا يوم الجمعة قط - اه؛ و راجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القارى فان العبنى قد بسط في المسألة و الحديث: من صام يوم الجمعة كتب له عشرة ايام غرر زهر من ايام الآخرة لا تشاكلهن ايام الدنيا - نقله الزرقانى في ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ و قال في الدر المختار و المندوب كأيام البيض من كل شهر و يوم الجمعة و لو مفردا - اه؛ صرح به =

وقال اهل المدينة: يكره صيام الستة الأيام بعد الفطر من شهر رمضان .  
وقال مالك بن انس: ما رأيت احدا من اهل 'العلم' يصومها  
ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف، وان اهل العلم يكرهون ويخافون بدعته  
وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء<sup>٤</sup> والمجانة لو رأوا في ذلك رخصة  
عند اهل العلم ورأوهم يفعلون<sup>٥</sup> ذلك .

= في النهي وكذا في البحر فقال: ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخميس  
وكره الكل بعضهم - اه؛ ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الأيام فضيلة ولم يكن في  
صومها تشبه بنهي اهل القبلة، فما في الأشباه وتبعه في نور الأيضاح من كراهة افراده  
بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابن حنيفة ومحمد؛ لما روى  
عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر - اه؛ وظاهر الاستشهاد وبالأثر ان المراد  
بلا بأس الاستحباب، وفي التجنيس قال ابو يوسف: جاء حديث في كراهته الا ان يصوم  
قبله وبعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه؛ قال (ط) قلت: ثبت بالسنة  
طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف  
فلعله اذا صام ضعف عن فعلها - قاله الشافعي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المختار؛ وما ذكره  
صاحب فيض الباري (ج ٣ ص ١٧٥) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار  
وهو مرجوح؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول: لم اسمع احدا من اهل العلم والفقهاء ومن  
يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن؛ اه - موطأ مالك .

(١) وفي الموطأ « من اهل العلم والفقهاء » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية « العلوم، مكان « العلم، وهو تصحيف .

(٣) وفي الموطأ « ولم يبلغني » .

(٤) كذا في الأصول « اهل الجفاء والمجانة، وفي موطأ مالك « اهل الجهالة والجفاء » .

(٥) وفي الموطأ « يعملون ذلك، وأنت تعلم ان قول الامام ابن حنيفة وقول الامام =



= محمد مجيباً عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالفصل ناقص وقد ورد الحديث باستحباب ذلك من حديث أبي أيوب رضی الله عنه مرفوعاً من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبخاري وعنه عن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبخاري وعنه عن أبي هريرة رواه البخاري من طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه وعن من طريق زهير أيضاً عن سهيل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المشي بن الصباح أحد الضعفاء عن الحر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار وندب تفریق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاروی اه؛ قال صاحب الهداية في التجنيس: ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لأن الكراهة انما كانت لأنه لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري والآن زال ذلك المعنى - اه؛ ومثله في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط البرهاني والخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفى يوم الفطر مفرقا بينهن وبين رمضان - اه؛ وفيها أيضاً عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الأفضل التفریق او التتابع - اه؛ وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اه؛ وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً الى أبي حنيفة وانه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وانه صحح ما لم يسبقه أحد الى تصحيحه =

= وأنه صحح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فانهم قاله الشامي في ج ٢ ص ١٢٩ من رد المحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من قول الامام و جواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولا . اه . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الاعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام انتي يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر للسته كلها - اه ( ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦ ) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقته مع ان المحدثين رووه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الغزوة ومات فيها وعن جابر وثوبان و ابي هريرة ولم يعلم بما رووه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالاحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متابعا وعن ابي يوسف كراهته متابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا - اه ؛ وفي كتاب الصوم من خزانة الاكل ورق ١ / ٥٨ في نقول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالفريضة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي و شرحه للقدوري ورق ٢ / ٣١١ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالفرض وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يبلغنا عن احد من السلف وان =

## باب السواك للصائم

قال ابو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله وفي آخره . وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى .

= اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق اهل الجفاء برمضان ما ليس منه اذا رأوا ذلك رخصة عند اهل العلم فأوهم يفعلون ذلك حكى محمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اه؛ وهذه بعينها عبارة كتاب الحجّة التي في المتن ها هنا وبعينها هي عبارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها ان العبارة لم تسقط من الحجّة بل هي من غير نقصان ولا زيادة وعلم من عبارات القوم ان ما نقل ها هنا هو مذهب الامام وصاحبه ايضا - والله اعلم . ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك انه سمع اهل العلم: لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في اوله ولا في آخره ، ولم اسمع احدا من اهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى .

(٢) بهذا قال عمر و ابن عباس و جماعة من التابعين و ابو حنيفة و الثوري و الأوزاعي و قال النووي في شرح المذهب انه المختار ، كما في ج ٢ ص ١٢٦ من شرح اليرقاني ؛ وفي الباب حديث عائشة رواه ابن ماجه في سننه و الدارقطني : قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خير خلال الصائم السواك ؛ وعن عامر بن ربيعة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد ولا احصى - اخرجه احمد و إسحاق و أبو داود و الترمذي و أبو يعلى و البزار و الطبراني و الدارقطني ، و علقه البخاري و يدخله فيه حديث : لو لا ان اشتق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ؛ و عن انس مرفوعا في السواك للصائم بالرطب - اخرجه ابن عدى ، و للبيهقي : أترأه اشد رطوبة من الماء ، و زاد : في اول النهار و آخره ، و اسناده ضعيف ؛ و عن ابن عمر كان النبي =

## باب الاعتكاف

قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يمتنع ما يمتنعه المعتكف

= صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - اخرجه ابن جبان في الضعفاء ؛  
 وفي الباب حديث معاذ بن جبل اخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ و البسط في  
 نصب الراية والجواهر التي وغيرها وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي اسانيدنا  
 كلام صحة و ضعفا و رفعا و وقفا و اما حديث : الخلوف فم الصائم اطيب عند الله - الخ  
 فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة  
 للقم كالمضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تأذى بها الملائكة فلا تترك هنالك ، واما  
 الخبر ففائدته عظيمة بديعة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلوف نهيا للناس  
 عن تقذر مكالمة الصائمين بسبب الخلوف لا نهيا للصائمين عن السواك و الله غني عن  
 وصول الرائحة الطيبة اليه فعلينا بقينا انه لم يرد بالنهاى بقاء الرائحة و انما اراد نهى الناس  
 عن كراهتها وهذا التأويل اولى لان فيه اكرام الصائم و لا تعرض فيه للسواك فيذكر  
 او يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العيد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم  
 عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، و حديث الخلوف لا يخصه - اه . كذا  
 في الزرقاني ، و الامام البخارى في صحيحه و افقا في المسألة كما هو ظاهر من تبويه و تخريجه .  
 (١) هو لغة المكث في اى موضع كان و حبس النفس فيه و شرعا وهو البث المخصوص  
 في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة سمي به هذا النوع من العبادة لانه  
 اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، و التفصيل في رد المختار : فاللبث المذكور ركن  
 و الكون في المسجد و النية من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد ' الا لغائط ' او بول او جمعة ' يخرج عند الزوال ' ولا ينبغي له ان يخرج لعيادة مريض ولا لصلاة جنازة .  
وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب ما يجتنبه

(١) اي ذى الجماعة و هو ما له امام و مؤذن كما سيأتى فى الباب بعده اي لا يخرج منه المعتكف اعتكافا واجبا أما النفل فله الخروج لأنه منه له لا مبطل وهو شامل للسنة المؤكدة ايضا و بحث فيه المحقق ابن الهمام .

(٢) ولا يمكث بعد فراغه من الطهور وهو مثال للحاجة الطبيعية .

(٣) و قوله « او جمعة » اشارة الى الحاجة الشرعية اي يخرج الى صلاة الجمعة لو لم يعتكف فى الجامع .

(٤) اي يخرج فى وقت يدرك الجمعة مع سنتها والخطبة كما فى البدائع وغيره و فى تحية المسجد اختلاف بينهم و يحكم فى ذلك رأيه كما فى الدر المختار ويستن بعدها اربعا او سنا على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لأنه محل للاعتكاف و كره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة و يجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

(٥) و فى البدائع و ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع و يجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة و عاد مريضا او صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصدا و ذلك جائز - اهـ ؛ و به علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو فى غير مسجد لغير عبادة و لذا لو خرج لبول او غائط و دخل منزله و مكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المحتار ؛ و فى التارخانية عن الحجّة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة المريض و صلاة جنازة و حضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ - الدر المختار .

المتكفف<sup>١</sup> من عيادة المريض والصلاة على الجنازة<sup>٢</sup> واتباعها<sup>٣</sup> و دخول البيت<sup>٤</sup> الا لحاجة الانسان واشباه ذلك<sup>٥</sup> و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتكف لم يدخل ابنت الا لحاجة الانسان<sup>٦</sup>.

(١) هذا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .

(٢) و في المدونة و الموطأ « على الجنائز » بالجمع .

(٣) كذا هو في المدونة و الموطأ .

(٤) كذا في المدونة ، و في الموطأ « و دخول البيوت » بالجمع .

(٥) لم يذكر لفظ « اشباه ذلك » في الموطأ و المدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تسأل عن المريض الا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ و عن عائشة قالت السنة على المتكفف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد له منه رواه ابو داود من طريق عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها ، و قال ابو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة و جزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج الا لحاجة » ، و ما غداه فن دونها ؛ و جاء عن علي و النخعي و الحسن البصري ان شهد المتكفف جنازة او عاد مريضا او خرج للجمعة بطل اعتكافه ، و به قال مالك . قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ و في الجمعة خلاف لنا فانها من الحاجة الشرعية .

(٦) اخرجه الأئمة الستة في كتبهم و مالك في موطئه و من طريقه اخرجه الامام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتكف يذني الى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان انتهى ، و الكلام في انه عن عروة عن عائشة او عن عروة عن عمرة عن عائشة او عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني و فتح الباري و عمدة القارى و النووى و غيرها ؛ قال محمد و به نأخذ لا يخرج الرجل اذا اعتكف الا للغائط =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

## باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة

قال ابو حنيفة: لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام ومؤذن وكان يكره ان يعتكف في مسجد بيته<sup>٢</sup> وفي اوبول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و للتفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام ومؤذن ادبت فيه الخمس أو لا - اه صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر وعزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازية و خزنة الفتاوى و الخلاصة وغيرها - اه رد المختار، وعن الامام اشراط اداء الخمس فيه و صححه بعضهم - نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام و هو مذكور بهذا في كتاب الحجّة و قالوا يصح في كل مسجد صححه السروجي - الدر المختار، وهو اختيار الطحاوى قال النخیر الرملى و هو ايسر خصوصا في زماننا فينبغى ان يعول عليه - اه رد المختار، واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا - اه الدر المختار، و في رد المختار قوله مطلقا اى و ان لم يصلوا فيه الصلوات كلها (ح) عن البحر، و في الخلاصة وغيرها و ان لم يكن ثم جماعة و هو مخالف لما في الكتاب؛ و الحاصل في الباب انه عن الأئمة في المسألة روايات و هذا كله لبيان الصحة قال في النهر و الفتح و أما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصل في جماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لثلاثيحتاج الى الخروج ثم ما كان اهله اكثر - رد المختار .

(٢) و هو الموضع المعد في البيت للصلاة و يندب لكل احد اتخاذه كما في البرازية فيندب للرجل ان يخصص موصعا من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة و الاعتكاف فهو في المسجد - كذا في رد المختار، و الأفضل اعتكاف المرأة في مسجد بيتها المعد لصلاتها الذى يندب لها اتخاذه و يكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر - النهاية، نهر و صرح =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

مسجداً ليس بمسجد جماعة تقام فيه الصلاة .

وقال اهل المدينة: لا يعتكف<sup>٢</sup> الا في مسجد فيه جماعة<sup>٢</sup> اذا كان في موضع تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يعتكف في مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

وقال محمد بن الحسن: لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل؛ ويخرج منها الى الجمعة لأن هذه فريضة لا ينبغي تركها وهو يقدر على ذلك لأنه لا بد له منه كما لا بد له

= في البدائع بأنه خلاف الأفضل؛ اهـ - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه الجماعة مكروه وهو يشير الى اشتراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خلل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها واصل العبارة في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال ولا اراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجداً لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأساً بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه « و انتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها ولم يخص منها شيئاً قال مالك فمن هنالك جاز له ان يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعني كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطبيعية كذلك يجوز له الخروج =



كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني  
من الخروج لحاجة الانسان، وبلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

= منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ «ذلك» سقط من الأصل، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي اخرجه ابوداود في سننه ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضا عن عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا ياشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى؛ قال ابوداود غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اه، قال المنذرى في مختصره كما في ج ٢ ص ٤٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم و وثقه يحيى ابن معين و أثنى عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى؛ قلت: و رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الرابع والعشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به و فيه قالت السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف الى آخره فقد قيل من قول عروة - اه؛ وكذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٣١٥ و المعرفة و قال في المعرفة و انما لم يخرج الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضا؛ و رواه ابن ابي عروبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت: لا اعتكاف الا بصوم - انتهى؛ و له طريق آخر اخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محشر ثنا عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان السنة للمعتكف ان لا يخرج الا للحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

و قال ابن مسعود لحذيفة بن اليمان<sup>٢</sup>: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام

= ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة و يأمر من اعتكف

ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود

قال: مررت على اناس عكوف بين دارك و دار ابى موسى و قد علمت ان رسول الله

صلى الله عليه و سلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة:

المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقال عبد الله:

لعلك نسيت و حفظوا - انتهى؛ و ظاهر السياق يقتضى ان شينا من متن الحديث سقط

و المخاطب غير معلوم و الحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ من سننه عن محمود

ابن ادم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن ابى راشد عن ابى وائل قال قال

حذيفة لعبد الله يعنى ابن مسعود رضى الله عنه: ( رأيت ناسا ) عكوا بين دارك و دار

أبى موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد

الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة، فقال عبد الله لعلك نسيت و حفظوا او اخطأت

و أصابو الشك منى - انتهى؛ فهذا مخالف لما في كتاب الحجّة و لما في نصب الراية و لعل

النسخ مختلفة و لعل الكاتب اخطأ في النقل فلذا انقلب المتن؛ و ذكره ابو بكر الجصاص

في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن: و روى عن ابى وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله

رأيت ناسا عكوا بين دارك و دار الأشعري لا تعير، و قد علمت ان لا اعتكاف

الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام فقال عبد الله: لعلهم اصابوا و اخطأت

و حفظوا و نسيت، و روى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال: لا اعتكاف الا في ثلاثة

مساجد: المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد النبي صلى الله عليه و سلم، و روى

عن قتادة عن سعيد بن المسيب: لا اعتكاف الا في مسجد نبي؛ و هذا موافق لمذهب

حذيفة لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى؛ و في الهداية =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

= عن حذيفة قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو مخالف لما في احكام القرآن وسنن  
اليهقي وغيرها قال في نصب الراية قلت رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز  
ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لابن مسعود  
الا تعجب من قوم بين دارك و دار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلهم اصابوا  
واخطأت او حفظوا و نسيت قال اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة  
انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية اسناده صحيح لكنه منقطع  
لان ابراهيم لم يدرك حذيفة الا ان مراسيله صحيحة و اخرج اليهقي عن يحيى بن  
بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : السنة فيمن اعتكف  
ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، و تمامه قد سبق ؛ و روى ابن  
ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا سفيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن  
عيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ و اخرج  
اليهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قتادة ان ابن عباس و الحسن  
قالا : لا اعتكاف الا في مسجد تقام فيه الصلاة ؛ و عن شريك عن ليث عن يحيى بن  
ابي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الأمور الى الله البدع و ان من  
البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ؛ و راجع احكام القرآن في هذا الباب .  
(٢) و في مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ و اختلفت الروايات عن ابن مسعود و حذيفة  
ابن اليان رضي الله عنهما فروى ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين  
دارك و دار ابي موسى و أنت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت  
و اصابوا و اخطأت كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؛ و روى ان ابن مسعود مر بقوم  
معتكفين فقال لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت  
رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؛ و في  
الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا بيان حكم الجواز =

كتاب الحجّة ( لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا ) للإمام محمد الشيباني

او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد له امام يقام فيه الصلاة فقيه الاعتكاف .

## باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حذيفة : لا اعتكاف الا بصوم<sup>١</sup> ، وكذلك قال اهل المدينة .

## باب الرجل يعتكف تطوعا<sup>٢</sup>

قال ابو حذيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم<sup>٢</sup>

= فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام افضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛  
وبهذا اندفع التردد في رواية حذيفة و ابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرجهم ابو داود و النسائي و الدارقطني ، و عن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق و عن عائشة مثله ، و راجع نصب الراية و الجوهر النقي و غيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لايجاب النية و بالشروع نقله في البحر عن البدائع و بالتعليق ذكره ابن الكمال ، و سنة مؤكدة كفاية في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان و غيره لاقرانها بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة و المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك ، و مستحب في غير رمضان من الازمنة هو بمعنى غير المؤكدة و هو التطوع - كذا في الدر المختار و رد المختار و غيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدر المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط و هو رواية الأصل و مقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضا و هو مبني على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر يوم =

و غير ذلك<sup>١</sup>

و قال اهل المدينة: المتطوع في الاعتكاف و الذي عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحل لهما و يحرم عليهما<sup>٢</sup>.

و قال محمد بن الحسن: هكذا<sup>٣</sup> ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما<sup>٤</sup> روته الفقهاء فينبغي ان يجتنب في التطوع ما يجتنب في الفريضة. ( آخر كتاب الصوم ).

= اولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له و على رواية تقديره يوم و هي رواية الحسن ايضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع و غيرها؛ قلت: و مقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعشر الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلاً فلا تحصل به إقامة سنة الكفاية - اه، و فيه زيادة.

(١) من المفسدات و المكروهات و اختيار المستحبات و رعاية الآداب كما هو مبسوط في الهدية و البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار - فراجعها.

(٢) زاد في الموطأ « و لم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً » اه، قال الزرقاني ج ٢ ص ١٣٣ و قد قضاها لما قطعها للمذنب فيفيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لمن قطعها بعد الدخول فيه - اه، و تعليل الامام محمد ايضاً يشير الى ذلك و الشروع في النفل ملزم للقضاء كما يجيء في موضعه و بالشروع يجب التطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة.

(٣) و هو مطابق لرواية الحسن بن زياد كما لا يخفى و التطوع غير الواجب فيشمل المستحب و المسنون و اقل ما يكون على هذا الكتاب يوم و ليلة و الانتهاء في كتب الفقه بمعنى الآتمام - فافهم.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «بما» و في الهدية «فيه ما روته» و هو تصحيف =

## كتاب الزكاة<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فاتجر<sup>٢</sup> فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزيكها حتى يحول عليه الحول مذ يوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر اي يوم صار<sup>٣</sup> في يده عشرين مثقالا او ما يساوي عشرين دينارا من العروض التي كان يتباع .

ويحفظ ذلك اليوم ثم اذا حال عليها الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . و ان كان قد اضعف اضعافا كثيرة فان جاء الحول من ذلك وقد نقص ماله من عشرين مثقالا من الذهب فليس عليه زكاة فيه .

وقال اهل المدينة : اذا كانت له خمسة دنانير [من - °] فائدة او غيرها فاتجر<sup>٤</sup>

= « فيها » وهو في احاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج الالحاجة الانسان و عدم شهود الجنابة و عدم عيادة المريض قصدا و الصوم و التكلم بالخير و اجتناب الجماع و دواعيه و اجتناب المحرمات و المكروهات فيه ، و التفصيل في الاحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك ، و قد بقيت مسائل الأبواب المستقلة لم تذكر في الكتاب ولا ادري وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، و في اكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم ، و مثله في كتب الحديث .

(٢) كذا في الأصول ، و في الموطأ مع الزرقاني « فتجر » .

(٣) اي المال .

(٤) لفظ « عليها » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) ما بين المرعين ساقط من الأصول و انما زدته من الموطأ .

(٦) كذا في الأصول ، و في الموطأ « فتجر » .

فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه<sup>١</sup> يزكيها وان لم تتم<sup>٢</sup> الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [ واحد - ٢ ] او بعد ما يحول عليها<sup>٣</sup> الحول يوم [ واحد - ٢ ] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها<sup>٤</sup> الحول من يوم زكيت .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفوننا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يزكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟ فان قالوا الآن هذا عنده<sup>٥</sup> اصل مال .

قيل لهم : انه<sup>٦</sup> اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما<sup>٧</sup> زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال تجب في مثله الزكاة فان كان عنده [ مال - ٩ ] تجب فيه الزكاة فأفاد فيه مالا قبل ان يحول

(١) كذا في الأصول، وفي الموطأ « انه » .

(٢) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الأصول « يتم » بالفتحة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدت من الموطأ .

(٤) و كان في الأصول « عليه » وفي الموطأ « عليها » وهو الصواب .

(٥) في الأصل والهندية منه « عليه » بالتذكير .

(٦) و كان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « عنده » كما يدل عليه السياق وهو في العبارة

بعده موجود ايضا ، و الظاهر « عند » بدون الضمير - بتدبر .

(٧) كذا في الأصل وله معنى صحيح ولكن الأولى عندي « ان » بغير ضمير الشأن

و « اصل المال » اسمه - تأمل .

(٨) كذا في الأصل : وفي الهندية « اذا » تابعة لها ، و عندي الأولى « انما يزكى » - الخ

بالاستقبال كما لا يخفى على الرجال و انما راجحة و اذا مرجوحة و مع هذا في العبارة

خلل - فافهم .

(٩) كذا في الهندية ، و سقط لفظ « مال » من الأصل و هو من سهو قلم الناسخ .

الحول ولو بيوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه .  
 فقد صار<sup>٢</sup> يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقوفاً و أخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، و في اسناده بقية بن الوليد مدلس ، و قد رواه بالنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، و اسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛ قال الدارقطني : و الصحيح وقفه كما في الموطأ ، و قد أخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعاً و ضعفه و أخرجه ايضاً من حديث انس و ضعفه ، و أخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده - انتهى ؛ و تذكر ما مضى من التلخيص و المال المستفاد في الحول يضم عندنا الى مال كان عند الرجل و قال الشافعي و احمد لا يضم لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره قال اصحابنا و هو حديث ضعيف و على تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الارباح و الاولاد فعلنا بالمجانسة فقلنا انما خرج الاولاد و الارباح للجنانسة لا للتولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه و هو ادفع للخرج عن اصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهماً فكثر و أقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً و هو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، و ذكر العيني ان مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان و ابن عباس و الحسن البصري و الثوري و الحسن بن صالح و هو قول مالك في السائمة - كذا في التعليق المجدد للفاضل الكهنوي و قد خبط ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأً فاحشاً حجة و قياساً و ليس عنده الادعاوى كاذبة كما لا يخفى على اولي النهي .

(٢) اي قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .



وقد وافقنا<sup>١</sup> أهل المدينة فيمن أفاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل أو بقر أو غنم أنه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم أفادها إلا أن يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة أما خمسة ذود من الأبل واما ثلاثون بقرة واما أربعون<sup>٢</sup> شاة و ان كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم أفاد إليه شيئاً آخر من صنفه بشراء أو هبة أو ميراث زكى ما أفاد من ذلك مع ماله الأول حين يصدقه و ان لم يحل على ما أفاد من ذلك الحول<sup>٣</sup> ولو كان الملك الأول [ما -<sup>٤</sup>] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ أفاد [ما -<sup>٥</sup>] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب وهذا نقض لقولهم الأول<sup>٥</sup> و من قال

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهدية « واقفها » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع ولعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالعطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ من شرح الموطأ ذيل قول مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله أن حول ربح المال حول أصله و ان لم يكن أصله نصاباً قياساً على نسل الماشية و لم يتابعه غير أصحابه و قاسه على ما لا يشبهه في أصله و لا في فرعها هما أصلان و الأصول لا يرد بعضها إلى بعض و إنما يرد الفرع إلى أصله ( في إطلاق الجزء الأول نظر - فافهم ) قال أبو عبيد لا نعلم احداً فرق بين ربح المال و غيره من الفوائد غير مالك و ليس كما قال قد فرق بينهما الأوزاعي و أبو ثور و احمد لكنهم شرطوا أن يكون أصله نصاباً و إنما انكر أبو عبيد أنه يجعله كأصله و ان لم يكن أصله نصاباً و هذا لا يقوله غير مالك و أصحابه ، و قال الجمهور : الربح كالفوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .

هذا فقد رجع عن الأول .

(١) اي المسألة التي مضت من قبل في المشية ، وقد روى مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب في مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، ومن طريق مالك اخرج الامام محمد في ص ١٧٣ من الموطأ في باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكتسب مالا فيجمعه الى مال عنده مما يركى فاذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه وهو قول ابي حنيفة و ابراهيم النخعي رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول - ابو داود و احمد والبيهقي من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي و الدارقطني من حديث أنس و ابن ماجه و الدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء من حديث عائشة ، و رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر و صحح الدارقطني وقفه وله طريق أخرى بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذي و الدارقطني و البيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر - مثله ، ولفظ الترمذي : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، و عبد الرحمن ضعيف قال الترمذي : والصحيح عن ابن عمر موقوف ، و كذا قال البيهقي و ابن الجوزي و غيرهما ؛ و روى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطني : الحنيني ضعيف والصحيح عن مالك موقوف ، و روى البيهقي عن ابي بكر و علي و عائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال و الاعتماد في هذا و في الذي قبله على الآثار عن ابي بكر و غيره ؛ قلت : حديث علي لا بأس باسناده و الآثار تعضده فيصلح للحجة - انتهى ؛ و راجع نصب الراية و غيره من الكتب .

## باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير فقال<sup>١</sup> عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول مذ<sup>٢</sup> صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة: [ انه -<sup>٤</sup> ] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها [ الحول -<sup>٥</sup> ] مذ [ يوم -<sup>٦</sup> ] بلغت ما تجب فيه الزكاة لأن الحول قد<sup>٧</sup> حال عليها وهي عنده عشرون<sup>٨</sup> ديناراً ثم لا زكاة عليه<sup>٩</sup> فيها حتى يحول عليها الحول مذ<sup>١٠</sup> يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن: وهذه المسألة ايضاً مثل الأولى .  
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الاصول، وفي الموطأ « كانت » وهو الأولى .
- (٢) في الموطأ « فربح فيها فقال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً » اهـ
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قد » وهو تصحيف « مذ » .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و إنما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ « يوم » ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .
- (٧) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « كان قد » و لفظ « كان » من سهو الناسخ ، و الصواب حذفه كما هو في الاصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الاصول ، « عشرة دنانير » وهو خطأ ، و الصواب ما في الموطأ « عشرون ديناراً » .
- (٩) كذا في الاصول ، ولم يذكر لفظ « عليه » في الموطأ .
- (١٠) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « من يوم » مكان « مذ يوم » .

## باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق

وقال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

وقال اهل المدينة : لا يؤخذ [ من المعادن - ٢ ] بما يخرج منها شيء حتى [ يبلغ ما - ٢ ] يخرج منها [ قدر - ٢ ] عشرين دينارا [ عينا - ٢ ] او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك اخذ بحسب ذلك ما دام في المعدن نيل فان انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الأول يُبتدأ [ فيه الزكاة - ٢ ] كما ابتدئ في الأول .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به او لاقامة الناس فيها شتاء وصيفا - كذا في شرح الزرقاني ، و اصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة فتح ، و الركاز اعم من المعدن الخلقى وغير الخلقى وهو الكنز فان الكنز في الأصل اسم للمثبت في الارض بفعل الانسان كما في الفتح وغيره رد المختار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقُون ومنه الحديث وفي الرقة ربع العشر وعرفه رضى الله عنه اتخذ انفا من ورق - اه مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول « شيتا » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الاصل ، و في الموطأ « وما » بالواو وهو الاولى .

(٦) وكان في الاصل « ابتدى الاول » وفي الهندية « يتدأ الاول » و في الموطأ « ابتدئت في الاول » فزيد حرف « في » من الموطأ .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغنم  
ففي قليله وكثيره الخمس .

وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الركاز

( ١ ) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الركاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث  
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ، قيل : يا رسول الله ! وما  
الركاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض  
في هذه المعادن ففيها الخمس وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى ؛ والحديث  
اسنده محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

( ٢ ) اسنده مرسلًا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : اخبرنا  
ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار  
والقليب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ قال محمد :  
وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة ، والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت  
برجلها وهي تسير فقتلت رجلا او جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها ،  
والعجماء : الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلا فقتلته فذلك هدر ،  
والمعدن والقليب الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئرا او معدنا فيسقط عنه فيموت فذلك  
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلة - انتهى ؛ والحديث رواه ابو يوسف في  
آثاره بهذا الاسناد مرسلًا وهو في ص ٨٨ من رقم ( ٤٣٥ ) : قال حدثنا يوسف عن  
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : في العجماء جبار  
والقليب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ واخرجه الامام ابو يوسف  
في خراجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري [ عن أبيه ]  
عن جده [ عن أبي هريرة ] قال كان اهل الجاهلية اذا عطب الرجل في قلب جعلوا  
القلب عقله و اذا قتله دابة جعلوها عقله و اذا قتله معدن جعلوه عقله فسأل سائل =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

الخنس ، فقيل : يا رسول الله ! [ و - ١ ] ما الركاز ؟ فقال ٢ : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات و الأرض [ في هذه المعادن ففيها الخنس - ١ ] .

و قال اهل المدينة : إنما ٢ الركاز المال المدفون من دفن الجاهلية ما لم يطلب

= رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ، و في الركاز الخنس ، فقيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب و الفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ و أخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٢٨٠ من نصب الراية : عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي يبت بالأرض ، قال البيهقي و روى عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخنس ، قيل : و ما الركاز يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ و به استدل لنا الشيخ في الامام - انتهى ؛ و المعدن هو الركاز كما افصح به الحديث المذكور فلما اراد صلى الله عليه وسلم ان يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر و هو الركاز و لفظ الحديث في الصحيح : و البئر جبار و في الركاز الخنس ، فلو قال و فيه الخنس لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي و سيأتي للحديث مزيد تخرج و تحقيق و تنقيح - فانتظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٢) كذا في الاصول و في موطأ محمد ، قال .

(٣) كذا في الاصول ، و في موطأ مالك قال ان الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن

الجاهلية - اه .

(٤) قال الزرقاني بكسر الدال و سكون الغاء اي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح =

كتاب الحجية (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [نفقته - ١] ولا كثير<sup>٢</sup> عمل<sup>٣</sup> وأما ما طلب بمال وتكلف فيه عمل كثير<sup>٤</sup> فأصيب مرة واخطئ<sup>٥</sup> مرة فليس بركاز .

وقال ابو حنيفة : هذا و المعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير<sup>٦</sup> و بمال يوجد<sup>٧</sup> و ما وجد من غير طلب فهو سواء فيه و فيما استخرج من المعدن الخمس<sup>٨</sup>.

= و أما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كالزركشي ورده الدماميني بأنه يصح اتضح على انه مصدر اريد به المفعول مثل الدزهم ضرب الامير و هذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الاصول ، و في موطأ مالك « كبير عمل » و هو الاصوب . ف

(٣) زاد مالك « ولا مؤنة » . ف

(٤) كذا في الاصول ، و في الموطأ « كبير عمل » بالباء الموحدة و بتقديم « كبير » على « عمل » .

(٥) كذا في الموطأ و هو الصواب ، و كان في الاصول « اخطأ » .

(٦) كذا في الاصول بالياء المثلثة ، و في الموطأ بالياء الموحدة .

(٧) كذا في الاصل و في الهنديه « يؤخذ » بالحاء و الذال المعجمتين .

(٨) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في كل ما اصيب من المعادن من قليل او كثير الخمس و لو ان رجلا اصاب في معدن اقل من وزن مائتي درهم فضة او اقل من وزن عشرين مثقالا ذهباً فان فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة انما هو على موضع القنائم و ليس في تراب ذلك شيء انما الخمس في الذهب الخالص و في الفضة الخالصة و الحديد و النحاس و الرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب اذن فيه خمس عليه و فيه الخمس حين يفرع من تصفيته قليلا كان او كثيرا ولا يحسب له من نفقته شيء و ما استخرج من المعادن سوى ذلك من =

كتاب الحججة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : انما الركاز ما وجد في المعدن و انما المال المدفون

جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما

يقال اركز المعدن يعنون انه استخرج مال منه كثيراً و في الحديث المعروف<sup>٢</sup>

= الحجارة مثل الياقوت و الفيروزج و الكحل و الزنق و الكبريت و المغرة فلا خمس

في شيء من ذلك انما ذلك كله بمنزلة الطين و التراب . انتهى ، و له بقية ستقف عليه

و من هذا يدفع ما دلس به ابن حزم في المحلى - تأمل .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « انما قال » و هو خطأ .

(٢) و الامام محمد امام من أئمة اللغة فيعمل على قوله كما لا يخفى ، و قد بسط الحافظ العيني

في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٤٥٨ من عمدة القارى فراجعها . قلت و في ج ٢ ص ٣٣

من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد

نقطة اللغة كأبي عبيد و الاصمعي و الخليل و الكسائي و الفراء و غيرهم و قد قلده ابو عبيد

القاسم بن سلام مع جلالة قدره و احتج بقوله و سئل ابو العباس ثعلب عن الغزالة

فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لعلامة يوما انظر

هل دلكت الغزالة يعني الشمس و كان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران

سيبويه و كان قوله حجة في اللغة - انتهى .

(٣) استنده بعده ، و أخرجه الحاكم في باب النهي عن لقطه الحاج ج ٢ ص ٦٥ من

المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال في كنز و جده رجل فقال ان كنت و جدته في قرية مسكونة او سبيل ميناة

فعرفه و ان كنت و جدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير ميناة فقيه

و في الركاز الخمس - انتهى ، و رواه الشافعي في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، و من طريقه

رواه البيهقي في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفيان عن داود بن شاور و يعقوب بن =



كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ: ما تقول فيما وجد في  
القرية غير المسكوتة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: فيه وفي الركاز الخمس  
فجعله غير الركاز .

== عطاء عن عمرو قال الزيلعي : ورواه ابو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق  
عن عمرو به و من حديث محمد بن عجلان عن عمرو به - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣  
من الدراية ورواته ثقات - اهـ ، ورواه ابو داود من حديث عمرو بن الحارث و هشام  
ابن سعد عن عمرو بن شعيب - نحوه ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب  
و رواه الحاكم و البيهقي - كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

(١) لأن الكنز غلى ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون و في الفائق  
للزمخشري : الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر و القطعة منه ركزة و ركيزة ،  
و قال ابو عبيد الهروي : الركاز القطع العظام من الذهب و الفضة كالجلاميد و الواحد  
ركز ، و قال ايضا : اختلف في تفسير الركاز اهل العراق و أهل الحجاز ، فقال اهل  
العراق : هي المعادن ، و قال اهل الحجاز : هي كنوز اهل الجاهلية ، كل محتمل في اللغة  
و الاصل فيه قولهم ركز في الأرض اذا ثبت أصله و ذكر نحو هذا صاحب مشارق  
الأنوار : و عطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على ان الركاز غير  
الكنز و انه المعدن لما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي ، و قال الخطابي :  
الركاز و جهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك و عروق الذهب و الفضة ركاز  
و قال الطحاوي في أحكام القرآن : و قد كان الزهري وهو راوى حديث الركاز يذهب  
إلى الخمس في المعادن ثنا يحيى هو ابن عثمان المصرى ثنا نعيم ثنا ابن المبارك ثنا يونس  
عن الزهري في الركاز المعدن و التؤلؤ يخرج من البحر و العنبر من ذلك الخمس - انتهى  
من الجواهر النقي .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد<sup>١</sup> المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه

(١) وكان في الأصول « سعيد المري » وهو خطأ و في ج ٤ ص ١٥٢ من سنن البيهقي :

ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن  
عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم  
فقال : يا رسول الله - الحديث ؛ و في ص ١٥٣ منها و ذكر اعتلالهم بحديث هشام بن  
سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ ؛ و ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب « هشام بن سعد  
المدني » و التلخيص و نصب الراية و الدراية و غيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، و قد صرح بذلك في رواية سنن البيهقي كما عرفت ،  
روى البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر النيسابوري انه قال : صح سماع  
عمرو عن ابيه شعيب و سماع شعيب من جده عبد الله ، ثم قال البيهقي مضى في باب و طيء  
المحرم و في باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا  
قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله و ليست له صحبة فيكون  
الخبر مرسلا ، و إذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال و صار الحديث موصولا -  
اتهى ؛ و هذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد  
الشافعي - كذا في الجوهر النقي ؛ قال في الجوهر النقي : و قد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا  
الحديث في التمهيد و لفظه : قال صلى الله عليه و سلم في كنز و جده رجل : ان كنت  
وجدته في قرية مسكونة او سبيل ميثاء فعرفه و ان كنت وجدته في خربة جاهلية او في  
قرية غير مسكونة او غير ميثاء فقيه و في الركاز الخمس ، و كذا اورد البيهقي هذا الحديث  
فيما بعد في باب زكاة الركاز ، و هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي ان  
الشافعي رحمه الله اشار اليه و هو انه ورد فيما يوجد ظاهرا فوق الارض لأن الكنز  
على ما ذكره الجوهرى و غيره : المال المدفون - انتهى ؛ و قد سبق نقل كلام اهل اللغة ؛

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

رجل<sup>١</sup> فقال: يا رسول الله! كيف<sup>٢</sup> ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء<sup>٣</sup>  
أو في القرية المسكونة؟ قال: عرفه [سنة-٤] فإن جاء باغيه [فادفعه إليه-٥]  
والافشائك به<sup>٦</sup> وما كان [في الطريق-٧] غير الميتاء أو<sup>٨</sup> في القرية غير

== وفي نصب الراية: روى ابن المنذر حدثنا ابن ادريس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن  
ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله فقال: انى وجدت كنزا فيه كذا وكذا من  
المال، فقال عبد الله: لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادى فأد نخسه  
في بيت المال و لك ما بقى - انتهى؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الضبي قال: بينما  
قوم عندي بسابور يثرون الأرض اذ اصابوا كنزا و علينا محمد بن جابر الراسبي فكتب  
فيه الى عدى فكتب عدى الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخمس  
دعوا سائرهم لهم فدفع اليهم المال و اخذ منهم الخمس - انتهى .

(١) زاد البيهقي في سننه ص ١٥٣ « من مزينة » .

(٢) كذا في الأصل ، و في سنن البيهقي: فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء  
و القرية المسكونة .

(٣) كذا في الهندية و كذا في سنن البيهقي و هو الصحيح بالروايات ، و كان في الأصل  
« الميت » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من سنن ابي داود و سنن البيهقي .

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن البيهقي ، و في سنن ابي داود: فان جاء طالبها فادفعها اليه  
و ان لم يأت فهي لك - اه .

(٦) زاد البيهقي: فان جاء طالبه يوما من الدهر فأده اليه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و أما زيد من سنن البيهقي .

(٨) و كان في البيهقي: و في القرية ، و كذا قبله: فإكان ، و في سنن ابي داود: و ما كان  
في الخراب يعنى قبيها و في الركاز الخمس - اه ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ==

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للامام محمد الشيباني

المسكونة<sup>١</sup> فيه و في الركاز الخمس ، فقال : يا رسول الله ! كيف ترى في ضالة الابل ؟ قال : مالك و لها و<sup>٢</sup> معها سقاءها و حذاءها [ ولا يخاف عليها الذئب -<sup>٣</sup> ] تأكل السكلا و ترد الماء [ دعها حتى يأتي طالبها -<sup>٤</sup> ] فقال : يا رسول الله ! كيف ترى [ نفي -<sup>٥</sup> ] ضالة الغنم ؟ قال : لك او لأخيك او للذئب فاحبس<sup>٦</sup> على أخيك ضالته ، قال :<sup>٨</sup> يا رسول الله ! كيف ترى في حريسة<sup>٩</sup>

= غير الركاز و جعل فيهما الخمس .

(١) و كان في الأصول « الغير » معرف باللام و هو تحريف ، و الصواب « غير المسكونة » كما هو في سنن البيهقي لأن « غير » تقع صفة عن النكرة ، و في ج ٢ ص ١٠ من اوضح المسالك و تعليقه : و اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالتكرة نحو غير المغضوب عليهم فان موصوفها الذين و هم جنس لا قوم بأعيانهم - اه ، و المعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اه ، فالقربة أيضا يراد بها الجنس فهي قرية من النكرة . ف

(٢) كذا في الهندية و كذا في البيهقي ، و الواو ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، انما زدناه من سنن البيهقي .

(٤) عند البيهقي « قال و فكيف » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما هو في السنن .

(٦) زاد البيهقي بعد قال « طعام ما كول » .

(٧) وعند البيهقي « احبس » و في رواية عند ابى داود « في ضالة الشاء قال فاجمعها » و في

اخرى عنده « خذها قط » و في اخرى نخذها و في اخرى عنده : فاجمعها حتى يأتيها باغيها اه .

(٨) و في سنن البيهقي « فقال » .

(٩) كذا في سنن البيهقي و هو الصواب ، و كان في الأصول « حرسه الجبل »

و هو تصحيف .

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الجبيل؟ قال: فيها غرامة مثلها وجلد النكال<sup>١</sup> وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما أواه<sup>٢</sup> المراح فسرقها أحد من المراح وبلغ ثمن المجن ففيه<sup>٣</sup> القطع وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثله و النكال<sup>٤</sup> وليس في شيء من الثمر<sup>٥</sup> قطع إلا فيما أوى<sup>٦</sup> الجريرين<sup>٧</sup> فبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه [ و جلدات نكال - <sup>٨</sup> ] .

اخبرنا ابو حنيفة قال: حدثنا<sup>٩</sup> حماد عن ابراهيم

- (١) وفي سنن البيهقي « قال هي و مثلها و النكال » .
- (٢) وكان في الأصل « الا فيما اوى المراح » و الأصوب ما في سنن البيهقي « اواه » .
- (٣) في سنن البيهقي « ففيه قطع اليد » .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي السنن « ففيه غرامة مثليه و جلدات نكال » زاد البيهقي بعد قوله « نكال » قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو و مثله معه و النكال .
- (٥) كذا في الأصول ، وفي سنن البيهقي « من الثمر المعلق » .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي السنن « اواه » .
- (٧) كذا في الأصول ، وفي سنن البيهقي « فما اخذ من الجريرين » و عند أبي داود من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ : انه سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ حنبة فلا شيء عليه و من خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه و العقوبة و من سرق منه شيئاً بعد ان يؤويه الجريرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع - انتهى .
- (٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من سنن البيهقي اعلم اني انما اضفت زيادات في الكتاب فان الحديث باسناده و مته - رواه البيهقي ، و في باب الحجّة مظنة اغلاط و سقطات فلا استبعاد في ان هذه الزيادات سقطت من الأصل المدنى و منه نقل جميع النسخ الموجودة و اذا رأيت تصوير النسخة المدنية الأصلية ايقنت ان الأصل حلوا بالأغلاط و التصحيفات و السقطات - هذا و الله تعالى اعلم بالصواب .
- (٩) قد عرفت ان الحديث أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار و الامام ابو يوسف =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

النخعي<sup>١</sup> عن النبي صلى الله و عليه آله و سلم انه قال :

= في آثاره و أخرجه ابو بكر الكلاعي في مسنده كما في ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد عن أبيه محمد بن خالد بن خلي عن ابيه خالد بن خلي عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة رضى الله عنه به مثله و نقله السيد مرتضى الزيدى في ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر في باب الدابة : تنفخ برجلها قبيل القصاص و الديات - و أطال الكلام في الحديث . (١) الحديث هذا مرسل و لعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه في الكبير كما في ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القارى من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : العجماء جبار و السائمة جبار و فى الركاز الخمس - انتهى ، و علقمة شيخ ابراهيم كالاينفى ، و الحديث رواه الأئمة الستة فى كتبهم من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : العجماء جبار و البئر جبار و فى الركاز الخمس - اه ؛ أخرجه مختصرا و مطولا كما فى نصب الراية ؛ و اما حديث ابن عمر الذى رواه ابو حاتم و فيه و فى الركاز العشور فى اسناده ابن نافع و يزيد بن عياض كلاهما متكلم فيه و وصفهما النسائى بالترك - قاله الشيخ فى الامام ؛ و حديث بلال بن الحارث المزنى الذى فيه فذلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اه ، رواه مالك فى الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، و قال ابو عبيد فى كتاب الأموال حديث منقطع و مع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه و سلم أمر بذلك و انما قال يؤخذ منه الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ و فى الباب عن انس رواه احمد و البزار و فيه هذا ركاز و فيه الخمس ، و عن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه فى سننه و عن عمرو بن عوف المزنى رواه ابن ماجه و ابن ابى شيبه فى مصنفه ، و عن جابر رواه احمد و البزار و عن ابن عباس رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه ، و عن زيد بن ارقم رواه الطبراني فى الكبير ، و عن سراء بنت نهان - رواه الطبراني فى الكبير و فى اسانيد بعضها كلام ذكر شيئا منه المحافظ العيني فى عمدة القارى ، و كذا ذكر الاختلاف فى حديث ابى هريرة =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للامام محمد الشيباني

العجاء ' جبار و القلب ' جبار و الرجل ' جبار و المعدن ؛ جبار ، و في  
الركاز الخمس .

= في ج ٤ ص ٤٥٥ فراجعها .

(١) البهيمّة لأنها لا تتكلم اى فعل العجاء جبار ، و في رواية : العجاء جرحها جبار  
و البسط في كتب الفروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٤٥٦ و المسألة خلافة  
بحسب بعض الأجزاء .

(٢) القلب هو البئر ، و في قصة بدر طرحوا في قلب بدر - الحديث ، معناه سقوط البئر  
على الشحض او سقوط الشحض في البئر جبار لا شيء على مالكتها او مستأجر الرجل  
لاصلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و سكون الجيم ، قال العيني : ورد في بعض طرق الحديث الرجل  
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او ترح  
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رحمت برجلها لا يضمن - انتهى ؛ و في ج ٢ ص ١٢٢  
من عقود الجواهر و أخرج ابو داود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :  
الرجل جبار ، وأخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطنى و قال لم يروه غير  
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عيينة و يونس و معمر  
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم روه عن الزهرى  
فقالوا : العجاء جبار و البئر جبار و المعدن جبار ولم يذكر الرجل و هو الصواب - انتهى ؛  
و قال الخطابي قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل : انه غير محفوظ و سفيان بن  
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن  
ابى هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا : وانما هو العجاء جبار ولو صح الحديث كان العمل به  
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا نطحت دابته انسانا برجلها  
فهو هدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

=لم يذكره الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة وقال الدارقطني تفرد به ابن أبي اياس عن شعبة - انتهى؛ قلت: ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله المذكور احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي اياس ثم قال: لم يتابعه احد عن شعبة ثم ذكره مرسلا من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال: لا تقوم به حجة، ثم قال: ورواية قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به - انتهى؛ قلت: ابو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو وان تكلموا فيه فقد وثقه ابو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة: ألا ترى ان يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع: لا والله اما الى ذلك سيل، وقال ابن عدى: عامة رواياته مستقيمة، والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به، وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفيان بن حسين (و بمسند ابراهيم النخعي المذكور) وهو ابو محمد السلمي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري، و اخرج له مسلم في المقدمة وقول المنذرى انه لم يحتج بواحد منهما محل نظر فان البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن احد الا للاحتجاج فاذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو، و اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک و ابو داود والنسائي عندهما حديثه هذا، ورواه ايضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده، كذا ذكره صاحب التمهيد والبكائي وان تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة و اخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتج بالمرسل اذا روى من وجه آخر مرسلا او مسندا وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر: كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى؛ وهذا مرسل النخعي وفيه الرجل جبار ومراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما بينهم، وفي نصب الراية حديث آخر، قال الشيخ في الامام =



كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

== وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد ابن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس واعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل - اه . قال الحافظ في الدراية : هذا مرسل قوى - اه .

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام : ان المعدن كالركاز وفيه الخمس ، قال ابن بطال : ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لهم بقول العرب : اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج منه المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد ، وفي مجمع الغرائب : الركاز : المعدن ، وفي النهاية لابن الأثير : المعدن و الركاز واحد ، وقال الكرماني : هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز ؟ قلت : نعم حيث عطف الركاز على المعدن و فرق بينهما بوار فاصلة فصح انهما مختلفان و ان الخمس في الركاز فيه ، قلت : الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء ، وروى البيهقي في المعرفة من حديث خبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذهب الذي ينبت بالأرض ، ثم قال : وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وهذا ينادى بصوته ان الركاز هو المعدن ، و أصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت على وجه الأرض و ذكر حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه جعل المعدن ركازا و أوجب فيه الخمس ، و مثله عن الزهري ، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس - قاله الحافظ العيني في عمدة القارى ==

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

= وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها . وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال: في المعدن الخمس - انتهى . قال الفاضل ابو الرفاء في تعليقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضى الله عنه الطبراني في الأوسط ، و أخرجه الشيخان عن ابي هريرة في اثناء حديث ، و أخرجه الامام محمد في الآثار و زاد فيه : و الرجل جبار - انتهى ؛ قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : و لو أن الذي اصاب شيئا من الذهب او الفضة او الحديد او الرصاص او النحاس كان عليه دين قادح لم يبطل ذلك الخمس عنه أ لا ترى لو أن جندا من الاجناد اصابوا غنيمة من اهل الحرب خمست و لم ينظر أ عليهم دين ام لا ؟ و لو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذي خلقه الله عز وجل في الارض يوم خلقت فيه ايضا الخمس فمن اصاب كنزا عاديا في غير ملك احد فيه ذهب او فضة او جوهر او ثياب فان في ذلك الخمس و أربعة اخماسه للذي اصابه وهو بمنزلة الغنيمة يغنمها القوم فتخمس و ما بقي فلهم ، و لو أن حربيا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه و لا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخمس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة اخماسه ، و كذلك المكاتب يجذب ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخمس و كذلك العبد و ام الولد و المدير و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فان كان دخل بغير امان فهو له و لا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل و لا ركاب و ان كان انما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ايفاء الوعد من قبل اعلم ان البخاري قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركر المعدن اذا اخرج منه ، قيل له =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء او ربح ربحا كثيرا و كثر ثمره اركزت ثم ناقض، و قال :  
لا بأس ان يكتسه و لا يؤدى الخمس - انتهى، قالوا: ان المراد ببعض الناس ابو حنيفة قلت  
لم لا يجوز ان يكون الثورى و غيره من اهل الكوفة او الأوزاعى فانهم قالوا بذلك  
سوى ابى حنيفة فالجزم به ليس يصح كما فى عمدة القارى و لذا قال الحافظ و يحتمل ان  
يريد به ابا حنيفة و غيره من الكوفيين ممن قال بذلك - انتهى، قال الحافظ العيني  
و ليس كذلك لانه لم ينقل عنهم و لا عن العرب انهم قالوا : اركز المعدن و انما قالوا  
اركز الرجل فاذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الالزام بقول القائل قد يقال لمن وهب  
له إلى آخره، و معنى اركز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب و لم يعلم المعترض ان  
معنى افعل ههنا للصيرورة لما اعترض و لا الخش فيه اى اركز الرجل صار ذا ركاز و لا  
يقال اركزت بالخطاب كما زعم البخارى و قوله ثم ناقض - الخ، هذا ليس بمناقضة لانه  
فهم من الكلام غير ما اراده فصدر هذا عنه بلا تأمل و لا ترو بيان ذلك ان الطحاوى  
حكى عن ابى حنيفة انه قال: من وجد ركازا فلا بأس ان يعطى الخمس للمساكين و ان  
كان محتاجا جاز له ان يأخذه لنفسه، قال: و انما اراد ابو حنيفة انه تأول ان له حقا  
فى بيت المال و نصيبا فى النوى فلذلك له ان يأخذ الخمس لنفسه عوضا من ذلك، و لقد  
صدق القائل الشاعر:

و كم من عائب قولنا صحيحا و آفته من الفهم السقيم

و الكرماني أيضا مشى مشيهم و لكنه اعترف ان النقص تعسف حكاه عن ابن بطال  
و رضى به اه قال الحافظ فى الفتح و قد نقل الطحاوى ايضا انه لو وجد فى داره معدنا  
فليس عليه شيء و بهذا يتجه اعتراض البخارى - اه قال العيني قلت معناه لا يجب فى  
الحال عليه شيء الا اذا حال الحول و كان نصابا يجب فيه الزكاة و به قال احمد،  
و عند ابى يوسف و محمد يجب الخمس فى الحال، و عند مالك و الشافعى يجب الزكاة فى  
الحال، و هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول - انتهى.

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حممة<sup>١</sup>  
(١) وكان في الأصول « جبلة بن جمعة » وهو تصحيف ، والصواب « جبلة بن حممة » كما  
هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الخثعمي ابو عمير الكوفي  
الكاتب بأن من شيوخه جبلة بن حممة ، وكما قال البخاري في ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ من تاريخه  
الكبير في ترجمة جبلة بن حممة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجعفي عن زائدة عن سفيان  
عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن جبلة بن حممة اصب ركازا فقال علي : لنا الخمس - اه ،  
وقال ابن ابي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح و التعديل في ترجمة  
جبلة بن حممة روى عن علي رضى الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الخثعمي - اه ، وفي  
ص ١٨٥ من تلخيص الحبير و روى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل  
من قومه يقال له حممة ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة و فيها ورق فأتى  
بها عليا فقال : اقسما اخماسا ثم قال : خذ منها اربعة ودع واحدا ، ومثله في ص ١٦٣  
من الدراية الا انه فيها عن رجل من قومه يقال له حممة قال : سقطت على جرة من  
دير بالكوفة - الحديث ، قلت : سقطت منهما لفظ « جبلة بن » قبل « حممة » و في ج ٢  
ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق اخرى اخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان  
عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير  
بالكوفة فيها ورق فأتى بها عليا رضى الله عنه فقال : اقسما اخماسا ثم قال : خذ منها  
اربعة ودع واحدا ، قال البيهقي : و رواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن  
رجل من قومه يقال له حممة قال : سقطت على جرة - انتهى ، قلت : وهم بعض رواته في  
اسم جبلة بن حممة ، و في كتاب وجوه النبي من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠  
حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي  
عن ابن حميد قال : وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأتيت بها علي بن ابي طالب  
فقال : اقسما على خمسة اخماس فخذ اربعة وهات خمسا فلما ادبرت قال : أنى ناحيتك =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

شيخ منهم<sup>١</sup> قال: خرجت في يوم مطير الى دير جرير<sup>٢</sup> فرفعت منه

= مساكين (و) فقراء؟ قلت: نعم، قال: نخذه فاقسمه بينهم - انتهى؛ قلت: «ابن حميد» تصحيف «ابن حممة»، وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن البيهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له «حممة» قال: سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها اربعة آلاف درهم فذهبت بها الى علي رضي الله عنه فقال: اقسما خمسة اخماس فقسمتها فأخذ منها على خمسا و أعطاني اربعة اخماس فلما ادبرت دعاني فقال: في جيرانك فقراء و مساكين؟ قلت: نعم، قال: خذها فاقسمها بينهم و عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فأتى بها عليا رضي الله عنه الحديث به، وفي ج ٣ ص ٢٦٣ من كنز العمال عن ابن حممة قال: سقطت على جرة - الحديث و عزاه الى (ص ق)، قلت: رجل من قومه هو جبلة بن حممة و أما ما ورد سواه في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة او تصحيفات من النساخ لأن حممة ليس براو للحديث ولو كان هو راويه لذكروه في كتبهم ولم يذكره البخاري ولا ابن ابي حاتم و انما ذكر اجلة بن حممة و قد مر قبل، وفي الصحابة حممة رجل واحد استشهد في اصهان في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب ليس احد سواه سمي حممة في الصحابة و لا في التابعين . ف

(١) وكان في الأصول «عن شيخ منهم» و هو من تصرف النساخ، و الصواب حذف حرف «عن» لأن الذي وجد الركاز هو جبلة وهو شيخ من خثعم قوم عبد الله، و لفظ «شيخ منهم» بدل من «جبلة» فما في روايات الحديث من جمعة و حميد و جمعة تصحيفات من النساخ، و الصواب «جبلة بن حممة شيخ منهم» كما مر و الله علم . ف

(٢) كذا في الأصل، و في شرح معاني الآثار للطحاوي «من دير حرب» و عند البيهقي «من دير قديم» و في اكثر الكتب «دير بالكوفة» و راجع ج ٢ ص ٣٨ =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

ثلثة<sup>١</sup> قال: فاذا انا بجرة فيها اربعة آلاف مثقال فأتيت بها على بن ابي طالب رضی الله عنه فقلت [ له ]<sup>٢</sup>: اصبت اربعة آلاف مثقال في بناء من بناء الأعاجم، فقال: اربعة أخماسهما لك و الخمس الباقي اقسمه في فقراء اهلك<sup>٣</sup>

= من الام و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « سلمة » بفتح السين المهملة و كسر اللام وهي الحجر كما في المغرب وهي المناسب بالمقام ، و أما بالباء المثلثة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و الثلثة الخلل في الحائظ و غيره فعلى هذا يكون معنى « رفعت » ظهرت على التأنيث و « الثلثة » تكون فاعل « رفعت » بخلاف الأول فانه على التكلم في معناه الحقيقي فانهم .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و في ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدي عن هشيم بن بشر عن مجالد و اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد الفأ و خمسمائة درهم في خربة فأتى بها على بن ابي طالب فقال : ان كانت قرية تحمل خراج تلك القرية فهم احق بها و الا فالخمس لنا و سائر ذلك لك و سأطيب لك البقية - اه ، و أخرجه الامام الشافعي قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى على رضی الله تعالى عنه فقال : وجدت الفأ و خمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال على كرم الله وجهه : أما لا قضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها في خربة يؤدى خراجها قرية اخرى فهي لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها في قرية ليس يؤدى خراجها قرية اخرى فلك اربعة اخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك - اه ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الام ؛ قلت : و في ص ٢٧١ من باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجواهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الاصل للامام محمد ، قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب او الفضة او الجواهر بما يعرف انه قديم فيحفره فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقي فهو له لانه =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

= جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : في الركاز الخمس و الركاز هو الكنز، قلت : فان كان مكاتباً او ذمياً او عبداً او امرأة او صبياً قال : هو كذلك ايضا يؤخذ منه الخمس و ما بقي فهو له ، قلت : أ رأيت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً انه ركاز ، قال : هو للذي يملك رقبة الدار و فيه الخمس ( الى ان قال ) قلت : و كذلك الركاز يوجد في ارض رجل قال : نعم ، و هذا قول ابى حنيفة و محمد و هو قياس الأثر عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه ، و قال ابو يوسف : اما انا فأراه للذي اخذه استحسّن ذلك - اهـ ، و قال الامام السرخسى في شرحه فأما وجه قولهما فما روى ان رجلاً أتى علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه بألف و خمسمائة درهم وجدها في خربة ، فقال علي : ان وجدتها في ارض يؤدى خراجها قوم فهم احق بها منك و ان وجدتها في ارض لا يؤدى خراجها احد فخمسه لنا و اربعة اخماسها لك و هذا مراد محمد من قوله و هذا قياس الأثر عن علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه الخ ، قلت : و في ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الرأية قال الشيخ في الامام : روى الامام ابوبكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً رضى الله عنه فأخذ منه الخمس و أعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل ، و في تعليقه قال الحافظ في الداراية ص ١٦٣ : هذا مرسل قوى ، ( وقال ) روى ابن ابى شيبة حدثنا ابو اسامة عن مجالد عن الشعبي ان غلاماً من العرب وجد ستوقة فيها عشرة آلاف فأتى بها عمر رضى الله عنه فأخذ منها خمسمائة ألفين و أعطاه ثمانية آلاف ، قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن ادريس عن ابيه عن ابى قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل قال : جاء رجل الى عبد الله فقال : انى وجدت كنزاً فيه كذا و كذا من المال ، فقال عبد الله : لا أرى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادى فأدخمسه في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الأثران يؤيدان اثر الباب مع انه =

## باب ما جاء من زكاة الحلى و التبر<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر [ او حلى ]<sup>٢</sup> من ذهب او فضة لا ينتفع بهما للبس او ينتفع بهما للبس فان عليه فيه الزكاة فى كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين ديناراً [ عينا ]<sup>٣</sup> او من وزن مائتى درهم فان نقص من ذلك شيء<sup>٤</sup> بطلت عنه الزكاة .

وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة اذا كان<sup>٥</sup> يمسكه لغير اللبس فاما التبر<sup>٦</sup> المكسور الذى يريد اهله اصلاحه و لبسه فاما هو بمنزلة المتاع الذى يكون عند اهله [ فليس ]<sup>٧</sup> على اهله فيه زكاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون يبطل الزكاة عنه وهو تبر لا يلبس للنية التى نواها فيه و انما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغى ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعاً ايضاً كما مر من رواية ابن المنذر . ف

(١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالتحاس و الصفر و غيرهما ، و به يظهر صحة قول محمد الحديد يطلق على المضروب و التبر على غير مضروب من التبر وهو الهلاك - كذا فى المغرب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٣) و كان فى الاصل « شيئاً » وهو تصحيف ، و الصواب « شىء » بالرفع و ليس هو فى الموطأ .

(٤) هكذا فى الاصل ، و فى الموطأ « و انما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه لغير اللبس ، اه .

(٥) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ « فاما التبر و الحلى » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .



أ رأيتم من كان عنده دنائير مضروبة وهو ينوي ان يجعلها حليا أيبطل عنه الزكاة و قد مكثت عنده حولين او ثلاثة للنية التي نواها ، فان زعمتم ان النية لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ و لا تبطل عنه الزكاة بالنية التي نوى ان يجعلهما حليا مع ان الحلي من الذهب و الفضة فيه الزكاة و ان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة : ليس من ذهب و لا فضة حلي و لا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة و لا يشبه الذهب و الفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد<sup>١</sup> عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالبيت و معها ابنة لها في يدها سوار من ذهب ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : أتحيين ان يكون لك سوار من نار؟ قالت : لا يا رسول الله! قال : فأدى زكاته<sup>٢</sup> ، فرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قد امر بزكاة الحلي ،

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « ان يجعله » بتوحيد الضمير لأن الضمير يرجع الى « التبر » وهو مذكر موحد : قلت : بل الصواب كما في الأصل « يجعلها » بصيغة التثنية و الضمير للذهب و الفضة . ف

(٢) هو محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي ابو عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن الصرة ، روى عن مكحول الشامى ، من رجال الأربعة - راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) الحديث مرسل ، و اخرج ابو داود ص ١٩٧ و النسائي ص ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه و سلم و معها ابنة لها و في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها أتعطين زكاة هذا؟ قالت : لا ، قال : ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار؟ قال : نخلعتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه و سلم و قالت : هما لله و لرسوله =

كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الخبي و التبر ) للإمام محمد الشيباني

فكيف تقولون ليس في التبر الذي ليس بجلى زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه  
حليا في احاديث كثيرة .

= انتهى ، قال في نصب الراية : قال ابن القطان في كتابه : اسناده صحيح ، و قال المنذرى  
في مختصره : اسناده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدري و حميد بن  
مسعدة و هما من الثقات . احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام فقيه احتج به  
البخارى و مسلم و كذلك حسين بن ذكوان المعلم احتجا به في الصحيح و وثقه ابن المديني  
و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجّة  
ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائي ايضا عن المعتمر بن سليمان عن حسين  
المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، قال النسائي : و خالد اثبت عندنا من  
معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى ؛ قال الحافظ في الدراية ص ١٦١ و صححه  
ابن القطان و قال المنذرى لا علة له ، قلت : ابدى له النسائي علة غير قاذحة فانه اخرجه  
من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره  
مرسلا ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب ،  
و روى احمد و ابن ابي شيبة و الترمذى من طريق المثني بن الصباح و ابن لهيعة و هما  
ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا ، قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شيء كذا  
قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال في ص ١٨٣ من التلخيص  
و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و المثني بن  
الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال البيهقي : و قد انضم الى  
حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلبة و حديث عائشة و ساقهما ، و حديث عائشة  
اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطني و البيهقي و حديث ام سلبة اخرجه ابو داود  
و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداربية و ص ١٨٣  
من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى =  
اخبرنا

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان امرأة<sup>٢</sup> قالت له : ان لي حليا فهل علي فيه زكاة ؟

= و ص ١٩٧ من ابى داود و ص ٢٤٨ من سنن النسائي ، و من ج ٤ ص ١٣٨ الى ص ١٤٠ من سنن البيهقي و الجوهر النقي ، و البدائع الصنائع و غيرها من كتب القوم اهل الحديث و الفقه .

(١) هكذا اخرجه مرسلا بهذا الاسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن امرأة عبد الله سألت عن حلي لها ، فقال : اذا بلغ مائة درهم فقيه الزكاة ، قالت : اضعها في بنى اخ لي في حجرى قال : نعم - انتهى : قال البيهقي و قد روى هذا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم و ليس بشيء - اه ، قال في الجوهر النقي : قلت روى الدارقطني من حديث قبيصة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان لي حليا و ان زوجي خفيف ذات اليد و ان لي بنى اخ أفيجزئني عنى ان اجعل زكاة الحلي فيهم ؛ قال : نعم ؛ و هذا السند رجاله ثقات ، و الرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله - انتهى ؛ و الحديث نقله في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب الراية ثم قال قال الدارقطني والحديثان وهم و الصواب عن ابراهيم عن عبد الله مرسل موقوف - انتهى ؛ و قال ابن القطان في كتابه و روى هذا قبيصة بن عقبة وهو و ان كان رجلا صالحا فانه يخطئ كثيرا و قد خالفه من اصحاب الثوري من هو أحفظ منه فوقفه - انتهى ؛ قال الشيخ في الامام : و قبيصة بن عقبة مخرج له في الصحيحين و قد اكثر البخارى عنه في صحيحه - انتهى ؛ فكيف يرد حديثه و لا تعارض في الوقف و الرفع وهو زيادة ثقة و مراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضى الله عنه ، و الموقوف اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير يسير في المتن .

(٢) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « امرأتها » .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلبي و التبر) للامام محمد الشيباني

فقال لها : نعم أدى<sup>١</sup> ، فقالت : ان لي ابني اخ يتيمين في حجرى أفتجزئاني ان اجعل ذلك فيهما؟ قال : نعم .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن ابى جعفر الفراء<sup>٢</sup> عن عبد الله ابن شداد بن الهاد انه<sup>٣</sup> قال : في الحلبي زكاة .

(١) و عند البيهقي : نعم اذا بلغ مائتي درهم فقيه الزكاة . ف

(٢) هو الكوفي ، قيل : اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الآجرى عن ابى داود ، ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن ابى امية الفزارى و عبد الله بن شداد ابن الهاد وغيرهما ، و عنه ابنة اسحاق و شعبة و سفيان و اسرايل و شريك وغيرهم . كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب .

(٣) في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابن ابى شية عن عطاء و ابراهيم النخعي و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحلبي الزكاة ، زاد ابن شداد حتى في الخاتم ، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي أنهم قالوا السنة : ان في الحلبي الذهب و الفضة الزكاة - انتهى ؛ و الأصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة رواه ابوداود في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازى ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابى جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتخات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتن آذين لك يا رسول الله ؟ قال : أتؤدين زكاتهن ؟ فقلت : لا ؛ قال : هن حسبك من النار - انتهى ؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ و اخرجه الدارقطنى في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال : و محمد بن عطاء مجهول - انتهى ، قال البيهقي في المعرفة : و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطنى انه مجهول - اه ، و ليس كذلك - انتهى ؛ و تبع الدارقطنى عبد الحق في احكامه =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن ابراهيم النخعي قال : أتت امرأة <sup>١</sup> عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقالت : =  
و تعقبه ابن القطان فقال : انه لما نسب في سند الدارقطني الى جده خفي على الدارقطني امره فجعله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و انما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات و قد جاء مبينا عند ابى داود و بينه و بينه شيخه محمد بن ادريس الرازى و هو ابو حاتم امام الجرح و التعديل و رواه ابو نثيظ محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال : فيه محمد بن عطاء نسبه الى جده فلا ادري أ ذلك منه او من عمرو بن الربيع - انتهى ، قال الشيخ في الامام : و يحيى بن ايوب اخرج له مسلم و عيد الله بن ابى جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم - انتهى ، يقول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضى الله عنها ، و فى الاشراف لابن المنذر : روينا عن عمر و عبد الله بن عمرو و ابن عباس و ابن مسعود و ابن المسيب و عطاء و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين و مجاهد و الثورى و الزهرى و جابر بن زيد و أصحاب الرأى و جوب الزكاة فى الحلي الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر ، و فى المعالم للخطابى : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجها و الأثر يؤيده و الاحتياط ادائها - كذا فى الجوهر التقي . و أخرجه البيهقي من طريقه و سكت عنه .

(١) لعلها « زينب » قال الطحاوى فى باب المرأة هل يجوز لها ان تعطى زوجها من زكاة ما لها ج ١ ص ٣٠٨ من شرح معانى الآثار : حدثنا فهد قال ثنا عمرو بن حفص ابن غياث قال ثنا ابى عن الأعمش قال حدثنى شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال : فذكرته لابراهيم فحدثنى ابراهيم عن ابى عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله مثله سواء قالت : كنت فى المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد فقال : تصدقن ولو من حليكن ، وكانت زينب ينفق على عبد الله و ايتام =

= في حجرها فقالت لعبد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني عنى ان انفقت عليك و على ايتام فى حجرى من الصدقة؟ قال : سلى انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الأنصار حاجتها مثل حاجتى فمر علينا بلال فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئنى عنى ان أتصدق على زوجى و ايتام فى حجرى من الصدقة و قلنا : لا تجزئ بنا ، قالت : فدخل فسأله ، فقال : من هما؟ قال : زينب ، قال : اى الزيانب هى؟ قال : امرأة عبد الله ، فقال : نعم يكون لها اجر القرابة و أجر الصدقة - انتهى ؛ ثم قال الطحاوى : حدثنا فهد قال ثنا على ابن معبد قال ثنا اسمعيل بن ابى كثير عن عمرو بن نبيه الكعبى عن المقبرى عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، و كان فى النساء امرأة عبد الله بن مسعود فانقلبت الى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم و أخذت حليا لها ، فقال ابن مسعود : اين تذهبين بهذا الحلى؟ فقالت : اتقرب به الى الله و الى رسوله - لعل الله ان لا يجعلنى من اهل النار ، قال : هلمى بذلك و يلك ! تصدق به على و على و لى ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تستأذن ، فقال : اى الزيانب هى؟ قالوا : امرأة عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى سمعت منك مقالة فرجعت الى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلي أتقرب به الى الله عز وجل و إليك رجاء أن لا يجعلنى الله من اهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدق به على و على بنى فأنا له موضع ، فقلت له : حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق به عليه و على بنيه فانهم له موضع - انتهى ؛ و حمله الطحاوى على صدقة التطوع لا على الزكاة المفروضة و آتى عليه بشواهد تدل على انها كانت صدقة التطوع و جعل زينب و رائطة واحدة و قال : و رائطة هذه هى زينب امرأة عبد الله لا نعم =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلى و التبر) للإمام محمد الشيبانى

أ فى الحلى ' زكاة ؟ قال ٢ : نعم ، قالت : فأجعلها لابنى اخ لى يتيمين ؟ فقال :  
نعم ، و صدقة على ذى القرابة تضعف ٢ فى الأجر .

أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي ٤

= ان عبد الله كانت له امرأة غيرها فى زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى ؛  
و إياك ان تظن ان ما نقلت من الطحاوى لا يناسب المقام بل لامعان النظر فيه من  
اهل النظر و الفكر ، و راجع ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب و فيه فرق ابو سعيد و ابن  
حبان و العسكرى و ابن منده و أبو نعيم و غير واحد بين زينب و رائطة امرأتى  
ابن مسعود - انتهى .

(١) و كان فى الأصول « أ فى حلى » بالتنكير ، و الصواب « فى الحلى » المعرف .

(٢) اخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن مسعود قال : فى الحلى الزكاة - انتهى ، و من  
طريق عبد الرزاق رواه الطبرانى فى معجمه كما فى ج ٢ ص ٣٧٤ من نصب الرابة  
و ص ١٦١ من الدراية .

(٣) و كان فى الأصول « يضعف » بالغة ، و الصواب « تضعف » بالناء .

(٤) اخرج الدارقطنى فى سننه من نصر بن مزاحم عن ابى بكر الهذلى ثنا شعيب بن  
الحجاب عن الشعبي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول : اتيت النبي صلى الله عليه و سلم  
بطوق فيه سبعون مثقالا من ذهب فقلت : يا رسول الله خذ منه الفريضة ، فأخذ منه  
مثقالا و ثلاثة ارباع مثقال - انتهى ؛ قال الدارقطنى : ابو بكر الهذلى متروك و لم يأت به  
غيره ؛ قلت : اخرجه ابو نعيم الاصفهانى فى تاريخ اصفهان فى باب الشين عن شيان  
ابن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الحجاب به سواء - انتهى ، حديث آخر  
أخرجه الدارقطنى ايضا عن ابى حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله  
عليه و سلم قال : فى الحلى زكاة - انتهى ، قال الدارقطنى : ابو حمزة هذا ميمون و هو ضعيف  
الحديث - اه ؛ قال البيهقى فى المعرفة : و من الناس من حمل الزكاة فى هذه الأحاديث =

كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر ) للإمام محمد الشيباني

انه قال : في الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه ١ الزكاة اذا بلغ ما تبي درهم او عشرين دينارا .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني محمد بن زياد ١ قال سمعت ابا امامة رضى الله عنه يقول : حلية السيوف من ٢ الكنوز .

اخبرنا عباد ٤ بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر ٥

= على انه كان حين كان التحلي بالذهب حراما على النساء فلما ابيح لمن سقطت منه الزكاة قال البيهقي : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بلبسه مع الا مر بالزكاة ، و حديث عائشة ايضا دخل على رسول الله صلى الله عليه و سلم فرأى في ايدي فتحات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوظا - انتهى ، و في الجواهر النقي : و ظاهر قوله عليه و سلم في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذا الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة ، و كذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفجة اتخذ أنفا من ورق ، و في حديث هذا الباب فتحات من ورق او سخابا من ورق - انتهى .

(١) اي في كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاني ابو سفيان الحمصي كما في ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .

(٣) يعني اذا ادى زكاتها فليس بكنز - فافهم ، و أخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٤ من

سننه من حديث معلى بن منصور اخبرني بنية بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت

رجلا يسأل ابا امامة رأيت حلية السيوف أم الكنوز هي ؟ قال ابو امامة : نعم ،

قال : اما اني ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابي عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى

عباد بن العوام عن ابن ابي عروبة كما في التهذيب ايضا .

(٥) و كان في الأصل « ابي مسعود » و في الهندية « ابي مشعر » بتقديم الشين ، =



عن ابراهيم النخعي ان امرأة<sup>١</sup> ابن مسعود كان لها طوق<sup>٢</sup> فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضي عنه ان تزكّيه؛ وقال ابو حنيفة: ليس<sup>٣</sup> في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة، وواقفه اهل المدينة .

## باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة: لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة . وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم؛ وقال اهل المدينة: نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم؛ وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في هذا

= والصواب «عن ابي معشر» بتقديم العين المهملة على الشين المعجمة وهو زياد بن كليب التميمي الحنظلي ابو معشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٨ منه، و قد تقدم من قبل .

- (١) هي زينب وهي رائلة على قول الطحاوي و قيل غيرها كما سبق .
- (٢) لعل الحلّي الذي ورد في الروايات كان طوقا لها - تدبر ، وفي آثار ابي يوسف ص ٨٩ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان امرأة ابن مسعود قالت له : ان لي حلّيا افعلي فيه زكاة؟ قال : نعم ، قالت : فان جعلته في ابن اخ لي يتيم أيجزئ ذلك عني؟ قال : نعم ، و قال . نصف مثقال من كل عشرين مثقالا - انتهى .
- (٣) وفي آثار ابي يوسف : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : ليس في شيء من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يلبس، و اذا كان للتجارة ففيه زكاة عن كل مائتي درهم خمسة دراهم - انتهى ؛ قال الامام في ص ١٧٥ من باب زكاة الحلّي : أما ما كان من حلّي جوهر و لؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال وأما ما كان من حلّي ذهب او فضة ففيه الزكاة إلا ان يكون ذلك لیتيم او یتیمه لم یلغا فلا تكون في مالهما زكاة و هو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى ؛ و به قال الجمهور =

آثار مختلفة وأحبها اليتامى لا تزكى حتى يبلغ؛ وقد ذكر<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه سئل عن [زكاة] مال اليتيم فقال: احص زكاة ماله ولا تزكه فاذا بلغ فادفع اليه و أخبره بذلك<sup>٢</sup>.

أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: ليس فى مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة<sup>٣</sup>.

أخبرنا<sup>٤</sup> ابو حنيفة قال: حدثنا ليث [بن ابي سليم] عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص انه ليس فى اللؤلؤ و المسك و الغنبر زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقانى و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة.

(١) اخرج البيهقى فى ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول وهو من سهو الناسخ ولا بد منه. ف  
(٣) فى الاصول «و لا تزكيه» بزيادة الياء قبل الضمير، و لفظ البيهقى «من ولى مال يتيم فليحص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى و ان شاء ترك» - انتهى.

(٤) هكذا أخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار.

(٥) كذا أخرجه محمد فى كتاب الآثار بهذا الاسناد و المتن لكن رواه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد بغير هذا المتن، قال يوسف عن ابي يوسف عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال: احص ما فى مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى؛ قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ليث نحو ما من ذلك - انتهى، و هذا المتن هو الذى ذكره الامام محمد فى اول الباب كما عرفت من قبل.

(٦) زيادة من كتاب الآثار، و هو القرشى الكوفى احد العلماء الاعلام من رجال الأربعة.

- مجاهد<sup>١</sup> عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ليس فى مال اليتيم زكاة .  
اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال :  
ليس فى مال اليتيم زكاة حتى يدرك<sup>٢</sup> .  
اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلى عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على<sup>٣</sup>  
مال الصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .  
اخبرنا اسرائل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس فى  
مال اليتيم زكاة<sup>٤</sup> .  
اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٥</sup> عن يونس بن عبيد<sup>٦</sup> عن الحسن البصرى انه  
كان لا يرى فى مال اليتيم زكاة<sup>٧</sup> .  
[ و ]<sup>٨</sup> ذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجالد<sup>٩</sup> عن الشعبي قال :

(١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضى الله عنه ، وفى ليث كلام - راجع ج ٢

ص ٣٣٤ من نصب الرأية و ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .

(٢) اى يبلغ . (٣) « على » بمعنى « فى » .

(٤) و رواه ابن ابى شيبة عن جرير عن منصور مثله ق ٢٥٥ ( من قال ليس فى مال

اليتيم زكاة ) - من المصنف . ف

(٥) هو الواسطى .

(٦) هو العبدى البصرى .

(٧) رواه ابن ابى شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس فى مال اليتيم زكاة

حتى يحتمل ، و روى عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن انه كان عنده مال لبنى

اخ له يتيم فلا يزكبه - اه . ف

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول وقد اختلط الاسنادان فى الهدية - فتنه .

(٩) كذا فى الهدية و كان فى الأصل « المجالد » وليس بشيء ، وفى الهدية « عن مجالد » =

ليس في مال اليتيم زكاة .

وذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي<sup>١</sup> عن سعيد<sup>٢</sup> قال : ليس في

مال اليتيم زكاة .

اخبرنا الثقة من اصحابنا<sup>٣</sup> قال : اخبرنا ابن لهيعة عن ابي الأسود<sup>٤</sup> عن

عكرمة عن ابن عباس رضی الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة<sup>٥</sup> .

= و مجاله هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) وكان في الاصل « وفاء » بالفاء و الصواب « وقاء » بكسر الواو بعده قاف وهو

وقاء بن اياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبیر تابعی مشهور . (٣) لعله الامام ابو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل النوفلي ابو الأسود المدني من رجال الستة - كما في

ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه يتفرد باسناده

ابن لهيعة و ابن لهيعة لا يحتاج به - انتهى ؛ وهذا الحكم في حقه على الاطلاق ليس في محله كما

لا يخفى ، وفي الجوهر النقي : قال ابن المنذر في الاشراف لا يزكى الصبي حتى يصلى و يصوم

وهو قول النخعي و ابي وائل و الحسن و سعيد بن جبیر ، وهذا لأن الزكاة عبادة فلا تجب

على الصبي لارتفاع القلم عنه كالحج و الصلاة - انتهى ؛ و حديث عمرو بن شعيب من

ثلاث طرق مرفوعا : من ولي يتيم له مال فليتجر له و لا يتركه حتى تأكله الصدقة - اهـ ، في

اسناده المثنى بن الصباح ، وهو ضعيف ، قال الترمذي : في اسناده مقال ، و قال احمد :

ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١

من نصب الراية و في الطريق الثاني عيد الله بن اسحاق و هو ضعيف ، و مندل بن

الحفظ يرفع المراسيل و يسند للموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني :

و الصحيح انه من كلام عمر - اهـ ؛ و في الطريق الثالث : محمد بن عبيد الله العرزمي =

اخبرنا الثقة من اصحابنا قال اخبرنا ابن لهيعة عن خالد بن ابي عمران<sup>١</sup>  
قال : سئل سليمان بن يسار عن زكاة مال اليتيم ، قال : ان كنت<sup>٢</sup> انما انت خازن  
تفق فقيم انت من زكاة ماله .

و ذكر ابو بكر بن عياش عن عاصم<sup>٣</sup> عن ابي وائل قال : كان عنده ثمانية  
آلاف ليتيم فكان لا يؤدي زكاته<sup>٤</sup> .

اخبرنا الثقة من اصحابنا عن ازهر<sup>٥</sup> السمان قال انبأنا ابن عون<sup>٦</sup> قال :

= وهو ضعيف ، قال صاحب التقيح هذه الطرق الثلاثة ضعيفة لا يقوم بها حجة -  
انتهى ؛ راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني و سنن البيهقي و الجوهر  
التي ، قال النووي في شرح المهذب : هذا الحديث ضعيف ؛ اه - نقله بعض انباء  
العصر في تعليقه .

(١) هو ابو عمر التجيبي قاضي افريقية كما في التهذيب .

(٢) تأمل في هذه العبارة هل تتردد أنت في معناها ام لا ، هكذا في الاصول و لى  
فيها قلق .

(٣) هو ابن بهدلة و هو ابن ابي النجود الاسدي مولاهم الكوفي ابو بكر المقرئ من  
رجال الستة كما في ج ٥ ص ٣٨ من التهذيب .

(٤) و أخرجه ابن ابي شيبة عن اب بكر بن عياش عن عاصم عن ابي وائل قال : كان  
في حجرى يتيم له ثمانية آلاف فلا ازكياها حتى لما بلغ دفعتمها اليه . ف

(٥) و في الأصل « ابراهيم السمان » و تبعه من جاء بعده و هو خطأ ، والصواب  
و هو ازهر بن سعد السمان ابو بكر الباهلي البصري من رجال الستة الا ابن ماجه - كما في

ج ١ ص ٢٠٢ من التهذيب و ج ٥ ص ٣٤٧ من التهذيب .

(٦) و هو عبد الله بن عون بن اربطان المزني مولاهم ابو عون الخراز البصري من  
رجال الستة كما في ج ٥ ص ٣٤٦ من التهذيب .

كان عند ابن سيرين يتيم له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدى زكاته.

و ذكر شريك<sup>١</sup> عن جابر<sup>٢</sup> عن عامر الشعبي و ابى جعفر<sup>٣</sup> و غيره<sup>٤</sup> قالوا: ليس فى مال اليتيم زكاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال: اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم<sup>٥</sup> ابن عبد الله عن شريح انه قال: ليس فى مال اليتيم زكاة .

(١) و كان فى الأصول « فقال » و الصواب « فكان » هكذا جاء هذا اللفظ فى رواية الحسن عند ابن ابى شيبة، و لم يخرج عن ابن سيرين . ف

(٢) هو شريك بن عبد الله النخعى ابو عبد الله الكوفى القاضى روى عنه ابو بكر بن عياش كما فى ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجمعى ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفى، روى عن الشعبي كما فى ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب .

(٤) لعله « محمد بن على بن الحسين بن على الهاشمى الباقى ابو جعفر المدنى .

(٥) كذا فى الأصول، و أظن ان فيه تحريفا و تصرفا، و الصواب « عن عامر الشعبي ابى عمرو وغيره » او الصواب « و أبو جعفر وغيرهما » و الله اعلم، و لم يخرج عن ابن ابى شيبة الا عن عامر فقط . فقال و كيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال: ليس فى مال اليتيم زكاة . ف

(٦) انظر من القاسم ؟ هل هو ابن عبد الله مكبرا . او ابن عبيد الله مصغرا - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٣٨ و ص ٣٣٩ من التعجيل و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان، و لا ادرى من هو، و الأصل فى هذا الباب حديث عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يعقل - اخرجه الأربعة الا الترمذى و صححه الحاكم، و فى الباب عن =

## باب الرجل يموت ولم يؤدّ زكاة ماله

قال ابو حنيفة : في رجل هلك ولم يؤدّ زكاة ماله و قد وجبت عليه انه ان اوصى بها و أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي<sup>٢</sup> على الثلث و بذلك تحاصوا<sup>٢</sup> لو لم<sup>٤</sup> يبدأ بالزكاة

= على - و راجع ج ٢ ص ٣٣٣ من نصب الراية و الدراية و التلخيص و غيرها من كتب القوم .

(١) لفظ « الوصية » ساقط من الاصول و لا بد منها .

(٢) الاصل فيه « تأتي » بالتائين حذفت احدهما للتخفيف او هو من الايتان آتى يأتى إيتانا فعلى هذا كان على اصله و كلاهما صحيح ههنا كما لا يخفى .

(٣) و كان في الاصل « تحاصوا » بالخاء المعجمة و هو خطأ ، و الصواب « تحاصوا » بالخاء المهملة - اى اقتسموا فيما بينهم ، قال في المغرب : حصنى من المال الثلث او الربع اى اصابى و صار فى حصتى و أخذت ما يحصنى و يحصنى و تحاص الغريمان او الغرماء اى اقتسموا المال بينهم حصصا - انتهى .

(٤) فان بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا ، اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما و ان اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا و أما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر التقديم كما لو اوصى بثلك ماله لانسان ثم به لآخر إلا أن ينص على التقديم او يكون البعض عتقا او محابة و ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة و الحج او واجبات كالكفارات و النذور و صدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع و الصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت و ان اختلفت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات و ما جمع فيه بين حق الله تعالى و بين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها و تجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجة ( باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله ) للامام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فان لم يأمر بها الميت و لم يوص بوصية ففعل اهله ذلك<sup>١</sup> فهو اقرب، الى الصواب<sup>٢</sup> و ان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة . قالوا : ان اوصى بها [ الميت ]<sup>٣</sup> و أمر بها ان تنفذ فانه يبدأ<sup>٤</sup> بها قبل الوصايا و لا يجاوز بها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

و قال محمد بن الحسن : لو كانت ديننا لجعلت من جميع المال<sup>٥</sup> اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدين يبدأ بها

= القرب مفردة بالضرب و لا تجعل كلها جهة واحدة لأنه و ان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة ففرد كوصايا الآدميين ثم تجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج و الزكاة و تزيد و الكفارات قسم على اربعة اسهم و لا يقدم الفرض على حق الآدمي لحاجته و ان كان الآدمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يبق حقا لله تعالى اذا لم يكن ثمه مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منفذ او معلق بالموت كالتيدير و لا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئى بهما على ما سياتى في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا - اه ملخصا جميع ذلك من العناية و النهاية و التبيين ؛ اه رد المختار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

(١) كذا في الأصل ، و في موطأ مالك « و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن و ان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك ، انتهى .

(٢) وجداني يحكم بأنه اقرب الى الثواب بالثاء المثلثة مكان الصاد - تدبر .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٤) و في الموطأ من التبديية كما يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهنديية « الأموال » بالجمع ، و الصواب بالافراد .



كتاب الحجّة (باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا الا ان يقول الميت في وصية : ابدؤا بها قبل الوصايا التي اوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو اوصى بها ثم اوصى بوصية أخرى و قال : ابدؤا بالوصية التي اوصيت بها من الثلث قبل الوصية بالزكاة اتي بها كما اوصى و أخذ بالزكاة لأنه لو اوصى بها ثم بدا له ان يرجع عنها قرجع عنها كان له ذلك وكان بمنزلة من لم يوص ، فاذا كان له ان يرجع عنها و ان يتركها فلا يوصى بها ولا يبقى فله ان يقدم غيرها من الوصايا عليها ، و ان اوصى بغيرها معها و لم يذكر بيده<sup>١</sup> بواحدة من الوصايا تحاصوا<sup>٢</sup> جميعا و لم تكن اولى من الثلث من غيرها .

(١) كذا في الاصل و هو الصواب ، و في الهنذية « لا يتدا بها » و هو من سهو الناسخ .

(٢) و كان في الاصول « ابدؤها » و الصواب « ابدؤا بها » .

(٣) و كان في الاصول « بل اتي بها » و الصواب حذف « بل » كما هو في الهنذية .

(٤) و كان في الاصول « و اخذنا بالزكاة » ، بالتكلم و هو غير مناسب بل هو تصحيف ، و الصواب « و أخذ » .

(٥) و كان في الاصول « فيرجع » ، و الصواب « فرجع » .

(٦) كذا في الهنذية « فاذا كان » ، و هو ساقط من الاصل .

(٧) كذا في الاصل ، و الواو ساقط من الهنذية .

٨ كذا في الاصول ، و لعل الصواب « ان يبدأ » .

(٩) ههنا ايضا في الاصول « تحاصوا » بالخاء المعجمة و الصواب بالخاء المهملة اى اقتسموا الثلث بينهم حصصا كما سبق - تأمل فيه ، و في مجموع النوازل عن ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد : ان كل شيء لله تعالى اوصى به انسان و كان الثلث لا يبلغه فان كان كله فرضا او كله تطوعا يبدأ بالذي نطق به اولا و ان كان بعضها فرضا و بعضها تطوعا بدئ =

## باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

### الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة : في المال الكثير يكون دينا على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية الا ان يرفع عنه زكاة السنة الاولى و يزكيه للسنة الثالثة الا ان

= بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا بدئى بالذى اوجب على نفسه وان كان آخره في النطق به - تناوخانية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت ، و على هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض و ما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى - هداية من فصل من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها و ان اجتمع الوصايا قدم الفرض اى الاقوى منها و ان آخره الموصى و ان تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر أنه بدأ بالاهم و عنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى بدئى بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالعتق و الصدقة بدئى بما بدأ به في ظاهر الرواية ، و عنه بدئى بالأفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق - كذا في الذخيرة قهستاني من الوصايا باختصار ، و مثله في التوير و غيره من المتون و الشروح - كذا في ج ٢ ص ٣٨٢ من فتاوى تنقيح الحامدية و فيها زيادة على هذا فراجعها - و الله تعالى اعلم .

(١) في رد المختار ج ٢ ص ٣٦ و ذكر في الملتقى رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة احوال فقبض مائتين فعند ابى حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة و الثالثة اربعة اربعة عن مائة و ستين و لا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين - انتهى ، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يزكى للسنة الاولى و الثانية سبعة سبعة عن مائتين و ثمانين =

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

يرفع<sup>١</sup> عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية وكذلك ان كان له على صاحبه اكثر من ذلك زكاة لذلك حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة فاذا نقص مما تجب فيه الزكاة لم يزكه لما بقي .

= درهما ولا شيء في الفضل و الثلاثة ستة ، و بهذا الفرع يتضح معنى قوله انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية - الخ ، يعنى اذا لم يقبض من الدين نصابا او أربعين درهما لم يجب عليه زكاة السنة الاولى و كذا الثانية - فافهم و تأمل .

(١) قال المحشى صورته انه كان للرجل مائتان و تسعة دراهم فخرج الخمسة لسنة و الخمسة الاخرى لسنة اخرى فبقي المائة و التسعة و تسعون فلم يجب للسنة الثالثة زكاة - انتهى ؛ و لا أدري كيف رفعت عنه بذلك زكاة السنة الاولى و الثانية و قد اداها لهما الا ان يكون معنى الرفع الأداء وهو كما ترى ، قال الهداية : ولو كان الدين على مقر مليء او معسر تجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل ، و كذا لو كان على جاحد و عليه بينة او علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند ابى حنيفة لان تفليس القاضى لا يصح عنده ، و عند محمد : لا يجب لتحقق الافلاس عنده بالتفليس و ابو يوسف مع محمد فى تحقق الافلاس و مع ابى حنيفة فى حكم الزكاة لرعاية جانب الفقراء - انتهى ، فأفاد أنه اذا قبض الدين زكاه لما مضى قال فى فتح القدير و هو غير جار على اطلاقه بل ذلك فى بعض انواع الدين و لتوضح ذلك فنقول قسم ابو حنيفة الدين على ثلاثة اقسام قوى وهو بدل القرض و مال التجارة و متوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كثمن ثياب البذلة و عبد الخدمة و دار السكنى و ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر و الوصية و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و بدل الكتابة و الدية و السعاية فى القوى تجب الزكاة اذا حال الحول و تراخى القضاء الى ان يقبض أربعين درهما ففيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه ، و فى المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصابا و يعتبر لما مضى من الحول فى صحيح الرواية ، و فى الضعيف لا تجب ما لم يقبض نصابا =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

وقال ابو حنيفة: ولا يشبه الدين الذي يقربه الغريم الممال الغصب المجهود.  
قال: لو ان رجلا افاد مالا فغصب منه غاصب حين افاده فجدده اياه او  
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى  
ولكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .  
وقال اهل المدينة: في الدين الذي اقام<sup>١</sup> عند الذي هو عليه سنين ذوات  
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب [ عليه ]<sup>٢</sup> فيه الا زكاة واحدة .  
وقال محمد بن الحسن: كيف يجب عليه زكاة واحدة<sup>٣</sup> و انما القول احد  
القولين: اما ان لا تكون عليه فيه زكاة<sup>٤</sup> حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا ،  
و اما ان يزكاه لما مضى حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة .

= ويحول الحول بعد القبض عليه - كذا في البحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ  
اي ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض . و هذه احدى  
الروايتين عن الامام وهي خلاف الاصح ، قال في البدائع ذكر في الاصل انه تجب الزكاة  
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض مائتي درهم فاذا قبضها زكى لما مضى ،  
و روى ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين  
ويحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ . و كذا صرح بأنه  
الاصح في غاية البيان - كذا في ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط في البدائع  
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا في الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان في الاصول « قام من القيام »  
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) اي لسنة واحدة . و كان في الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اي اصلا .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

أرأيت<sup>١</sup> ان قال قائل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها والسنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في<sup>٢</sup> شيء من هاتين السنتين فلذلك زكى لهما فاما ما سوى ذلك من<sup>٣</sup> السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

اى شيء ينبغي لنا ان نرده<sup>٤</sup> عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا السنة<sup>٥</sup> واحدة ولم يجز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه<sup>٦</sup> .

أرأيت أهل المدينة لأى السنين<sup>٧</sup> يزكوا<sup>٨</sup> المال للسنة التي دفع فيها<sup>٩</sup> المال او للسنة التي قبض فيها المال او<sup>١٠</sup> قالوا : هذه الزكاة للسنين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهنذية « في يديه شيء » .

(٣) و كان في الاصول « في السنتين » ، و الصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الاصل من الرد ، و لعل الصواب نورده من الايراد او نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الاصل و هو الصحيح اى زكاة واحدة ، و في الهنذية « سنة » من غير حرف الجر و ليس بشيء .

(٦) و كان في الاصل « نسبة من النسبة » و هو تصحيف ، و الصواب « يشبه » كما هو في الهنذية .

(٧) و كان في الاصول « السنتين » بالثنية ، و الصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر ثلاث صور فالجمع يناسبها .

(٨) و كان في الاصل « تركوا » ، و في الهنذية « يزكوا » و لعل الصواب « يزكون » او « زكوا » - و الله أعلم . ف

(٩) اى للمديون .

(١٠) يعنى بعد ثلاثة احوال من المديون ، ( فرع ) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للسنين كلها؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من السنين لأنه كان مالا صاحبه مقرا<sup>١</sup> وكان ينبغي له ان يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يحجده اياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه<sup>٢</sup> ثم يزيه لما يستقبل .

= رد المختار قوله وقال ما زاد بحسابه يظهر اثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الامام : يلزمه عشرة ، وقالوا : خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وثمان فيقي السالم من الدين في الثاني نصاب الاثمن ، وعنده : لا زكاة في الكسور فيقي النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقالوا : يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الأول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله وثمان درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، و صوابه « ثمن ثمن درهم » كما لا يخفى على الحاسب - انتهى ، وجه ذلك ان الواجب في الحول الأول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو يمكن الوصول والقصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المديون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفريط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متفجع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه والمال اذا لم يكن مقدور الانتفاع به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير الغنى فلا زكاة عليه في الدين الذي جحده صاحبه وكذا حكم كل مال غير مقدور الانتفاع مع قيام اصل =

اخبرنا

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا<sup>١</sup> ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن ابي الهيثم<sup>٢</sup> عن ابن سيرين عن<sup>٣</sup> علي بن ابي طالب رضی الله عنه انه قال: اذا كان الدين على الناس فقبضته تزكیه لما مضى .

= الملك كالعبد الآبق والضال والمال المفقود والمال الساقط في البحر والمال الذي اخذه السلطان مصادرة و الدين المجحود اذا لم يكن للمالك بيّنة و حال الحول ثم صار له بيّنة بأن اقر عند الناس و المال المدفون في الصحراء اذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندنا - كذا في البدائع و البحر و الدر المنثور و رد المحتار و الهدية ، و البسط فيها .

(١) اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضی الله تعالى عنه قال: اذا كان لك دين على الناس فقبضته فزكاه لما مضى - انتهى ، قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله ص ٥٠ ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في ص ٨٨ من آثاره: قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضی الله عنه انه قال: في الرجل يكون له الدين فقبضه قال: يزكیه لما كان مضى - انتهى ؛ و هو في ج ١ ص ٤٦٧ من جامع المسانيد و عزى تحريجه الى كتاب الآثار .

(٢) و كان في الاصل « ابراهيم بن ابي الهيثم » و هو خطأ و الصواب ما اثبتته في المتن ناقلا من كتاب الآثار لمحمد و ابي يوسف و جامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضی الله عنه انه ولد في سنتين بقيتا من خلافة عثمان رضی الله عنه ، و قد اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن ابي عبيد ثنا يزيد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضی الله عنه في الرجل يكون له الدين الظنون قال: يزكیه لما مضى اذا قبضه ان كان صادقا ، و قال ابو عبيد قوله الظنون هو الذي لا يدري صاحبه أيقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى ، =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن اسامة<sup>١</sup> بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال: في الدين يرجى قال: زكه كل عام<sup>٢</sup> و قال: لا جمعة الا في المسجد الأكبر<sup>٣</sup> و قال: لا جمعة في السفر<sup>٤</sup> و إذ مات الرجل و عليه صدق امرأته فهي اسوة الغرماء و ان كان في بيته قمح او زبيب او نحو ذلك فهو للورثة الا ان يكون سماه للتي دخل عليها و هو صحيح .

== قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن علي رضى الله عنه، قال: لا زكاة في مال الضمار اهـ - تأمل ؛ و الظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فانهم .

(١) اسامة بن زيد اثنان احدهما اسامة بن زيد بن اسلم العدوى مولى عمر ابى زيد المدنى من رجال ابن ماجه ، و الثانى اسامة بن زيد اللبى مولا هم ابو زيد المدنى من رجال الستة الا البخارى و كلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضى الله عنهما و عن كليهما يروى ابن المبارك كما في التهذيب و غيره ، كانا في زمن واحد الا ان اللبى اقدم مات سنة (١٥٣) و الامام محمد يروى عن العدوى كثيرا في كتبه بغير واسطة احد ، و ههنا روى عنه بواسطة ابن المبارك ، فالأرجح عندي انه اللبى لا العدوى و ان كان هو ايضا من جملة شيوخ الامام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه - تأمل و شخصه من ههنا منهما .

(٢) اخرج البيهقي في سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد ان عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر قالا : من اسلف مالا فعليه زكاته في كل عام اذا كان في ثقة ج ٤ ص ١٤٩ و من طريق عبد الله العدنى ثنا سفيان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: زكوا ما كان في ايديكم و ما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم و ما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه - انتهى ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) اى و قال ابن عمر ايضا بهذا الاسناد يشير ابن عمر بذلك الى انه لا جمعة في القرى بل في الأمصار فان المسجد الأكبر لا يكون الا فيها - تأمل .

(٤) هذا الجزء اخرج البيهقي في باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر ==



كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها ) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

### ثم يبيعها أيزكى أثمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكى اثمانها لما مضى من السنين كما وصف زكاة الدين المقر به فاذا نقصت اثمانها بما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .  
و قال اهل المدينة : لا يكون عليه في اثمانها الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه ؛ ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء<sup>١</sup> . و لكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

= عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اهـ ج ٣ ص ١٨٤ ، قال : هذا هو الصحيح موقوف ، و رواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى ، و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سننه من طريق ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : زكه يعنى الدين اذا كان عند الملاء - انتهى ، و عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال الغائب فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدى عن الشاهد ، فقال له الرجل : اذا بهلك المال فقال : هلاك المال خير عن هلاك الدين ، و راجع البيهقي فان فيها مزيدا على هذا ، قال : و روينا عن علي و عمر رضى الله عنهما مثل قول هؤلاء ثم عن الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و الشافعي .

(١) و كان في الاصول « الذي » و هو مصحف .

(٢) و كان في الاصول « ليس هذا شيء » ، و المراد من « العروض » ههنا ما ليس بتقد =

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

---

ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك ' فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من هذه النصال ، فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان .

## باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض لغير تجارة وفي بدينه

قال أبو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة وفي بدينه وعنده مال سوى ذلك أنه يجعل<sup>٢</sup> الدين من المال الحاضر فإن بقي منه شيء تجب فيه الزكاة بعد إخراج الدين منه<sup>٤</sup> [ فقيه ] زكاة وإلا فلا زكاة عليه ولا يكون الدين في العروض .

---

= كما في المغرب . و نقله في البحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات والموزونات إذا نوى فيه التجارة فإنها من عروض التجارة - كذا في رد المحتار .

(١) أشار بذلك إلى أن التقويم إنما يكون بالمسكوك من الورق أو الذهب إذا استويا وإذا اختلفا فالألتقع منهما للفقراء أو بالأروج منهما لثلاثيهم ، والقيمة تعتبر عند الإمام يوم الوجوب . وعند الصاحبين يوم أداء الزكاة كما في السوائم ويقوم في البلد الذي المال والعروض فيه - كذا في الدر المختار و رد المحتار والبحر وغيرها من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل و لفظ « منه » ساقط من الهندية .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [ عليه دين و ]<sup>١</sup> له العروض و في دينه و عنده مال سوى ذلك [ ما ]<sup>٢</sup> تجب فيه الزكاة فانه <sup>٣</sup> يزكى ما بيده من المال .  
و قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الأموال التي تجب فيها الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع بيت الرجل ولا في داره و لا في ثيابه و لا في عروضه .

أرأيت رجلاً له عروض تساوي<sup>٤</sup> الف درهم استقرض من رجل الف درهم فحال عنده حولان أعليه ان يزكى الألف التي استقرض لمكان العرض الذي كان عنده .

ليس لهذا وجه تعرفه انما الدين في المال التام<sup>٥</sup> فان بقي منه ما يجب فيه الزكاة بعد الدين زكاه .

أرأيت رجلاً له عروض تساوي<sup>٦</sup> الف درهم فاستقرض الف درهم فاشتري بها اربعين شاة سائمة فحال الحول على الغنم السائمة أعليه ان يزكيها لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل . ووجود في الموطأ ، حاصل عبارتها هكذا : في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين و يكون عنده من الناض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة و اذا لم يكن عنده من العروض و التقدي الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه - انتهى .

(٢) سقط من الاصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « انه » بدون الفاء . و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) و كان في الأصل « يساوي » بالتذكير ، و لفظ العروض جمعاً يقتضى التأنيث .

(٥) كذا في الاصول ، و لعل الصواب : التام من النمو - و الله اعلم . ف

(٦) و كان في الاصول « يساوي » و الصواب « تساوي » بالتأنيث او يكون له عرض

العرض<sup>١</sup> الذي عنده و لمكان طعام قد جعله في بيته رزقا لعياله لستهم .  
ألا ترون ان هذا لا يستقيم و ليس عليه عمل الناس .  
هل رأيتم احدا احتسب<sup>٢</sup> دينه في مسكنه و خادمه و ترك<sup>٣</sup> او يحتسب<sup>٤</sup>  
في مال التجارة انما تحسب الديون في اموال التجارة فان بقي بعد ذلك ما يجب  
فيه الزكاة زكاه .

### باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره<sup>٥</sup> للتجارة و لا ينض<sup>٦</sup> له

= يساوى ، و الله اعلم . ف

- (١) و كان في الاصل « العروض » بالجمع ، و السياق يقتضى الافراد .
- (٢) و كان في الاصول « احسب » و الصواب « احتسب » .
- (٣) هكذا في جميع النسخ و لم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه او فرسه - كما ذكره قبله و الله اعلم .
- (٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انصب او بالمضارع اليق ، و قبله « احتسب » ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله اعلم .
- (٥) في جميع النسخ « يريده » من الارادة ، و الصواب « يديره » من الادارة و هو في الموطأ ايضا « يدار » .
- (٦) و كان في الاصول « يريده » و هو تحريف و الصواب « يديره » .
- (٧) بكسر النون يحصل زرقاني ، و في المغرب « خذ ما نض لك من دينك اى تيسر و حصل » و في الحديث « خذوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل » و في الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و في الحديث « يقتسمان ما نض بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عنده مال يديره ) للامام محمد الشيباني

منه<sup>١</sup> شيء فيصير ورقا او ذهباً في يده انما يخرج من تجارة الى تجارة و من متاع الى متاع فانه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فاذا حال<sup>٢</sup> عليه الحول من يوم ملكه زكي<sup>٣</sup> ثم اذا حال الحول من يوم زكاه زكي ما في يده زكاة اخرى فيقومها<sup>٤</sup> كذا<sup>٥</sup> ايضا ولا يبالي بفض في يده مال او لم ينض .

وقال اهل المدينة<sup>٦</sup>: يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض<sup>٧</sup> التجارة ويحصي ما<sup>٨</sup> في يده من النقد [ او العين ]<sup>٩</sup> فاذا بلغ ذلك [ كله ]<sup>١٠</sup> ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه .

وقال محمد بن الحسن: قد رجع اهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم<sup>١</sup>

= الدراهم و الدنانير - انتهى ، و بابه ضرب .

(١) كذا في الأصل و هو الصواب . و كان في الهدية « من شيء » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) و كان في الأصول « من يومئذ زكاه » و هو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهدية « فيقدمها » بالدال بعد القاف ، و الصواب ما في الأصل .

(٥) كذا في الهدية ، و كان في الأصل « لذا » .

(٦) و في الموطأ « و ما كان عند رجل يديره للتجارة و لا ينض لصاحبه منه شيء . تجب عليه

فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي

فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه » - انتهى .

(٧) في الموطأ « من عرض » بالافراد .

(٨) « و يحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين » - الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من الموطأ .

(١٠) و في الموطأ « قال مالك الامر عندنا فيها يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا

صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا او رقيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول =

الذي قالوا في الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد<sup>١</sup> اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغي<sup>٢</sup> في قولهم ان لا يكون في هذا المال زكاة و ان ادارته<sup>٣</sup> من يوم تجارته [ من تجارة ] الى تجارة<sup>٤</sup> و من متاع الى متاع عشرين سنة حتى يبيعه بناض ينض في يده فاذا باعه بذلك زكاه لسنة واحدة .

و لكن اهل المدينة يفاحش<sup>٥</sup> عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلمين .

ما بين ترك التاجر ماله في التجارة الواحدة يتربص بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها في يده شيء فرق فتن وجبت الزكاة في احدهما لتجنب في الأخرى .

أ رأيتم رجلا كان في يده تجارة فبارت<sup>٦</sup> عليه فلم يجد بها ناضا فحولها

= فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة وانه ان لم يبلغ ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة و ان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، وفي باب زكاة الدين من الموطأ ان العروض تكون عند الرجل اعواما ثم يبيعها فليس عليه في اثمانها الا زكاة واحدة - انتهى .

(١) لى في معنى لفظ البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطأ بين يديك .

(٢) عندي الاولى « فينبغي » بالفاء - تأمل .

(٣) كذا في الهندية ، وكان الأصل « ادارته » بالذال المعجمة و هو من سهو الناسخ .

(٤) و كان في الأصل « من يوم تجارته الى تجارته » و الصواب « من يوم تجارته من

تجارة الى تجارة » فسقط من الأصول « من تجارة » فلذا جعلناه بين المربعين .

(٥) تأمل في معنى هذه العبارة .

(٦) من البوار بالواو و الراء المهملة الكساد ، قال في ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت

السلعة كسدت من باب طلب ، و منه الحديث : بارت عليه الجذعان - اه ، و ليس معناه =

الى تجارة اخرى و كانت طعاما<sup>١</sup> فاشترى بها بزائم بارت التي عنده فاشترى بها عطرا فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين او كان في يده بز<sup>٢</sup> فبار عليه فلم يأت برأس ماله فامسكه رجاء الفضل و رجاء ان الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين أ ينبغي ان يكون بين هذين فرق و لئن وجبت الزكاة في احدهما لتجب<sup>٣</sup> في الآخر و ما امسكه هذين

= هلكت و هو معنى بادت بالبدال المهملة كما في ج ١ ص ٥١ من المغرب . باد : هلك -  
يود و أ باده : اهلكه ، و منه الحديث : ايدت خضراء قریش - اه ، و الفعل يجي . باد  
بيد كما في القاموس و غيره كما في حاشية المغرب .

(١) يعنى مثلا و البز من الثياب امتعة البزاز - كما في ص ١٨٤ من مختار الصحاح .  
(٢) كذا في الأصل بالرفع ، و في الهندية « بزاً » بالنصب و ليس بصواب .  
(٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام و يزكى مديرا كان او محتكرا ، قال الزرقاني في ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة و ان اختلفوا في الادارة و الاحتكار و الحججة لهم ما تقدم من عمل العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابى داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة بما نعدده للبيع ، قال الطحاوى : ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم لا زكاة في العروض انما هو في عروض القنية - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٢ من الداراية ، و في الباب حديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع ، اخرجه ابو داود و سكت عنه ثم المنذرى بعده كما في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطنى و الطبرانى (و البزار كما في ج ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف ( و فى التلخيص و فى اسناده جهالة و فى ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - اه ، و قال ابو عمر =

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عنده مال يديره ) للإمام محمد الشيباني

لرغبة يطلبها او البوار الاسواء لانه قد يقدر على ان يبيع الذي بار عليه  
بوضيعة فيزكي ما نض في يده من الثمن فان كان اقل من رأس المال فكذلك  
يؤمر قبل ان يبيع ان يزكي قيمة ذلك الشيء على وضیعة او ربح ثمنه بسنة ولا  
يزكي على رأس ماله الأول .

= ابن عبد البر كما في نصب الراية، وقد ذكر هذا الحديث رواه ابو داود وغيره باسناد  
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في احكامه يعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع  
نصب الراية ) ، و عن ابي ذر رفعه : في الابل صدقتها - الحديث ، و فيه و في البز  
صدقة اخرجه احمد و الدارقطني و الحاكم ( و قال في المستدرک كلا الاسنادين صحيحان  
على شرط الشيخين و لم يخرجاه و اليهقي في سننه ) و اسناده حسن ( و في التلخيص و هذا  
اسناد لا بأس به - اه ) و « البز » بالموحدة و الزاي فيدخل في هذا الباب ، و من  
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه ( قال النووي في تهذيب الاسماء و اللغات  
هو بالباء و الزاي و هي الثياب التي هي امعة البزاز قال : و من الناس من صحفه بضم  
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الراية ) و روى عبد الرزاق باسناد صحيح  
عن ابن عمر انه كان يقول في كل مال يدار في عيد او دواب او بز للتجارة تدار الزكاة  
فيه كل عام و لليهقي من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة الا  
ما كان للتجارة و للشافعي و احمد و عبد الرزاق و الدارقطني ( و اليهقي ) من طريق  
ابي عمرو بن حماس عن ابيه ان عمر قال له قومه يعني الادم و الجباب ثم اخرج  
صدقته و في الموطأ ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله انظر من مر بك من المسلمين  
ما ظهر من اموالهم مما يديرون من التجارة من كل اربعين ديناراً ديناراً - انتهى ،  
و راجع نصب الراية و سنن اليهقي و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضیعة خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الاول فيهما =



## باب زكاة الماشية

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يكون له الغنم<sup>١</sup> و المعز و الضأن و الابل البخت<sup>٢</sup> و العراب<sup>٣</sup> و البقر<sup>٤</sup> و الجواميس<sup>٥</sup> ان ذلك يجمع بعضه الى بعض

= و الوضعية فى معنى الخطيطة القصان تسمية بالمصدر وبيع المواضعة خلاف بيع المراجعة و اتضعت السوق كسدت و انحط سعرها - كذا فى المغرب .

(١) الغنم - محركة : الشاء لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة و هو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور و الاناث - قاموس و فيه : الشاة الواحدة من الغنم للذكر و الانثى و تكون من الضأن و المعز و الظباء و البقر و النعام و حمر الوحش و المرأة جمعه شاء و شياه و شواه ، و الضأن ما كان من ذوات الصوف و المعز من ذوات الشعر ؛ فهستانى - كذا فى رد المحتار .

(٢) جمع بختى و هو ماله سنامان منسوب الى يختصر بضم الباء و سكون الخاء المعجمة و فتح التاء المثناة فوق و النون و الصاد المهملة المشددة فى آخره راء علم مركب تركيب مزح على ملك (ح) و فى القاموس : يختصر بالتشديد أصله بوخت و معناه ابن و نصر كبقم صنم و كان وجد عند الصنم و لم يعرف له اب فنسب اليه خرب القدس - اه ، فسب اليه لانه اول من جمع بين العربى و العجمى فولد منهما ولد فسمى بختيا - كذا فى الدر المختار و رد المحتار .

(٣) بكسر العين المهملة و هى الابل العربية .

(٤) مأخوذ من البقر بالسكون و هو الشق سمي به لانه يشق كالثور لانه يثير الارض و مفردة بقرة و التاء للوحدة - الدر المختار ، و الثور هو ذكر البقر - قاموس . اى كما يسمى الثور ثورا لانه يثير الارض اى يحرثها . قال فى المغرب : و أثاروا الارض حرثوها و زرعوها و سميت البقر المثيرة لانها تثير الارض . اه - رد المحتار .

(٥) جمع جاموس نوع من البقر كما فى المغرب ج ١ ص ٩٢ و الزرقانى ج ٢ ص ٥٨ =

فيجمع الغنم كلها على حدة و يجمع البخت و العراب كلها على حدة و يجمع الجواميس و البقر كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة<sup>١</sup> التي تجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العراب و إن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس و إن شاء أخذ<sup>٢</sup> [ ذلك ]<sup>٣</sup> من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو أكثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .

و قال<sup>٤</sup> محمد بن الحسن .

و قال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أضيف<sup>٥</sup> أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر و إن كانا سواء أخذ فريضة [ الله ]<sup>٦</sup> من أيهما<sup>٧</sup> شاء .

= و هو مثل البقر في الزكاة و الأضحية و الربا يكمل به نصاب البقر و تؤخذ الزكاة من أغلبها و عند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى و أدنى الأعلى - نهر ، و على هذا الحكم البخت و العراب و المعز و الضأن ابن ملك - رد المحتار ، قيل كأنه مشتق من جسم الودك إذا حمد لأنه ليس فيه قوة البقرة في استعماله في الحرث و الزرع و الدياسة - زرقاني .

(١) و كان في الأصول « فريضة » ، و الصواب « الفريضة » ، كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، و لفظ « أخذ » ساقط من الهندية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و الصواب إثباته كما هو في الصور التي مرت قبل .

(٤) قوله : « و قال محمد بن الحسن ، كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ « أضيفا » و عندي بالافراد أولى من التثنية و الذي صفة لفظ أحد المذكور و أضيف صلته - تدبر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زيد ليناسب ما قبله و إلا يكون لفظ « فريضة » ، بالتعريف .

(٧) كذا في الأصول ، و في الموطأ « من أيهما » ، بالتأنيث .

و قال محمد بن الحسن : كل هذا <sup>١</sup> واحد أن يأخذ من أى ذلك شاء اذا كانت وسطا ولم تكن التى يأخذ من حملها .  
 رأيتم لو وجد فريضة فى القليل من الصنفين ولم يجدها فى الكثير [منهما او] <sup>٢</sup> وجد الكثير افضل فى السبق من فريضة او دون ذلك أليس يأخذ الفريضة <sup>٣</sup> من الصنف القليل فكذلك يأخذ من أيهما شاء اذا وجد الفريضة فيهما جميعا .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد <sup>٤</sup> عن سماك بن الفضل <sup>٥</sup> عن شهاب <sup>٦</sup>

- (١) تذكر ما قدمته من رد المختار و راجع ج ٢ ص ٣٣ من البدائع .  
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه يدل عليه السياق ليناسب ما قبله .  
 (٣) و كان فى الاصول « فريضة » بالتنكير . و الصواب « الفريضة » بلام التعريف .  
 (٤) هو معمر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم ابو عروة بن ابى عمرو البصرى سكن اليمن شهد جنازة الحسن البصرى ، من رجال الستة كما فى ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب .  
 (٥) هو الخولاني اليماني الصنعاني ، روى عن وهب بن منبه و عمرو بن شعيب و مجاهد ابن جبر و شهاب بن عبد الله الأعرج و غيرهم . و عنه معمر بن راشد و عمر بن عبيد و شعبة و غيرهم ، ثقة من رجال ابى داود و الترمذى كما فى ج ٤ ص ٢٣٥ من التهذيب .

- (٦) ذكره البخارى فى تاريخه الكبير ج ٢ ق ٢ ص ٢٣٦ : فقال شهاب بن عبد الله الخولاني عن عمرو و سعد الأعرج - قاله معمر عن سماك بن الفضل ، يعد فى اهل اليمن اه ، و ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، و ذكره ابن ابى حاتم فقال : يمانى ، روى عن سعد الأعرج . روى عنه سماك بن الفضل . و قال : روى معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله عن سعد الأعرج - اه ج ٢ ق ١ ص ٣٦١ . ف

ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد<sup>١</sup> الأعرج وكان من اصحاب يعلى ابن امية حين قدم المدينة فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أين تريد ؟ قال : الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - و يعلى بن امية يومئذ على اليمن - فان عملاً<sup>٢</sup> بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قال لهم<sup>٣</sup> عمر رضى الله عنه : اذا مررتم بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها<sup>٤</sup> و فرقوا المال ثلاث فرق : فغيروا صاحب المال ثلثاً<sup>٥</sup> ثم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صغروها<sup>٦</sup> في كذا وكذا ،

(١) و في ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخارى الكبير: سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن امية قدم المدينة فقال له عمر: اين تريد؟ قال الجهاد، قال: ارجع الى صاحبك و يعلى يومئذ على اليمن فان عملاً بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج: ما كنا نرجع الا بسيطانا - قاله لى محمد : اخبرنا ابن المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله - اه ، و في ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الجرح و التعديل لابن ابى حاتم : ساعد الاعرج يمانى قدم المدينة و كان من اصحاب يعلى بن امية ، روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابى يقول ذلك - اه . و ذكره ابن سعد في ج ٥ ص ٥٣٥ من طبقاته و قال : سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن منية و قد لقي عمر بن الخطاب - اه . ف

(٢) و كان في الاصول «عمل» بالرفع و هو تصحيف و الصواب «عملاً» بالنصب كما مر من تاريخ البخارى . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، و مله « صغروهما » بضمير التثنية ثم ما معنى « صغروهما في =

قال : فوضعها لهم ، قال سعد : فكنا نخرج فنأخذ الصدقة ثم نقسمها فما نرجع إلا بسيطانا .<sup>١</sup>

= كذا وكذا ، ولم اجد في الفائق فاطلب معنى الأثر من معادن العلم ؛ ولعله : وضعوها من الوضع أو التوضيح يدل عليه قوله « فوضعها لهم » ، وقوله « ثم نقسمها » ، أو هو فوضعها بالحاء مكان العين . قلت : ولعل الصواب « ثم اصدعوها » ، وفي مجمع بحار الأنوار : « وح » ، المصدق يجعل الغنم صدعين ثم يأخذ منهما الصدقة اي فرقين - اه . ف

( ١ ) هكذا في الأصل ، ولعل المراد ايئنها وأوضحها .

( ٢ ) قلت : و اخرج الحديث ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك عن ابن شهاب او شهاب بن مالك عن سعد الاعرج قال : خرجت اريد الجهاد فلقيت عمر بمكة فقال : باذن صاحبك خرجت يعني يعلى بن امية قال قلت : لا ، قال : فارجع الى صاحبك فاذا اوقف الرجل عليكم غنمه فاصدعوها صدعين ثم اختاروا النصف الآخر ، و اخرج عن محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت ابي وغيره يذكرون ان عمر بن عبد العزيز كتب ان يقسم الابل اثلاثا ثم يختار سيدها ثلثا و يأخذ المصدق من الثلث الاوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن عبيد الله عن القاسم قال : يقسم الغنم اثلاثا ، و روى عن عباد بن عوام عن سفيان بن حسين عن الزهري قال : اذا جاء المصدق قسمت الغنم اثلاثا ثلث خيار و ثلث شرار و ثلث اوساط يأخذ المصدق من الوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن الأعمش عن الحكم قال : كان المصدق يصدع الغنم صدعين فيختار صاحب الغنم غير الصدعين ، و روى عن عبد الرحيم بن سليمان عن محمد ابن سالم عن الشعبي قال : يقسم الغنم قسمين فيختار صاحب الغنم خير القسمين و يختار المصدق من القسم الآخر ، و روى عن عبد الرحيم عن عبيدة عن ابراهيم قال : يجمع =

## باب صدقة الخليطين<sup>١</sup> يكون بينهما الغنم

قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لأحدهما ما يجب فيه الزكاة و لم يكن للآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [ زكاة ]<sup>٢</sup> و ليس على الآخر زكاة و الخليطان الشريكان فى الغنم<sup>٣</sup>.

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخليطان ليسا بشريكين انما الخليط اذا كان الراعى واحدا و الدلو<sup>٤</sup> واحدا و المراح<sup>٥</sup> واحدا و الفحل<sup>٦</sup> واحدا فالرجلان خليطان و ان<sup>٧</sup> عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه ، و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء قال : تفرق فرقتين ، و روى عن عباد ابن عوام عن عطاء نحوه - اهـ ( فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢ ) ، و روى فى ابتداء البحث عن ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن رجل من ثقف قال : سألت ابا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثنية - اهـ . ف

(١) الخليط : الشريك فى نفس الشئ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلا .

(٤) آلة الاستقاء ، و قيل : كناية عن المياه ، اهـ - زرقانى .

(٥) بضم الميم على الاشهر و تفتح مجتمع الماشية للمبيت او القائلة - زرقانى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه « الواو » للحال لا للمبالغة بدليل قوله : =

كتاب الحجّة ( باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم ) للإمام محمد الشيباني

من مال صاحبه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يكون هذان خليطين وما لهما متفرق  
و انما جاء<sup>1</sup> في الحديث الخليطان يترادان انفضل بالسوية على عدد اءوالهما  
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يترادان .

أرأيتم ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامهما متفرقة  
فيؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخليطان اللذان  
غنمهما واحدة و كل واحد منهما له من الغنم ما تجب فيه الزكاة و احدهما  
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد اربعون

= [و الذى ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط انما هو شريك] فقط لا خليط  
- انتهى . و على ما نقله الامام محمد فالواو للمبالغة - تفهم ، لكن سقطت العبارة المذكورة  
و انما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لانس رواه ابو داود في سننه و الحاكم  
في مستدركه : و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث ،  
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرجه في ابواب من صحيحه  
و بسطه الزيلعى في نصب الراية و ابن الترمكسى في الجوهر النقى و الطحاوى في شرح  
معانى الآثار ، و أيضا هو في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرجه ابو داود  
و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى في سننه و احمد في مسنده و ذكره مالك في موطنه :  
و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية و لا يؤخذ في الصدقة هرمة و لا  
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند  
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و في كتاب عمرو بن حزم اخرجه النسائى  
في الديات و ابو داود في مراسيله و الدارقطى و البيهقى و احمد في مسنده و عبد الرزاق  
في مصنفه و الحاكم في مستدركه و ابن حبان في صحيحه : و لا يؤخذ في الصدقة هرمة =

كتاب الحججة ( باب ما يجب في السخال من الزكاة ) للإمام محمد الشيباني

شاة فيأخذ منهما شأتين<sup>١</sup> من اغنامهما فيرد<sup>٢</sup> صاحب الأربعين على صاحبه  
ثلث قيمة شاة لأنه اخذ من غنمه شاة و انما له من الشأتين اللتين اخذتا ثلثا شاة ،  
فهذا و شبهه ابني يتراد فيه الخليطان ، فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس<sup>٣</sup> يؤخذ  
من احدى الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الآخرين<sup>٤</sup> ، و كذلك الابل  
و البقر .

### باب ما يجب في السخال من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها  
الصدقة فتتوالد قبل ان ياتي المصدق يوم واحد فتبلغ ما يجب فيه الصدقة  
بسخالها<sup>٥</sup> انه لا يجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ يوم وجب  
فيها الصدقة .

= و لا عجفاء و لا ذات عوار و لا تيس الغنم و لا يجمع بين متفرق و لا يفرق بين مجتمع  
خشية الصدقة و ما اخذ من الخليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية - الحديث .

(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « شاتين »  
بالنصب لانه مفعول « فيأخذ » .

(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « وليس ، بالواو ، و الصواب « فليس » بالفاء .

(٤) هكذا في جميع النسخ ، و الاولى « الاخرى » فقط فتأمل فيه .

(٥) جمع « سخلة » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمر و تمر ،

قيل : هي البهمة - كما في المغرب ، قال الازهرى : تقول العرب لأولاد الغنم ساعة  
تضعها امهاتها من الضأن او المعز ذكرا كان او أنثى سخلة ، اه - زرقانى .

(٦) كذا في الاصول ، و في الموطأ « بولادتها » .



وقال اهل المدينة [فيها الصدقة] <sup>١</sup> على صاحبها يوم يحول الحول على الأولى .

وقالوا: ولا يشبه الأولاد ما أفيد [منها] <sup>٢</sup> بشراء أو هبة أو ميراث .  
وقال محمد بن الحسن : هذا كله واحد ما أفاد <sup>٣</sup> بشراء أو هبة أو ميراث  
وما ولدت سواء .

وقال اهل المدينة أيضا في العرض <sup>٤</sup> يكون للتجارة لا يبلغ ثمنه ما يجب فيه الصدقة <sup>٥</sup> وليس <sup>٦</sup> له مال غيره فيحول عليه الحول ثم يبيعه صاحبه بربح <sup>٧</sup> فيبلغ ربحه ما يجب فيه الصدقة انه <sup>٨</sup> يصدق الربح مع رأس

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و إنما زدناه من الموطأ و عبارته هكذا :  
قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما يجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة و ذلك ان  
ولادة الغنم منها - انتهى .

(٢) و كان في الأصول ، « ما أفاد بشراء » ، و الصواب ما في موطأ الامام مالك « ما  
أفد منها » .

(٣) هكذا في جميع النسخ معروفا و المجهول اولى كما لا يخفى .

(٤) هكذا في الموطأ ، و في الأصول « العروض » بالجمع و هو لا يناسب باعتبار  
الضمائر التي في العبارة .

(٥) زاد في الموطأ « ثم يبيعه صاحبه فيبلغ ربحه ما يجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع  
رأس المال » - انتهى .

(٦) من قوله « و ليس » الى قوله « الحول » ليس في الموطأ و إنما هو مذكور في مسألة  
اخرى مذكورة بعده .

(٧) لفظ « ربح » ليس في الموطأ .

(٨) في الموطأ « فيصدق ربحه » بالفاء و الضمير و ليس فيه « انه » .

كتاب الحجّة (باب ما يجب في السخال من الزكاة) للإمام محمد الشيباني  
المال حين<sup>١</sup> يبيعه .

ولو كان [ ربحه ]<sup>١</sup> فائدة [ او ميراثا ]<sup>٢</sup> افادها<sup>٣</sup> لم تجب عليه [ فيه ]<sup>٤</sup>  
الصدقة<sup>٥</sup> حتى يحول عليه<sup>٥</sup> الحول من يوم افاده [ او ورثه ]<sup>٦</sup> فغذاء<sup>٧</sup> الغنم  
منها كما ان ربح المال منه .

وقال ابو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في  
شيء من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال تجب في مثله الزكاة<sup>٨</sup> .  
وقال محمد بن الحسن : ان الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح<sup>٩</sup>  
الربح فكيف افرق<sup>١٠</sup> هذا والفائدة التي يفيد .

- (١) لفظ « حين يبيعه » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .
- (٣) كذا في الأصول ، وفي الهنذية « فادها » وهو تصحيف .
- (٤) وكان في الأصول « صدقة » بالتكثير .
- (٥) كذا في الموطأ بتذكير الضمير ، وفي الأصل « عليها » بالتأنيث .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .
- (٧) هذا هو الصواب بالغين و الذال المعجمتين بعدهما الف و مد جمع غذى وهي سخال  
الغنم بزنة كريم و كرام كما في شرح الزرقاني ، و وقع في الأصول « فعد الغنم »  
و هو خطأ فاحش .
- (٨) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « زكاة » بالتكثير ، و الصواب ما في الأصل بلام  
التعريف . ف
- (٩) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « او ربح » سقط منها لفظ « حتى » و فيها « او »  
مكان « و او » و الصواب ما في الأصل . ف
- (١٠) و كان في الأصول « افرق » و هو تصحيف . و الصواب « افرق » .

## باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب

### ثم افاد اليهما مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهباً او ورقاً تجب فيه الزكاة اولا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الأول يوم يزكيه و المال الثاني تبع للأول من فائدة او غيرها .

و قال اهل المدينة : يزكى ماله الأول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال الفائدة حتى يحول على الفائدة الحول .

و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد حساباً يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أرأيتم الرجل اذا كان يفيد اليوم الفاو غدا الفين و بعد غد ثلاثة آلاف

(١) كذا في الاصل بضمير التثنية و الضمير « للورق و الذهب » . و في الموطأ اليه . بتوحيد الضمير و هو يرجع الى المال . ف

(٢) كذا في الاصل بصيغة التثنية . و في الموطأ « فيه » و ضمير الموطأ يرجع الى « المال » و ضمير الاصل يرجع الى « الورق و الذهب » . ف

(٣) عبارة الموطأ هكذا « اذا كان للرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الأول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها ؛ انتهى ص ١١٤ قال الزرقاني . و قال الشافعي : لا يضم شيء من النقود الى غيره الا نتاج المشايبة اذا كانت نصاباً فان لم تكن نصاباً لم يعتد بالسخال . و قال ابو حنيفة : اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا او كبارا . و في آخره كذلك فالزكاة فيهما و ان نقصت في الحول ، انتهى ج ٢ ص ٦٢ .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف ينبغي له ان يزكى كل مال من هذه الأموال على حدة ، وهذا قول ضيق لا يوافق ما عليه الناس . ينبغي له ان يجمع ماله كله ثم يزكيه اذا وجبت الزكاة على ماله الأول .

## باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل هلكت ماشيته . و قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها انها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها صدقة و ان بقى فيه ما لا يجب فيه الصدقة زكى ما بقى بحساب ذلك .

(١) اى لا تجب الزكاة فى نصاب هالك بعد الوجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح ، و فى الفتح : انه الاشبه بالفقه لان للمالك رأيا فى اختيار محل الأداء بين العين والقيمة و الرأى يستدعى زمانا وان هلك بعض النصاب سقط حظ الهالك من الواجب فيه بقدر ما هلك منه و يصرف الهالك الى العفو اولا ثم الى نصاب يابه ثم و ثم اى لو كان عنده ثلاث نصب ، مثلا و شئ زائد مما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو و لا فان كان الهالك بقدر العفو يبق الواجب عليه فى الثلاث نصب بتمامه و ان زاد يصرف الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث و يزكى عن النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثانى و هكذا الى ان ينتهى الى الأول ، و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل ( كما سيأتى فى الكتاب ) ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه ، و عند ابى يوسف : يصرف الهالك بعد العفو الأول الى النصب شائعا ، و عند محمد الى العفو و النصب =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

وقال ' اهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

وقال محمد بن الحسن : أ رأيتم ان ملك ' اربعين من الغنم فحال عليها الحول ' فهلك منها عشرون وبقى عشرون ثم لا يؤدى عن ' نصف ما بقى شاة و الشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي ان يؤدى عن ما بقى نصف شاة ولا يبطل الزكاة بسخلة واحدة لو نقصت من الغنم وهي اربعون ولكنه يزكى ما بقى بحساب ذلك .

أ رأيتم اربعين شاة حال عليها الحول أ ليس فيها شاة ؟ قالوا : بلى ، قيل لهم :

= لما مر من تعلق الزكاة بهما عنده . قال في الملتقى و شرحه للشارح : فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما ، وعند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب عليه ثم وثم ، وعند ابى يوسف : خمسة و عشرون جزءاً من ستة و ثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الأول الى النصب ، وعند محمد : نصف بنت لبون و ثمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب و العفو - اه . وفي البحر : ظاهر الرواية عن ابى يوسف كقول الامام - كذا في رد المحتار .

(١) عبارة الموطأ هكذا « فان هلكت ماشيته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى هلكت ماشيته كلها او صارت الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيها هلك او مضى من السنين » انتهى .

(٢) و كان في الاصل « هلكت » ، وفي الهنذية « ملكت » وهو تصحيف ، و الصواب « ملك » .

(٣) و كان في الاصل « حول » بالتكثير ، و الصواب « الحول » .

(٤) كذا في الاصل . و في نسخة « من » و ليس بشيء .

فإن الذئب عدا على سبلة منها فقتلها أو تبطل الزكاة عما بقي ؟  
أرأيتم<sup>١</sup> رجلا أخرجت أرضه خمسة أوسق حنطة أو شعيرا أو تمرا  
أو زيبيا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقه و هرب و لا يقدر عليه أو تبطل  
الزكاة عن ما بقي لذهاب ذلك الصاع ؟  
أرأيتم رجلا كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم  
فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه أو ضاع منها درهم أو تبطل الزكاة  
عما بقي هذا عما ينبغي أن يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي  
لما ذهب .

### باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال أبو حنيفة: ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة ، و كذلك  
قال أهل المدينة ، و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) أن شرطية دخلت على المتبدأ الذي هو الفاعل في الأصل .
- (٢) هذه فروع الزام على أهل المدينة فإن في هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما هلك  
بعض الماشية و بقي بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) بإضافة زكاة إلى ما .

(٤) هذه المسائل مبنية على أصل الإمام محمد و هو أن وجوب الزكاة متعلق  
بالنصاب و العفو فإذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق وإذا هلك البعض  
أدى الزكاة بحساب ما بقي ، و التفصيل في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .  
(٥) و كان في الأصل « على العامل » و الصواب « للعامل » ، باللام الجارة و هو كذلك  
في الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة إلا على قدر ما يرى  
الإمام - انتهى .

الصدقات على ثمانية أسهم .

و قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لحاجتهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافعى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الام له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من تحمل له الصدقة و فيها بيان . و اضع الصدقات و مصارفها و مستحقها لان اللام للاختصاص و الملك و هو انهم المختصون بهذا الحق دون غيرهم لا للتسوية كما فهم الشافعى لغة و انما الصيغة للشركة و التسوية لغة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد في فقرائهم - الحديث ، لم يذكر فيه الاصناف الاخر و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف الثمانية جاز و كفى و لم ينقل عن احد من الائمة انه تكلف في طلب هؤلاء الاصناف الثمانية في القرآن فقسما بينهم و لو كان لقل لنا ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الاموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لدفع حاجتهم و الحاجة في الكل واحدة ، و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن التى كان بعثها على رضى الله عنه بين المؤلفلة قلوبهم الاقرع بن حابس و زيد الخيل و عينة بن حصن و علقمة بن علاثة حتى غضبت قريش و الانصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال في الهداية : و الذى ذهبنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزيلعى : حديث ابن عباس رواه البيهقى و حديث عمر رواه ابن ابى شيبه في مصنفه و روى الطبرى في تفسيره في هذه الآية اخبرنا عمران بن عينة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء و المساكين » - الآية ، قال في اى صنف وصعته اجزاك - اه ، اخبرنا جرير عن ليث عن عطاء =

كتاب الحجّة (باب ما يقسم للمصدق من الورق) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة ذلك عندنا [ لا يكون الا على وجه ] الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال انما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيته من هذا اجزأ  
عك - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ الفرض في الصدقة  
فيجعله في صنف واحد - اه ، و روى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو  
عن زر بن حبيش عن حذيفة انه قال : اذا وضعت في صنف واحد اجزأك - اه ،  
و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن جبير و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي و ابي  
العالية و ميمون بن مهران بأسانيد حسنة ، و استدل ابن الجوزي في التحقيق على ذلك  
بحديث معاذ فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم  
قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عبيد القاسم بن سلام في  
كتاب الأموال : و بما يدل على صحة ذلك ان النبي عليه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله  
في صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفون قلوبهم الاقرع بن حابس و عينة بن  
حصن و علقمة بن علاثة و زيد الخيل قسم فيهم الذميمة التي بعث بها اليه على رضى الله عنه  
من اليمن و انما تؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم آتاه مال آخر فجعله في صنف آخر و هم  
الغارمون فقال لقيصة بن المخارق حين آتاه و قد تحمل حمالة : يا قبيصة اقم حتى تأتينا  
الصدقة فنأمر لك بها ، و في حديث سلمة بن صحز البياضى ( اخرجه احمد و ابو داود )  
انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الى جميع الأصناف لم يجز دفعها الى واحد ،  
و أما الآية التي احتج بها الشافعى رحمه الله فالمراد بها بيان الاصناف التي يجوز  
الدفع اليهم دون غيرهم ، وكذا المراد بآية الغنيمة - انتهى كلامه ، و حديث معاذ  
رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما و ما استدل به  
الشافعى من الحديث فى اسناده عبد الرحمن بن زياد الافريقى - راجع ج ٢ ص ٦٤  
من شرح الزرقانى .

(١) كذا فى الموطأ ، و كان فى الأصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالى فعلم من =



من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة [ و العدد ] <sup>١</sup> اوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى [ الوالى ] <sup>١</sup> و عسى ان ينتقل <sup>٢</sup> ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين او أعوام فيؤثر [ اهل ] <sup>٢</sup> الحاجة و العدد حيث ما كان [ ذلك ] <sup>٣</sup> .  
و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها الثمن لأن <sup>٤</sup> الأصناف ثمانية .  
و قال محمد بن الحسن : القول الأول احسن القولين و هو المعول <sup>٥</sup> الذى اجمع عليه اهل الكوفة و أهل المدينة .

## باب زكاة النخل و الحبوب

قال ابو حنيفة فيما اخرجت الأرض فيما <sup>٦</sup> سقت السماء و العيون و البعل <sup>٦</sup>

= الموطأ ان ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فزدناه منه .

(٢) كذا فى الموطأ ، و كان فى الأصل « يستغل » و فى الهندية « يشتغل » و كلاهما تصحيف ، و الصواب ما فى الموطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه - كما هو فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

(٥) تذكر ما مضى يتعلق به .

(٦) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « القول » مكان « المعول » . ف

(٧) بدل عن قوله « فيما اخرجت - الخ » و لعلة « بما » بمن الجارة مكان « فى » و هو عندى الأولى ، و هكذا يظهر من أثر أبي ابيهم الذى اخرجه فى الآثار كما سيأتى و من الموطأ .

(٨) بموحدة مفتوحة و بين مهملة ساكنة و هو ما شرب بعروقه من الأرض =

العشر و ما سقى من النضح ' و الدالية ' و الغرب ' نصف العشر و ذلك فيما اخرجت الأرض من قليل او كثير و كذلك ذكر ابو حنيفة عن حماد عن

= ولم يحتج الى سقى سماء و لا آلة ، و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان عثريا بالعين المهملة المفتوحة و المثناة الخفيفة و كسر الراء و شدة التحتية ، فقد فسره الخطابي بأنه الذى يشرب بعروقه من غير سقى - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح الموطن و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من الأرض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه الحديث ما سقى بعلا و يروى شرب و اتصابه على الحال - انتهى .

(١) بفتح النون و سكون المعجمة بعدها مهملة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اه زرقاني ؛ و كذا النضح في قوله ما سقى نضحاً او بالنضح و هو الماء ينضح به الزرع اى يسقى بالناضح و هو السانية ؛ اه - مغرب .

(٢) الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز و في رأسه مغرفة كبيرة يسقى بها ، و في شروط الحاكم : و يدخل في البيت الدولاب من غير ذكر و لا تدخل الدالية لأن هذا معلق بغيرها ، و كذلك جذوعها ، و هكذا ايضا في جمع التفاريق و الدولاب المنجون التى تديرها الدابة و الناعور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامى في رد المحتار و في القاموس : الدالية المنجون و الناعورة و شئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل و المنجون الدولاب يسقى عليه - انتهى ، و فسر الدالية في الدر المختار بالدولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهملة بعدها باء موحدة : الدلو الكبير - كذا في الدر المختار و رد المحتار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله : فيما يسقى بالغروب - اه .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

ابراهيم انه جعل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الأرض [ من ]<sup>١</sup>  
قليل<sup>٢</sup> او كثير .

= شيء اخرجت الأرض مما سقت السماء او سقى سبعا العشر و ما سقى بغرب او دالية  
ففيه نصف العشر . قال محمد : و بهذا كان يأخذ ابو حنيفة - اه ، و قال في باب ما يجب  
فيه الزكاة من الموطأ ص ١٧٣ بعد تخريج حديث ابى سعيد الخدرى قال محمد : و بهذا  
نأخذ و كان ابو حنيفة يأخذ بذلك الا في خصلة واحدة فانه كان يقول فيما اخرجت  
الأرض العشر من قليل او كثير ان كانت تشرب سبعا او تسقىها السماء وان كانت تشرب  
بغرب او دالية فنصف عشر و هو قول ابراهيم النخعي و مجاهد - انتهى ، و أثر ابراهيم  
و مجاهد اخرجه الطحاوى ايضا في شرح معانى الآثار ج ١ ص ٣١٦ قال حدثنا فهد  
قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصبهانى قال أنا شريك عن منصور عن ابراهيم قال في كل  
شيء اخرجت الأرض الصدقة ، حدثنا محمد بن حميد قال ثنا على بن معبد قال ثنا  
موسى بن ايعين عن خصيف عن مجاهد قال : سأله عن زكاة الطعام فقال فيما قل منه  
او كثر العشر او نصف العشر - انتهى ، و في الباب احاديث مرفوعة عن معاذ بن  
جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضى الله عنهم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من كتاب الآثار و الموطأ  
للإمام محمد .

(٢) اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٩٠ من رقم (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف  
عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : في كل ما اخرجته الارض من  
قليل او كثير زكاة و فيما سقت السماء او سقى سبعا العشر و فيما سقى بغرب او دالية  
نصف العشر - اه ، قال الامام ابو يوسف في كتاب الجراج ص ٦٢ و اختلف اصحابنا  
في وقت اداء ما اخرجت الارض فقال ابو حنيفة : في القليل منه و الكثير ، وقال غيره :  
حتى يبلغ ادنى ما يخرج من الأرض خمسة اوسق فلا صدقة فيما لم يبلغ خمسة اوسق =

= و كان ابو حنيفة يقول : في كل ما اخرجت الأرض من قليل او كثير العشر اذا كان في ارض العشر و سقى سيحا و نصف العشر اذا سقى بغرب او دالية او سانية و الخراج اذا كان في ارض الخراج من الخنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الذرة و الحبوب و انواع البقول و غير ذلك من اصناف غلات الشتاء و الصيف مما يكال او لا يكال فاذا اخرجت الارض من ذلك قليلا او كثيرا ففيه العشر و لا تحسب منه اجرة العمال و لا نفقة البقر اذا كان يسقى سيحا او تسقيه السماء و ان كان يسقى بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر ، و حدثنا بذلك عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : ما اخرجت الأرض من قليل او كثير من شيء ففيه العشر و ان لم يخرج الا دستجة بقل ، فكان ابو حنيفة يأخذ بهذا و يقول : لا تترك ارض تعتمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج اذا كان من ارض الخراج و ما تجب عليها من العشر اذا كان في ارض العشر قليلا اخرجت ام كثيرا - انتهى ، و هو قول عطاء ايضا ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في الخراج ص ٦٥ قال : و حدثنا اشعث بن سوار عن عطاء بن ابي رباح و عن الحكم عن ابراهيم النخعي انهما قالا : في كل ما اخرجت الأرض صدقة - انتهى ، و اخرج عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال : فيما انبتت الأرض من قليل او كثير العشر - انتهى ، و اخرج نحوه عن مجاهد و عن ابراهيم النخعي ، و اخرجه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز و عن مجاهد و عن ابراهيم النخعي و زاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة - نصب الراية . قلت : اخرج البخاري و ابو داود و الطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت السماء و العيون او كان عشريا العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - اه ، هذا لفظ البخاري و رواه ابو داود بلفظ : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون او كان بعلا العشر و فيما سقى بالسواني او النضح نصف العشر - اه ، و لفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري ، =

= و اخرج مسلم و الطحاوى عن ابى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت الانهار و الغيم العشر و فيما سقى بالسانية نصف العشر - اه ، و اخرج ابن ماجه و الطحاوى عن ابى بكر بن عياش عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه و سلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء و مما سقى بعلا العشر و ما سقى بالدوالى نصف العشر - اه ، و قد وقع الغلط فى نسخة الطحاوى فقد سقط عن مسروق من الاسناد و كذا قوله و ما سقى بالدوالى نصف العشر و كتب الكاتب مكانه و ما سقى بعلا نصف العشر - اه ، و هو خطأ فاحش ، و الصواب ما فى ابن ماجه و نصب الراية و غيرهما - قنبه ، و اخرج ابن ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت السماء و العيون العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذه الآثار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم جعل فيما سقت السماء ما ذكر فيها و لم يقدر فى ذلك مقدارا فى ذلك ما يدل على وجوب الزكاة فى كل ما خرج من الارض قل او كثير فان قال قائل ممن يذهب الى قول اهل المدينة ان هذه الآثار التى رويتها فى هذا الفصل غير مضادة للآثار التى رويتها فى الفصل الأول لأن الأولى مفسرة و هذه مجملة فالمفسر من ذلك اولى من المجمع ، قيل له هذا محال لان رسول الله صلى الله عليه و سلم اخبر فى هذه الآثار ان ذلك الواجب من العشر او نصف العشر فيما يسقى بالانهار او بالعيون او بالرشاء او بالدالية فكان وجه الكلام على كل ما خرج مما سقى بذلك - اه ، قال فى نصب الراية : و لما اخرج البخارى فى صحيحه حديث ابن عمر المتقدم عقبه بحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة و قال هذا تفسير لثلاول و المفسر يقضى على المبهم و الزيادة مقبولة - انتهى . و ابو حنيفة يؤول حديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة بزكاة التجارة كما فى الكتاب ( اى الهداية و قال المحقق فى فتح القدير تعارض فيه العام و الخاص فى مقدار خمسة اوسق و الاحتياط فى الايجاب =

ولسنا<sup>١</sup> نأخذ [ بهذا ]<sup>٢</sup> من قول أبي حنيفة و إبراهيم<sup>٣</sup> ولكننا نأخذ بما روى<sup>٤</sup>

= فقلنا به ، و في عمدة القارى ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب في الأموال سوى الزكاة . فهذه الأقوال التبس الأمر ولا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العربية لا على عدم الصدقة رأسا في اقل من خمسة اوسق كما زعموا و الحمل لم ينقل عن الامام فلذا اختلفت آراؤهم هذا ) و من الأصحاب من جعله منسوخا و لهم في تقريره قاعدة ذكرها السنناني نقلنا عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص ( بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكما كما كان ) كمن يقول لعبد لا تعط احدا شيئا ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزبد و ان علم تأخير العام كان عامنا للخاص كن قال لعبد : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئا فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابان و هو المأخوذ به ، قال محمد بن شجاع الثلجي : هذا اذا علم التأريخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخرالما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل آخر احتياط ، و الله اعلم - انتهى كلامه ؛ و قال ابن الجوزي في التحقيق و احتجت الحنفية بما روى ابو مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن ابان بن ابي عياش عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى بنضح او غرب نصف العشر في قليله و كثيره قال : و هذا الاسناد لا يساوى شيئا ابو مطيع ليس بشيء و ابان ضعيف .

(١) قال الزرقاني في ج٢ ص٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العربي : اقوى المذاهب و أحوطها للمساكين قول ابي حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجويني ان الحديث جاء لتفصيل ما نقل مؤنته مما تكثر مؤنته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين - انتهى ، و نص عبارته في موضع من شرحه للترمذي هكذا و اقوى المذاهب في المسألة =

= مذهب ابى حنيفة رحمه الله دليلا و احوطها للمساكين و اولاهها قياما بشكر النعمة و عليه يدل عموم الآية اى « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيات ما كسبتم و بما اخرجنا لكم من الارض » الآية، و الحديث اى فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ ، و قد رام الجوينى على تحقّقه ان يخرج عموم الحديث من بين يدي ابى حنيفة رحمه الله بأن قال : ان هذا الحديث لم يأت للعموم و انما جاء بتفصيل الفرق بين ما تفل مؤتته و تكثر و بدأ فى ذلك و أعاد و ليس يمنع ان يقتضى الحديث الوجهين العموم و التفصيل - اهـ ، فما قال الامام ابو حنيفة هو عموم ظاهر القرآن و عموم الأحاديث التى قد تقدمت من حديث ابن عمرو و من حديث جابر و من حديث ابى هريرة و من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنهم فى قليل ما اخرجت الارض و كثيره العشر و نصف العشر كما علمته و اقر به ابن العربى و قال به النخعى و مجاهد و عطاء بن ابى رباح و الزهرى و عمل به عمر بن عبد العزيز خليفة العدل كما سبق من الخراج و نصب الراية عن عبد الرزاق و ابن ابى شيبه و فتح القدير عن الزهرى و عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يأخذوا العشر و نصف العشر فى كل قليل و كثير بما اخرجته الارض فقد جرى به التعامل ايضا فى السلف فلم يبق شك فى قوة مذهب ابى حنيفة و رجحانه على غيره فقوله صلى الله عليه و سلم فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ ، حجة واضحة للإمام ابى حنيفة لا يشاركه فيها احد كما لا يخفى على المتوقد قال الامام ابو يوسف فى ص ٦٣ من الخراج حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن عمرو بن شعيب انه قال : العشر فى الحنطة ، الشعير و التمر و الزبيب ما سقى من ذلك سيجا العشر و ما سقى بغرب او دالية او سانية فنصف العشر قال : و حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء العشر و فيما سقى بالرشاء نصف العشر قال : و حدثنا الحسن بن عمارة عن ابى اسحاق عن عاصم بن صمرة عن على بن ابى طالب انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيجا العشر و فيما سقى بالغيل =

= نصف العشر قال : و حدثنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء في كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب في كل عشرين واحد ، و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سيجا ففيه العشر و ما سقى بدالية او سانية او غرب ففصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيجا العشر و فيما سقى بالغرب او السواني او النضوح نصف العشر - انتهى ما في الخراج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث محتملة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة ليصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء ، و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضى الله عنهم .

(٤) اخرجه في الموطأ ص ١٧٣ اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من النمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ، قال محمد : و بهذا تأخذ - انتهى ، و قد اخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ، و عن قتيبة بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك بنحوه ، و اخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر و لأحب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم ، و في الباب عن جابر و ابي هريرة و انس و غيرهم .



عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة<sup>١</sup> و نأخذ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) اعلم ان صاحب الهداية قال : و تأويل ما روياه زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالأوساق و قيمة الوسق اربعون درهما - انتهى . فجعل الحديث من باب زكاة التجارة ليس هو من باب العشر حتى يتعارض الحديثان . و قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع ؛ و اما الحديث فالجواب من التعلق به من وجهين احدهما انه من الآحاد فلا يقبل في معارضة الكتاب و الخبر المشهور و لا يمكن حمله على بيان المقدار لان ما تمسكنا به عام يتناول ما يدخل تحت الوسق و ما لا يدخل و خبر المقدار خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصلح بيانا للمقدار الذي يجب فيه العشر لأن من شان البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضى البيان و هذا ليس كذلك على ما بينا فلم انه لم يرد مورد البيان ، الثاني المراد بالصدقة الزكاة لان مطلق اسم الصدقة لا ينصرف الا الى الزكاة و نحن نقول به او يحتمل الزكاة فيحمل عليها عملا بالدلائل بقدر الامكان - انتهى ، او تعارض الخاص و العام فقدم العام لأنه احوط كما في ج ٢ ص ٢٣٨ من البحر ، و راجع من ج ٤ ص ٤٢١ الى ج ٤ ص ٤٢٩ من عمدة القارى باب العشر و باب ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . و فيها ص ٤٢٦ و اذا لم يعلم ( اى تقدم الخاص ) يجعل العام آخر لما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التاريخ فيجعل العام آخر احتياطا و النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفي الصدقة و لم ينف العشر و قد كان في المال صدقات . نسختها آية الزكاة و العشر ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المؤنة حتى و جب في ارض الوقف و لا تجب الزكاة في الوقف - انتهى ، و راجع ج ٤ ص ٢٨١ من عمدة القارى الفصل الثالث من باب ما ادى زكاته فليس بكنز قد تكلم في المسألة و اجاب عن قول النووي و غيره فالحديث عنده ليس من باب العشر و لا من باب الزكاة بل من باب الصدقات المنفردة بأن هذه الصدقات لا تؤخذ من كان عنده اقل من خمسة اوسق =

= وتأمل فيما اخرج الطحاوى ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهرى عن ابى بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض و السنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سيجا او بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سقى بالرشاء او بالدالية ففيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق - انتهى . فلعل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الاجوبة فانه صريح فى انه فى العشر لا فى الزكاة و لا فى الصدقات وقد ثبت فى محله ان زكاة السوائم و الخارج من الارض يرفعها اربابها بأنفسهم او بواسطة السعاة الى بيوت الاموال ولا اختيار لأرباب الاموال فى ان يدفعوها الى الفقراء و المساكين اللهم الا فى زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال فى ج ٢ ص ٥٩ من البدائع او يحمل قوله ليس فى الخضروات صدقة على انه ليس فيها صدقة توخذ بل اربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الأخذ للامام و به نقول - انتهى ، ففيها صدقة لكن لا يلزم على اربابها اداؤها الى بيت المال فلم لا يكون ان يكون هذا الحديث ايضا من هذا الوادى اى لا يلزم على ارباب ما دون خمسة اوسق اداؤها الى الامام بل يدفعون الى الفقراء و المساكين بأنفسهم ، فعلى هذا يكون الحديث من باب العرية و وادبها ولا استبعاد فى ان يحمل عليها ، و قد اخرج الطحاوى فى باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او فيما دون خمسة اوسق ، وعن جابر ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص فى العرية فى الوسق و الوسقين و الثلاثة و الأربعة و قال : و فى كل عشرة اقناء قنو يوضع فى المسجد للمساكين - اه ، و قد اخرج الطحاوى فى هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل انه صلى الله عليه و سلم قال : خففوا فى الصدقات فان فى المال العرية و الوصية - اه ، و اخرج ابو داود فى مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية و هى ما تطأه الا رجل فمن هذه =

حين<sup>١</sup> بعث معاذ بن جبل الى اليمن ، فلم يأخذ من الخضر<sup>٢</sup> صدقة<sup>٣</sup> و اوسق<sup>٤</sup> عندنا ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله و سلم ، و كذلك قال اهل المدينة [ و ]<sup>٥</sup> اذا كان الثمار مختلفة جمع بعضها الى بعض من غير ان يخلط

= الأحاديث يظهر ان نبي الصدقة في الحديث ليس لأنه لا زكاة فيها بل لكون العربية فيها ، فلذا امر بالتخفيف في الصدقات فرخص الشارع لأرباب الثمار و الزروع فيما دون خمسة اوسق في انهم يدفعون منها بأنفسهم لمن مر عليهم من الفقراء و المساكين و يصرفونها لمن احبوا صرفها اليه فهم يختارون في ذلك و هذا على عاداتهم قد جرت بذلك فان من كان من ارباب البساتين و الزروع عاداتهم ان يمنحوا و يعيروا اشجارا للفقراء يأكلون منها فأجاز لهم الشرع ان يفعلوها في خمسة اوسق فعني عنهم بالظاهر و امر العامل ان لا يأخذ منها شيئا و ان لا يؤدي الى تنية الزكاة عليهم .

(١) رواه الترمذى و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و الطحاوى ، قال الترمذى : اسناد هذا الحديث ليس بصحيح و ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه و سلم شيء - هـ ، و البسط في ج ٢ ص ٣٨٦ من نصب الراية .

(٢) في المغرب : الخضروات بفتح الخاء لا غير لقواكه كالفلاح و الكمثرى و غيرها او البقول كالكرات او الكرفس و السداب و نحوهما و قد يقوم مقامها الخضر ، قال الكرخى : ليس في الخضر شيء جمع خضرة و هى في الاصل لون الاخضر فسمى به و لذا جمع . و فى الرسالة اليوسفية عن علي : ليس في الخضر زكاة البقل و القشاه و الخيار و المباطخ و كل شيء ليس له اصل ، و عن موسى بن طلحة - مثله انتهى .

(٣) ان النبي محمول على صدقة ترفع إلى بيت المال و على نفي ولاية الاخذ للإمام و لذا لم يأخذها معاذ لأن المالك يؤدي بنفسه الى الفقراء فان الخضروات و الفواكه مما يتسارع اليه فالشرع منع العاملين اخذها - كما فى البدائع و فتح القدير .

(٤) ما بين المرعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

ثم يأخذ الصدقة إذا بلغت خمسة اوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [ في صدقة النخل ] الجعرور<sup>٢</sup> ولا مَصْران<sup>٣</sup> الفارة ولا عذق<sup>٤</sup> ابن حَبِيق وهو (١) كذا في الأصول، و لعل الصواب يؤخذ.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول. و إنما زدناه من الموطأ.

(٣) و كان في الأصل « لا يؤخذ الحصر » وهو تصحيف. و الصواب الجعرور. كما هو في الموطأ و الجعرور بضم الجيم و إسكان المهملة بزنة عصفور نوع من ردى التمر إذا جف صار حشفا - قاله الزرقاني في شرحه.

(٤) و في الأصل « ولا حصران الفاره » وهو تصحيف. و الصواب ولا مَصْران الفارة فصحف الميم بالحاء و نسى الناسخ ان ينقط هاء الفارة. و مَصْران بضم الميم و سكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى التمر سمي بذلك لأنه إنما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف و رغفان و جمع اصارين - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦، و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مَصْران الفارة ضرب من ردى التمر - اهـ.

(٥) قوله « ولا عذق نرجس » كذا في الأصول وهو تصحيف، و الصواب « عذق ابن حبيق او عذق حبيق » كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ وهو نوع من ردى التمر وهو بفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل ومنه عذق حبيق كأن التمر سمي باسم النخلة لأنه منها و بالكسر القنو منها كما في الزرقاني نقلا عن عبد الملك و ابى عمر، و القاموس و ابن حبيق بمهملة و موحدة مصغر سمي به الدقل من التمر لرداءته كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من التمر لا غير، و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير، و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الجعرور و لون الحبيق ان تؤخذ في الصدقة، زاد النسائي في روايته و فيه: =

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] <sup>١</sup> في الصدقة وإنما <sup>٢</sup> مثل ذلك عندهم مثل السخال لا يؤخذ [منها] <sup>٣</sup> في الصدقة و يحتسب في العدد و قد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها <sup>٤</sup> الصدقة مثل البراني <sup>٥</sup> و ما اشبهه <sup>٥</sup> من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه <sup>٦</sup> كما لا يؤخذ من خياره و إنما تؤخذ

= نزلت : ولا تيمموا الخبيث منه تففقون ، قال ابو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن الجيد - كذا في شرح الزرقاني و رواه مالك في الموطأ عن زياد ابن سعد عن ابن شهاب من قوله بزيادة لفظ : ولا مصران الفارة - هذا و هذه الصفحة من الكتاب مملوءة من الاغلاط و التصحيفات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل ، و في الموطأ هكذا : قال مالك إنما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها بسخالها و السخال لا يؤخذ منه في الصدقة - اه .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك البردي و ما اشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما يؤخذ الصدقة من اوساط المال - انتهى .

(٤) هكذا في الهدية ، و في الأصل « البراي » بالباء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء ، و البرني نوع من اجود تمر المدينة و قد يزداد الألف بعد الراء كما في المغرب : البرني و البراني ، و في الموطأ : البردي ، و قد ضبطه الزرقاني بضم الموحدة و اسكان راء و دال مهملتين و ياء من اجود التمر - اه ، و عندي هو الأرجح لأن الامام نقل من قول اهل المدينة و فيه البردي - تنبه . قلت : يمكن ان يكون في الأصل « البرادي » و سقط الدال من قلم الناسخ او صار الدال الفا في الكتابة سهواً - و الله اعلم .

(٥) و كان في الكتاب : ما اشبه ، و في الموطأ : شبهه - وهو الاصح ، و قوله « من خيار النخل » ليس في الموطأ .

(٦) قوله « من ادناه » كذا في الموطأ ، و كان في الاصول « من اقله » .

[الصدقة] <sup>١</sup> من وسط <sup>٢</sup> المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت <sup>٢</sup> لرجل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال <sup>٤</sup> [متفرقة] <sup>١</sup> لا يبلغ [مال كل شريك] <sup>٥</sup> في كل شرك منها او قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بعض [يلغ] <sup>٦</sup> ما يجب فيه الزكاة فانا <sup>٧</sup> نجتمعها و تؤدى عنها الزكاة فكذلك <sup>٨</sup> قولنا اذا كان ذلك من صنف واحد .

وقال اهل المدينة: الحبوب التي يجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الخنطة <sup>٩</sup>

- (١) ما بين المربعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطأ .
- (٢) في الموطأ « من اوساط المال » .
- (٣) و في الموطأ « كان » .
- (٤) و في اصول الكتاب « في مال » بالافراد . و في الموطأ « في اموال » .
- (٥) كذا في الموطأ ، و سقط من نسخ الكتاب ، و فيه العبارة هكذا « في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة » و قوله « كل شرك منها » ليس في الموطأ ، و لعله مصحف بما في الموطأ ، و معنى كل شرك : كل حصة منها .
- (٦) كذا في الاصل بصيغ التكلم ، و في الموطأ « فانه يجمعها و يؤدى عنها زكاتها » و هو الراجح عندي - و الله اعلم .
- (٧) راجع ج ٢ ص ٥٣ الى ج ٢ ص ٦٥ من البدائع فان الكاساني قد بسط في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تفريعا و نقضا و ابراما و توسيعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .
- (٨) الخنطة بكسر الحاء المهملة و سكون النون القمح . و الشعير : حب معروف بفتح الشين المعجمة و تكسر .

و الشعير و السلت<sup>١</sup> و الذرة و الدخن و الارز<sup>٢</sup> و العدس<sup>٣</sup> و الحمص  
و الجلجلان<sup>٤</sup> و اللوياس<sup>٥</sup> و الجلبان<sup>٦</sup> و ما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير  
طعاما يذكر . فالزكاة<sup>٧</sup> تؤخذ من ذلك كله بعد ان تحصد<sup>٨</sup> و تصير حبا ؛

(١) بضم السين المهملة و سكون اللام بعدها تاء فوقانية : شعير لا قشر له يكون بالغور  
الحجاز . و منه صدقة الفطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩  
من المغرب . و قاله الجوهري و قال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب .  
و قال الأزهرى : حب بين الحنطة و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في  
ملاسته و كالشعير في طبعه و برودته - كذا في الزرقاني . و الذرة بذال معجمة و راه  
مهملة حب معروف . و الدخن بهملة فمعجمة : حب معروف ، واحده دخنة .

(٢) بالهمزة و سكون الراء المهملة ثم معجمة بزنة قفل . و في لغة بضم الراء للاتباع  
و اخرى بضم الهمزة و الراء و شد الزاي . و الرابعة فتح الهمزة مع التشديد . و الخامسة  
رز بلا همزة و زان قفل - كذا في الزرقاني .

(٣) العدس بفتحين : حب معروف . و الحمص بكسر الحاء المهملة و شد الميم . مكسورة  
عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني .

(٤) و في الاصل «الجلجان» و هو خطأ . و الصواب «الجلجلان» بيمين مضمومتين  
بعد كل جيم لام ثمر الكزبرة و السمسم و هو المراد في حديث ابن عمر انه كان  
يدهن بالجلجلان - كذا في المغرب . و السمسم هو المراد في الكتاب كما في شرح  
الموطأ للزرقاني .

(٥) نبات معروف مذكور يمد و يقصر - زرقاني . و في المغرب - بالمد : حب معروف  
وهو نوعان ابيض و أسود - اه .

(٦) بضم الجيم و إسكان اللام و حكي فتحها مشددة : حب من القطاني - زرقاني .

(٧) كذا في الموطأ ، و في نسخ الكتاب يذكر « بالزكاة » و هو خطأ .

(٨) هذا هو الصواب .

كتاب الحجّة (باب زكاة النخل و الجوب) للإمام محمد الشيباني

و كذلك قولنا ونحن نرى ايضاً ان يؤخذ الصدقة عما يكتب<sup>١</sup> له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران و نحوه اذا بلغ<sup>٢</sup> فأخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى<sup>٣</sup> ما يخرج من الارض من الأوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة<sup>٤</sup> التمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق و ما لم يبلغ ثمرته [خمس اوسق]<sup>٥</sup> فلا زكاة<sup>٦</sup> فيه .

(١) تأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة ام لا .

(٢) يياض في الكتاب ، و لعله « نصاباً » و راجع ص ٦١ من البدائع ، و المسألة في جملة كتب الفقه مصرحة ، فعند محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء ، وعند ابي يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران و نحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق من الجوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابي يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « من ادنى » فسقط لفظ « من » من الاصول - و الله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعداً اخذ من زيت العشر بعد ان يعصر و من لم يرفع زيتونه ، خمسة اوسق لم يجب عليه في زيت الزكاة - اه ، و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابي يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه يوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و ابو حنيفة و الشافعي في احد قولي و الثاني كابن وهب و ابي ثور و ابي يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادم لا قوت - انتهى ، كيف لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =



كتاب الحجّة ( باب زكاة النخل و الجوب ) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة فى كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر  
وفيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف العشر من النضح و الغرب  
و نحوهما .

و قال اهل المدينة فى الرجل يكون له الأرض فيجد<sup>١</sup> منها اربعة اوسق  
من التمر [ ما ]<sup>٢</sup> يقطف منها<sup>٣</sup> اربعة اوسق من الزبيب و [ ما ]<sup>٤</sup> يحصد<sup>٥</sup> منها  
اربعه اوسق من الحنطة و [ ما يحصد منها ]<sup>٦</sup> اربعة اوسق من القطنية ° انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح فى وجوب العشر فى الزيتون  
و قال الامام محمد فى الموطأ باب صدقة الزيتون : اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال :  
صدقة الزيتون العشر، قال محمد : و بهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت  
فى هذا الى الزيت انما ينظر فى هذا الى الزيتون ، و أما فى قول ابى حنيفة رحمه الله فى  
قليله و كثيره العشر - انتهى ، ثم رأيت ان الفاضل للكتوبى رد على الزرقانى فى التعليق  
المجد فالحمد لله على ذلك حيث واقته على ذلك .

(١) فى آخره دال مهملة من الجداد و هو القطع بمجد اى يقطع ، قال فى المغرب :  
الجذ : القطع ، و منه قوله : جذ النخل صرمة اى قطع ثمره جدادا فهو جاد - الخ ، و فى  
رواية من الموطأ : يجذ بالذال المعجمة و هو أيضا بمعنى يقطع من الجذ و الجذاذ و هو  
القطع ، و فى الموطأ : ان الرجل اذا كان له ما يجذ منه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) الضمير راجع الى الأرض ، و فى الموطأ منه و هو راجع الى ما فى قوله : ما يجذ .

(٤) و الحصاد قطع الزرع و نحوه .

(٥) بكسر القاف و تشديد الياء بعد النون ، و حكى الازهرى بالضم عن المبرد و هى من

الجوب ما سوى الحنطة و الشعير و هى مثل العدس و الماش و الباقى و اللويا و الحص =

لا يجمع [عليه] <sup>١</sup> بعض ذلك الى بعض و انه لبس عليه في شيء من ذلك عشر <sup>٢</sup> ولا زكاة حتى تكون في الصنف الواحد [من التمر او في الزبيب او الحنطة او في القطنية] <sup>٣</sup> ما يبلغ [الصنف الواحد منه] <sup>٤</sup> خمسة اوسق و الوسق <sup>٥</sup> ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه و سلم . و كذلك قولنا ايضا .

و قال اهل <sup>٦</sup> المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بعض لأنها صنف واحد مثل الحنطة وحدها و التمر وحده و الزبيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية <sup>٧</sup> الحمص و العدس و اللويا و الجلبان و كل

= و الارز و السمسم و الجلبان عن الدينوري و عن ابي معاذ القفاني خضر الصيف و قال غيره : وهي اسم جامع لهذه الجوب التي تدخر و تطبخ سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطن بالمكان اى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب ، و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سابق في الكتاب و ليست هي بمعنى القطن التي يقال لها في الفارسية « پنبه » و في الهندية « روتى » .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر و لا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا في الموطأ ، وهي في موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناء و اطلب تفسير الصاع و المد و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المختار و الدر المختار و غيرهما من كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة و التمر و الزبيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس بوجود في الموطأ .

(٥) في نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالواو و هو خطأ ، و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما في الموطأ ، فإن الحمص و غيرهما تفسير القطنية .

ما ثبت<sup>١</sup> معرفته<sup>٢</sup> عند الناس<sup>٣</sup> انه من ذلك الصنف<sup>٤</sup> فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق [بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم]<sup>٥</sup> و ان كان من الأصناف كلها<sup>٦</sup> ليس من صنف واحد من القطنية [فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض و عليه]<sup>٥</sup> فيه<sup>٧</sup> الزكاة .

و أما نحن فانا لا نضيف بعض ذلك الى بعض فانها اصناف مختلفة ولا نجمل في شيء من ذلك عشرا<sup>٨</sup> حتى يبلغ كل صنف من ذلك خمسة اوسق ، و هذه اصناف متفرقة مثل الحنطة و التمر و الزبيب .

و قال اهل المدينة : ليست بأصناف متفرقة و لكنها صنف واحد .

قلنا لهم : فما تقولون في رجل اخذ من رجل اثنين من المحص بواحد من العدس يدا بيد أترون به بأسا ؟  
قالوا : لا نرى بأسا بذلك .

(١) و كان في الأصل « نبت » و ليس بصواب ، و الصحيح بالثاء و هو في الموطأ ايضا .

(٢) و كان في الأصل « بمعرفته » و الصواب « معرفته » .

(٣) في المدونة ج ١ ص ٢٨٨ اظهر مما ههنا ، قال و القطنى كلها الفول و العدس و المحص و الجلبان و اللويا و ما ثبت معرفته عند الناس انه من القطنى فانه يضم بعضه الى بعض فاذا بلغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة - اه .

(٤) كذا في الاصول ، و في الموطأ « انه قطنية » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) في الموطأ « من اصناف القطنية كلها » .

(٧) في نسخ الكتاب « فقيها » و عبارة الموطأ « فيه » .

(٨) «عشرا» بالعين المهملة و الشين المعجمة هو الصحيح كما في الأصل: و على هامش الكتاب

«عسرا» بالعين و السين المهملتين، و هو و إن كان له معنى صحيح لكن ههنا خطأ .

أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان و ان هذا لا يشبه التمر المتفرق الوانه  
و أجناسه لأن ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل و كذلك العنب الأبيض منه و إلا  
سود فكذلك أيضا يضاف بعضه الى بعض لأنه صنف واحد .

و قال ' اهل المدينة : أرايتم الذهب بالفضة اثنين بواحد يدا يد ما ترون  
فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدا يد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يجب في مثله زكاة و فضة لا تجب  
فيها الزكاة و أنت اذا جمعتهما ' وجبت فيهما ' الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟  
قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية [ الا صنفا واحدا يجمع ] ، قلنا لهم : فما يمنعكم ان  
تجمعوا التمر الى الزبيب فاذا بلغا جميعا خمسة اوسق جعلتم فيها ' الزكاة كما جعلتم  
[ في ] ' القطنية و قسم ذلك بالذهب و الفضة ينبغي لمن قاس القطنية

(١) كذا في الأصل ، و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر  
ابن الخطاب بين القطنية و الحنطة فيما اخذ من النبط و رأى ان القطنية كلها صنف واحد  
فأخذ منها العشر و أخذ من الحنطة و الزبيب نصف العشر ، قال مالك فان قال قائل : كيف  
يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة و الرجل يأخذ منها اثنين  
بواحد يدا يد ، و لا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا يد ، قيل له : فان الذهب و الورق  
يجمعان في الصدقة و قد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا يد - انتهى .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهداية ' جمعتهما ' بضمير التأنيث و هو تصحيف . ف

(٣) كذا في الأصل ، و في الهداية ' فيها ' و هو تصحيف ' فيهما ' . ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع الى خمسة اوسق - تأمل .

(٦) و كان في الأصل ' ان ينبغي ' و في الهداية ' ينبغي ' ، و هو الصواب . ف

بالذهب<sup>١</sup> و الفضة ان يقيس التمر و الزيت بالذهب و الفضة .

فان فرقم بين ذلك فمن اين افترقا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكّاتهما واحدة .

الاترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التجارات ثم

تزكى<sup>٢</sup> معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة

الأجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيزكى ذلك كله فالذهب و الفضة

لا يشبه الحبوب .

أرأيتم رجلا باع تبراً بعينه بفضة تبراً بعينها فافترقا قبل ان يتقاضا

أليس البيع منتقضا ؟ قالوا : بلى .

قلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاعاً من حمص بعينه بصاع من عدس

بعينه فافترقا قبل ان يتقاضا فان قلتم ان هذا جائز ولا ترون انهما معه مفترقان

ينبغي لمن جمع القطنية ان يجمع التمر و الزيت و الا فقد ترك قونه .

و قال اهل المدينة في النخيل<sup>٣</sup> يكون بين الرجّين فيجدان<sup>٤</sup> منها ثمانية

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « للذهب » ، و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الأصول « يزكى » ، بالتذكير ، و الصواب « تزكى » ، بالتأنيث .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « لعينه » ، و لا بد من زيادة لفظ الذهب و الفضة

كليهما غير مضرّوين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « في الارض » ، مكان « في النخيل » ، تأمل فيه ،

و معنى الارض ايضاً صحيح .

(٥) قوله « فيجدان » ، بالبدال المهملة اي فيقطعان ، و في الموطأ بالذال المعجمة و هو

ايضاً بمعنى القطع .

اوسق<sup>١</sup> من التمر لا صدقة عليها فيها<sup>٢</sup> وكذلك قولنا ايضا .  
و اما قول ابى حنيفة فعلى كل قليل و كثير من ذلك الصدقة .  
اخبرنا محمد بن الحسن<sup>٣</sup> عن اسحاق بن حازم<sup>٤</sup> عن عمر<sup>٥</sup> بن عبد الرحمن  
بن مُحَيِّصِين عن عطاء بن ابى رباح قال : ليس فى الفظنية شيء حتى يكون من  
كل صنف خمسة اوسق :  
اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن<sup>٦</sup> بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان<sup>٧</sup>

- (١) كذا فى الاصل ، وفى الهدية « اوساق » .
- (٢) كذا فى الموطأ بوحدة الضمير و عليه الاعتماد ، وفى الاصول « فيهما » .
- (٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني لعل تليذه زاد هذه العبارة فى نسخته وقت الدرس او نسخ الكتاب او املائه .
- (٤) و هو اسحاق بن حازم ، و قيل : ابى حازم المدنى البزاز . صدوق ثقة ، لا بأس به ، من رجال ابن ماجه ؛ كما فى ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .
- (٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمى ابو حفص قارئ مكة ، قال البخارى و منهم من قال بمجد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذى و النسائى كما فى ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيصة مصغرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملتين بينهما ياء و فى آخره نون .
- (٦) هو ابو محمد المدنى الأنصارى الأوسى و يقال له الامامى يقال انه من ولد ابى امامة بن سهل بن حنيف الأنصارى ، كما فى ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .
- (٧) وقع فى جميع الاصول « عمر » مكان « عثمان » ، و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنيف عن حكيم بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .  
 اخبرنا محمد بن الحسن عن محمد بن أبي الحسن البراد عن محمد بن أبي حملة  
 قال : سألت سايما بن يسار عن زيت الفجل ° بزيت الزيتون اثنين بواحد  
 يدايد ، قال : لا بأس به . و سألت عن الحمص بالعدس اثنين بواحد يدايد .  
 فقال : لا بأس به .

### باب زكاة الفطر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر  
 عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لغير التجارة ، فأما ما كان من

- (١) هو اثنان احدهما حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصارى الأوسى من رجال  
 الأربعة كما فى ج ٢ ص ٤٤٨ من التهذيب . وهو يروى عن الزهرى و طفته ، و عندى هو  
 ههنا فان الراوى عنه ايضا انصارى اوسى و هو عبد الرحمن بن عبد العزيز . و الثانى من  
 ذكره الحافظ فى ص ١٠١ من التعجيل : حكيم بن أبى حكيم عن الزهرى و عمر بن عبد  
 العزيز و غيرهما و عنه ابن أبى ذئب و غيره ذكره ابن حبان فى الثقات - اه
- (٢) هو محمد بن الحسن بن أبى الحسن البراد المدنى كما فى ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب .
- (٣) و كان فى الأصول « البزار » بالزاي و الراء و هو خطأ ، و الصواب « البراد »  
 بالباء و الراء المهملة المشددة بعدها الف ثم دال مهملة ، كما فى التهذيب و غيره .
- (٤) هو القرشى ابو عبد الله المدنى كما فى ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .
- (٥) هو بالقاء و الجيم بعدها لام و هو الصواب ، و فى نسخ الكتاب بالقاء و الحاء  
 المهملة و هو خطأ ، و الصواب بالجيم .
- (٦) لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال ولاية المولى مع جود شرطه و هو  
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، و فى الباب احاديث و آثار فن الأحاديث حديث =

رقيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدي عنه صدقة الفطر لأنه يؤدي عن ذلك  
زكاة التجارة .

و ليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن زوجته<sup>١</sup> ولا عن ولده  
الكبير<sup>٢</sup> من رجل و امرأة .

= ابن عمر اخرجه الدارقطني ص ٢٢٠ و البيهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر  
ابن زرارة حدثنا عمير بن عمار الهمداني ثنا الأيضي بن الأغر حدثني الضحاك بن عثمان  
عن نافع عن ابن عمر قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير  
و الكبير و الحر و العبد ممن تمونون - اه ج ٤ ص ١٦١ و من الآثار اثر ابي هريرة  
اخرجه الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبد الله بن ابي جعفر  
عن الأعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير  
و كبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - اه ، و البسط  
في نصب الراية و غيرها من الكتب .

(١) لقصور المؤنة و الولاية اذ لا يلي عليها في غير حقوق الزوجة ولا يجب عليه ان  
يمونها في غير الرواتب كالمداواة ؛ نهر - اه رد المختار .

(٢) اي الكبير العاقل و لو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهره و احترز بالعاقل عن  
المتونة و المجنون فحكمه كالصغير و لو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن  
محمد في العارض بعد البلوغ من انه كالكبير العاقل لوزال الولاية بالبلوغ و أشار الى  
انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر  
و النهر و عبر عنه في الجوهرة بقليل و عزاه في الخانية الى الشافعي لكن حكى في جامع  
الصغار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية و المؤنة جميعا - اه ، و هو ظاهر  
رد المختار ولو ادى عن الزوجة و الولد الكبير بلا اذن اجزا استحسانا الاذن عادة اي  
لو في عياله عنه و إلا فلا - قهستاني عن المحيط ، فليحفظ - الدر المختار ، و قال في البحر :  
و ظاهر الظهيرية انه لو أداه عن في عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة =



ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدي عنهم .  
وعلى الرجل ان يؤدي [ صدقة الفطر ] <sup>١</sup> عن مدبره و أم ولده لأنهم  
رقيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدي عن مكاتبه <sup>٢</sup> و ان كان عبداً له .  
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل و كان  
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدي عنه <sup>٣</sup> مكاتبته فان بقي شيء كان له فلذلك ليس  
على مولاه ان يؤدي عنه و لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس <sup>٤</sup> على المكاتب  
ان يؤدي عن نفسه صدقة الفطر و لا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة ولا هبة .  
و قال اهل المدينة : على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن كل من يضمن نفقته  
ولا بد له من ان ينفق عليه [ و الرجل يؤدي ] <sup>٥</sup> عن مكاتبته [ و مدبره ] <sup>٦</sup>

= و الولد - اهـ . و على الاستحسان الفتوى كما في الخاتمة و أشار بقوله للاذن عادة  
الى وجود النية حكما و الا فقد صرح في البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون النية - تأمل -  
كذا في رد المختار .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و وجه وجوب الاداء عنه لتحقيق السبب وهو  
رأس يمونه و بلى عليه الدر المختار اى بلى عليه ولاية مال لا انكاح - رد المختار .

(٢) لأنه لا يلزمه نفقتهم و فى ولايته عليهم قصور - بدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٣) كذا فى الهندية ، و كان فى الأصل « منه » .

(٤) لأنه لا ملك له حقيقة لأنه عبد ما بقي عليه درهم تلى لسان رسول الله صلى الله  
عليه و سلم و العبد مملوك فلا يكون مالكا ضرورة : اهـ - بدائع .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اتما زيد من الموطأ .

(٦) و فى الموطأ عن « مكاتبه » بالافراد قلت و بهذا قال عطاء و أبو ثور و قال : =

و رقيقه كلهم شاهدهم و غائبهم من كان منهم مسلماً و من كان منهم للتجارة<sup>١</sup>  
او لغير التجارة .

و قال محمد بن الحسن: و كيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر  
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أ رأيتم رجلاً يتجر في الرقيق فهو يدير<sup>٢</sup> الرقيق في الرقيق ولا ينض في  
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في  
ذلك الزكاة .

أ رأيتم اذا زكاه<sup>٣</sup> التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر  
بعد ذلك يوم أيزكيهم ايضاً زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [ زكاة ]<sup>٤</sup>  
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احداً من العلماء قاله و استحسنته .

= الأئمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضاً لا زكاة عليه في مكاتبه لانه ليريه و جاز  
له اخذ الصدقة و ان كان مولاه غنياً و روى عن ابن عمر، اهـ - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩  
و أثر ابن عمر اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى  
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في ارضه و غير  
ارضه و عن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كان له مكاتب  
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال :

كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطأ « لتجارة او لغير تجارة » بالنكير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل الصواب « زكى زكاة التجارة » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الاصول « يستحسنه » و الصواب « استحسنته » .

كتاب الحجية (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ ايضا ]<sup>١</sup> اذا كانت للتجارة يزكونها  
زكاة التجارة و زكاة السائمة<sup>٢</sup>.

## باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة: من كان [ من ]<sup>٢</sup> رقيق الرجل كافرا و هو لغير التجارة  
فعليه فيه زكاة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و الثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه  
فيهم الزكاة و لا تجب في مال واحد زكأتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١  
ولنا ان الجمع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون نفي في الصدقة و قال النبي  
صلى الله عليه و سلم : لا نفي في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في  
ج ١ ص ٧٠ من المغرب : لكن ذكر عن ابى سعيد الضرير معناه لا رجوع فيها  
ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الرخشمي في الفائق ج ١ ص ٨٣  
ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اه  
و لم ينقل خلافة و قال : في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المعتمر من المختصر هذا  
عند ابى حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر  
و مالك و الحجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا نجد في كتاب ولا سنة اجتماع  
الزكاة و الفطر و الاجماع على ان الماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة  
و انما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال الطحاوى في  
ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى و عبد الوهاب قال ثنا ابو نعيم ثنا  
ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد نصارى لا يدارون  
التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه .  
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة على المسلم فلا يبالي كافرا كان عبده او مسلما .  
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان مسلما كانت عليه الزكاة ولا يبالي ' ما ' كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .  
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يكون له ' عبد نصراني او يهودي قال : يؤدى عنه زكاة الفطر °

(١) و في الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه - اه .  
(٢) و كان في الاصول ' ابالي ' و هو تحريف ، و الصواب ' يبالي ' بالغياب فاطلبه من مظان العلم .  
(٣) قوله ' ما كان - الخ ' يعني على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط ان يكون لغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكانا كما سبق .  
(٤) كذا في الهندية و لفظ له ساقط من الأصل . ف

(٥) في الجوهر النقيج ٤ ص ١٦٣ و في الاستذكار قال الثوري و سائر الكوفيين يؤدى الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن عبد العزيز و النخعي و روى عن ابي هريرة و ابن عمر - اه ، و حديث ابي هريرة اخبره الحافظ الطحاوى في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عمر بن ايوب الكندي قال : حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يعول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - انتهى ، و هو في ج ٣ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال : حدثني عمرو بن المهاجر قال :  
قال عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر .  
اخبرنا ابراهيم بن محمد المدني قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم  
ابن محمد بن ابى بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودى و النصراني عنه  
صدقة الفطر .

= يصلح للمتابعة سيما من رواية ابن المبارك عنه . انتهى ، و حديث ابن عمر اخرجه  
الدارقطنى انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر و عبد صغير و كبير ذكر و انثى كافر  
و مسلم : الحديث - نصب الراية .

(١) هو الانصارى الدمشقى ابو عبيد كما فى ج ٨ ص ١٠٧ من التهذيب .

(٢) اخرجه الطحاوى ايضا فى ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار  
بهذا الاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان و عبد الوهاب قالانا ثنا نعيم بن حماد قال ثنا  
ابن المبارك قال ثنا اسمعيل بن عياش قال ثنا عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز  
قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر - انتهى .

(٣) هكذا فى النسخ . و فى ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب : ابراهيم بن المدنى بلا بيا  
بين الدال و ألون .

(٤) فان قلت فى حديث ابن عمر الذى رواه الشيخان وغيرهما على كل حر او عبد ذكر  
او انثى من المسلمين الحديث ، قلت : قال فى الجوهر النقى رواية هذا الحديث لفظهم : على  
كل حر او نفس و المراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على  
عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم اليهقى و اما قول ابى عتبة عن كل نفس  
من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف و هو ضعيف ثم على  
تقدير التنازل و تسليم صحة روايته هذه نقول ثبت فى الصحيح حديث ليس على المسلم  
فى عبده صدقة الا صدقة الفطر و هو بعمومه يتناول الكافر ايضا و كذا ما تقدم فى  
حديث ابن عمر و الخدرى عن كل حر و عبد ، و رواية ابى عتبة هذه ذكرت بعض =

## باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة: ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها ، و ليس عليه ان يؤدى صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الأصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لأبي ثور قست من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لولم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فعلى هذا على في قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يحمل على بابها و على التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا نمنع اولا له المفهوم و ثانيا لو سلمناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان مذهب ابن عمر رضى الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر فدلّهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا تفرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذى على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبيد كما ذكره الحافظ الطحاوى في مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه و هو مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و للتفصيل مقام آخر .

(١) قلت : الحديث الذى فيه عن تمونون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي و قوله عليه السلام في صحيح البخارى على الذكر و الأثني من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل ولأنه يلزمها =

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها ) للامام محمد الشيباني

و عن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فليس عليه ان يؤدى عنهم<sup>١</sup> و ان كان لامرأته و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن انفسهم<sup>٢</sup> و إلا فليس عليهم ان يؤدوا شيئاً<sup>٣</sup>

= الاخراج عن عبيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى و يلزم الشافعي الاخراج عن ابيجيره و رقيقه الكافر لانه يموئها - قاله في الجوهر النقي .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لانه يؤدى الى الشئ و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عبيده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى الفقيه له عيب للتجارة لا يساوى نصاباً و ليس له مال الزكاة سواه لا تجب صدقة فطرة العبد و ان لم يؤد الى الشئ لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود و المعتبر سبب الحكم لا الحكم - اه البحر الرائق ، و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين فتذكره .

(٢) ولو كانوا فقراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المؤنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدلل به المدينون و الحجازيون محمول على جواز الأداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : البحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكبير بغير اذنها جاز و ظاهر الظهيرية انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقاً بغير تقييد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عنهما بلا اذن اجزأ استحساناً للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - فهستانى عن المحيط اه . و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكماً و إلا فقد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية : تأمل - رد المختار ؛ و قد سبق ازيد منه .

(٤) وهذا حكم العقلاء و لو زمتا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المعتوة و المنجون =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤدى عن اهله وخدمها) للإمام محمد الشيبانى

وقال اهل المدينة على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدى عن سائر رقيقها .

وقال محمد بن الحسن : و كيف يجب عليه ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ' و هى امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجرى على المسلمين فى اموالهم من الزكاة فكما ان عليها ان تزكى [عن] ٢ ما لها فكذلك عليها ان تزكى عن نفسها ٢ .

ألا ترون انه لا يجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذى لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا فى ظاهر الرواية خلافا لمحمد فى العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا فى رد المحتار .  
(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم السبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالتصور فى المؤنة و الولاية كليهما اذا لا يلى عليها فى غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها فى غير الرواتب كالمداواة : نهر - كذا فى رد المحتار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منها .

(٣) قال فى ج ٣ ص ١٠٥ من المسوط مجيبا عن قول الامام الشافعى ان عليها الاداء عن ماليكها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من نفس ماليكها ثم النفقة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الأجير على المستأجر و هذا لان فى الصدقة معنى العبادة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات وقد يتنا ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقبة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان ادى عنها بغير امرها لم يجز فى القياس كما لو أدى عن اجنبى و يجوز =



كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني

إذا كان موسرا وكانت الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه وليس على غيره ان يؤدي عنه .

قالوا : نزع من كل من يجب على الرجل ان ينفق عليه وجب عليه ان يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : ان النفقة انما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم وليس ينبغي ان يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلفا [ لهما ] .  
واما الصدقة فهو شئ يتقرب به الى الله عز وجل فانما تجب ذلك على من يجب عليه الفرائض لله تعالى فاذا وجبت الفرائض لله على عبد او أمة

= استحسانا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله لأن العادة ان الزوج هو الذي يؤدي فكان الأمر تابنا باعتبار العادة - انتهى -

(١) كذا في الهذبية «و كانت» ، وكان في الأصل «فكانت» ، و ظاهر العبارة في صورة الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها ان تكون هكذا فلو كانت او تكون هكذا فان كانت الصدقة تجب الى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه - تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(٢) و في الأصول «تلف» بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب «تلفا» لانه اسم ان .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الأصول و تذكير الضمير بلحاظ الخبر فانه مذكور و [ لا فاجبار لفظ الصدقة كان ينبغي ان يكون فهي التانيث .

(٥) فيه اشارة الى ان الصغير الغني لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لانه ممن لم يجب عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .

(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لاما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .

كتاب الحججة ( باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره ) للإمام محمد الشيباني

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فاذا لم يكن له مال فقد وضع  
الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب  
عليه الزكاة .

### باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

وقال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره لأنه  
قد فاته بنفسه وكذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحده اياه او سلطان  
غصب رجلا عبدا فظله اياه ° لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء العبيد

(١) فيه ارسال و مسامحة و الا فينبهما فرق في الوجوب و شرط النوى في الزكاة  
لا في صدقة الفطر كما لا يخفى فظالما تجب صدقة الفطر على رجل ولا تجب في ماله  
الزكاة كما هو ظاهر .

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوي الا بعد عوده الى المولى فيجب لما مضى من  
السنين - فهستانی . قال الحمى ولم يوجبوا الزكاة في مال الضمار كما تقدم فليظن الفرق  
و كذلك المأسور الذي لم يملكه اهل الحرب و اما اذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه  
حتى يجب عنه صدقة الفطر هل انه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و اين  
الاداء .

(٣) اى من رجل على طريقه الخذف و الايصال و كذا في قوله الآتى او سلطان -  
الحج ، و يقال له المنسوب بنزع الخافض .

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه ينة كما في الدر المختار، و قال في رد المختار مقتضى  
التصحیح الذى مر في الزكاة ان لا تجب و لو كانت عليه ينة لانه ليس كل قاض يعدل  
ولا كل ينة تقبل - ط اه ، قلت : و الى الاطلاق تشير عبارة كتاب الحجج كما  
لا يخفى .

(٥) تأمل فيه زاده ايضا للبراد و لعله هو المأسور في اسر السلطان او في حكمه .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

صدقة الفطر .

و قال اهل المدينة في العبد الآبق [ ان سيده ] ان علم مكانه او لم يعلم  
و كانت غيبته قريبة و هو يرجي حياته و رجعت فان علي مولاه فيه صدقة الفطر  
و ان كان اباقه قد طال و ايس عنه فلا نرى ان يزكى عنه .

و قال محمد بن الحسن : و كيف اقرق من قرب اباقه و من طال اباقه ؟  
ليس بين هذين فرق و ليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا  
عبد قات بنفسه فلا زكاة فيه .

### باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعيد عبيد فعلى

(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع و البحر ، و عنه في  
رد المحتار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الاخماس و رقيق القوام الذين يقومون على  
مرافق العوام مثل زمزم و ما اشبهها و رقيق الفي صدقة الفطر لعدم الولاية لأحد  
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين و كذلك السبي و رقيق الغنيمه و الاسرى قبل القسمة  
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبته لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على  
صاحب الرقبة لقوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد ، و العبد اسم للذات  
المملوكة و انه لصاحب الرقبة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستعير  
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، و عنه نقله صاحب البحر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) في الموطأ يرجو ، فعلى هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب  
الى العبد ، تدبر .

(٤) و كان في الأصل « يرى » بالنية ، و الصواب « نرى » بالتكلم لان في موطأ مالك :  
فاني ارى ان يزكى عنه .

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعا صدقة الفطر<sup>١</sup> وان كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة و ليس عليه فيهم صدقة الفطر<sup>٢</sup>.

و قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .

و قال اهل المدينة : ليس على الرجل صدقة الفطر فى عيد عيده و لا فى رقيق امرأته إلا من كان يخدمه منهم و لا بد له منه<sup>٣</sup>

(١) لوجود الشرط و هو كونه من اهل الوجوب على نفسه و لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال الولاية لأن للرأس الذى يمونه و بلى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب و النصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه و ليس الوجوب على العبد لأن الوجوب هو وجوب الأداء و الأداء بالملك و لا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالأداء المأمور به فى الحديث من غير تحمل و نيابة عنه فيعتبر اهلية المولى لا العبد و قد وجدت فيجب على المولى ان يخرج صدقة الفطر عن ماله الذى لغير التجارة و يدخل فيهم مديروه و امهات اولاده لقبام الرق و الملك فيهم و لعموم قوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد - الحديث ؛ كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) قال ابن رشد : فى بداية المجتهد و الرابعة ( اختلفوا ) فى عيد التجارة مذهب مالك و الشافعى و احمد الى ان على السيد فيهم زكاة الفطر، و قال ابو حنيفة و غيره : ليس فى عيد التجارة صدقة و سبب الخلاف معارضة القياس للعموم و ذلك ان عموم اسم العبد يقتضى وجوب الزكاة فى عيد التجارة و غيرهم ، و عند ابي حنيفة ان هذا العموم مختص بالقياس و هو اجتماع زكاتين فى مال واحد - انتهى ، و لم يرد نص فى انه لا بد من تليب الا على الاخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى و إلا فهات به ان كنت من الصادقين - تدبر .

(٣) فى الموطأ : قال مالك ليس على الرجل فى عيد عيده و لا فى اجيرة و لا فى =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد ) للإمام محمد الشيباني

و قال: محمد بن الحسن لم لا تجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده اذا كانوا لغير التجارة أليس رقيق عبده لو اعتقهم جاز عتقه ولو وهبهم او باعهم حاز بيعه و هبته فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .  
و لم قال اهل المدينة ان الرجل عليه في خادم امرأته اذا كانت تخدمه صدقة الفطر و هو لا يملك الخادم .<sup>٤</sup>

و انما قالوا ذلك من اجل الخدمة فهذا آجروه خدمة . فتجب عليه فيه صدقة الفطر فانا قد اجمعنا نحن و إمام على ان الرجل ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن اجيره .<sup>٥</sup> فكذلك خادم امرأته و ليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة الا من كان منهم يخدمه و لا بد له منه فتجب عليه - انتهى .

(١) كذا في الأصل و كذا هو في الموطأ و المدونة بصيغة الجمع . و في الهندية « عبده ، بالافراد و هو تصحيف .

(٢) و لا ينهض فعل ابن عمر حجة للوجوب فان الوجوب على الرجل عن الغير و جواز الأداء عنه امران قلعل فعل ابن عمر رضى الله عنهما و قوله : عن المرأة و خادمها محمول على الجواز و هو جائز عندنا كما في الد المختار و رد المختار عن ابى يوسف رحمه الله تعالى و الاحتمال يضمف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الأصول . و الوجدان يحكم بأنه اذا كان يخدمه اى الخادم يخدم زوجها كما يقتضى السياق - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الأصل . و قوله « و هو لا يملك الخادم » ساقط من الهندية و مكانه و هو له و ما في الأصل صواب . ف

(٥) كذا في الأصل . و في الهندية : خدمته و هو الأرجح .

(٦) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « اقتجب » .

(٧) و كذا هو في الموطأ كما عرفت .

كتاب الحجّة ( باب ذكاة العبد لغير التجارة و لعيد العيّد ) للإمام محمد الشيباني

و انما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا انما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لانه يجب عليه نفقة

الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يجمعها و الزوج مستغن  
عن خدمتها بخدمة خدمه ' أوجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة  
الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه ' و ما  
لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج نفقتها مع امرأته و ليس عليه ان يؤدي  
عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا ' .

(١) كذا في الهدية « عن خدمتها بخدمة خدمه ، و كان في الأصل « بخدمتها عن  
خدمة خدمه » .

(٢) و كان في الأصول « الا ان يكون يخدمه ، و الصواب « تكون تخدمه ، بتأنيث  
الضمائر لأن الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به هاهنا الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها : قال مالك و يؤدي الرجل عن  
خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلا تزوج امرأة على خادم  
بعينها و دفعها اليها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم  
طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم فقال عليها ان كان الزوج قد  
منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر و هي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا  
رأي ، قلت رأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في  
حجر ايها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم عن لا بد للمرأة منها فمضى  
يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان يبنى بها  
على من زكاة هذه الخادم فقال على الزوج ، قلت : لم قال لأنها كانت هي و خادمها =



كتاب الحججة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر فكانهم انكروا  
نصف الصاع من الخنطة .

و قد اخبرنا يونس بن اسرائيل قال حدثنا منصور بن المعتمر  
= افراط ابن حزم في انه يقول و ابو حنيفة و اصحابه يقولون المرسل كالمسند  
و يحتجون برواية كل كذاب و ساقط - اه . و هو ايضا خداع و يرسل الكلام  
ارسالا و لا يخاف محاسبة الله تعالى فأن احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب  
و ساقط و يقيسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلي على مزعماته بروايات  
في اسانيدھا رواة ساقطون و غير محتج بهم عند المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه  
المحلي هذا .

(١) و مروى عن عروة و القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .  
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و لعله « من طعام » كما يقتضيه السياق او يشير الى  
ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا  
من تمر الامرة واحدة فانه ادى عنها صاعا من شعير . و ابن عمر من اهل المدينة  
و لعل جزءا من العبارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتاب الحججة كما  
لا يخفى على الواثق .

(٣) كذا في الأصول و لم اجده في التهذيب و التعجيل و الميزان و اللسان و لعله انقلب  
على الناسخ و الصواب عندى اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في  
الموطأ و الآثار و كتاب الحججة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن  
المعتمر كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب . اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السبيعي لا يروى  
عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لابنه ،  
لعله يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل ظاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلي .



كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

السلي<sup>١</sup> عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها  
قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع ر الله تعالى<sup>٢</sup>  
على الناس فاني اري<sup>٣</sup> ان يتصدق بصاع<sup>٤</sup> .

اخبرنا اسراييل بن يونس<sup>٥</sup> قال حدثنا عبد الأعلى الثعلبي<sup>٦</sup> عن محمد بن علي  
الأكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع النسخ « الشامى » و هو مصحف . و الصواب « السلي » كما في ج ١٠  
ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من مصنف ابن ابي شيبة و المحلى  
و ان كان المعنى صحيحا بدونه ايضا على بناء الفعل مبنيا للمفعول .

(٣) هذا رأى منها و هو ايضا مؤيد بالأحاديث ، و في النصوص ورد صاع  
و نصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شيبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور  
عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : انى احب الى اذا وسع الله على الناس ان  
يتموا صاعا من قمح من كل انسان - اه ( من قال : صدقة الفطر صاع من شعير او  
تمر او قمح ق ٢٥٩ - نسخة السعيدية ) و جرير بن عبد الحميد و اسراييل كلاهما من  
تلاميذ منصور و رواه . فدل ان ما في الكتاب يونس بن اسراييل مقلوب و الصواب  
« اسراييل بن يونس » . و رأى العلامة المفتي دام مجده صواب . ف

(٥) و به علم ان فى الاستاد الاول « يونس بن اسراييل » خطأ ، و الصواب « اسراييل بن  
يونس » كما قلت و هو من شيوخ الامام محمد و هو ابن ابي اسحاق السبيعي الهمداني  
ابو يوسف الكوفي من رجال الستة ثقة صدوق صالح الحديث من اتقن اصحاب ابي اسحاق  
و أتبتهم كما فى التهذيب .

(٦) فى جميع النسخ « البس » و هو خطأ . و الصحيح ما اثبتته كما فى ج ٦ ص ٩٤ من =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني  
 و كبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري  
 قال حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة فصاعاً و كذلك

= التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن ابي عبد الرحمن  
 السلي عن علي بن ابي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع  
 من بر - اه ، و من طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق  
 عن الثوري و قد عزاه الزبلي في نصب الراية الى الطحاوي ايضاً و لم اجده في شرح  
 معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي مثل ذلك و سنذكر ذلك  
 في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اه باب مقدار صدقة الفطر و ما وعده  
 اخرجه في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و النذور من كتابه لكن بغير هذا الاسناد  
 و بغير هذا المتن فتنبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ او نصف صاع من تمر، و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر  
 كما في المحلى - و قد عرفت ، و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن ابي عمير ان  
 قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالانا ثنا ابو يوسف عن ابن ابي ليلى عن  
 عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلبة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحو انما روى عن  
 عمر - اه ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اه .

(٢) اخرجه الطحاوي ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به  
 بلفظ في زكاة الفطر (صاع) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى .  
 قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز ايجاب نصف صاع من بر على الانسان  
 في صدقة الفطر او قيمته على اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرة بن خالد .  
 قال : كتب عمر بن عبد العزيز اليه بذلك و صح ايضاً عن طاوس و مجاهد و سعيد =

كتاب الحجّة (باب زكاة العبيد لغير التجارة و لعبيد العبيد ) للإمام محمد الشيباني

نقول ' اذا أدى تمرا او شعيرا او زيبيا أدى صاعا كاملا عن كل انسان وان أدى حنطة أدى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السويق يكون الربيع

ابن المسيب و عروة بن الزبير و أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف و سعيد بن جبير و هو قول الاوزاعي و الليث و سفيان الثوري - انتهى .

(١) كما في حديث ابي سعيد الخدري اخرجہ الشيخان و الطحاوى و البيهقي و غيرهم من اصحاب السنن و في حديث ابن عمر اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني و البيهقي و الطحاوى في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية و في حديث ابي هريرة اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني في سننه و البيهقي و غيرهم و في حديث ابن عباس اخرجہ الدارقطني و البيهقي في سننهما و ابن ابي حاتم في علله و في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده اخرجہ الدارقطني و البيهقي و في حديث اوس بن الحدثان اخرجہ الدارقطني و في حديث علي اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني و البيهقي ، و هذه الاحاديث التي استدلت بها المخالف لنا في مقدار الحنطة في الفطر و مهنا اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقفيها .

(٢) و هو مروى عن ابي بكر الصديق اخرجہ الطحاوى و الدارقطني و البيهقي و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي اخرجنا معمر عن ابي قلابه عن ابي بكر انه اخرج زكاة الفطر مدين من حنطة و ان رجلا أدى اليه صاعا بين اثنين - اهـ ، و على التناول اقتطاعه في خير القرون لا يضرنا و عن عمر بن الخطاب اخرجہ ابو داود و النسائي و الدارقطني و الطحاوى و عن عثمان و علي و ابن الزبير و ابي هريرة و ابن مسعود و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن ابي صغير و عائشة رضی الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاوس و ابن المسيب و عروة و سعيد بن جبير و ابو سلة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن ابي رباح و ابن =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= القاسم و سعد بن ابراهيم و عمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي و الحكم و حماد  
اخرجه عنهم ابن ابي شيبة و عبد الرزاق و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي و راجع نصب  
الراية و الجوهر النقي و فيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرض زكاة الفطر مدين من حنطة ، قال البيهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت  
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على  
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و مرسله هذا نص البيهقي في رسالته  
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه  
اعتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن  
ايه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن  
عمر في احدهما مدان من حنطة و في الآخر نصف صاع من حنطة ، و اخرجه من  
حديث علي مرفوعا نصب صاع من بر و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان  
من قمح ، و اخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج  
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن  
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا  
نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي  
تقتالون به و في التمهيد روى عن ابي بكر و عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس على  
اختلاف عنه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من بر و في الاسناد  
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و عمر بن عبد  
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلمة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن  
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الخدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم  
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد لتغير التجارة و لعبيد العبيد ) للإمام محمد الشيباني

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من تمر . قال محمد : و به نأخذ فان ادى صاعا من شعير ايضا اجزأه ايضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الأسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . ( حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث . فيه امور :

الأول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطبق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهرى و غيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اتوا الكتاب حل لكم » اى ذبائحهم ، و فى الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للثنتين - ولا صلاة بحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض ، و فى حديث المصراة صاعا من طعام ، قال الأزهرى اراد من تمر لا من حنطة و التمر طعام ، و قال القاضى عياض يفسره قوله فى الروايات الأخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقى فيما بعد باب جريان الربا فى كل مطعوم ، و استدل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر فى ابواب الربا حديث المصراة ثم قال : المراد بالطعام فى هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام فى حديث ابي سعيد الاصناف التى ذكرها فيما بعد و فسر الطعام بها و يدل على ذلك ما فى صحيح البخارى فى هذا الحديث و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، و فى صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير . و للنسائى : كنا نخرج فى عهدنا عليه السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير و لا نخرج غيره و لا ذكر للبر فى شيء من =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ذلك، فمن فسره بالبر كالبيهقي و الرافعي وغيرهما فقد خالف القرآن و الاحاديث و بيان ابي سعيد و خبره و عرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها البيهقي بعد من طريق ابن اسحاق قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال البيهقي في باب قتل ما له روح و قد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن علي و عبدة و غيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن علي او صاعا من حنطة و ليس بمحفوظ ثنا مسدد ثنا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر و هو وهم من معاوية بن هشام او غيره ممن رواه عنه - انتهى كلامه ، و قد اساء عبد الحق في احكامه اذ قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لأن هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة عند ابي داود و ليس كذلك هكذا تعقبه عليه ابن القطان ، و قال الشيخ في الامام و روى ابن خزيمة في مختصر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة - اه ، و اما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد اشار ابو داود الى هذه الرواية في سننه و ضعفها . فقال : و ذكر فيه رجل واحد عن ابن علي او صاع حنطة و ليس بمحفوظ - اه ، و قال ابن خزيمة فيه و ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى ممن ألوم و قول الرجل له او مدين من قمح دال على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ و وهم اذ لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قمح معنى - اه ، نقله الشيخ في الامام عنه ، و قد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الاحاديث المدخولة - اه ، و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه و سلم ليكون طعامهم ، و قد قال ابو سعيد الخدري : و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) : للإمام محمد الشيباني

= و قال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهد صلى الله عليه وسلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة اى باعتبار الكثرة و كان قليلا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلذا لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر فى الزمن الحاضر و انما كثر فى زمن عمر بن الخطاب و عائشة و معاوية رضى الله عنهم و لذا ورد فى البخارى و غيره فى حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية و جاءت السمراء قال : ارى مدا من هذا يعدل مدين ، و فى حديث ابن عمر عند ابى داود و النسائى و الدارقطنى : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اه ، و وقع فى نسخة ابى داود المطبوعة مع عون المعبود جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، و عليها شرح الشارح و هى خطأ ، و الصواب ما هنا فتنه و هذا هو السر لاختلافهم فى البر ان الواجب منه صاع او نصف صاع - تدبر .

الثالث : انه لو سلم ان البر ذكرنا فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه و ان الواجب فيه صاعا من البر ، فى هذا الحديث ان معاوية قدره بنصف صاع و قال على المنبر : اى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس - الحديث ، و الصحابة متوافرون و هم الناس فى الحديث و انهم اخذوا بذلك و هذا يجرى بجرى الاجماع و العجب من النووى حيث قال فى شرح مسلم ج ١ ص ٣١٨ انه فعل صحابي و قد خالفه ابو سعيد و غيره من الصحابة بمن هو اطول حجة منه و اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم و قد اخبر معاوية بأنه رأى رآه لا قول سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم - اه ، كيف و قد واقه غيره من الصحابة الجم الغفير بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، و لفظ الناس للعموم فكان اجماعا و كذلك ما اخرجه =

كتاب الحججة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

البخارى و مسلم عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأنثى و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس به مدين من حنطة - اه ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زبيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الاشياء ، اخرجه ابو داود بسند جيد على شرط البخارى ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة وثقه ابو داود و المعلى ، و قال مطين في تاريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب اخرجه الدارقطني في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا ولا يضر مخالفة ابن سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال اخرجه لانه لا يقدح في الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الأربعة او نقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان ينفق ماله في سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تابروا عليه تحريا للفضل ، ولذا قال : لا اخرج ابدا الا صاعا او نقول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر بل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام ، و قد صرح بذلك في رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط اه ، ولا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها فانه مختار في اتفاق ماله كله في سبيله تعالى و لكن الكلام في ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم اولا ولا يثبت ذلك من القول المذكور ، و الجواب المذكور هو الجواب عن الصاع في الزبيب -



كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= على الرواية المشهورة عن الامام ابى حنيفة انه كالبر ، و على الرواية الغير المشهورة عنه و هو قول الصاحين فلا حاجة الى الجواب ، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى - هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و البدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من معاصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزء الرابع و اختصاره فى المعاصر و الطحاوى بسط المقام فى كتابيه و راجع عمدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاه على ما هو دأبهما فى الخلافات ، و حديث ابى سعيد اخرجه الأئمة الستة و غيرهم فى كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام فى كونه مسندا او صحيحا .

الرابع : ان ابن حزم فى المحلى تفوه بأن حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه غير مسند و هو ايضا مضطرب فيه على ابى سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤ ، ثم اخرج طرق حديثه ثم قال : ففى بعض هذه الاخبار ابطال اخراج البر جملة ، و فى بعضها اثبات الزيب و فى بعضها نفيه و اثبات الاقط جملة ، و ليس فيها شىء غير ذلك و هم يعيرون الاخبار المسندة التى لا معزز فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تحريم الرضعة و الرضعتين و غير ذلك ، ثم انه ليس هذا كله خبر مسند لانه ليس فى شىء منه ان رسول الله صلى عليه و سلم علم بذلك و أقره - اه ص ١٢٥ ، و لقد صدق المعلق فى قوله : اخطأ المؤلف و شذ جدا فى زعمه ان حديث ابى سعيد ليس مسندا و الفاظه تدل على ان ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و ليس هذا من الاضطراب فى شىء بل ان بعض الرواة يطيل و بعضهم يختصر و منهم من يذكر شيئا و يسهو عن غيره و زيادة الثقة مقبولة فالواجب جمع كل ما ورد فى الروايات الصحيحة اذ لا تعارض بينها اصلا - انتهى ، و أمثاله فى كتابه كثيرة حيث يضعف صحيحا و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يجرح ثقة اذا كان خلاف مقصوده و يتغالى فيه =

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الاحاديث المسندة و المراسلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر و الشعير و الزبيب و الاقط ، و قال : لا يجزئ في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط - اه . و هو يشغب على ائمة الهدى و يشتمهم بألفاظ قيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة و هاك حديث ابن سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الاحاديث الواردة في زكاة الفطر و فقه معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لاحجة له في الاقتصار على اخراج التمر و الشعير و هذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره و لم يتكر عليه ذلك احد اى اخراج القمح موضع الشعير و انما انكر ابو سعيد المقدر فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجعه ) و ابن عمر انما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم يتكر على من اخبر غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس باطلا و هم الصحابة و التابعون لا تتركه اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الاغنياء يتمتعون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يخفى الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة ( و الهند ) في هذه الايام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة ليتباع نفسه او لاولاده ما يتقوتون به - انتهى ، و هذه اسماء بنت ابى بكر تعطى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من بر و هذا جابر =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح و هذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير و التمر و السلت و الزبيب ، و هذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر و هذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، و هذا ابن الزبير قال على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح ، و هذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، و هذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقط او صاعا من طعام او صاعا من زبيب ، و هذا كله اخبره عنهم في المحلى ، و قد الزم المالكيين بقوله فخالقوا ابا بكر و عمر و عثمان و على ابن ابي طالب و عائشة و أسماء بنت ابي بكر و ابا هريرة و جابر بن عبد الله و ابن مسعود و ابن عباس و ابن الزبير و ابا سعيد الخدري و هو عنهم كله صحیح الا عن ابي بكر و ابن عباس و ابن مسعود رضی الله عنهم - اه ، فهو الشاغب المهول قد خالف الأحاديث و الآثار و الصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين و جمهور التابعين . و هذا ديدنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لي اليه الا ان الحديث ذوشجون بل ذوفنون ، و هذا كله خارج عن موضوع التعليق و التصحيح لكن اذكر هنا اشياء له اخرى انموذجا لاهل العلم من باب زكاة الفطر . قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او انثى حر او عبد وان كان من ذكرنا جنينا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اه ، فقد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا ، ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضاض الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اه . فقد ناقض نفسه و نسي ما قال فيما قبل و لقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا يتعلق به الاحكام حتى يولد حيا - انتهى الثاني انه قال : و ذكر و اما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =

كتاب الحججة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

== صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير أو تمر أو زبيب أو سلت - اه ، و لما كان هذا مخالفا لمزعمه انه لا يجزى في صدقة الفطر غير التمر والشعير رده بقوله هذا لا يسند لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقره ، و أيضا فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن ابي رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اه ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود و النسائي و الحاكم و صححه هو و الذهبي في مختصر المستدرک و سكت عنه ابو داود و شرط النسائي في سننه معلوم مشهور و عبد العزيز المذكور ثقة عابد و ثقة يحيى القطان و ابن معين و ابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، و قال النسائي : ليس به بأس و قال : احمد رجل صالح ، و قال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب و أثني عليه غيرهم ايضا كما في التهذيب ، و لقد صدق المعلق و تعالى المؤلف في تضعيفه و تبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بغير ينة - اه ، و الناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضى الله عنهم و من يكون سواهم في عهده صلى الله عليه وسلم ، و كيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى فهؤلاء هم الناس الذين يتكبرهم ابن حزم و تثبت بقول ابي مجلز و جواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع و البر افضل من التمر يعنى في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقا فأنا احب ان اسلكه - اه ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، و قيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اه ، قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز ولا يجزى في صدقة الفطر المقصود هذا لا محبوبة فعل نفسه فقول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة و هو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع ==

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

بالطحن .

== حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الأجزاء قطعاً و ترك قوله الذي اخبر به فعل عمر و عمل الناس عليه هذا يعجب من كل شيء ، الثالث انه اقترى على الامام مالك في رقم ( ٧٠٤ - ص ١١٨ ) حيث قال ، و قال مالك : ليست فرضاً - اه ، و قد قال مالك : في الموطأ تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اه ، و نبه عليه المعلق ايضاً بقوله فهو وهم منه او بمن نقل عنه - اه ، و مثل هذه الاقترآت على الأئمة لا سيما على الامام ابى حنيفة و اصحابه كثيرة جداً - سبحانه الله و إياه و الله يهدى سبيل الحق .

(١) قوله الربيع بالطحن هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم بالخطأ ، و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير ، قال في البدائع : و دقيق الحنطة و سويقها كالحنطة و دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندنا لأن المنصوص عليه معلول بكونه ما لا متقوماً على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتيسير لأنهم كانوا يتابعون بذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين من قمح او دقيقه (قلت في اسناده كلام شديد) و روى عن ابى يوسف انه قال : الدقيق احب الى من الحنطة و الدرهم احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع حاجة الفقير - اه ج ٢ ص ٧٢ ، و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المبسوط ، و الأولى ان يراعى فيهما التقدر و القيمة احتياطاً - هداية ، و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المحتار على الدر المختار . والله تعالى اعلم بالصواب ، والصواب و الربيع بالراء و العين المهمتين بينهما ==

## باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ، ولا على المجوسى فى شىء من اموالهم ، و يقرون على دينهم و يكونون على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى هى غير بلادهم فعليهم كلما اختلفوا العشر لان ذلك ليس بما صالحوا عليه ، ولا بما شرط لهم .

و قال محمد بن الحسن : هؤلاء قوم من اهل الذمة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يعشرون فى مال واحد فى السنة

= ياء تحتانية ، الزيادة و يقال : هذا طعام كثير الربيع ، و يقال : اذا اخرجت الارض الميهونة ريبا اى غلة لانها زيادة مغرب ، فعلى هذا لعل حرف « لا » سقط قبل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - زرقانى .

(٢) زاد فى الموطأ : و لا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم - اه .

(٣) فى جمع النسخ : و يكونوا - و هو خطأ ، و الصواب ما فى الموطأ : و يكونون .

(٤) و فى الموطأ : و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلته ليس فى الموطأ فهى زيادة لمحض التوضيح

(٦) هكذا فى الموطأ ، و هو الأرجح ، و فى جميع نسخ الكتاب « ملك » و معناها

ايضا صحيح .

(٧) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ « بما صالحوا عليه » بالمعروف .

كتاب الحجّة (باب زكاة أهل الكتاب وغيرهم من أهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الامرّة [واحدة] ٢٠ و ان اختلفوا به عشرين مرة .

أرأيت قول أهل المدينة ان هذا ليس مما صولحوه ولا مما شرط لهم  
نفسه ١ فانما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما ٢ في المسلم لا يعشر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فلن شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى . قال في ج ٢  
ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة  
لأن المأخوذ منه زكاة و الزكاة لا تجب في السنة الا مرة واحدة و كذلك الذي لانه  
يقول عقد الذمة صار له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين و لأن العاشر يأخذ منه  
باسم الصدقة و ان لم تكن صدقة حقيقية كالتغلي فلا يؤخذ منه في الحول الا مرة واحدة  
و كذلك الحربى الا اذا عثره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه يعشره ثانيا و ان  
خرج من يومه ذلك لأن الأخذ من أهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الأموال  
و ما دام هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقيا فيتجدد حق الاخذ و عند  
دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فيتجدد حق الأخذ  
و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع ثانيا فعلم به  
لم يعشره لما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو  
اجتاز المسلم و الحربى و لم يعلم بهما العاشر ثم علم بهما في الحول الثاني اخذ منهما لأن  
الوجوب قد ثبت ولم يوجد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع - باب العاشر من كتب  
الفقه و راجع الفصل في العشور من كتاب الخراج للإمام ابى يوسف ص ١٥٨  
و سأتى شيء منه في الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يعشر او فكما ان في مال المسلم لا يعشر

الامرّة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني  
الامرة [ واحدة ] ١ في السنة فكذلك الذي لا يعشّر في السنة  
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زدته حسب ما يقتضيه المقام .  
(٢) اخرج الامام محمد في كتاب الآثار قال اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن  
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
يعث انس بن مالك رضى الله عنه مصدقا لأهل البصرة قال : فارادنى ان اعمل له  
فقلت : لا . حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى كتب لك فكتب  
لى ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها  
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر . انتهى . و من ههنا ظهر لك  
ان فى كتاب الحجّة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى اختلف النظم و فهم المراد  
منه تدبر . و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا  
يوسف عن ابيه عن ابن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله  
عنه انه اراد ان يستعمله فقال : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر الذى كتبه لانس ان  
خذ من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر .  
اتهى ، و بهذا السند اخرج الامام ابو يوسف فى ص ١٦١ من كتاب الخراج قال  
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثنى عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه على العشور و كتب لى عهدا ان آخذ من المسلمين مما اختلفوا  
فيه لتجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر .  
اتهى ، و قال ايضا : و حدثنى محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان  
يستعملونى على عشور الابله ( بضم الهمزة و الباء الموحدة و تشديد اللام ) فأبيت  
فلقبنى انس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ فقلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =



كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

= فقال لى لا تفعل عمر صنعه فجعل على اهل الاسلام ربع العشر و على اهل الذمة نصف العشر و على المشركين من ليس له ذمه العشر - انتهى ، و راجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابى يوسف رحمه الله و الاثر رواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثنى انس بن مالك على الالية ( هكذا فى الزيلعى بفتح الهمزة و سكون الياء التختانية مدينة بين مصر و الحجاز ، و الاصوب عندى الالية كما فى كتاب الخراج بلدة على شاطى دجلة البصرة ) فاخرج لى كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - ٥١ ، اخبرنا الثورى و معمر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلعى : و رواه محمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله فى كتاب الآثار - انتهى ، واخرجه الطحاوى ايضا فى شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما قدما وافق هذا ( اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله ) حدثنا ابو بشر الرقى قال : حدثنا معاذ العنبرى عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطأت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : انى كنت ارى انى لو امرتك ان تعض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضى الله عنه قال قلت : اكتب لى سنة عمر رضى الله عنه قال : فكتب خذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما ، قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - ٥١ ، قال الطحاوى فلما فعل هذا عمر رضى الله عنه بمحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه منهم احد منكر كان ذلك حجّة و اجماعا منهم عليه - انتهى ، و الاثر ذكره ابن حزم فى ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

الهيم<sup>١</sup> عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث انسا مصدقا لاهل البصرة فسألته<sup>٢</sup> عن عهد عمر الذى كتب له فكتب الى<sup>٣</sup> ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر<sup>٤</sup>.

(١) وقع فى كتاب الخراج لأبى يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الخ ، و هو تصحيف و خطأ ، و الصواب «الهيم» و هو ابن حبيب الصيرفى من شيوخ الامام ابى حنيفة رحمه الله قتيبه .

(٢) الفاعل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من الين من الكاتب و لذا نقلت الاثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شىء من الطول و لا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الالفاظ فى المتون يفيد المجتهدين فى استنباط المسائل الفرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الاثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الالفاظ المقولة فى الاثر هذا .

(٤) وقد روى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا ابو بكره و ابراهيم بن مرزوق قالانا ثنا ابو عامر قال ثنا ابن ابي ذئب عن عبد الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين من كل اربعين دينارا دينارا و من اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يديرونها ( للتجارة ) ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول فاني سمعت ذلك عن سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه و سلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

كتاب الحججة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صحرة<sup>١</sup> المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعته

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع، وفي الاصول ابي صحوة وهو خطأ، والآثر اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار: ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صحرة المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعته عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من الصلبيين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر، قال محمد وبهذا كله فأخذنا ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للقراء والمساكين ومن سمي الله في كتابه وما اخذ من اهل الذمة ومن اهل الحرب وضع موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى، و اخرج الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله، و ابو صحرة المحاربي الكوفي من رجال الستة وزياد بن حدير مصفرا بالمهملتين هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود وثقه ابو حاتم وغيره كما في كتب الرجال، و اخرج الزيلعي في نصب الرتبة و عواه الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال: و بهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير به و قد روى مزفوعا رواه الطبراني في معجمه الاوسط حدثنا محمد بن حامان الجنديسابوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهما وفي اموال اهل الذمة في كل عشرين درهما درهما وفي اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى، قال الطبراني: لم يسند هذا الحديث الا محمد بن المعلى تفرد به زنيج و قد رواه ايوب و سلمة بن علقمة و يزيد بن ابراهيم و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم بن حبيب الصيرفي و جماعة عن انس =

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي قال اخبرنا عاصم بن

= ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد و أبي يوسف رحمهما الله تعالى و نصب الرابية و الدراية و غيرها من الكتب، و في الأصول « الى غير البين، و هو تصحيف فاحش، و عين التمر بلدة قريية من الأنبار غربي الكوفة بقرية بها موضع يقال له شفاثا منها يجلب القسيب و التمر الى سائر البلاد و هي على طرفي البرية و هي قديمة افتتحها المسلمون في ايام ابي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثني عشرة للهجرة عنوة؛ كذا في تعليق آثار ابي يوسف نقلًا عن معجم البلدان، و في آثار ابي يوسف و علي عين التمر، مكان « الى عين التمر، و هو الأرجح عندي .

(٢) هو ابو محمد الكوفي، قال حاتم بن الليث الجوهري عن عثمان : قيس ثقة يوثقه الثوري و شعبة، و عن ابي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحسان الثناء عليه، و عن ابن عينة : ما رأيت بالكوفة اجود حديث من قيس، و قال ابن عدى عامة رواياته مستقيمة، و القول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) اخرجه بهذا السند الامام ابو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب ابو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون ارض الحرب فأخذون منهم العشر قال فكتب اليه عمر : خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين و خذ =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب، غيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

سليمان<sup>١</sup> عن الحسن البصرى<sup>٢</sup> قال: كتب ابو موسى<sup>٣</sup> رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و ليس فيما دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم و ما زاد فبحسابه - انتهى .

(١) هو لأحول ابو عبد الرحمن البصرى من رجال السنة - راجع ترجمته فى ج ٥ ص ٩٢. ٩٢ من التهذيب و عاصم لقي الحسن كما فى ترجمة الحسن البصرى من التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الأحول قلت للشعبي: لك حاجة؟ قال: نعم، اذا اتيت البصرة فاقرأ الحسن منى السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابن موسى الأشعري كما فى التهذيب فالاسناد متصل حسن .

(٣) و هو الأشعري رضى الله عنه كما فى الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف فى كتاب الخراج: حدثنى اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر

قال: سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال: اول من بعث عمر بن الخطاب

رضى الله عنه على العشور انا، قال فأمرنى ان لا اقتش احدًا و ما مر على من شيء

اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحدا من المسلمين و من اهل الذمة من كل

عشرين واحدا و بمن لا ذمة له العشر قال: و أمرنى ان اغلظ على نصارى بنى تغلب

و قال: انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلمهم يسلمون، قال و كان عمر قد

اشترط على نصارى بنى تغلب ان لا ينصروا ابناءهم، قال: و حدثنا السرى بن اسمعيل

عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الاسدى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه

على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر و من اهل

الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بنى تغلب من نصارى

العرب و معه فرس فقوموها بعشرين الفا فقال: اعطى الفرس وخذ منى تسعة عشر

الفا أو أمسك الفرس و أعطى الفا. قال: فأعطاه الفا و أمسك الفرس قال: ثم مر عليه =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

= راجعا في ستة فقال له : اعطى الفا اخرى فقال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ مني الفا ، قال نعم ، قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه ، فقال من انت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته فقال له عمر : كيف و لم يزد على ذلك ، قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه الفا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئا الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان نجد فضلا ، قال فقال الرجل : و الله كانت نفسى طيبة ان اعطيك الفا و انى اشهد الله انى برئى من النصرانية و انى على دين الرجل الذى كتب اليك هذا الكتاب ، قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جلا على الفرات فمر عليه رجل نصرانى فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ منى فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جعل البيت مثابة يعنى لا يأخذن من حرم الله جل و علا شيئا يظلم به احدا او يحمل شيئا من الحرم يردده الى بيته فى الحل فلا اعرفن من اتقص احدا من مثابة الله الى بيته شيئا قال قلت له : يا امير المؤمنين انى رجل نصرانى مررت على زياد بن حدير فأخذ منى ثم انطلقت فبعته سلعتى ثم اراد ان يأخذ منى قال : ليس له عليك فى مالك فى السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه فى مكثت اياما ثم اتيته ، فقلت له : انا الشيخ النصرانى الذى كلمتك فى زياد فقال : انا الشيخ الحنفي قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منبج قوم من اهل الحرب وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجارا ، قال : فشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب =

## كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

= قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان و كان على مكس مصر فذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم العين و مما ظهر من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا وما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئا و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ مما يديرون من تجاراتهم من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا و اكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، نقلت هذا كله ردا على ابن حزم في المحلى حيث انكر في رابعة النهار طلوع شمس و تغلغل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطن مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الحنفية في وضعهم ذلك مرة في العام فقط و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الحنفية وضعوا ذلك على امر عمر الفاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعا منهم على ذلك « فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا و هو حسير ، و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و فيه رأسا و الرواة قد يذكرون شيئا و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقتصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلا و لا تعارض بين الوقف و الرفع اذا كان الرفع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار يثبت ان له اصلا اصيلا و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اختلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلون بها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى =

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني  
الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل نجار اهل الحرب ارضك  
تخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال  
المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم .

== يستدل بحديث عمار و ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الأرض على خلاف  
ذلك و اين هذا من ذلك و ابن حزم يدعى دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة اذا ، لا تدل على التكرار حتى قبل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرار  
دخول المشركين في دارنا . اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحرب اذا انطلق  
الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا يؤخذ منه ثانيا لان الحماية الأولى  
انقطعت بدخوله دار الحرب و بمجيئه ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما  
تقدم و الا فالذهب و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام  
الا مرة واحدة و الاختلاف بيننا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد  
رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ درهم ، سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .

( مزيدة لزيادة الخبرة ) قال الامام محمد في الموطأ ( ص ١٧٥ ) باب العشر :  
اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان  
يأخذ من النبط من الخطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ  
من القطنية العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة بما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية او غير  
قطنية نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان  
العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك  
حين بعثهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابى حنيفة رحمه الله . انتهى .  
و النبط جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس =



كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= و عم امهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب نقله الفاضل اللكنوى عن المصباح في التعليق و القطنية بكسر القاف و سكون الطاء فنون فتحة مشددة كالمدس و الحص و اللويا، و في التهذيب: القطنية اسم جامع للجوب التي تطبخ كالمدس و الباقلا و اللويا و الحصّة و الارز و السمسم وغير ذلك؛ كذا في شرح القارى نقله الفاضل اللكنوى في التعليق.

(اطلاع اخر) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر العرب احمقوا الله اذ رفع عكم العشور، و في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوى: ان العشر الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو العشر الذى كان يؤخذ في الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذى روى عتبة بن عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال: لا يدخل الحنة صاحب مكس بنى عاشرًا فهذا هو العشر المرفوع عن المسلمين و أما الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا في حديث حرب بن عبيد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة و علمه الاسلام و اخبره بما يأخذ فقال: يا رسول الله: كل الاسلام قد علمته الا الصدقة أفاعشر المسلمين؟ فقال له صلى الله عليه وسلم: انما يعشر اليهود و النصارى، فيه انه صلى الله عليه وسلم بعثه على الصدقة و أمره ان لا يعشر المسلمين و انما العشور على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان العشر الذى ليس على المسلمين المأخوذ من اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لان ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين و اوجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لانها تؤخذ طهارة لرب المال و هو مثاب على ادائها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم و لام مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =

## باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله

قال ابو حنيفة رحمه الله: اذا قال الرجل كل مال لى فى سبيل الله فانه يتصدق بماله

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضى الله عنه و الصحابة رضى الله عنهم - تدبر .  
(١) هذا الباب مناسب باب الايمان و النذور ولذا ذكره الامام محمد فى الموطأ فى ذلك الباب و ذكره فى موضعين من كتاب الآثار فى آخر ابواب الزكاة قبيل كتاب المناسك كما فى كتاب الحجّة و فى باب الخيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين من ابواب الايمان من الآثار قال الامام فى الموطأ باب الرجل : يقول ماله فى رتاج الكعبة: اخبرنا مالك اخبرنى ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحجبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه و سلم انها قالت : فيمن قال : مالى فى رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضى الله عنها و أحب الينا ان يبنى بما جعل على نفسه فيتصدق بذلك و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور ثقة ثبت و ثقة النسائي و ابن حبان و ابن سعد ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، و أثنى عليه احمد و ابن عينة ، و روى عنه الكبار و هو من رجال البخارى و مسلم ولم يذكر احد فيه جرحا لكن لما جاء هو فى اسناد حديث يخالف ابن حزم تعالى فى تضعيفه و قال : ليس بالقوى ولا يعأبه و ابن هو من احمد و ابن عينة و النسائي و أبى حاتم و ابن سعد و ابن حبان و البخارى و مسلم و ابى داود و غيرهم و المحلى مملوءة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب و الفضة و اموال التجارة و البقره و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لغير التجارة كالرقيق و الدور و الارضين و المتاع فهى و ان =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله ) للإمام محمد الشيبانى .

كله و يمسك ما يقوته<sup>١</sup> فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك . وكذلك<sup>٢</sup> اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن جعل ماله صدقة فى المساكين انه يتصدق به ويمسك ما يقوته<sup>٢</sup> فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

= كانت مالا لا تدخل فى هذا النذر الا اذا نوى ذلك و عناه فيدخل فيه و يتصدق به ايضا عندنا كما يأتى من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم فى المحلى من غير فهم و تدبر كما هو دأبه .

(١) اى قدر ما يحتاج اليه لثلا يلتجئ الى مذلة السؤال و التكفف .

(٢) و أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد فى باب الرجل يجعل ماله للمساكين من كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جعل الرجل ماله فى المساكين صدقة فلينظر الى ما يسعه و يسع عياله فليمسكه و ليتصدق بالفضل فاذا ايسر تصدق بمثل ما امسك قال محمد : و به تأخذ و هو قول ابى حنيفة و انما عليه ان يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب و الفضة و المتاع للتجارة و الابل و البقر و الغنم السائمة فأما المتاع و الرقيق و الدور و غير ذلك مما ليس للتجارة فليس عليه ان يتصدق به الا ان يكون عناه فى يمينه - انتهى ، و بهذا الاسناد أخرجه فى باب الخيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين ثم قال محمد : و بهذا كله تأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى ، و كذا أخرجه الامام ابو يوسف ص ٩٢ من رقم ( ٤٤٩ ) من آثاره و ما ذكره ابن حزم فى ج ٨ ص ١٣ ، ١٤ من المحلى فى ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات و الأحاديث كلها دلائل و براهين لمذهب الامام ابى حنيفة و أصحابه و هو لم يفهم ذلك و لم يتضح عنده مسلك الامام و مذهبه فى كتاب الآثار و الحجّة و الموطأ فتدبر و لا تلتفت الى قيل و قال ان كنت من الرجال .

(٢) و كان فى الأصول « و يمسك بقوته ، و الأرجح الأصح ما اخترته .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ ثم يحث ] فانه يجعل تلك ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلم ينفذ تلك ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابي لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله ! اهجّر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب فأجاورك وأخلع من مالي صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يجزيك من ذلك الثلث على وجه الابقاء عليه ، ولم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [ على نفسه ]

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته من موطأ مالك .

(٢) و كان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث اخرجه ابو داود في باب من نذر ان يتصدق بماله من كتاب الايمان و النذور حدثني عبيد الله بن عمر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم - او ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبى ان اهجّر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب و ان اخلع من مالي كله صدقة قال : يجزي عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهري قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لأبي لبابة : و رواه الزبيدي عن الزهري عن حسين بن السائب بن ابي لبابة مثله - انتهى .

(٤) اي على طريق الترحم عليه لا على سبيل الالتزام و الايجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته على مقتضى الحال ، و أبو لبابة رضى الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله « نذراً او وصية ، معنى انما يوافق »

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

ولا اوجه انما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انخلع من مالي ، ولم يقل اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يجزيك من ذلك الثلث على وجه الابقاء ولم يكن ابو لبابة اوجب شيئا انما قال : اريد ان افعل ، الا ترى ان رجلا لو قال : اريد ان اطلق امرأتى ثلاثا جميعا ، قيل له لا تفعل فان هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثا وجب ذلك عليه ، وكذا لو جاء يستفتى فقال : اني اريد ان اظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل فان الله قد جعل ذلك منكرا من القول و زورا ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته الكفارة .

ولو أن رجلا قال : اني اريد ان احلف ان لا اكلم والدي ابدا ، قيل له : لا تفعل فان هذا لا ينبغي ، ولو جاء يستفتى و قد حلف ، قيل له : وجب عليك و كلمهما و كفر يمينك ، وكذلك اذا استفتى الرجل فقال : اني اريد ان

= بهذا القول المشاورة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يندر و لم يوجب على نفسه حتى يكون قوله نذرا واجبا و لذا اوضحه الامام محمد بعده .

(١) يعنى انه يريد في الزمن المستقبل الانخلاع عن المال ولم ينخلع بعد فيسأل منه صلى الله عليه وسلم اني اريد فعل هذا فما امرك فيه فقال : لا تفعل بل يجزيك منه الثلث لأنك لم تجعل بعد على نفسه واجبا .

(٢) كيف نور الامام محمد المسألة بتويرات صحيحة ، ففي هذا كله المراد ارادة هذا الفعل الذى لم يفعل بعد و أما اذا حلف لزمه و يرتب عليه حكمه .

(٣) اى لا يجوز من غير وجه الظهار و الضرورة الداعية اليه .

(٤) فانه حرام .

(٥) اين ابن حزم الذى يقول هو قول في غاية الفساد ولا يعرف عن احد قبل ابى حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قائل بذلك و هو قبل ابى حنيفة و قد قال =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

انخلع من مالي و أتصدق به على المساكين ، قيل له : ليس ينبغي ان تدع

=قيل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله في المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سأله فقال : جعلت مالي في سبيل الله ، فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله - انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان التبي و الشافعي و الطحاوي - اه ، او ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لأبي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اه ، ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول أبي حنيفة كما هنا في التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانبه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفي لعياله الى مدة اليسار و الزروع و الثمار و الدور و المتاع و العييد كلها داخلة في ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد في كتاب الآثار و الايمان و النذور كلها مبنية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و لذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العييد و الدور لتغير التجارة و اذا غنى بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل اليمين و أطلال فيها بما لا طائل تحته و تقوه ما تقوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قبسه لتفاسد و فهمه الكاسد الذي يظنه برهانا .

(1) ابن دندنة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و في الصحيحين عن كعب

ابن مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من

توبت ان انخلع من مالي صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه أنى امسك سهمى الذى بخير - اه . ما الفرق بين قول محمد رحمه الله و بين هذا الحديث فعا في الحديث يقول به محمد هنا لكن تصدق ببعض و دع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك رضى الله عنه ما تريد بمالك لا يجوز او هو حرام او معصية و ليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخيرية عامة لا تحصر في فرد ما كما لا يخفى ، و روى ابوداود عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و ابدأ بمن تعول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث و بين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع عيالك عالة و تفقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى محتاج عند غيره و كم من فقير غنى في مقابلة غيره أليس في الحديث : لو كان لي مال لفعلت مثل هذا هكذا و هكذا . او ما جاء في الحديث : لا حسد الا في الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث ، فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بعد معنى الاسراف و التبذير الذى وقع في التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما في ذهنه و قال ما قال بانه فهذه آثار متواترة متظاهرة بابطال الصدقة بما زاد على ما يبقى (لهه لا يبقى) غنى و اذا كان الصدقة بما اتقى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبقى فالضرورة يدري كل احد ان صدقة تلك الزيادة لا اجر له فيها بل حطت من اجره ففى غير مقبولة و ما يتقن انه يحط من الأجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للسال و اضاعة له و سرف و حرام - اه ، انظر اولاً انه يتكر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من الفهم و أدنى اشارة من العلم يعلم بدهاهه انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و افضليته و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء افضل كان حراما و الجواز =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني  
عمالك عالة و تفقر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم  
تزون ان أتصدق؟ قيل له : تصدق بالثلث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله  
صلى الله عليه و آله و سلم للمريض عند موته ان يجعل له ثلث ماله و أبقى  
لورثته ثلثه فكذلك نفسه في حياته .

و لو انه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا<sup>١</sup> عن عائشة رضی الله عنها  
انها قالت في رجل قال : مالى في رتاج الكعبة<sup>٢</sup> انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستحباب و الاباحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان  
يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و نظائره في الأحاديث و الآثار كثيرة  
و من قال : ان الشيء اذا حط عن اجره صار حراما او غير مقبول عند الله تعالى  
و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث  
و طالع الأحاديث بنظره غائرة و فكر التي وردت في مراتب الاعمال و المؤمنين  
في الدنيا و الآخرة يتضح عندك تليس ابن حزم و تدليسه و ليس هذا موضع البسط  
الا التنيه فقط .

(١) حرف « ان » ساقط من قوله : ان يجعل . من الأصول ولا بد منه ، و هذا  
ايضا يرد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا البلاغ اسنده الامام محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب . و قال الحافظ  
في التلخيص ج ٢ ص ٣٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صححه ابن السكن و روى  
ابو داود عن عمر بن الخطاب من قوله - اه .

(٣) و كان في الأصول « رباح الكعبة » و هو تصحيف ، و الصواب « رتاج الكعبة »  
و هو يكسر الراء المهملة و التاء الفوقانية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في  
رتاج الكعبة اى نذره لها هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =



كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

ولو أن قائلًا قال هذا كان حسنًا، و الأمر الأول الذي قال ابو حنيفة

= الدخول اليها منه و هو عبارة عن التصدق في سبيل الله تعالى .

(١) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضى الله عنهما .

(٢) بالواو في جميع النسخ، ولعله بالفاء تأمل يعنى ما قاله به الامام فيه احتياط و هو العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج الفس و سكونها بالاطمئنان؛ و راجع ص ١٣٤ و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام الرخسى و قال في ج ص ٨٦ من البدائع ولو قال: ما املك هدى او قال: ما املك صدقة يملك بعض ماله و يضى الباقي لانه اضاف الهدى و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول القليل و الكثير الا انه يملك بعضه لانه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان تصدق عليه فينضرر بذلك، و قد قال عليه الصلاة و السلام: ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فكان له ان يملك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتسب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله لانه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عرضه كمن نفع ماله بعد وجوب الزكاة عليه ولو قال: مالى صدقة فهذا على الاموال التى فيها الزكاة من الذهب و الفضة و عروض التجارة و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه فلا يلزم ان تصدق بدور السكنى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التى لا يقصد بها التجارة و العوامل و ارض الخراج لانه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب وما دونه لانه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يعشر فيه الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان تصدق بماله و عليه دين محيط انه يلزمه ان تصدق به لانه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به لزمه التصدق بمثله لما ذكر فيما تقدم، و هذا الذى ذكرنا استحسان و القياس ان يدخل فيه جميع الاموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتمول كما ان الملك =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

الأخذ بالثبته الذي ليس في النفس معه شك ولا شبهة .

( آخر كتاب الزكاة )

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كالمالك وجه الاستحسان ان النذر يعتبر بالامر لان الوجوب في الكل بايجاب الله جل شأنه و انما وجد من العبد مباشرة السبب الدال على ايجاب الله تعالى ثم الايجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الامر و هو الزكاة في قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » و قوله عز شأنه « و في أموالهم حق معلوم » و نحو ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر و قد قال ابو يوسف : قياس قول ابى حنيفة اذا حلف لا يملك مالا و لانية له و ليس له مال تجب فيه الزكاة بحيث لأن اطلاق اسم المال لا يتناول ذلك و قال ابو يوسف : ولا احفظ عن ابى حنيفة اذا نوى بهذا النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله و فيه تشديد على نفسه، و قال ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون النصاب ولا احفظه عن ابى حنيفة رحمه الله ، و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قولهم لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى و هو العشر، و قال ابو حنيفة : لا تدخل الأرض في النذر و قال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأبى يوسف انها من جملة الاموال النامية التي يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر و لأبى حنيفة رضى الله عنه ان حق الله تعالى لا يتعلق بها و انما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى . و على هذا التفصيل اكثر نزعات ابن حزم يندفع من اصله - فتدبره .

تم الجزء الاول من كتاب الحجّة على اهل المدينة

بحمد الله و منه يوم الأحد الثامن من ذى الحجّة الحرام من شهور سنة ١٣٨٤

من هجرة النبي صلى الله عليه و سلم و الحمد لله رب العالمين .

و يتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك

## فهرس الجزء الأول من كتاب الحجفة على أهل المدينة

- ١ اختلاف أهل الكوفة و أهل المدينة فى الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال أبو حنيفة ينبغي أن يسفر بالفجر .
- ٣ قال أبو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس نقية بيضاء .
- ٤ قال محمد : الشفق عندنا الحرة التى بعد المغرب .
- ٥ وكان أبو حنيفة يقول : الشفق البياض .
- ٦ الآثار التى وردت فى اوقات الصلاة اوائها و أواخرها .

## كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء
- ١٦ قال أبو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة أن تمسح على الخمار ولا للرجل أن يمسح على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ فغسل وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق أو نسي أن يمسح برأسه و صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه أو انصرف عن يساره و ترك يمينه أو صلى التطوع فى مكانه الذى صلى فيه المكتوبة .

### باب المسح على الخفين

- ٢٣ قال أبو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوماً و ليلة من الحدث الى

- تلك الساعة و للسافر ثلاثة ايام و لياليها .
- ٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الحفين دون باطنهما .
- ٣٨ و كان عروة ينزع العمامة فيمسح برأسه .
- ٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء ان ذلك يجزيه .
- باب التيمم ٤٨
- قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فتم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى انه يسلي بتيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
- ٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يتيمم و يؤزم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .
- ٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة و طلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجد ان صلاته متقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .
- باب الغسل من الجنابة و الحيضة ٥٨
- قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .
- باب مس الذكر ٥٩
- قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم يتقض وضوؤه .
- باب الوضوء من القبلة ٦٥
- قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .
- باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك ٦٦
- قال ابو حنيفة : من رنف او قاء او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =
- ٥٧٢ (١٤٣) جرحه

- = جرحه دم او قيح او صديد يكوّن سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
- ٧٠ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف . و ليقل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبي على صلاته ان احب .
- ٧١ باب النداء
- قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجزا و لا غيرها .
- ٧٦ جعل الاصبعين في الاذنين عند الاذان .
- كلمات الاذان و صفته .
- ٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .
- ٨٣ قال ابو حنيفة : الاذان و الاقامة مثل منى .
- ٨٤ قال ابو حنيفة : كان التثويب في صلاة الصبح بعد ما فرغ المؤذن من الاذان الصلاة خير من النوم .
- ٨٨ قال ابو حنيفة : من لم يجد سترة صلى اليها فهو في سعة من ان يصلى الى غير سترة و مسألة الخط .
- ٩٤ باب افتتاح الصلاة و ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
- قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حدو اذنيه ولم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .
- ٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته .
- ٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات
- قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

- ١٠٦ باب القراءة في الصلاة  
 • قال ابو حنيفة: ينبغي للامام و الذي يصلي وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأمر الكتاب و سورة معها .
- ١٠٨ باب سجود القرآن  
 • قال ابو حنيفة: ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .  
 ١٠٩ و قال ابو حنيفة: السجدة في « ص » واجبة .  
 ١١٣ السجدة في « النجم » .  
 ١١٤ السجدة في « اذا السماء انشقت » .  
 • عزائم سجود القرآن اربع: الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و النجم و اقرأ .
- ١١٦ باب القراءة خلف الامام  
 • قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة .
- ١٢٢ باب متابعة الامام في الجلوس و القيام  
 • قال ابو حنيفة في رجل مريض يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجرى .  
 ١٢٩ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قهها قارنا للقرآن .  
 ١٣٠ باب التشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم .  
 • قال ابو حنيفة في التشهد بقول عبد الله بن مسعود .  
 ١٣٦ قال ابو حنيفة: السلام في الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك .  
 ١٣٧ قال ابو حنيفة: اذا سلم الامام التسليمة الأولى نوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة و عن يساره كذلك و المقتدى بنوى الامام في يمينه اذا كان

- عن يمينه - الخ .
- ١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه و هو يصل انه لا يرد عليه السلام في صلاته  
وما احب ان يشير يده .
- ١٥٤ باب صلاة المنعم عليه
- قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه اذا كان اغنى عليه يوما و ليلة او  
اقل من ذلك قضى من صلاته .
- ١٥٩ باب الجمع بين الصلاتين
- قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر أو غيره  
فليؤخر الأولى منها - الخ .
- ١٦٦ باب صلاة المسافر
- قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في اقل من ثلاثة ايام و لياليها يسير  
الابل و مشى الاقدام .
- ١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة  
و ان اقام شهرا او اكثر من ذلك ما لم يجمع على اقامة خمسة عشر يوما .
- ١٧١ باب قصر الصلاة
- قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجعلها  
خلف ظهره و لا يبق منها شيء امامه و لا يتمها حتى يدخل البيوت .
- ١٧٤ باب جمع الصلاة في السفر
- قال ابو حنيفة : الجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء  
ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يجعل العصر في اول وقتها و كذلك  
المغرب و العشاء .

- ١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله
- ١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر و إذا خرج و قد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم - الخ .
- ١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت و هو في سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم و هو في الوقت صلى صلاة المقيم و ان قدم و قد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر .
- ١٨٢ باب الوتر في السفر
- قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر تطوعا يصلي على بعيره و على دابته حيث كان وجهه الى القبلة او إلى غيرها ايما . برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض و يوتر على الأرض .
- ١٩٠ باب عدد الوتر
- قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كالثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و سورة .
- ١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت احدى عشرة ركعة في الليل في رمضان و غيره .
- ١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسيه رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس و ان مضى لذلك ايام .
- ١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر و رفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر .



الموضوع	الصفحة
باب الضحك في الصلاة	٢٠٢
• قال ابو حنيفة: من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يمضي على صلاته و ان فقهه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .	
باب ركعتي الفجر	٢٠٨
• قال ابو حنيفة ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيهما .	
باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها	٢١١
• قال ابو حنيفة: من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الاولى هي الفريضة الا صلاة المغرب و الفجر .	
باب الذي يفوته بعض الصلاة	٢١٤
• قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يركع حتى يصل الصف و ان خاف القوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يمتد بذلك و قضى ركعة بسجودها اذا سلم الامام .	
باب المرور بين يدي المصلي	٢١٨
• قال ابو حنيفة: لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل بين يدي رجل و هو يصلي فليدراه ما استطاع .	
باب الخطأ و النسيان و السهو	٢٢٣
• قال ابو حنيفة: كل سهو و جب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام اذا تشهد سلم ثم سجد حدى السهو ثم يتشهد و يسلم .	
قال ابو حنيفة في الرجل شك في صلاته فلا يدري أثلثا ام اربعا فان كان ذلك	٢٢٨

- اول ما لقي احب الى ان بعد صلاته و ان كان ذلك يلقى كثيرا فليمض على  
اكثر رأيه - الخ .
- ٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها بعد صلاته وكذلك  
ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين  
فصلاته تامة .
- ٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التسهد فقرأ ثم  
ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد آتم الصلاة انه يرجع فيجلس  
ولا يسجد تلك الركعة و بعد التسهد سجد سجدتي السهو - الخ .
- ٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة  
قدر التسهد فسدت صلاته .
- ٢٤٥ حديث ذى الدين و الكلام في الصلاة سهوا .
- ٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التسهد .
- ٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .
- ٢٦٠ قال ابو حنيفة : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .
- ٢٦١ باب السهو في افتتاح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ عن الصلاة انه  
يبعد الصلاة و يبعد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الافتتاح .
- ٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .
- ٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء  
ينصب اليمنى و يقترش اليسرى .

- ٢٧١ باب صلاة النافذة
- قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان شئت سنا و ان شئت ثمانيا لا تفصل بينهما بسلام .
- ٢٧٣ قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .
- ٢٧٧ صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .
- ٢٧٨ كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .
- باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .
- ٢٧٩ باب غسل يوم الجمعة
- قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس بواجب على الناس .
- ٢٨٢ الغسل يوم الجمعة و الغسل من الحجامة و الغسل في العدين .
- ٢٨٥ كان علقمة اذا سافر لم يصل الضحى و لم يغتسل يوم الجمعة .
- ٢٨٦ باب صلاة الجمعة
- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .
- ٢٨٧ قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .
- قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .
- ٢٨٩ قال ابو حنيفة : من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك ، و لو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =

طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر تلى ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رغب رجوع فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع وبنى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فيمن اقتنع الصلاة مع الامم ثم نسي حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه ابتدئ بركته التي سبقه بها الامام بغير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : الطلوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام و بعدما اربع ركعات .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلا ادرك الامام في التشهد و الامام مقيم و الرجل مسافر فدخل معه في صلاته و جب عليه ان يصلي اربعا .

#### باب العيدين

٢٩٨

قال ابو حنيفة في العيدين - الفطر و الاضحى سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين و الخطبة لهما .

#### باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم

فلا ينبغي ان تخرج الا المعجزة الكبيرة فانه لا بأس بمخروجها .

#### باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٨

قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام و الناس :

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و الله الحمد .

- ٣١٠ باب التكبير في ايام التشريق دير الصلاة
- قال ابو حنيفة: التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يتقطع و ليس التكبير الا على اهل الامصار و الذين يجب عليهم الجماعات في دير الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .
- ٣١٥ باب قيام الرجل حين يهض الى الصلاة
- و قال ابو حنيفة: السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان ينهض ينهض على صدور قدميه ان قدر على ذلك - الخ .
- ٣١٨ باب صلاة الكسوف
- قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في الاولى و كذلك في الثانية .
- ٣٢٠ هل يجهر بالقراءة في الكسوف .
- ٣٢١ قال محمد: لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .
- ٣٢٢ قال محمد: لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون .
- ٣٢٣ الصلاة في الافزاع من زلزلة او غيرها .
- ٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم .
- ٣٣٢ باب صلاة الاستسقاء
- قال ابو حنيفة: لا نرى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج الامام يدعو .

- ٣٤٠ باب صلاة الخوف  
 د قال ابو حنيفة في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلى بهم  
 و يكون طائفة منهم بينه و بين العدو و لم يصلوا - الخ .  
 ٣٤١ و ان كان خوفا هو اشد من ذلك صلوا رجلا على اقدمهم اوركبانا .
- ٣٤٨ باب غسل الميت  
 د قال ابو حنيفة في غسل الميت بمجرد ثيابه و يطرح على عورته خرقة - الخ .  
 ٣٥١ باب غسل المحرم و كفه و حنوطه  
 د قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان فقد ذهب عنهما  
 احرامهما .
- ٣٥٦ باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة  
 تيمم و فيه التشهد  
 د قال ابو حنيفة في الرجل يلقي اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله  
 انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهد ولا يغسل .  
 ٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيممت  
 من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .  
 ٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و صلى عليه
- ٣٦٢ باب رفع اليدين في صلاة الجنابة  
 د قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبير الاولى .  
 ٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر  
 معه ثم يقضى ما فاته بعد سلام الامام .
- ٣٦٦ باب المشي مع الجنابة  
 د قال ابو حنيفة في المشي مع الجنابة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى  
 امامها

- اماها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره ان يتقدمها الراكب .
- ٢٧٠ باب كيف يدخل الميت في القبر .  
• قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسئل سبلا .
- ٢٧٢ باب اقتناء الخصيان  
• لا بأس باقتناء الخصيان و لا بأس بدخولهم على النساء .
- ٢٧٧ كتاب الصيام  
• باب الرجل يصوم يوم الفطر و هو يظن انه من شهر رمضان  
• قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر و هم يظنون انه من شهر رمضان  
لجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى .
- ٢٧٨ باب صوم رمضان في السفر  
• قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت فسم  
و ان شئت فافطر .
- ٢٨١ باب الرجل يقدم من سفره و هو مفطر  
• قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره و هو مفطر و امرأته مفطرة حين  
طهرت من حیضها نهارا انه لا يستحب له ان يجامعها و هو في المصر .
- ٢٨٢ باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه  
• قال ابو حنيفة في النسي صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض  
فيها انه لم يسم الى ثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى .
- ٢٩١ باب الرجل يأكل او يشرب ناسيا  
• قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صيام  
عليه او تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزى عنه .

٣٩٤ اذا تقبأ الرجل و هو صائم فعليه القضاء و إذا ذرعه القء فقاء و هو صائم  
فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه  
قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عذر ساهيا  
او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم  
قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم للكبر يأتى عليه شهر  
رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنفة او صاعا  
من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر  
قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فلتفطر و عليها  
القضاء و لا صدقة عليها .

٤٠١ باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه  
قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه و هو قوى على  
الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه  
من الأول اذا صام هذا الداخل عليه و لا صدقة عليه مع القضاء - الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه  
قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به  
شهر رمضان .

٤٠٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة  
قال ابو حنيفة : لا ارى يصوم يوم الجمعة بأسا .



- ٤١١ باب السواك للصائم
- قال ابو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .
- ٤١٢ باب الاعتكاف
- قال ابو حنيفة: لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه المعتكف ولا يخرج من المسجد الا لغائط او بول او جمعة .
- ٤١٥ باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة
- قال ابو حنيفة: لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام و مؤذن و كان يكره ان يعتكف في مسجد بينه و في مسجد ليس بمسجد جماعة .
- ٤٢٠ باب لا اعتكاف الا بصوم
- باب الرجل يعتكف تطوعا
- قال ابو حنيفة: المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يهتف في اعتكافه كما يهتف الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد و الصوم و غير ذلك .
- ٤٢٢ كتاب الزكاة
- قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول - الخ .
- ٤٢٧ باب من الزكاة
- قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير لمال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها بحول عليها الحول

- مذ صارت عشرين ديناراً .
- ٤٢٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق
- قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و النضة و الورق في كل قليل و كثير يخرج من ذلك الخمس .
- ٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .
- ٤٣٩ العجماء جبار و القليب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس .
- ٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلى و التبر
- قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلى من ذهب او فضة لا يتفغ بهما للبس او يتفغ بهما لليس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .
- ٤٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .
- باب زكاة اموال اليتامى
- قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة .
- ٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله
- قال ابو حنيفة في رجل هلك و لم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى بها جعلت من الثلث .
- ٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدوا بها قبل الوصية بالزكاة اتي بها - الخ .
- ٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام
- قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون دينا على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

- ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الأولى - الخ .
- ٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقربه الغريم المال الغصب المحمود - الخ .
- ٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكبر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه  
 صداق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .
- ٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما ثم يبيعها أيزكي ائمانها .  
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعواما لا يبيعها  
 فعليه ان يزكي ائمانها لما مضى من السنين .
- ٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة و في بدينه  
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في  
 بدينه و عنده مال يسوى ذلك انه يجعل الدين من المال الحاضر .
- ٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة  
 قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء  
 فيصير ورقا او ذها في يده - الخ .
- ٤٨١ باب زكاة الماشية  
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم و المعز و الضأن و الابل البخت و العراب  
 و البقر و الجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .
- ٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم  
 قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل  
 الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .
- ٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة  
 قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة فتتوالد قبل ان يأتيه

المصدق يوم واحد فبلغ ما يجب فيه الصدقة بسخالها انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا  
 قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهبيا او ورقا انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك  
 قال ابو حنيفة في رجل ملكت ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى مالا صدقة فيها ان ملكت كلها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق  
 قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .  
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب  
 قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليلة العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من النضح و الغرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر  
 قال ابو حنيفة : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لغير التجارة .

- ٥٢١ و على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن مديره و ام ولده لا عن مكاته .
- ٥٢٣ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم  
 قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة .
- ٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه  
 قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدي صدقه الفطر عن امراته ولا عن احد خدمها - الخ .
- ٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق في الفطر و غيره  
 قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا لغيره و كذلك لو كان رجلا غصب رجلا عبده فجحده - الخ .
- ٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العبيد  
 قال ابو حنيفة : اذا دُنَّ للرجل عبد لغير التجارة و لعيده عيد فعلى المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .
- ٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل في رقيق امراته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدي عن نفسها و عنهم .
- ٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .
- ٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك  
 قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى في شىء من اموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلفوا في العام الواحد

مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم  
التي يختلفون بها .

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ٥٦٢

قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله  
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

— تم الفهرس —